أزمة



البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج

إعداد

لواء دكتور جمال مظلوم

لواء دكتور ممدوح حامد عطية









أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج

أزمة البرنامج النووي الإيراني
وأمن الخليج

إعداد

لواء دكتور جمال مظلوم　　　　لواء دكتور ممدوح حامد عطية



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠١١

بطاقة فهرسة الكتاب:

مظلوم، جمال.
أزمة البرنامج النووى الإيرانى وأمن الخليج/ إعداد جمال مظلوم، ممدوح حامد عطية . - ط١ . - الجيزة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١
٣٩٤ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك: ٨ - ٤٦٦ - ٢٨١ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - الأسلحة النووية
أ - عطية، ممدوح حامد (مؤلف مشارك)
ب - العنوان ٣٥٨,٣٩

رقم الإيداع: ٢٠١١/٢٤٩٥٣

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١١م-١٤٣٢هـ

المكتبـــة الاكاديميـــة
شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

المحتويات

تمهيد:

مع بداية تسعينيات القرن الماضي تفجرت أزمة البرنامج النووي الإيراني ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومجموعة الدول التي تسير في فلكهم الاتهام يتلو الآخر عن خطط ومحاولات إيرانية لامتلاك التكنولوجيا النووية وعن اتهامات أخرى بوجود برامج عسكرية سرية نووية إيرانية، ومع بداية الألفية الثالثة وعقب إحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أعقبها في يناير ٢٠٠٢ اتهام الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" في خطاب الاتحاد السنوي ثلاث دول هي: كوريا الشمالية والعراق وإيران بأنهم محور الشر وخطط لشن حروب على الدول الثلاث عقب الحملة على أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣ إلا أن الظروف والمتغيرات وتعثر القوات الأمريكية في المسرحين كانت دافعًا لتأجيل عدوان على إيران لعرقلة وتدمير البرنامج النووي الإيراني حتى أن إسرائيل هددت مرارًا بتدمير المواقع النووية الإيرانية متفردة في حالة امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن ذلك.

وبرغم المخططات المعلنة من جانب إيران باستكمال مفاعل "بوشهر" والتخطيط لبناء عشرة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة وتوفير البترول الخام للتصدير لتلبية احتياجات الدولة من العملة الصعبة إلا أن هذه التقديرات الإيرانية لم تقنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأن البرنامج سلميًا حتى الآن.

وكان للأحداث التي مرت بها إيران في نهاية حربها الدامية مع العراق فى الفترة من عام ١٩٨٠ حتى العام ١٩٨٨ مما نتج عنه شبه هزيمة عسكرية في الحرب مما أجبرها على قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ والخاص بوقف القتال مع العراق وذلك بعد مرور عام كامل على صدور القرار في ١٩٨٧/٧/٢٠ ويرجع السبب في ذلك للنجاحات التي حققها الجيش العراقي اعتبارًا من منتصف أبريل ١٩٨٨ وتحوله للهجوم داخل الأراضي الإيرانية.

وهكذا بدأ التردي الاقتصادي والاجتماعي والعسكري لدى إيران منذ عام ١٩٨٨ بعد أن كان قد أطلق عليها شرطي الخليج وامتلاكها أكبر قوة عسكرية في عهد الشاه

في المنطقة إضافة إلى التوتر في العلاقات التي تزايدت بين إيران والولايات المتحـــدة الأمريكية واحتمالات المواجهة معها أو مع إسرائيل في المستقبل كأحـــد الاحتمـــالات والدوافع الأخرى لامتلاكها السلاح النووي.

في هذا الإطار كانت تصريحات المسئولين الإيرانيين عن سعيها لامتلاك برنامج نووي سلمي لتوليد الطاقة سببًا غير مقنع لدى الخبراء السياسيين والعـــسكريين فـــي مختلف أنحاء العالم بل زادت من المعارضة الشديدة وتحسبًا من تحويل المشروع إلى برنامج عسكري نووي أو وجود خطط سرية لامتلاك أسلحة نووية في المستقبل تنضم بها إيران للنادي النووي تهدد بها وتكون وسيلة ردع لها مـــن أي عـــدوان مـــن دول إقليمية أو من الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو في ظل حملة دولية تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية شبيهة بعدوانها على أفغانستان أو العراق كما حـــدث فـــي السابق.

وخلال العقدين الماضيين تصاعد الموقف الدولي والإقليمي المعارض للبرنـــامج النووي الإيراني الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والـــذي وصـــل لذروته أكثر من مرة ومازال يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار في المنطقة خاصة منطقة الخليج العربي.

ولعل هذا هو محور إعداد هذا المرجع عن البرنامج النووي الإيراني ومـــا هـــي حقيقته؟ أو بمعني آخر ما هى أبعاد البرنامج النووي الإيراني وما يشكله مـــن تهديـــد لمنطقة الخليج العربي وتهديده للدول العربية وهل هو موجه ضد الـــدول المتربـــصة بإيران أم أنه ردعًا إقليميًا للسيطرة على منطق الخليج والمنطقة العربية.

أن إيران تبذل جهودًا كبيرة من أجل تحقيق أهدافها بامتلاك قدرات نووية تـــردد أنها سلمية وتقوم بتطوير قدراتها العسكرية بإمكانياتها الذاتيـــة والاســـتعانة بـــالخبرة الأجنبية ولقد أصبح التسلح الإيراني التقليدي والغير تقليدي من أشد بواعث القلق لدى غالبية دول المنطقة وينذر بتفجر صراعات مستقبلية لا تحمد عقباها وبمـــا يؤكـــد أن منطقة الخليج ستستمر بؤرة للصراع والتوتر لفترات عديدة قادمة طالما ظلت المورد

الأساسي للبترول والطاقة لكافة دول العالم وطالما ظل البترول والغاز الطبيعي هو العنصر الأساسي في استخراج الطاقة في العالم في ظل تطلعات دول الجوار العربية في موارد واستهداف الاستقرار في دولنا العربية.

في هذا الإطار نقدم هذا الكتاب عن البرنامج النووي الإيراني آملين أن تظهر الدراسة حقيقة البرنامج النووي الإيراني والدوافع المحركة له في ظل المخاوف الإقليمية والدولية من وجود برنامج نووي عسكري إيراني سري ستقوم الدراسة بتحليلها ومناقشاتها.

المؤلفون

لواء دكتور/ ممدوح حامد عطية

لواء دكتور/ محمد جمال مظلوم

المقدمة:

تصلح قضية الملف النووى الإيرانى بتشابكاتها المعقدة كى تكون درساً مستفاداً يكشف للعرب وغيرهم كثيراً من الجوانب الخفية والمخاطر الصعبة، التى تتعلق بإمكانية الإستفادة من الطاقة النووية لتحقيق أغراض سلمية فى ظل السطوة والهيمنة التى تتجسد فى تحالف غربى أمريكى، يسعى إلى تجريد الدول الأعضاء فى إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية من حقوقهم غير القابلة للتصرف التى تنظمها المادة الرابعة من المعاهدة التى تنص على حق الدول الأعضاء فى تنمية وبحث وإنتاج الطاقة النووية لأهداف سلمية، كما يسعى التحالف إلى إلزام الدول الموقعة على المعاهدة بالقبول القسرى بملحق البروتوكول الإضافى للمعاهدة، الذى ينص على حق المفتشين الدوليين فى الدخول المفاجئ ودون أية ترتيبات مسبقة مع الدول المعنية إلى أى أمكنة يراد تفتيشها فى أى بلد، بحثاً عن أنشطة ومواد محظورة يمكن استخدامها فى سلاح نووى، بما فى ذلك معسكرات الجيش وقصور الرئاسة وأماكن العبادة والأماكن الحيوية التى يتعلق بها الأمن الوطنى.

إن قصة الملف النووى الإيرانى التى يداخلها الكثير من الغموض والإختلاق والقصد المسبق والمراوغة وعدم الشفافية تحتاج إلى إعادة قراءة شاملة، تبدأ من عهد الشاه الذى بدأ برنامجه النووى فى وقت يسبق بقليل البرنامج النووى المصرى إلى عصر آيات الله وصولاً إلى دروسها المستفادة بعد أن أصبح الملف تحت نظر المجتمع الدولى ومجلس الأمن.

وعلى إمتداد عامين ونصف العام، تواصلت لعبة القط والفأر بين طهران والوكالة الدولية للطاقة، ومع كل تنازل جديد تقدمه إيران، وتفتح أبوابها للمفتشين الدوليين كى يدخلوا إلى مواقع المؤسسات النووية الإيرانية ويتحصلوا على عينات بيئية جديدة، يتوصل طرف الخيط إلى حقائق جديدة تكشف المزيد من غموض البرنامج النووى حتى أصبحت خريطة البرنامج واضحة تماماً، إلى حد مكن مدير الطاقة النووية من أن يرسم بكثير من الدقة عناصرها ونشاطاتها.

ولا جدال فى أن التحالف الغربى الأمريكى، الذى أخذ على عاتقه مهمة إفشال البرنامج النووى الإيرانى وإضعافه وإخضاعه للرقابة المستمرة الصارمة إن لم ينجح فى حصاره وتدميره، قد حقق بعض النجاح، عندما تمكن من تحويل طبيعة الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووى الإيرانى من مسألة فنية بحتة – تنحصر فى طبيعة الإنتهاكات التى أقدمت عليها طهران، ومدى مخالفتها لبنود معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإتفاقية الأمان التى وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة إلى قضية سياسية يجرى التعامل بشأنها فى مجلس الأمن تحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية التى تصر على حرمان إيران من حقها فى تطوير استفادتها من التكنولوجيا النووية وإنتاج دورة الوقود النووى اللازم لتشغيل عدد من مفاعلات القوى تعتزم طهران إقامتها بديلاً عن البترول والغاز، لأنها لم تخطر الوكالة الدولية للطاقة فى مواعيد مناسبة بطبيعة التغيرات التى طرأت على المواد والأنشطة والمؤسسات النووية الإيرانية بما يعنى غياب الشفافية فى البرنامج النووى الإيرانى.

الناشر

الباب الأول
السياسة الإيرانية والملف النووي الإيراني

تمثل السياسة الإيرانية أحد العناصر الداعمة للملف النووي الإيراني فمن الناحية السياسية الداخلية يمثل التوافق والاستقرار الداخلي في إيران والإتفاق لكافة العناصر الداعمة لاتخاذ القرار داخل الدولة عاملاً داعمًا للتكاتف حول قضية مصيرية واحدة وهو ما ظهر من خلال الفترة الحديثة من تاريخ إيران حتى خلال فترة حكم الشاه الذي ساعده الغرب على تبني الخيار النووي والأرجح سلميًا في البداية ويعني الاستقرار الداخلي تهيئة الدول من أجل بناء اقتصاد قوى يساعد الدولة على الإنفاق الدفاعي المطلوب ومنها بالطبع إمكانية الإنفاق على البرنامج النووي السلمي خاصة وأن إيران منذ البداية أعلنت عن أن البرنامج النووي لتوليد الطاقة لتوجيه بترولها نحو التصدير، خاصة وأن كافة دول العالم ستتجه في النهاية للطاقة النووية نتيجة لإحتمالات نضوب البترول من دول عديدة من الدول البترولية الحالية بإستثناء بعض دول الخليج ومنها إيران.

أما عن السياسة الخارجية لإيران فبصفة عامة يمكن القول أن العلاقات الخارجية بصفة عامة يمكن أن تكون داعمة لسياسة الدولة وقد تكون معوقة لسياسة وقدرة الدولة وهنا يمكن إيضاح أن إيران بصفة عامة لم تكن على وفاق مع غالبية دول العالم حتى دول الجوار الإقليمي العربي ومازالت الأوضاع متوترة مع دول الخليج العربي خاصة عقب التصريحات التي صدرت من إيران مع بداية العام ٢٠٠٩ بخصوص البحرين وهى لم تكن جديدة بالأساس، وتدهور العلاقات مع المغرب ومع مصر خلال شهر أبريل ٢٠٠٩ بخصوص خلية "حزب الله" التي تم زرعها في مصر وربما شهدت العلاقات بين مصر وإيران أسوأ فترات التوتر في العلاقات بين البلدين لم تشهدها من قبل.

وبصفة عامة يمكن القول أن العلاقات الإيرانية - العربية منذ عـودة "الخمينـي" عام ١٩٧٩ والعلاقات يشوبها التوتر والقلق ولاسيما التدخل السافر أيضًا في الـشأن العراقي في الفترة الأخيرة في ظل اتهامات باتفاق أمريكي - إيراني بشأن الأوضـاع في العراق بدعوى انسحاب أمريكي من العراق ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الاتفاق على الحدود المسموح بها لإيران فى هذا الشأن.

كما أن علاقات إيران مع تركيا يمكن اعتبارها علاقات تنافسية خاصـة عقـب تطوير العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ فبراير ١٩٩٦، كما تعارض إيران السياسة التركية في شمال العراق، كذلك تتنافس الدولتان في دعم علاقاتهما مـع جمهوريـات آسيا الوسطى الإسلامية.

وبالنسبة لعلاقات إيران مع الدول الغربية فهي أيضًا في حالـة تـوتر بإسـتثناء العلاقات الاقتصادية نتيجة طلب الغرب للبترول الإيرانى، وقد تغيرت الأوضاع فيمـا يتعلق بالشأن الأوروبي فى الفترة الأخيرة حيث يمكن اعتبار التوافق في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هي سمة العلاقات حاليًا.

ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على إيران عقوبـات[١] اقتـصادية وتفرض عقوبات - أيضًا - على الدول التي تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار فـي المشروعات البترولية في إيران طبقًا لقانون (داماتو).

هذا بخلاف إقرار مجلس الأمن عقوبات أخرى على إيران في ثـلاث قـرارات صدرت عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص حتى العام ٢٠٠٨.

وربما تكون كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية هي الدول الموردة الأساسية للأسلحة التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة سواء للأسلحة أو للصناعات العسكرية خاصة في مجال الصواريخ إلى إيران .

وهو ما يوضح لنا تأثير السياسة الخارجية على القدرة الشاملة للدولة في مجـال البنية الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العسكرية.

الفصل الأول

السياسة الداخلية في إيران

للحديث عن السياسة الداخلية في إيران في العصر الحديث يمكن القول أن إيران سعت منذ انقلاب "الخميني" عام ١٩٧٩ إلى تحقيق الاستقرار داخل إيران حتى تكون نموذجًا للدولة الإسلامية في حال دعوتها للمنهج الإيراني في الحكم الحديث، كما يمثل النموذج الإيراني دافعًا لأن تكون إيران القوة الإقليمية الأولى في منطقة الشرق الأوسط كلها، والمعروف أنها منطقة تموج بالصراعات والأيديولوجيات والمصالح، وتسعى إيران – وهي من بقايا الإمبراطورية الفارسية وصاحبة أحدث ثورة إسلامية ناجحة من وجهة نظر قيادتها – لفرض نفسها كقوة إقليمية مؤثرة، باستغلال الواقع العربي المفكك وجموح آلة الحرب الأمريكية المجهدة لضبط التطرف الديني وحماية المصالح النفطية والدول الحليفة لها(٢).

جغرافية إيران:

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية البوابة الشرقية للعالم العربي فهي تشكل الضفة الثانية (الشرقية) للمنافذ البحرية لمنطقة الخليج الغنية بالنفط، وتحيط بها سبع دول، يحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وضفاف قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب خليج عمان ومضيق هرمز الاستراتيجي والخليج العربي، ومن الغرب العراق وتركيا، وتبلغ مساحتها ١,٦٤٨ مليون كم٢، وعاصمتها طهران، وأهم مدنها: (مشهد، أصفهان، تبريز، شيراز، عبدان، قم)، ويغلب على أراضيها الطبيعة الجبلية وتنبسط في الوسط حيث مناطق صحراوية، ويمر بها أنهار شتوية، ومناخها حار رطب في الغرب وقاري في الوسط، وتعاني من التصحر، وأراضيها غنية بالنفط والغاز الطبيعي، وفيها مناجم ذهب ونحاس، وتشتهر بالمنتجات

الزراعية والبحرية والصناعية (كافيار – سجاد – ... إلخ)، تعداد ساكنها حوالي ٧٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٦، منهم ٥١% فرس و ٢٠% أذر و ٨% أكراد، والباقون من إثنيات مختلفة (جيلاك – عرب – ترك – ... إلخ)، وتدين الدولة بالإسلام، وتتوزع الطوائف بواقع ٩٠% شيعة، و ٩% سنة، و ١% أقليات (مسيحيون – يهود – زرادشت – بهائيون)، واللغة الرسمية هي اللغة الفارسية، وأحيانا تستخدم التركمانية أو الكردية.

الخلفية التاريخية لإيران:

تعتبر إيران وريثة إمبراطورية فارس بتاريخ ملىء بالحضارات (إيلام – الآشوريين – الأريان – الميديين)، إلى أن أسس الملك سيروس الأكبر مملكة فارس عام ٥٥٠ ق م فأمتد نشاطها من حوض النيل إلى البحر الأسود والهند، ثم تعاقب على عرشها المملكة البارتية والساسانية الزرادشتية، التي خاضت حروبًا ضد الغرب البيزنطي إنتهت باختراقها من جانب هرقل، ثم ما لبث أن حررها العباسيون عام ٦٤١ ميلادية وأصبحت دولة مسلمة وأهم المحطات فى تاريخ السياسة الإيرانية هى:

- **في عام ١٩٢٥** أسس الشاه رضا بهلوي إيران المستقلة، وكان عهده مزدهرًا، لكنه قمع رجال الدين، وفي عام ١٩٤١ نصب الاحتلال البريطاني – الروسي ابنه محمد ليتولى منصب الشاه، فصادق الغرب وأعطى امتيازات لشركات النفط الغربية، ثم في عام ١٩٥٩ وقع معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة، واعترف بإسرائيل عام ١٩٦٠، وخلال حكم الشاه محمد رضا أسس جيشًا قويًا ودفعته أمريكا للتحرش بالعراق فلقب بشرطي الخليج.
- **في عام ١٩٧٨** اندلعت مظاهرات ضد حكم الشاه ضمت مثقفين وطلبة ورجال دين وتعذر قمعهم، ثم ثار الشعب بتوجيه من الإمام آية الله الخميني الذي كان قد تم نفيه إلى باريس، فسقط نظام الشاه عام ١٩٧٩، وفر من البلاد فيما عاد الخميني منتصرًا إلى إيران وأسس الجمهورية الإسلامية، وخلال حكمه أعدمت الثورة الجديدة جنرالات الشاه وقطعت العلاقات مع أمريكا واتخذت منها موقف عدائي، ثم

أخذت تصدر الثورة ضد ما أسمته الاستكبار العالمي، وتفاقمت مشاكلها مـــع دول الغرب، وفي ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ اقتحمت جموع شعبية غاضبة السفارة الأمريكيـــة في طهران محتجة على سياسة أمريكا، فاحتجزت الدبلوماسيين وطالبـــت أمريكـــا بإعادة الشاه وأمواله، وفي ٢٠ يناير ١٩٨١ انتهت الأزمة لكن أمريكـــا فرضـــت حصارًا اقتصاديًا وتجاريًا على إيران مازال قائمًا حتى الآن، بل زاد علية عقوبات دولية من مجلس الأمن ومازالت تبذل الجهود لفرض عقوبات أخرى أشد قسوة.

- **في عام** ١٩٨٠ اندلعت الحرب بين إيران والعراق لتنازعهما على حقوق الملاحـــة في الخليج، وانتهت الحرب عام ١٩٨٨ بوساطة الأمم المتحدة دون تعـــديل علـــى الحدود بين الدولتين، اللتين تكبدتا مجتمعتين حوالي المليون شـــهيد وحـــوالي ١,٧ مليون جريح، وفي عام ١٩٨٩ وبعد وفاة الإمام "الخميني" حدث انقـــسام سياســـي داخل إيران أفرز إصلاحيين ومحافظين في ظل تردى اقتـــصادي، مـــع مطالبـــة للتكنوقراط المعتدل بإصلاح الاقتصاد والانفتاح على الغرب، وفي انتخابات عـــام ١٩٩٧ فاز الرئيس الإصلاحي "محمد خـــاتمي" بـــدعم مـــن الـــشباب والمثقفـــين (التكنوقراط) فخفف من القيود على وسائل الترفيه وحدث انفتـــاح فـــي المجتمـــع الإيراني، وفي عام ٢٠٠٢ وبسبب الإرهاب العالمي وصف الـــرئيس الأمريكـــي "بوش" دول (العراق - إيران - كوريا الشمالية) بأنها دول محور الشر العـــالمي، فكان رد الإيرانيين عام ٢٠٠٤ بإنجاح المحافظين في الانتخابات وتلاها انتخـــاب (المحافظ) "محمود أحمدي نجاد" رئيسًا عام ٢٠٠٥، فارتفع سقف المواجهـــة مـــع الغرب.

نظام السياسة الداخلي في إيران:

نظام الحكم ديني ملتزم بالإسلام وولاية الفقيه - أي ولاية فقيه على المـــسلمين - ويدعى مرشد عام أو (رهبرًا بالفارسية)، ويتم اختياره بواسطة مجلس خبراء، والفقيه يتمتع بسلطات واسعة، والمرشد الحالي هو السيد على خامنئى.

ويرأس السلطة الإجرائية رئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب لأربع أعوام، وهو الذي يختار وزراؤه ويترأسهم بعد نيل ثقة مجلس الشورى، أما السلطة التشريعية فتتمثل في مجلس شورى ينتخب لأربع أعوام، تفوق سلطات المرشد العام ومجلس الخبراء سلطات رئيس الجمهورية والوزراء.

الأحزاب السياسية منقسمة بين إصلاحية ومحافظة، وأهم الأحزاب الإصلاحية (حزب المشاركة)، وأهم الأحزاب المحافظة (حزب المؤتلفة)، الأحزاب الممنوعة تضم حزب حركة تحرير إيران وحزب الأمة، المنظمات الممنوعة تضم: مجاهدي خلق، فدائي الشعب، والحزب الديمقراطي لكردستان الإيرانية، وجمعية الدفاع عن الحرية.

البرنامج النووي الإيراني لدى السياسيين الإيرانيين:

يمكن القول أن البرنامج النووي الإيراني يمثل اختيارًا استراتيجيًا للسياسيين الإيرانيين عبر التاريخ الحديث ويتضح ذلك من استعراض تاريخ ونشأة البرنامج؛ **حيث اتخذ الآتي:**

١- بدأ البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٥٧ بالتعاون مع الولايات المتحدة، طبقًا لبرنامج "الذرة من أجل السلام"؛ حيث تمت إقامة مفاعل نووي اختباري للأبحاث قوته خمسة ميجاوات، في مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران.

٢- وفي العام التالي، تم انشاء لجنة الطاقة الذرية "AEC"، تابعة لوزارة الشئون الاقتصادية.

٣- وفي عام ١٩٧٤، أسس شاه إيران تنظيمًا جديدًا باسم "منظمة الطاقة الذرية لإيران "EEOI"، بهدف أنشاء ثمانية مفاعلات نووية للطاقة بنهاية الثمانينيات.

٤- تم التعاقد مع شركة ألمانية عام ١٩٧٥، وأخرى فرنسية على تصدير مفاعلات نووية لإيران، وقد أنكر الشاه وقتها أي اهتمام له بصناعة أسلحة نووية، ولكنه أكد اهتمامه بنقل التكنولوجيا النووية لبلاده.

٥- في منتصف يناير عام ١٩٧٩ تمت الإطاحة بالشاه، وكان الألمان قد انتهوا من إنشاءات المفاعلين في بوشهر Bushehr ولكنهما نصف مكتملين بالنسبة للمعدات، أما الفرنسيون، فلم يكونوا قد بدءوا بعد في أنشاء المفاعلين الآخرين في دارخون Darkhouin. وقد توقف العمل تمامًا في هذه المنشآت لظروف الثورة الإيرانية، بل وحولت مستودعات مفاعلي بوشهر إلى صوامع للغلال في الميناء المطل على الخليج العربي[٣].

٦- اندلعت الحرب مع العراق في ٢٢ من سبتمبر ١٩٨٠، وتكبد الجانبان خسائر فادحة في العمليات العسكرية، وأكدت تقارير مختلفة أن الجانبين لو كان لديهما أية قدرات نووية لاستخدماها في الحرب فعلاً. وعادت إيران إلى تنشيط البرنامج النووي القديم، بعد الأنباء المتزايدة حول الأبحاث المتقدمة للبرنامج النووي العراقي، مما قد يؤثر على مسار العمليات بينهما.

٧- قامت الحكومة الإيرانية في صيف ١٩٨٢ بإجراء مفاوضات مع شركة كرافت فيرك يونيون Kraftwerk Union الألمانية التابعة لشركة سيمنس لاستكمال مفاعلي بوشهر، وتصل طاقة كل منهما إلى ١٢٠٠ ميجاوات، حيث استكمل المفاعل الأول بنسبة ٧٥%، والآخر بنسبة ٦٠% عدا قلب المفاعل وبعض المعدات. ولكن الحكومة الألمانية رفضت عام ١٩٨٥ التصريح للشركة باستكمال أعمالها، ما دامت الحرب بين إيران والعراق مستمرة.

٨- وفي الوقت نفسه قامت إيران بافتتاح معهد الأبحاث النووية في جامعة أصفهان وذلك عام ١٩٨٤.

٩- وفي ٦ نوفمبر عام ١٩٨٥، ظهر إعلان في صحيفة كيهان نصف الرسمية، يدعو العلماء الإيرانيين والأجانب لحضور مؤتمر علمي تنظمه وكالة الطاقة الذرية الإيرانية في بوشهر في الفترة من ١٤ – ١٩ من مارس ١٩٨٦، ومن أجل ترغيب العلماء للحضور قامت الوكالة بدفع كل النفقات من سفر وإقامة وانتقال، بهدف إعداد القاعدة العلمية من العلماء المتخصصين.

١٠- في يناير ١٩٨٧، تم تنظيم اجتماع علمي كبير حضره جميع المتخصصين الإيرانيين في المجال النووي، وذلك في جامعة طهران، وحضره لأول مرة الدكتور "فيريدون فيشاراكي" مسئول الطاقة النووية في عهد الشاه، والذي كان يقيم في الخارج، وكان الهدف من الاجتماع وضع الخطط التنظيمية للمشروع النووي، وتحديد فريق العمل والتمويل، وكيفية الحصول على المعدات والمواد الخام.

١١- الفترة من مايو عام ١٩٨٥ وحتى نهاية حرب الخليج الأولى في يوليو عام ١٩٨٨ بقبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في يوليو ١٩٨٧ بوقف إطلاق النار بين البلدين، قامت القاذفات العراقية بتسع غارات عنيفة على مفاعلي "بوشهر" و "المنشآت النووية الإيرانية الأخرى".

١٢- في عام ١٩٩٦ وقعت إيران، اتفاقًا نوويًا مع روسيا يتضمن استكمال بناء مفاعلي بوشهر[٤].

أن طهران تبذل جهودًا كبيرة من أجل تحقيق أهدافها بامتلاك قدرات نووية تردد أنها سلمية، وتقوم بتطوير إمكاناتها مستعينة في ذلك بالخبرة الأجنبية، ولقد أصبح التسليح الإيراني التقليدي وغير التقليدي من أشد بواعث القلق لدى غالبية دول المنطقة بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة، والواقع أن إيران تمتلك القدرات على أن تكون دولة عظمى مصغرة في الخليج، ومن المحتمل عند امتلاكها قدرات ردع نووية أن تنجح في تحقيق هذه القدرة وإبرازها إلى الحيز الفعلي.

إيران في عهد الثورة الإسلامية (فترة حكم الخميني):

كانت للثورة الإيرانية الإسلامية التي أطاحت بالشاه في مطلع عام ١٩٧٩، أهمية كبرى في تشكيل الأهداف السياسية على الصعيدين: الإيراني الداخلي، والإقليمي، وفي أغسطس عام ١٩٧٩، دعا آية الله منتظري جميع الدول الإسلامية المجاورة لبلاده للاستفادة مما حدث للحكام السابقين في إيران. وقال أن الثورة الإسلامية في إيران سوف تصدر في نهاية المطاف إلى جميع البلاد الإسلامية.

كما أن هذا النظام أخذ وبسرعة مذهلة يثير الأفكار الفارسية العنصرية ويوجه الرأي العام الإيراني لأهداف توسعية خارجية وهي الأهداف نفسها التي سعي من أجلها آل بهلوي، وعلى المنوال نفسه بدأ النظام الجديد بالاتجاه غربًا نحو العراق ومناطق الخليج العربي الأخرى، وتنامت المبادئ التي يتستر وراءها والشعارات الإسلامية التي يرفعها. وقد وجد النظام الإيراني الإسلامي نفسه على رأس جمهورية تواجه بمصاعب داخلية هائلة وليست لديه خطة موحدة سياسيًا وعقائديًا واقتصاديًا واجتماعيًا توضح له سبل الخروج من هذا الوضع بالغ الصعوبة ومعالم المستقبل الذي ينتظره.

وأولى الصعوبات التي واجهت النظام الإيراني الجديد فشل النظام الإيراني خلال عهد الخميني في تحقيق أي من الأهداف التي حددها لنفسه مع قيام الجمهورية الإسلامية، فقد رحل الخميني بعدما عجز النظام الذي أنشأه عن تحقيق أي من الأهداف الرئيسية التي قام عليها وأعلنها منذ عام ١٩٧٩، **ومنها:**

١- فشل النظام الإيرانى الجديد في تأمين مكانة عالمية ومركز مؤثر لإيران في الشرق الأوسط، فإيران كانت تواجه بشبه عزلة سواء على الساحة العربية والإسلامية أو في الساحة الدولية وهي غير قادرة على التأثير على مجريات الأحداث لا في منطقة الشرق الأوسط ولا خارجها.

٢- كما فشل النظام الإيراني في تحقيق أماني شعبه في الرخاء والازدهار وخدمة المستضعفين، إذ أن أوضاع إيران الاقتصادية والاجتماعية - كما ذكر أغلب المحللين لأوضاع هذا البلد - هي أسوأ ظروف مرت بها إيران في العصر الحديث.

٣- يضاف إلى هذا الوضع المتأزم، التهديد الذي تعرضت له وحدة البلاد ذات القوميات المتعددة والتي دخلت في مواجهات دامية مع السلطة المركزية الإيرانية عند انتصار الثورة، وقد لعبت قيادة الخميني الدينية دورًا في حسم الخلافات القومية والعرقية بما يتمتع به من مكانة دينية في صفوف الطائفة الشيعية.

ومن المصاعب التي واجهت إيران، المشكلة الاقتصادية التي تطبق بخناقها على الشارع الإيراني، وأبرز مظاهر هذه الأزمة هي النسب القياسية التي وصلت إليها معدلات التضخم، وعدم توافر السلع وتدهور مستوى الخدمات وانقطاع خيوط التجارة الخارجية مع العالم، والبطالة التي يصل حجمها إلى ما يعادل ثلث سكان البلاد، بالإضافة إلى ما يعانيه الاقتصاد الإيراني من الشلل الناتج عن عدم اتفاق التيارات الإيرانية الحاكمة المتنافسة على نهج اقتصادي واحد.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد سعي النظام الإيراني الجديد في أواخر أيام الحرب إلى إيجاد علاقات أفضل مع جيرانه العرب – خاصة أعضاء مجلس التعاون الخليجي – مع تخفيض الدعم الذي يقدمونه إلى المقاتلين الشيعة في العالم العربي.

وفي عهده تم إحياء مشروع البرنامج النووي الإيراني خاصة في مجال البنية الأساسية ومحاولة عودة العلماء من الخارج.

إيران في عهد هاشمي رافسنجاني:

تولى حجة الإسلام هاشمي رافسنجاني يوم ١٧ من أغسطس ١٩٨٩ رئاسة الجمهورية الإيرانية في مرحلة ما بعد الأمام الخميني، وبذلك تكاد تكون معالم خريطة توازنات القوى المختلفة في الوضع الداخلي الإيراني الجديد قد تحددت بصورة واضحة بعد أن رفعت يد الخميني – التي ظلت تضبط الميزان وتمسك بمفتاح تعادل كفتيه خلال السنوات العشر الأولى من حكم الجمهورية.

في الحقيقة، كان هناك إجماع بين الخبراء والمحللين السياسيين على أن الجمع بين الزعامتين الدينية والدنيوية في شخص واحد قد انتهت بوفاة الأمام الخميني يوم ٣ يونيو ١٩٨٩. فمن الواضح أن الخميني جمع بين الزعامتين الدينية والدنيوية، وامتلاكه سلطتيهما في الوقت نفسه يكاد يكون هو السبب الذي أفرز كل سلبيات الفترة الخمينية. نظرًا لأنه كان يوظف المشاعر الدينية والحماس الإيماني لدى الشعب الإيراني في خدمة أهدافه السياسية، لذلك فإنه بعد وفاة الخميني كان جميع

المتصارعين على المنصب المرموق يتسابقون على إعلان الـولاء التـام للخمينـي والتعهد بالسير على مناهجه (تقربًا للرأي العام واتقاء لغضبه) إلا أن القيادة الجديدة لم يكن بمقدورها تنفيذ وعودها بالالتزام بخط الخميني المتطرف لعدم توافر الإمكانـات التي كانت متاحة للخميني والمناخ النفسي الذي كان يصنعه ويعمل من خلاله من جهة، ولأنهم لا يملكون القدرة على التأثير التي كان يملكها الخميني ويمارسها والتي كـان الشعب الإيراني يتجاوز بسببها عن كل أخطائه.

كان هاشمي رافسنجاني منذ اندلاع الثورة عام ١٩٧٩ عضوًا في مجلس الثورة، وبعد نجاح الثورة شارك رافسنجاني في تأسيس حزب الجمهورية الإسلامي في فبراير عام ١٩٧٩ كما تولى منصب وزير الداخلية، وفي يوليو عام ١٩٨٠ انتخـب رئيـسًا للبرلمان ثم تولي منذ عام ١٩٨٩ منصب القائد العام للجيش الإيراني بالنيابة، ثم رئيس الجمهورية الإيرانية.

لقد تبني الرئيس الإيراني بعد فوزه بمقعد الرئاسة خطة من ثلاث نقـاط لتغييـر وجه إيران إلى الأفضل، **وهي:**

- تحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق أو الغرب.
- تطوير الاقتصاد الإيراني بحيث يصبح للقطاع الخاص السيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي.
- إعادة بناء وتعمير إيران عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربيـة أو الشرقية ومؤسسات التمويل الدولية.

وقد نجح رافسنجاني في استغلال مناصبه السابقة إلى أقصى حد، حيث نجح فـي التقارب مع كافة مراكز القوى في إيران تقريبًا كما عمد رافسنجاني خلال الفترة التالية إلى تعزيز قبضته على القوات المسلحة، أما آيات الله الكبار فلم يتدخلوا في الـسياسة وقد طلب منهم التركيز على تقديم المشورة الروحية والإرشاد، بمن فيهم أية الله علـي خاميني.

لقد كانت تصريحات الرئيس الإيراني رافسنجاني تبشر جميعها بانفراج إيران على العالم الخارجي وتركز على الجانب الاقتصادي لبناء اقتصاد ما بعد الحرب وإقامة علاقات جديدة مع دول العالم على أساس التعاون المتبادل في ظل الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية.

تم التجديد الثاني لهاشمي رافسنجاني؛ حيث أجريت انتخابات الرئاسة الثانية في ١٩٩٣/٦/١١ وفاز فيها هاشمي رافسنجاني، وهي بحق أهم انتخابات شهدتها إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وذلك من حيث الأهمية والخطورة، أو من حيث الدلالات والنتائج، فهي كانت نقطة فاصلة ما بين مرحلة الثورة، ومرحلة الدولة.

كما حدثت عدة تغيرات داخلية ترجع أسبابها إلى:

١- في مسألة العدالة الاجتماعية زاد التركيز على مسألة العدالة الاجتماعية وعلى مواجهة الفساد الاجتماعي والسلوك الاستهلاكي.

٢- بالنسبة للوضع الاقتصادي فقد تزامن الوضع الاجتماعي الذي سبقت الإشارة إليه مع تزايد اعتماد إيران على تسهيلات تمويلية خارجية لتمويل استيراد سلع استهلاكية أساسية وسعيها إلى إعادة جدولة ديونها. كما أدى انخفاض عائدات النفط وتزايد عجز الموازنة ومشكلات ميزان المدفوعات وتدني سعر الصرف للريال الإيراني، إلى معاودة البرلمان الإيراني النظر في الميزانية الجديدة وتوقع انخفاضها نتيجة انخفاض أسعار النفط والأزمة التي حدثت عام ١٩٩٧.

٣- الحالة السياسية الداخلية ساعدت الرئيس رافسنجاني في حصول اليمين الإسلامي على غالبية مقاعد البرلمان في انتخابات أبريل / مايو ١٩٩٢، وعمد إلى التخلص من مناوئيه الراديكاليين وهدف من وراء ذلك إلى تأمين الدعم لسياسته للانفتاح الاقتصادي.

٤- بالنسبة إلى العلاقات الخارجية فقد عانت إيران في عهد رافسنجاني من عدد من المشكلات ظهرت بشكل متزامن أو متقارب فيما يتصل بعلاقاتها مع بقية دول العالم.

ويمكن القول أن عهد هاشمي رافسنجاني شهد أحياء كامل وإعادة بناء هيكل البرنامج النووي الإيراني من جديد والاتفاق مع روسيا على إعادة بناء البرنامج وبدء إجراءات أعمال تخصيب اليورانيوم(٥).

إيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (الجمهورية الثالثة في إيران) (١٩٩٧-٢٠٠٥):

أحدث وصول رئيس معتدل في ٢٣ مايو ١٩٩٧ إلى السلطة انقلابًا كبيرًا في الخريطة السياسية التي كان المحافظون يسيطرون عليها مما أدى إلى سلسلة من الأزمات المتعاقبة والعنيفة أحيانًا داخل النظام.

وأول أزمة اندلعت كان محورها طبيعة النظام، ومهدت في نوفمبر ١٩٩٧ إلى حدوث مواجهة عنيفة بين الأوساط المحافظة والمعتدلين المتهمين بالتشكيك في سلطات خامنئي، وتمحورت المواجهة حول آية الله حسين على منتظري، الذي وجه انتقادات حادة إلى خامنئي الذي أخذ منه موقع المرشد بعد وفاة الخميني.

ويلعب خاتمي، وهو رجل دين وابن أحد كبار رجال الدين في يزد (وسط) ورقة "رئيس الشعب" الذي حظي بأصوات ٧٠% من الناخبين وهو لم يتراجع عن تأييده تعزيز دولة القانون والمجتمع المدني، الأمر الذي رفضه المحافظون لأنه كان يشكل "تهديدًا للنظام".

كما واجه خاتمي أزمة أخرى كبيرة في أبريل ١٩٩٨ استهدفت التيار المعتدل مباشرة، باعتباره "الحلقة الأضعف" في التحالف الحكومي، وتمثل ذلك في توقيف رئيس بلدية طهران غلام حسين كرباتشي واحتجازه ١١ يومًا.

وهكذا استمرت الخلافات العنيفة بين التيارين الإصلاحي والمحافظ في إيران وتنازع السلطات ولعدة سنوات من حكم خاتمي.

واستمر العمل خلال هذه الفترة في البرنامج النووي الإيراني وأن شهد بعض المعوقات نتيجة العلاقة بين روسيا وإيران المتذبذبة خلال هذه الفترة.

إيران في عهد "أحمدي نجاد"(٦):

تولى "أحمدي نجاد" حكم إيران في يوليو ٢٠٠٥ عقب نجاحه في الانتخابات الإيرانية، ويوصف نظام حكمه بالتشدد ولم تحدث أي انفراجه خلال فترة حكمه مع المجتمع الدولي المتمثل في الهيمنة الأمريكية في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بضغطها الدولي لجم اندفاع إيران وغلق شهيتها في امتلاك أسلحة التدمير الشامل.

ويمكن القول أنه خلال فترة ولايته حدثت قفزة للأمام للطموحات النووية الإيرانية المثيرة للجدل والمخاوف الدولية حيث أعلن في بداية العام ٢٠٠٩ أن علماء بلاده تمكنوا من إنتاج كريات أكسيد اليورانيوم وهي الخطوة الأخيرة في سلسلة طويلة ومعقدة من عملية إنتاج الوقود النووي، هذه الكريات سوف تستخدم لتزويد مفاعل أراك "قيد الإنشاء" بالوقود، وهو مفاعل لأبحاث الماء الثقيل يتوقع بدء العمل به خلال عامين أو ثلاثة، وأضافت وكالة الأنباء الإيرانية إلى تفاصيل المشروع أن بإمكانه إنتاج ١٠ أطنان سنويًا من الوقود النووي لمفاعل الماء الثقيل فضلاً عن ٣٠ طنًا من أجل مفاعلات الماء الخفيف كذلك الموجود في بوشهر، هذا مع ملاحظة:

١- رئيس البرنامج النووي الإيراني غلام رضا اغازاده أكمل الصورة وقال أن بلاده وصلت إلى مرحلة جديدة من امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، موضحًا أنه تم نصب ٧٠٠ طارد مركزي في مشروع ناتانز لتخصيب اليورانيوم.

٢- الرئيس الإيراني توج هذه المعلومات في منتصف أبريل ٢٠٠٩ بأن علماء بلاده اختبروا نوعين من الطاردات المركزية المستخدمة في تخصيب اليورانيوم بسعة تفوق عدة مرات الطاردات الموجودة حاليًا.

٣- من جانب آخر أكد نجاد أن الخطوة القادمة لبلاده هي امتلاك المعرفة بالتكنولوجيا النووية، والقدرة على إنتاجها دون مساعدة أجنبية.

٤- وقد اختار نجاد توقيتًا مفعمًا بالدلالات والمعاني والرسائل.. فقد أعلن عن هذه الإنجازات بعد يوم واحد من بدء ترتيبات المفاوضات المباشرة مع الدول الخارجية حول الحوافز الأوروبية لطهران من أجل تعليق برنامجها النووي.

٥- كذلك جاءت تصريحاته في نفس الأسبوع الذي شهد عرضًا من إدارة الرئيس الأمريكي أوباما بفتح صفحة جديدة في العلاقات. وشهد أيضًا الرد الإيراني المتحفظ على الدعوة الأمريكية بالقول أن طهران مستعدة دائمًا للتفاوض المبني على العدالة والاحترام وهي الصيغة التي اختارها نجاد للقول بأنه يشترط تغييرًا جوهريًا في السياسة الأمريكية مقابل البدء في مفاوضات مباشرة.

٦- كذلك يأتي الإعلان الإيراني عن اكتمال دائرة الوقود النووي. بما يعني أنه لا مجال لطرح فكرة وقف التخصيب في المفاوضات مع طهران، وبما يرفع من درجات الحذر من إمكانية انضواء طهران تحت قرارات مجلس الأمن مستقبلاً.. وفيه إشارة إلى أن إيران بدأت تقلد إسرائيل في سياسة فرض الأمر الواقع على المجتمع الدولي وكأنها رسالة للقوى الدولية كي تتدارس جيدًا عرض الحوافز الجديد الذي ستقدمه لإيران.

على الصعيد المحلي.. جاء إعلان نجاد بالإنجازات النووية قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية التي ينافسه فيها مرشح قوى محسوب على المعتدلين وتعتبر هذه الإنجازات بمثابة دفعة تعزز وضعه في الانتخابات لأنه يعلم جيدًا أن الإنجازات النووية ترتبط دائمًا وبشكل متزايد بالهوية الوطنية للبلاد وبأيديولوجيتها الرسمية مما يصعب على أي قيادة فيها محاولة التراجع عن تلك الإنجازات أو التهاون فيها.

تزامن ذلك مع عرض عسكري أجرته إيران في الثامن عشر من أبريل ٢٠٠٩ عرضت فيه العديد من الأسلحة التي تم تصنيعها محليًا في محاولة لإظهار القوة أمام المجتمع الدولي.

وربما كان التشدد فى عهد أحمدى نجاد عاملا من عوامل نجاحه فى الانتخابات التى أجريت فى يونيو ٢٠٠٩ لفترة رئاسة ثانية برغم ما نتّج عنها من قلاقل داخلية دامية استمرت قرابة ثلاثة أشهر ظهر خلالها تجاوباً من جانبه مع أطروحات الحوار التى طرحها الرئيس الأمريكى باراك أوباما والتى أتت ثمارها فى الاتفاق على اللقاء فى الأول من أكتوبر ٢٠٠٩ بين إيران من ناحية ومجموعة ٥ + ١ ومن المقدر أن يكون مستوى اللقاء على مستوى المديرين السياسيين على أمل الوصول إلى اتفاق سلمي ينهى أزمة الملف النووى الإيرانى برضاء كافة الأطراف.

الفصل الثاني
السياسة الخارجية لإيران

يمكن القول أن السياسة الخارجية الإيرانية تبني على التوسع والهيمنة وهو ما ظهر من خلال استعراض مسيرة إيران خلال الفترة الماضية فقد تميزت السياسة الإيرانية منذ عهد الشاه بعلاقات متوترة مع دول الخليج العربي خاصة مع العراق، في الوقت الذي توطدت علاقاتها مع الدول الغربية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوترت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق، ثم تغيرت وتبدلت تمامًا مع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وانطلاقًا من هذه السياسة قام الشاه ببذل مختلف الجهود والضغوط في منطقة الخليج العربي لتحقيق الأطماع والأهداف الإيرانية.

بدءًا من مطلع السبعينيات كانت إيران تعيش حالة تفوق عسكري مع محاولات لإثبات وإحياء دوافع التوسع من جذور تاريخية سحيقة عبر برامج معادية للأمة العربية منها الصراع حول الثروات البترولية، مما أدى إلى الخلاف حول الجرف القاري والمياه الإقليمية، ولقد كان للاحتلال البريطاني ثم الإيراني من بعده للجزر العربية الثلاث الواقعة في مدخل الخليج بعداً اقتصادياً واضحاً، حيث يتردد أنها تختزن كميات كبيرة من البترول في امتداداتها تحت الماء، كذلك اهتمت إيران بجعل الخليج سوقًا لاستيعاب العمالة الإيرانية الزائدة بهدف دعم الآلية الإيرانية في دول الخليج، بحيث تصبح بمكانة جماعة ضغط بارزة.

ومن الناحية العسكرية اتجهت إيران إلى امتلاك قوة عسكرية ضخمة ومتنوعة وبدرجة أثارت المراقبين الغربيين لضخامتها، ومن المنطقي أنها تعتبر موجهة أساسًا ضد الدول العربية سواء العراق أو غيره من الدول الخليجية.

ومن الناحية السياسية كانت إيران الدولة التي استطاعت أن تلجأ إلى تنويع أشكال صراعاتها بما يحقق مصالحها، فقد لجأت إلى استغلال الأقلية الكردية في صراعها مع

العراق لاستنزاف القدرة العراقية. كما حاولت استغلال الانقسامات الدينية في الخليج لصالحها بالسعي إلى تجنيد الطوائف الشيعية، ودعوة زعمائها كي تكون قوة ضاغطة على النظم الحاكمة يمكن استخدامها لتحقيق مصالحها.

وإلى جانب ذلك كله، فإن نظام الشاه حاول استخدام الأقلية الإيرانية في الخليج لخدمة مصالح إيران في المنطقة.

لقد أسهمت عوامل كثيرة في أن تتبوأ إيران مكانتها في الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، وفي مقدمتها الموقع الاستراتيجي والكثافة السكانية العالية والقوة الاقتصادية المتنامية والقوة العسكرية الضاربة المهيأة للتدخل العسكري ضد دول المنطقة، لذلك كله وصف "جوزيف سيسكو" إيران باعتبارها دولة مؤهلة لأن تلعب دورًا رئيسيًا لتأمين الاستقرار في الخليج وتأمين تدفق النفط إلى البلاد المستهلكة.

وبصفة عامة اجتمعت مقتضيات المصالح الغربية والأمريكية بصفة عامة مع النزعة المسيطرة للإمبراطور الشاهنشاه الإيراني لتحاول أن تجعل من إيران القوة المسيطرة على المنطقة. وقد تحدث شاه إيران مرارًا عن تصميم بلاده على أن تكون "خامس دولة عظمى في العالم".

الإستراتيجية الإيرانية:

يمكننا أن نستخلص الإستراتيجية الإيرانية منذ عهد الشاه من تطلعات وأطماع قومية فارسية، وكان الشاه يشبه نفسه دائمًا بكورش العظيم، وانطلقت هذه الإستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية والتي يمكن اعتبارها الدستور الأساسي للسياسة الإيرانية **بصفة عامة:**

١- فرض السيطرة والنفوذ الإيراني في المنطقة.

٢- السيطرة على الجزر الاستراتيجية الثلاث: أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى للتحكم في الملاحة والاستعداد للسيطرة على مناطق أخرى في الخليج بما فيها أجزاء من جنوب العراق.

٣ – اتخاذ المواقف المعادية ضد قضايا الأمة العربية وتهديد الأمن الإقليمي العربي.

لقد شهدت السبعينيات صعود إيران التدريجي نحو موقع القوة العسكرية الأولى في منطقة الخليج، هذا الطريق الذي بدأته إيران في أواخر الستينيات وأصبح حقيقة واقعة في عام١٩٧٥، مع توقيع اتفاقية الحدود بين إيران والعراق والتي هي في حد ذاتها كانت استجابة لتطلعات شاه إيران، وزاد من جدية طهران للسعي في هذا الطريق إرتفاع عوائد البترول في أواخر الستينيات، واختار الشاه لإيران إستراتيجية الاعتماد على الذات بما تعنيه هذه الإستراتيجية من وصول إيران إلى القوة العسكرية التي تحقق لها التفوق في منطقة الخليج والذي يحاول الرؤساء الإيرانيين السير على نفس المنهج.

الموقف الإيراني تجاه الدول المختلفة:

١ - العلاقات الإيرانية - العربية:

تميزت العلاقات الإيرانية - العربية في أغلب فتراتها بالتوتر والصراع خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ فقد اتخذت إيران جانب العداء للدول العربية؛ حيث تردد بين فترة وأخرى بحقها في البحرين كجزء من الدولة الإيرانية سواء في عهد الشاه أو مؤخرًا أثر أزمة عام ٢٠٠٩ هذا علاوة على إصرارها على عدم حل مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وإصرارها على أنها جزر إيرانية وأن كانت بعض الدول الخليجية شهدت تحسنًا نسبيًا في علاقاتها الاقتصادية مع إيران في الفترة الأخيرة وتحديدًا بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية إلا أنه تظهر بين الحين والآخر محاولات للسيطرة الإيرانية على الدول العربية في الخليج وإصرارها على تسميته بالخليج الفارسي كما أن الثورة الإسلامية في إيران زادت الشعور والحاجة لدى زعماء دول الخليج خاصة صغار الدول إلى التوحد وقد كان ذلك أحد عوامل الإعلان عن أنشاء دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٦ مايو عام ١٩٨١.

أ – دول مجلس التعاون الخليجي:

لاشك أن دول الخليج تنتابها المخاوف من التداعيات التي ستترتب على التصعيد المتبادل بين طهران والغرب **ويعود القلق لعدة أسباب:**

- أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي ستكون له تداعيات سلبية لأن ذلك قد يغريها على محاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه أي هيمنة إقليمية شاملة.
- استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) وإصرارها على الاحتفاظ بها ورفض اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بل والعمل على تغيير هويتها العربية.
- التصور الإيراني لأمن الخليج وإصرارها على تسمية الخليج بالخليج الفارسي وضرورة خروج القوات الأجنبية من الخليج.
- احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية وهو الأمر الذي لو حدث ستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية، إنسانيًا وأمنيًا واقتصاديًا وبيئيًا.

وترفض دول مجلس التعاون والخليج عمومًا تصعيد الملف النووي الإيراني ليصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة بين إيران والقوى المناوئة لبرنامجها ليقين دول مجلس التعاون أن هذه المواجهة ستجعل المنطقة عرضة للدمار الشامل.

ب – موقف الدول العربية:

لقد أحدث موضوع البرنامج النووي الإيراني ردود أفعال متضاربة بين الدول العربية فمن ناحية هناك دول تقف مع إيران على طول الخط مثل سوريا، ودول أخرى ترفض المساعي الإيرانية لامتلاك سلاح نووي وترفض في نفس الوقت المساعي الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران مثل مصر، ودول أخرى لاتتبنى أي موقف حيال القضية مثل دول الشمال الأفريقي.

هذا وقد ارتكنت المواقف العربية في مجملها إلى عدة مبادئ **تجسدت في الآتي:**

- التأكيد على ضرورة أن تكون التحركات الدولية الرامية إلى منع إيران من الحصول على السلاح النووي جزءًا من عملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.
- التأكيد على حق جميع الدول في تطوير معارفها واستخداماتها للطاقة النووية في كل الأنشطة السلمية ورفض الاحتكار العالمي الذي يحصر استخدام المعرفة النووية في دائرة تشمل الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا واليابان والأرجنتين والبرازيل والهند وباكستان ثم إسرائيل التي تنفرد وحدها بعدم خضوع مؤسساتها للتفتيش الدولي.
- العمل على إيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية واستبعاد اللجوء إلى الخيار العسكري حتى لا تشهد المنطقة حربًا جديدة تزيد من حالة السيولة الأمنية التي تواجهها في الوقت الراهن.

ج- - إيران والعراق:

إذا كانت العلاقات قد بدأت تتحسن نسبيًا بين البلدين عقب أحداث عام ١٩٩٠ واعتراف العراق مرة ثانية باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ إلا أن أحداث الحملة الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ والتغلغل الإيراني فى الجنوب العراقي ومنافسة إيران للولايات المتحدة الأمريكية في العراق إلى حد طلب الأخيرة بدأ مفاوضات محددة مع إيران بالنسبة للشأن العراقي وتبادل زيارات المسئولين العراقيين لإيران بهدف فتح صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين تقوم على احترام سيادة وحقوق كل طرف تجاه الآخر.

وبصفة عامة يمكن القول أن إيران أصبحت التهديد الرئيسي للعراق خاصة عقب الخلل في التوازن العسكري الذي حدث عقب الاحتلال الأمريكي للعراق وتدمير الجيش والآلة العسكرية في العراق منذ العام ٢٠٠٣ وتعثر إعادة بناء القوة العسكرية العراقية مرة أخرى.

د – إيران ومصر:

العلاقات الإيرانية – المصرية اتسمت في غالبيتها بالفتور والتدهور منذ الثورة الإسلامية وإيواء مصر لشاه إيران وعائلته في القاهرة عقب التحسن في العلاقات الذي ساد بين البلدين قبل الثورة الإسلامية كذلك عقب مساندة مصر للعراق في حربه مع إيران واستمر كذلك في إطار التوتر الحادث بين إيران ودول الخليج عقب ذلك.

ومنذ ذلك الوقت وكلما بدأت العلاقات في التحسن والتقارب بين البلدين تتعرض العلاقات للتوتر مرة أخرى خاصة في ظل الاتهامات التي توجه لإيران في إطار دعمها لحزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة وتحريضهم على السلطة الشرعية في لبنان والسلطة الفلسطينية وقد تدهورت العلاقات مؤخرًا بين البلدين عقب وقوف إيران إلى جانب حزب الله في الاتهامات التي وجهتها مصر للحزب عقب اكتشاف خلية إرهابية للحزب كانت مكلفة بإحداث تفجيرات واغتيالات وضرب للسياحة المصرية مما شكل تهديدًا للأمن والاستقرار في البلاد.

٢ – إيران وعلاقاتها إقليميًا:

أ – إيران وجمهوريات الكومنولث الإسلامية:

أن أجزاء من آسيا الوسطى – بما فيها بخاري – كانت واقعة تحت السيطرة الإيرانية في منتصف القرن الثامن عشر وتحديدًا في عهد السلطان نادر شاه، إلا أن الحكومة الروسية بسطت سيطرتها على الإقليم، وتمتعت إيران مع هذه الدول بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان، وتركمانستان، ولغة مشتركة مع طاجيكستان، وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان، كما تشترك مع أذربيجان في كون غالبية السكان من الشيعة، وتوجد بداخل إيران أقليات اذارية وتركمانية، كذلك ترتبط إيران مع كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان بأنها تطل على بحر قزوين، مما فتح الباب لتجارة بحرية مزدهرة، وتمنح كل تلك الروابط والصلات – شرعية لدور إيران ومصالحها في الإقليم، وتشكل أرضية قوية للتأثير الإيراني، وترى الدول الغربية في أن انهيار

الاتحاد السوفييتي وتفككه قد قلل من أهمية إيران الجيواستراتيجية للغرب عمومًا والولايات المتحدة بشكل خاص، كونها كانت حاجزًا أمام امتداد الخطر الشيوعي، وفي كل الأحوال فإنه بتفكك الاتحاد السوفييتي أصبحت إيران، ولأول مرة منذ قرون – لا تتمتع بحدود مشتركة مع روسيا الإمبراطورية، مما أدى إلى اختفاء تهديد علاقاتها من جهة وفتح فرص توطيدها مع دول مجاورة تشترك معها في أسس تاريخية ثقافية وعرقية من جهة أخرى – خاصة في ضوء حرص إيران على استمرارها كقوة إقليمية ذات أهمية جيواستراتيجية، وعلى ألا يتعرض دورها للتهميش وتصبح قوة إقليمية ثانوية – وقد عانت إيران في أعقاب التفكك السوفييتي من صراعات الجمهوريات القريبة من حدودها خاصة النزاع الأذاري – الأرميني حول إقليم ناجورنو كارباخ وتدفق اللاجئين إليها.

سعت إيران لتوطيد علاقاتها مع هذه الجمهوريات في محاولة لمواجهة السيطرة التركية عليها وعلى المستوى الملموس فقد قامت إيران بمد خطوط سكك حديدية ووسائل مواصلات واتصالات بينها وبين دول آسيا الوسطى وأفغانستان – وهي دول منغلقة أرضيًا – بهدف ربط الأخيرة بالخليج. وبالتالي بالمياه الدولية الحرة، وهو الأمر الذي تبلور في اتفاقية وقعت في ديسمبر ١٩٩١، أعقبتها اتفاقية أخرى مع روسيا لإزالة عوائق الحدود فيما بين تلك الدول وإيران، كما تحدث مسئولون إيرانيون عن سوق اقتصادية مشتركة تتزامن مع توحيد الأهداف السياسية دون الحديث عن سلطة فوق الدول، وإنما مجرد تكامل بينهم، وتمارس إيران تأثيرا في هذا الاتجاه من خلال منظمة التعاون الاقتصادي التي كانت شاركت في إنشائها مع باكستان وتركيا، ثم تم إنضمام أفغانستان وأذربيجان والجمهوريات المسلمة في آسيا الوسطى والقوقاز. فقد تعاونت الدولتان فيما بينهما في إطار منظمة التعاون الاقتصادي.

ب – إيران وأفغانستان:

في سبتمبر ٢٠٠١، كان إعلان الحرب ضد الإرهاب من قبل الولايات المتحدة وحلفائها والتي استطاعت أن توجه ضرباتها اعتبارًا من ٧ أكتوبر عام ٢٠٠١ للقضاء

على حركة طالبان وتنظيم القاعدة، الذي اعتبرته مصدر الإرهاب في العالم، وفي أواخر عام ٢٠٠١، كانت قد تعدلت خريطة أفغانستان تمامًا بسقوط حركة طالبان وتنظيم القاعدة وأدى تحالف باكستان وبعض جمهوريات آسيا الوسطى وكذا روسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة، إلى السماح بالوجود العسكري الأمريكي داخل باكستان وداخل بعض الجمهوريات الإسلامية. بل وأعلنت روسيا عن مساندتها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب من أجل الإحاطة بحركة "طالبان"، كما أعلنت عن دعمها لقوى التحالف الشمالي من الطاجيك والأوزبك وإمدادهما بالمعدات العسكرية من أجل تحقيق نجاح الهجوم البري.. وهذا ما تحقق بالفعل.

أما إيران، فقد أعلنت نبذها للإرهاب، ولكنها أكدت على عدم تعاونها مع الولايات المتحدة، ولكن في الوقت نفسه تعاونت إيران مع القوى المقاومة لطالبان ودعمتها عسكريًا من أجل القضاء على هذه الحركة. وبالرغم من دعم إيران للحملة ضد الإرهاب، إلا أن الولايات المتحدة - بعد أن حققت أهدافها - قامت بإدراج إيران ضمن الدول المارقة.

وبالطبع، فقد أدى نجاح الولايات المتحدة في الحرب بأفغانستان إلى الوجود العسكري في كل من أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى وهو أمر أدى إلى نتائج سلبية بالنسبة لإيران في ظل تصور محاصرة إيران بالقوات الأمريكية من الشرق في أفغانستان ومن الغرب في العراق.

التنافس الإيراني – التركي في المنطقة:

أن الصراع بين إيران وتركيا بخصوص منطقة الشرق الأوسط يمتد لعدة قرون سابقة حتى عصرنا الحاضر حول العديد من النقاط التي تمس بصورة مباشرة المنطقة العربية، يمكن حصره **في ثلاث نقاط أساسية:**

- الصراع حول قيادة العالم الإسلامي والصراع حول "النفوذ" في شمال العراق.
- الصراع حول "الترتيبات الأمنية" في منطقة الخليج العربي.
- هذا بالإضافة إلى النقطة الخاصة بالصراع حول دعم العلاقات مع جمهوريات وسط آسيا الإسلامية.

ورغم هذا الخلاف المتناهي والصراع الناشب بين تركيا وإيران، إلا أنهما على ما يبدو – في حالة اتفاق تام حول الموقف من "النظام الإقليمي – العربي"، فإيران من جهة ترى أن تفكك وانهيار النظام العربي مصلحة قومية إيرانية ومدخل لدور إقليمي أكثر بروزًا خاصة في منطقة الخليج، أما تركيا من جهة أخرى، فترى أن حرب الخليج "الثانية" قد جاءت بمتغيرات أمنية وسياسية واستراتيجية، بل وثقافية على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فعال ومؤثر في الجغرافية السياسية والأمنية للمنطقة يمكن أن يتحقق عبر النظام الإقليمي الشرق أوسطى.

هذا وقد انحصرت السياسة التركية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني في:

- رفض استخدام الأراضي التركية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران حيث أكد وزير الخارجية التركي عبد الله جول في ٢٠٠٦/٢/١٠ أن بلاده لن تسمح للولايات المتحدة الأمريكية أو أية دولة أخرى باستخدام الأراضي التركية في عمل عسكري ضد إيران أو أية دولة مجاورة والمقصود هنا إسرائيل تحديداً فى إطار التحالف التركى الإسرائيلى منذ عام ١٩٩٦.
- التأكيد على رفض تركيا لانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ودعوة طهران لأن تكون أكثر شفافية في حوارها مع الغرب في هذا الصدد، وهو ما أكده جول في تصريحاته المذكورة.
- تبني مواقف غامضة تجاه مطالب الإدارة الأمريكية المشار إليها وذلك عبر تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية واتخاذ احتياطات عسكرية تفترض إمكانية المشاركة في عمل عسكري ضد إيران ولكن مع تبني خطاب سياسي يرفض تلك الحرب وفي هذا الإطار كان قرار تركيا نصب درع صاروخي متكامل لحماية أراضيها وأجوائها يشمل أنظمة دفاع صاروخية مضادة للصواريخ علاوة على استضافة مناورات بحرية في مياه البحر المتوسط عام ٢٠٠٦ شاركت فيها ١٠ دول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهو الأمر الذي دفع طهران إلى اتخاذ خطوات إيجابية تجاه تركيا بهدف كسب تأييدها للموقف الإيراني أو على أقل تقدير تحييدها.

- إحياء تركيا المشاريع النووية التركية بهدف تحقيق التوازن الإقليمي بينها وبين إيران وفي هذا الصدد كان إعلان وزير الطاقة التركي حلمي جولر عام ٢٠٠٦ عن خطط بلاده الرامية لبناء خمسة مفاعلات طاقة نووية.

٣ - علاقات إيران مع الدول الكبرى:

أ - إيران وروسيا:

سهلت الظروف التي مرت بها الدولتان من تقارب كل منهما للآخر وفي هذا الإطار تحركت الدولتان نحو توثيق علاقاتهما أكثر من أي وقت مضى منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، على أساس الاعتبارات العملية والإستراتيجية، فعلى سبيل المثال، تمثل حاجة روسيا للعملات الصعبة وحاجة إيران إلى الأسلحة والتكنولوجيا الروسية الحديثة، ودعمها السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، أهم الدوافع للتحالف الاستراتيجي الراهن بين الدولتين، كما أن الدولتين لهما اهتمامات أمنية ومصالح اقتصادية مشتركة في تطوير بترول وغاز بحر قزوين.

يمكن تفهم أهمية التقارب بين روسيا وإيران في إطار ما يلي:

- العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الاتهام الدائم للإدارة الأمريكية لإيران بدعوى مساندتها للإرهاب، ومعارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، وسعيها الدؤوب لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- تستفيد إيران من توثيق علاقاتها مع روسيا كمصدر اقتصادي وتكنولوجي.
- رفض روسيا طلب الولايات المتحدة الأمريكية وقف تعاملها النووي مع إيران.

وقد قابلت إيران هذا الموقف الروسي بترحاب كبير، وفي سبتمبر ١٩٩٥ أعلن الروس أنهم وقعوا عقدًا لبناء مفاعلين نوويين إضافيين في إيران بقيمة مليار دولار، وما سيحققه ذلك للإيرانيين من آثار عملية وتكنولوجية والمعرفة التي ستصاحبها، وموافقة روسيا على تدريب العلماء الإيرانيين في التكنولوجيا النووية.

مصالح روسيا وعائداتها من مبيعات الأسلحة إلى إيران وكونها دولة غنية بالموارد الطبيعية، فهي رابع دولة من حيث الاحتياطي العالمي للبترول وثاني دولة من حيث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وتتوافر بها كميات هائلة من النحاس والموارد المعدنية الأخرى، بالإضافة إلى التعاظم التجاري بين البلدين.

هذا وتحظى العلاقات الإيرانية - الروسية بأهمية، خاصة في الفترة الحالية، نتيجة لتشعب مجالاتها وحساسيتها للبلدين فمن ناحية:

- تمثل مجالاً خصبًا لإمدادات الأسلحة الحديثة لإيران في ظل الحظر الدولي على مبيعات الأسلحة، كما أنها تحقق عائدًا مهما من العملات الحرة لروسيا.
- يعتبر بحر قزوين من المناطق ذات الاحتياطيات الضخمة للبترول والغاز الطبيعي، وهو ما يستلزم تعاون البلدين معًا بما يحقق أقصى استفادة لهما وللدول المطلة على البحر، وقد تمت بهذا الشأن اتفاقية مشتركة لتنظيم الاستفادة ببترول بحر قزوين.
- أن العلاقة بين البلدين، يتم مراقبتها ومتابعتها من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتربص بكل منهما، مما يعكس أهمية تحالفهما معًا للمواجهة.

لقد عاني الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية من معضلة حقيقية تتمثل في أن روسيا تستفيد بوفرة من تعاونها النووي مع إيران من الناحية المادية وأنها لم تكن مستعدة قط لوقف هذا التعاون الذي بدأ في منتصف التسعينيات في القرن الماضي وتحديدًا في نوفمبر ١٩٩٤ عندما وقع الطرفان اتفاقًا تقدر قيمته بـ ٨٠٠ مليون دولار لبناء محطة للطاقة النووية في بوشهر ولكنها في الوقت نفسه لم تكن ترغب في الاصطدام مع الولايات المتحدة التي مارست ضغوطًا عديدة عليها لوقف هذا التعاون فضلاً عن التناقض الخفي بين حسابات الأمن القومي الروسي وامتلاك إيران للسلاح النووي بما يعنيه ذلك من ظهور قوة إسلامية نووية على تخوم روسيا الجنوبية بما قد يترتب عليه من تحولات إستراتيجية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعتبر واحدة من الدوائر الأكثر حيوية وتهديدًا للأمن القومي الروسي.

لذلك بلورت السياسة الروسية معادلة دقيقة للتعامل مع هذه الأزمة تقوم من ناحية على الإعراب عن القلق من بعض الأنشطة النووية الإيرانية التي تشير لها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة ولكن مع تشديد روسيا في المقابل على أنها لن توقف تعاونها معها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، استنادًا إلى أنها ليست لها علاقة بالأنشطة النووية السرية التي تقوم بها طهران والتي تم الحصول على مكوناتها أما من مصادر أخرى أو عبر الجهود الوطنية الإيرانية.

<u>ب - إيران والصين:</u>

تعتبر العلاقات بين البلدين من العلاقات المتميزة لحاجة كل طرف للأخر فمن ناحية الصين فهى تتطلع للبترول الإيراني حيث تحتل الصين قائمة أكبر مستوردي النفط الإيراني منذ عام ٢٠٠٤ بما يعادل ١٣,٦% من صادرات النفط الإيراني كما بلغت قيمة أول عقد بين طهران وشركات النفط الصينية حوالي ٧٠ مليار دولار ووافقت الصين خلال العام ٢٠٠٥ على شراء كميات من الغاز الطبيعي المسال من إيران قدرت قيمتها بـ ٢٠ مليار دولار على مدار ربع قرن.

وعلى الجانب الآخر تتطلع إيران للتعاون الفني والعسكري مع الصين وخاصة في المستوى العلمي حيث عزز البلدان علاقاتهما في مجال التكنولوجيا النووية حيث وقعا في ١٩٩١/١/٢١ اتفاقية لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان وهو ما استفادت منه طهران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى يورانيوم هيكسا فلوريد لإنتاج الوقود والكعكة الصفراء.

من هذا المنطلق التزمت الحكومة الصينية بمبدأين أساسيين:

- ينطلق الأول من ضرورة التزام إيران بمطالب المجتمع الدولي والعودة إلى تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم حيث دعت الصين يوم ٢٠٠٦/٢/٢٣ إيران إلى تعليق كل أشكال تخصيب اليورانيوم.

- رفض فكرة فرض عقوبات على إيــران والتمــسك بــضرورة إتبــاع الوســائل الدبلوماسية.

أن روسيا والصين لا تستطيعان عمليا أن توقفا القطار الأمريكي خاصة في ظــل استخدام واشنطن لكل سبل التأثير في موقفيهما بما في ذلــك الإعــلان والدبلوماســية والتجارة لتطويعهما لكي يوافقا في النهاية على ما تريده واشنطن أو علــى الأقــل لا تعرقلانه بشكل حقيقي ورغم ذلك فقد أثبت البلدين أنهما يستطيعان وقــف أو عرقلــة الخطط الأمريكية تجاه إيران.

<u>جـ - إيران والولايات المتحدة الأمريكية:</u>

تعتبر فترة التسعينيات من أسوأ فترات العلاقة بين إيــران والولايــات المتحــدة الأمريكية، ففى حين لم يكف الإيرانيون عن استمطار اللعنات على واشنطن في كــل صلاة من خلال هتافهم المدوي ضدها، فإن الولايات المتحدة لم تقــصر فــي الــرد بأسلوب أبعد وأعمق من الهتاف، تراوح بين رصد ملايين الــدولارات (حــوالي ٢٠ مليونًا) لإسقاط نظام طهران، وتطبيق سياسة "الاحتواء" التي أريد بها حصار النظــام وإماتته خنقًا.

ورغم التوجس الذي أبدته الثورة من البداية تجاه الثقافة الغربية والنموذج الغربي على إطلاقه، إلا أن العقدة الحقيقية تمثلت فــي العلاقــات الإيرانيــة - الأمريكيــة، فالإيرانيون يذكرون للولايات المتحدة سيطرتها على البلاد في عهد الشاه الــذي كــان هواه أمريكيًا خالصًا وتوثقت علاقات طهران وواشنطن إلى أبعد مــدى، ففــي حــين تحولت إيران إلى قاعدة للنفوذ والنشاط الأمريكي (والإسرائيلي بالتالي) فإن أكبر نسبة من الدارسين الإيرانيين تم إرسالهم إلى الولايات المتحدة، مما أسهم في توسيع نطــاق الوشائج الثقافية بين البلدين وجعل للولايات المتحدة مكانة خاصة بين شرائح المثقفــين الإيرانيين.

غير أن الإيرانيين - أيضًا - لم ينسوا للولايات المتحدة أنها استباحت بلادهم إلى أبعد مدى في عهد الشاه، وأنها تآمرت لإسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق الذي أمم

النفط، وأعادت الشاه إلى طهران عام ١٩٥٣، وأنها أسقطت طائرة مدنية إيرانية في مياه الخليج، وقتلت ركابها المائتين في عام ١٩٨٩، وأنها منذ أن قامت الثورة ناصبت بلادهم العداء، فصادرت أرصدتها في البنوك الأمريكية (٣,٦٨ مليار دولار)، ولم تخف مساعيها للتآمر على النظام الإيراني وحصاره بكل السبل.

على الجانب الآخر، فإن الأمريكيين لم ينسوا للثورة الإيرانية أنها انتزعت من أيديهم أهم قواعدهم في الشرق الأوسط كما لم يغفروا لهم احتلالهم لسفارتهم في طهران، في ٤ نوفمبر ١٩٧٩، واحتجاز موظفيها "٥٢ شخصًا" رهائن لمدة ٤٤٠ يومًا، حيث أفرجت عنهم في ١٩ يناير ١٩٨١.

وغني عن القول أن واشنطن لم تغفر للنظام الإيراني تمرده على نفوذها، وتحديه المستمر لمختلف سياساتها في الشرق الأوسط.

وبرغم تدهور العلاقات بين البلدين فإن واشنطن مازالت توجه اهتمامًا خاصًا لطهران، ولا غرابة في ذلك فإيران بلد نفطي وفي موقع استراتيجي مؤثر في وسط آسيا، ثم أنه بلد متمرد على النفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة.

أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران ومنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اتجهت إلى الاتجاه السلبي، بسبب رفض إيران السير في المخطط السياسي الأمريكي تجاه المنطقة، وفي الوقت نفسه تصاعد العداء الذي تبرزه إيران تجاه إسرائيل ودعمها لحزب الله في لبنان وبالتالي مساندة حماس في عدوان إسرائيل على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ ومن ثم وضعت الولايات المتحدة إيران منذ العام ٢٠٠٢ ضمن ثلاث دول من الدول المارقة، وقامت بالضغط على روسيا لإيقاف أي تعاون عسكري خاصة في المجال غير التقليدي مع إيران.

ويمكن القول أنها امتداد للتوتر الذي بدأ منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران منذ عام ١٩٧٩.

وفي إطار الإحداث التي مرت بها إيران والمنطقة خاصة(٧):

- دعم إيران لمنظمات المقاومة الإسلامية وخاصة حركتي المقاومة الإسلامية "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في فلسطين و"حزب الله" في لبنان والتي تصنفها واشنطن بأنها منظمات إرهابية.
- البرنامج النووي الإيراني وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال وجود برنامج عسكري سرى لإيران لامتلاك أسلحة نووية خاصة مع اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية ذلك تهديدًا مباشرًا لأمن إسرائيل فمنذ سقوط بغداد في أبريل ٢٠٠٣ برز التصعيد الأمريكي في شكل تصريحات متشددة من جانب مسئولي البيت الأبيض إزاء طهران، باعتبار أن برنامجها النووي يشكل تهديدًا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة والعالم وبررت واشنطن مساعيها لمنع إيران من امتلاك أسلحة دمار شامل بأنها بلد يرعى الإرهاب.

وكان أن سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي على أمل فرض عقوبات دولية ضد إيران.

وبالفعل نجحت واشنطن من خلال حملة دبلوماسية مكثفة ساعدها فيها الموقف المتشدد لطهران بعد تولى نجاد السلطة وإطلاقه عددًا من التصريحات الاستفزازية تجاه الغرب عمومًا وإسرائيل بشكل خاص، نجحت في إقناع الدول الغربية حتى تلك التي تربطها علاقات وطيدة بطهران بضرورة توحيد الجهود في مواجهة هذا التشدد الإيراني وكبح جماحه، وذلك من خلال تصعيد الضغوط وتصعيد الأمر إلى مجلس الأمن حيث نجحت في توقيع عقوبات دولية على طهران وتسعى لتشديدها في المستقبل.

<u>د - إيران وأوروبا:</u>

تتراوح العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي متذبذبة ما بين التحسن تارة والتدهور تارة أخرى، إلا أن العلاقات مع أوروبا لم تصل إلى حدود الاشتباك أو المواجهة ناهيك عن العداء، وربما بسبب القرب الجغرافي والحذر الإيراني الذي دفع طهران إلى التمييز بين أوروبا والولايات المتحدة فإن الأمور لم تتدهور كثيرًا بين الطرفين ولذلك ظلت أوروبا هي الشريك التجاري الأول لإيران (٥٠% من الصادرات

الإيرانية توجه إليها) ولا ينسى في هذا الصدد أن إيران كانت أول دولة نامية عقدت اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٦٣، وتعد ألمانيا أهم شريك تجاري أوروبي لإيران (حجم التبادل التجاري بين البلدين يتراوح بين ٣ و ٥ مليارات دولار)، بعدها تأتي فرنسا ثم إيطاليا، وانجلترا ترتيبها الرابع في القائمة.

وبسبب التجاور وتشابك المصالح وخلو الصلات بين الجانبين من الحساسيات والعقد، بصورة نسبية فإن أوروبا ظلت حريصة على الإبقاء على جسورها مع طهران غير مبالية بضغوط القطيعة الأمريكية.

ولكن استمرار التشدد الإيراني ساعد على دفع الدول الأوروبية للتحرك باتجاه تبني الموقف الأمريكي وكانت القمة الأوروبية التي عقدت يوم ٢٠٠٥/١٢/١٧ قد حذرت طهران من أن فرص الحل الدبلوماسي لأزمتها النووية لن تبقى قائمة إلى ما لا نهاية مشددة على أنها فشلت في تبديد الشكوك بشأن طموحات إيران النووية.

ووصل التقارب في الموقفين الأوروبي والأمريكي حيال الملف النووي الإيراني فى الفترة الأخيرة إلى حد التطابق في كافة المشروعات التي تقدم إلى مجلس الأمن.

٤ - إيران والدول الأخرى:

تحظى العلاقات بين إيران والدول الكبرى الأخرى بأهمية خاصة، والتطور والتحسن المستمر مثل اليابان، لكن اليابان أحياناً تتخذ خط التشدد مع إيران مؤيدة للسياسة الأمريكية مع دول المنطقة، إلا أن إيران في الفترة الأخيرة تحاول تحسين علاقاتها مع غالبية دول العالم.

السياسة الخارجية الإيرانية ونشاط إيران النووي:

في محاولة لاستيضاح دور السياسة الخارجية وتأثيره على النشاط النووي في إيران نجد الآتي:

١- أن إيران لديها تطلعات لشغل مكانة مهمة ورئيسية في منطقة الخليج العربي وإقليميًا بصفة عامة وتجاه جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بصفة خاصة.

٢- أن التطلعات الإقليمية تستلزم قدرة اقتصادية وعسكرية تساعد على تحقيق هذه الأهداف، وأن الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن منذ أزمة الخليج الثانية كانت قد وضعت قيودًا على إمدادات الأسلحة، سواء التقليدية أو غير التقليدية إلى دول العالم الثالث، مما أعاق سياسة التسلح التقليدية لإيران.

٣- أن إيران تسعى جاهدة لتطوير قدراتها العسكرية التقليدية وتحاول بناء مفاعلات نووية لاستخراج الطاقة كما تدعى، في نفس الوقت الذي تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بأنها تسعى لامتلاك أسلحة نووية.

٤- أن إيران توجهت إلى كافة الدول ذات القدرات النووية في محاولة للحصول على المفاعلات النووية والمواد النووية اللازمة، ألا أن القيود العالمية المفروضة وضغوط الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة نجحتا في حالات كثيرة في عرقلة محاولات إيران للحصول على المفاعلات والتكنولوجيا النووية.

٥- سخرت إيران سياستها الخارجية بهدف اختراق الحواجز والعقبات التي تضعها الدول الغربية أمامها واستطاعت تحقيق ذلك عن طريق جمهورية روسيا والصين، خاصة وأن الأولى ترغب في استعادة مكانتها السابقة كوريثة للاتحاد السوفييتي السابق وكقوة عظمى لا ترضخ للضغوط الاقتصادية ولضغوط الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك الصين كدولة مناصرة لدول العالم الثالث ولا ترضخ للقيود هي الأخرى.

لذلك سعت إيران جاهدة لكي تخدم سياستها الخارجية: تحقيق أطماعها وتطلعاتها لبناء المفاعلات النووية التي تعلن أنها مخصصة لإنتاج الطاقة وللأغراض السلمية.

الفصل الثالث

دور إيران الإقليمي

يمكن حصر سمات السياسة الخارجية لإيران والتي تقوم على دعوى الدفاع عن حقوق المسلمين أينما كانوا، وترتكز سياستها الخارجية على البعد الأيديولوجي الإسلامي **فتقوم على:**

١- اعتبار إسرائيل عدوًا للمسلمين يجب إزالته، وترسيخ العداء مع أمريكا وكل دولة تكون حليفة لها.

٢- دعم الصراع ضد إسرائيل من خلال دعم حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتحالف مع سوريا لتوفير العمق الاستراتيجي والمناورة الدبلوماسية.

٣- السعي لإنهاء عزلة إيران وتأمين تحالفات بديلة، بالانفتاح على روسيا الاتحادية والصين، وتعزيز الروابط مع دول الجوار كباكستان والهند والقوقاز، ودول آسيا الوسطى وأفغانستان (خاصة قبائل الهزارة والطاجيك التي كانت تحت قيادة أحمد شاه مسعود).

٤- تتضرر إيران من تحالف تركيا مع أمريكا وإسرائيل، اللتين أصبحتا قادرتين على تهديد أمنها انطلاقًا من الأراضي التركية (أيضًا إيران تتهم تركيا بإيواء عناصر مجاهدي خلق ومنافستها على أسواق العراق وآسيا الوسطى والقوقاز).

٥- تعمل إيران على تحسين التعاون مع دول الجوار الخليجية، بعد تخلي إيران عن مبدأ تصدير الثورة.

٦ - التركيز على المحافظة على هيبة إيران في منطقة الخليج، من خلال إجراء مناورات عسكرية كبرى يشارك فيها العديد من القوات والأسلحة والمعدات، وتنفيذ

مهمات استطلاع تصل لمناطق حدود الدول المحيطة، تطبيقًا لاستراتيجية القوة الناعمة، كما أن ثقل إيران السياسي والاقتصادي والثقافي في منطقة الخليج تثير حذر وحفيظة كل دول الخليج العربية، ومنها بصفة خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أنها مازالت تحتل ثلاث جزر إماراتية (أبو موسى - طنب الكبرى - طنب الصغرى).

دور إيران الإقليمي:

١- يقوم الدور الإقليمي المحتمل لإيران على خيارات قادتها ومكامن قوتها المتمثلة بصلابة عقيدتها، وامتداداتها الدينية والعرقية في العالم العربي، وموقعها الجغرافي الذي يتحكم بمياه الخليج، وبالطبع سلاحها النووي، لكن هنالك قوى إقليمية أخرى في المنطقة ولهم مخططات ومصالح تتضارب مع مصالح إيران ويحد كل فريق من طموحات الآخر يمكن تصور دور إيران الإقليمي **كما يلي:**

أ - على الصعيد السياسي والثقافي:

(١) إذكاء الفكر الإسلامي الملتزم بالدين وحماية المقدسات، ونشر ثقافة المقاومة مع تشجيع العداء ضد إسرائيل وأمريكا.

(٢) فرض هيبة إيران كطرف إقليمي استراتيجي في المنطقة، بصفتها بلد كبير ولديه ثروات.

(٣) مقاومة المخططات الأمريكية والإسرائيلية للشرق الأوسط وهزيمتها بالتحالف مع قوى أخرى في المنطقة كحزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد في فلسطين وفصائل المقاومة في العراق وأفغانستان، والجدير بالذكر أنه يمكن لحلفاء إيران إثارة وتحريك الأوضاع الإقليمية في الزمان والمكان المراد طبقًا لطبيعة وظروف الموقف العام.

(٤) دعم أي جهد عربي لاستعادة الأراضي المحتلة والقدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

(٥) ضبط إيقاع العلاقة مع دول شبه الجزيرة والخليج الحليفة لأمريكا والخائفة من التمدد الثقافي الإيراني، تارة بطمأنتها وتبادل الزيارات معها، وتارة أخرى بالضغوط والمناورات العسكرية.

(٦) الرد على الحصار الأمريكي لإيران بالصداقة مع روسيا الاتحادية والصين وتعزيز نفوذهما في المنطقة.

(٧) دعم مطالب وتطلعات أبناء الطائفة الشيعية في دول المنطقة والتنسيق معهم للضغط في الاتجاهات الأنسب لضبط المسارات السياسية حيث تواجدهم، وبذل الجهود بالتزامن مع ذلك إلى طمأنة الدول التي يضم نسيجها الاجتماعي شريحة شيعية، مثل البحرين والسعودية والكويت ولبنان، والتأكيد لهم بعدم المساس بأمن هذه الدول.

(٨) استثمار ملف التخصيب النووي لإحراز مكاسب نوعية، بالإصرار على حق التخصيب، والقيام بنشاطات يحيط بها الغموض بهدف إبقاء الغرب في حالة من الحيرة بشأن مراحل امتلاك السلاح النووي، حيث أن هذا الواقع يثير تخوفًا لدى الغرب ويسمح لإيران بالمناورة.

(٩) الدفع باتجاه تعزيز مشاركة الشيعة في حكم العراق، والتعاون مع تركيا لمنع قيام دولة كردية مستقلة على أراضي العراق، لأن وجودها قد يحرض أكراد إيران وتركيا على الانضمام إليها أو تقليدها.

(١٠) تتلخص الأهداف والخيارات الإيرانية في العراق في اتجاهين:

الأول: العمل على إبقاء دور قيادي للشيعة بما يسمح بالتأثير على القرار العراقي ومواكبة الترتيبات القائمة لرسم مستقبل العراق بما يتمشى مع أهداف ومصالح إيران.

والثاني: دعم استنزاف أمريكا، بهدف إلهائها وإعاقتها عن استهداف دول أخرى وجرها للتفاوض.

ب - على الصعيد العسكري والأمني:

(١) تخريب المخطط الأمريكي الاستراتيجي المرسوم للشرق الأوسط ومنع الظروف المساعدة على تحقيقه بالقدرات الذاتية وبقدرات الدول الصديقة.

(٢) المحافظة على حضور قوى في منطقة الخليج، وتعبئة القوى المسلحة والقوى الصديقة غير النظامية في المنطقة، للرد على التهديد الأمريكي الآتي من العراق أو أفغانستان أو البحار المجاورة، يضاف إلى ذلك الاستعداد لاستيعاب أي عمليات أمنية أو عسكرية تعدها أمريكا ضد إيران.

(٣) إيجاد توازن قوى مع إسرائيل، وتهديد أمنها الاستراتيجي بقدرات نوعية من الصواريخ البالستيه متوسطة المدى وقدرات محتملة من أسلحة الدمار الشامل بما فيها (ربما) النووية، والتي يمكن حملها في رؤوس الصواريخ البالستيه بعيدة المدى.

(٤) العمل على إبقاء قوى حليفة للمقاومة في مناطق على تماس مع إسرائيل في حالات التوتر والمواجهة.

(٥) استثمار الملف النووي للضغط باتجاه فتح ملف إسرائيل النووي.

(٦) دعم القوى المسلحة المقاومة لإسرائيل في جنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من المواقع، بغية خلخلة أمن إسرائيل وإضعاف إرادتها وخياراتها والمحافظة على وجود احتكاك متقارب معها.

(٧) فرض الهيبة والنفوذ بين دول الخليج المجاورة بهدف احترام مصالح إيران واستشارتها في شئون المنطقة، دون استفزاز أي دولة بشكل مباشر مع ملاحظة أن الأنشطة في المجالين النووي والتصنيع العسكري الاستراتيجي قد تطلق سباق التسلح في المنطقة.

جـ - على الصعيد الاقتصادي:

(١) العمل داخل منظمة الأوبك وخارجها لإعاقة تحكم أمريكا في كميات النفط وأسعاره، خاصة بعد التواجد في المنطقة واحتلالها للعراق، والتأثير على أسواق النفط والغاز الطبيعي، واستخدام ذلك كورقة ضغط على دول أوروبا، خاصة وأن لدى إيران احتياطيًا مؤثرًا من النفط والغاز الطبيعي.

(٢) العمل على كسب جزء من سوق المنطقة التجاري من خلال تحسين الإنتاج، خاصة بعد اكتساب الخبرات خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل إيران.

(٣) طرح مشاريع إنمائية مشتركة مع الدول العربية، وخاصة الخليجية في مجال مواد البناء وتحلية مياه البحر... إلخ.

٢ – تأثير وانعكاسات الدور الإيراني على الدول العربية المجاورة[٨]:

أ – على المستوى السياسي:

(١) ازدياد هيبة ونفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعل الدول المجاورة لها تعيد قراءة مصالحها عند بحث المسائل الإقليمية الكبرى.

(٢) ازدياد قوة موقف حلفاء إيران المقاومين للوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان ودول الخليج، وحلفاء إيران المقاومين لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ولبنان، كما ستقوى ثقافة المقاومة من خلال إذكاء الفكر الملتزم بحقوق المسلمين ومقاومة المد الغربي.

(٣) شعور أبناء الطائفة الشيعية في دول المنطقة بدعم الثورة الإيرانية لهم، لكنه من المستبعد أن يهدد ذلك وحدة الدول التي تضم شرائح دينية مختلطة كالبحرين والسعودية والكويت ولبنان، لأن إيران تقاوم الانجراف إلى التوتر السني / الشيعي.

(٤) إيجاد طرحًا إيرانيًا لأبناء دول المنطقة يناهض المفهوم الغربي الداعي لعلمانية دول المنطقة، وهو التمسك بأصول الإسلام، مما يزيد من عزم التيار الإيماني المسلم وحرصه على زيادة أنظمة الحكم الإسلامية القائمة.

(٥) تزايد حالات التوتر والانقسام بين السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية المتشددة على خلفية النظرة لنهايات الصراع العربي – الإسرائيلي.

(٦) تغذية ارتفاع سقف المواقف السورية تجاه مختلف القضايا المتداولة.

(٧) استمرار التقارب بين دول الخليج والغرب على رغم طمأنة إيران لهذه الدول من خلال الرد على الحصار الأمريكي لها.

(٨) تزايد التهديد الأمريكي والإسرائيلي ضد دول محاور التحالف الإيرانية.

(٩) تزايد الضغط الدولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأخيرة بشأن لبنـان، خاصـة القرار ١٧٠١، لتأثيره على إخلال التوازن في المواجهة الإقليمية بـين الغـرب ومحور إيران – سوريا – حزب الله.

(١٠) منع إيران أي محاولة لانفصال الأكراد في العـراق، لأن ذلـك سـيعزز روح الانفصال لدى أكراد إيران.

ب – على المستوى العسكري والأمني[٩]:

(١) تزايد قوة منظومة المقاومة في الشرق الأوسط، وهذا قد يدفع أمريكا إلى تعزيـز وجودها العسكري في المنطقة، وربما البحث لإبقاء تواجدها داخل قواعد عسكرية دائمة في العراق وبعض دول الخليج العربية، لرصد التهديـدات المـستجدة مـن جانب محور إيران.

(٢) تزايد احتمالات حدوث اختراقات أمنية في مناطق الاحتكاك بين محـور أمريكـا وحلفائها ومحور إيران وحلفائها، مع إمكانية حدوث عمليات استهداف واستهداف مضاد بين التيارين.

(٣) استمرار حدوث المواجهات على الساحة الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية (حركة فتح) من جهة، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي من جهة أخرى.

(٤) استغلال بعض الجهات لأجواء التوتر الإقليمي لاستهداف لبنان وفرض مصالحها على أرضه للاستفادة من ظروفه الأمنية والسياسية.

(٥) في العراق ستزداد ضراوة المقاومة ضد الاحتلال بالتزامن مع اسـتهدافات ذات طابع طائفي.

(٦) إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم قد يثير حفيظة دول الجـوار كالـسعودية ومصر وتركيا ويفتح مجال سباق التسلح الإقليمي، وربما يدفع إسرائيل وأمريكـا إلى ضرب المنشآت النووية الإيرانية.

(٧) إن نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي والصواريخ الباليستيكية القـادرة علـى حملها سيجعلها قادرة على توجيه ضربات استراتيجية مدمرة ضد أهداف بعيـدة

جدًا عن حدودها (قد تصل إلى حدود أوروبا)، مما يدفع أمريكا للعمل على إقامة درع للدفاع الصاروخي حول إيران[١٠].

(٨) قد تقل غطرسة إسرائيل العسكرية ضد دول الجوار عندما تحدث إيران توازن عسكري معها، خاصة إن امتلكت القدرة على تهديد أمن إسرائيل الاستراتيجي بالصواريخ الباليستيكية النووية، وهذا لا تسمح به أمريكا أو إسرائيل مما يشعل المنطقة ويهدد أمنها وقد يدمرها تمامًا، أو ربما يعجل بسرعة التسوية السلمية في الصراع العربي – الإسرائيلي، حتى تتفرغ أمريكا وإسرائيل لتدمير قدرات إيران العسكرية.

جـ - على المستوى الاقتصادي:

(١) قد تحدث تغيرات في مستوى إنتاج وأسعار النفط العالمية نتيجة جهود إيران داخل وخارج منظمة أوبك للضغط على أمريكا بواسطته، بما فيها إمكانية استخدامها له كسلاح.

(٢) قد تتلقى القوى الحليفة لإيران مساعدات أو قروض مالية إيرانية لدعم مواقفها في مواجهة الغرب وإسرائيل، وقد تتعرض هذه القوى في الوقت نفسه لضغوط من الغرب.

التسلسل الزمني للأزمة النووية الإيرانية:

- **عام ٧٦**: بدأت أعمال بناء مفاعل بوشهر بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات.
- **عام ٧٩**: توقفت أعمال البناء مع الثورة الإسلامية.
- **ينـاير ٢٠٠٢**: الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يضع إيران ضمن دول محور الشر الثلاث مع العراق وكوريا الشمالية.
- **أغسطس ٢٠٠٢**: ذكر مجلس المقاومة الوطني الإيراني "مجاهدي خلق" وهي جماعة إيرانية معارضة تقيم خارج البلاد، أن هناك منشأة كبيرة لتخصيب اليورانيوم في ناتانز ومحطة نووية تعمل بالماء الثقيل في أراك.

- **ديسمبر ٢٠٠٢:** استنادًا إلى صور لناتانز وأراك التقطتها أقمار اصطناعية، اتهمت الولايات المتحدة إيران بـ "السعي الكامل لامتلاك أسلحة دمار شامل".
- **يونيو ٢٠٠٣:** أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أول تقرير بعد عملية تفتيش لناتانز واراك في فبراير وأعلنت أن طهران لم تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي.
- **أكتوبر ٢٠٠٣:** أبلغت إيران وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا الذين يتفاوضون نيابة عن الاتحاد الأوروبي بأنها ستعلق الأنشطة كلها المتعلقة بالتخصيب.
- **ديسمبر ٢٠٠٣:** وقعت إيران على بروتوكول يسمح بعمليات تفتيش مفاجئة لمنشآتها النووية.
- **يونيو ٢٠٠٤:** قال مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن تعاون إيران مع الوكالة لم يكن كاملاً وفوريًا واستباقيًا. وردًا على ذلك قالت طهران إنها ستستأنف الإنتاج واختبار وحدات الطرد المركزي.
- **نوفمبر ٢٠٠٤:** وعدت إيران فرنسا وبريطانيا وألمانيا بأنها ستعلق عمليات معالجة الوقود النووي وإعادة المعالجة كلها.
- **فبراير ٢٠٠٥:** قال الرئيس محمد خاتمي إن أي حكومة إيرانية سواء حالية أو مقبلة لن تتخلى عن البرامج التكنولوجية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم. ووقعت طهران مع روسيا معاهدة لإمدادها بالوقود – وعارضتها الولايات المتحدة – لتشغيل أول محطة طاقة نووية في إيران بحلول عام ٢٠٠٦.
- ٨ **أغسطس:** إيران تستأنف نشاطاتها النووية في مصنع تحويل اليورانيوم في أصفهان.
- ٢ **سبتمبر:** أكد تقرير لمحمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران استأنفت تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان.

- **١٥ سبتمبر**: قال الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد في نيويورك إن طهران مستعدة لنقل المعرفة النووية لدول إسلامية أخرى. وأبلغ بعد يومين الأمم المتحدة بأن بلاده لن تتخلى أبدًا عن تخصيب اليورانيوم ودعا الدول لتكون شريكة في برنامج التخصيب.
- **٦ نوفمبر**: أكدت إيران أنها سمحت للمفتشين الدوليين بزيارة منشأة بارشين العسكرية جنوب شرقي طهران بعد أيام من إعلان ديبلوماسيين أن إيران ستعالج دفعة جديدة من اليورانيوم في منشأة أصفهان.
- **ديسمبر ٢٠٠٥**: موسكو تعلن عن صفقة بقيمة ١,٤ مليار دولار مع إيران منها صواريخ دفاع جوى طراز تور – أم – ١ تسلم في يناير ٢٠٠٦ لدعم الدفاع عن مدن أصفهان، بوشهر، طهران، شرق إيران.
- **١ يناير ٢٠٠٦**: ذكرت إيران أنها طورت المعدات اللازمة لفصل اليورانيوم من خاماته في إطار سعيها المتواصل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا النووية. واتهام أوروبي لإيران بتصنيع صواريخ تصل إلى أوروبا.
- **٥ يناير**: ذكر أحمدي نجاد أن إيران ستستأنف العمل البحثي عن الوقود النووي بعد توقف عامين على رغم تحذيرات غربية من أن هذا سيضر بمساعي التوصل إلى تسوية ديبلوماسية لخططها النووية.
- **٧ و ٨ يناير**: أجرت روسيا وإيران محادثات حول اقتراح موسكو بتخصيب اليورانيوم لحساب إيران، وانتهت من دون تقدم، على أن تستأنف في ١٦ فبراير.
- **٩ يناير**: أكدت إيران أنها ستستأنف البحوث حول الوقود النووي وستفض أختام الأمم المتحدة الموضوعة في مواقع نووية منذ عامين لتجميد الأنشطة.

قال الاتحاد الأوروبي إن استئناف إيران بحوث الوقود النووي يمثل انتهاكًا لما عقدته مع عدد من أعضائه للإحجام عن الأنشطة النووية الحساسة.

- **١١ يناير**: اجتماع وزراء خارجية الترويكا في ألمانيا.
- **٢٥ يناير**: مستشار الأمن القومي الإسرائيلي يصل إلى الهند.

- ٤ **فبراير**: الوكالة الذرية تتخذ قرارًا مدعومًا من الصين وروسيا تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب.
- ٨ **مارس**: الوكالة الذرية تحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.
- ٢٦ **أبريل**: خامنئي يحذر من أن إيران ستضرب كل المصالح الأمريكية في العالم إذا تعرضت لهجوم من جانب الولايات المتحدة.
- ٢٣ **ديسمبر ٢٠٠٦**: فرض مجلس الأمن أول العقوبات على إيران بالقرار رقم ١٧٣٧.
- ١٥ **مارس عام ٢٠٠٧**: القرار رقم ١٧٤٧ بفرض عقوبات إضافية من مجلس الأمن على إيران.
- ٢٥ **أكتوبر**: واشنطن تفرض حصارًا ماليًا على أعمدة إيران المصرفية والعسكرية وشخصيات في النظام وصفت بالعقوبات الأشد منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.
- ١٦ **ديسمبر**: إيران تستلم من روسيا شحنة من الوقود النووي لتشغيل مفاعل بوشهر.
- ٣ **مارس عام ٢٠٠٨**: قرار مضاعفة العقوبات من مجلس الأمن على إيران.
- ١٢ **مايو**: ممثلين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخبراء إيرانيون يجتمعون في طهران لبحث وثائق تثير الاعتقاد بأن إيران نفذت برنامجًا نوويًا عسكريًا.
- ٢٥ **فبراير ٢٠٠٩**: طهران تجرى تجربة ناجحة على الأجهزة والمعدات في مفاعل بوشهر النووي.
- ١٥ **أبريل ٢٠٠٩**: أحمدي نجاد يعلن أن علماء بلاده اختبروا نوعيين جديدين من الطاردات المركزية المستخدمة لتخصيب اليورانيوم.
- ١٤ **سبتمبر**: الإعلان عن اتفاق للتباحث (الحوار) بين إيران ومجموعة ٥ + ١ أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠٩ على أمل وضع حل سلمى للبرنامج النووى الإيرانى.

المراجع:

(١) فتوح أبو دهب هيكل - أزمة البرنامج النووي الإيراني - مجلة شئون خليجية - مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - ع ٤٥ ربيع ٢٠٠٦ - ص- ١٢.

(٢) عميد ركن م/ سلطان منذر، مجلة الدفاع العربي، مصدر سابق، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ص ٣٨ - ٤٢.

(٣) دكتور محمد السعيد إدريس - البرنامج النووي الإيراني - ورقة مقدمة في مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج - الفترة من ١٠ - ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ - المنامة - البحرين.

(٤) محطات في أزمة الملف النووي - جريدة الحياة في ٢٠٠٦/٤/٢٩.

(٥) لواء دكتور ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ٢٠٠٣.

(٦) مها النحاس - القضية الإيرانية - الأهرام في ١٢ مارس ٢٠٠٦.

(٧) علي المليجي علي - الأزمة النووية الإيرانية - مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد ٧٥ - السنة ٢٠ - ديسمبر ٢٠٠٣ - ص ٧٩.

(٨) لواء دكتور جمال مظلوم - البرنامج النووي الإيراني - النشأة - التطورات - مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - أكتوبر ٢٠٠٥ - ص ١٧ - ١٩.

(٩) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - التقرير الأمني العدد رقم ١٧٩٤ في ٢٠٠٦/١/١٤.

(١٠) المجموعة الدولية لإدارة الأزمات - إيران: هل يوجد مخرج من المأزق النووي - مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (ترجمة وتحرير) - ٢٣ فبراير - ٢٠٠٦.

الباب الثانى
الاقتصاد الإيراني

إيران دولة كبيرة المساحة، تصل مساحتها إلى ١,٦ مليون كم٢ تمثل حوالي ثلاثة أضعاف مساحة العراق (٤٥٠ ألف كم٢)، ينظر إلى الاقتصاد الإيراني كاقتصاد أحادي الإنتاج حيث يعتمد في الأساس على تصدير النفط والغاز الطبيعي والمعـادن والـذي تشكل صادراتها منها نسبة كبيرة.

ويعتبر الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات النامية والتي حققت تقدمًا نـسبيًا فـي مجالات عدة نتيجة ثرواتها النفطية والغاز الطبيعي، يسهم قطاع الزراعة بنحو ١١% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تسهم الصناعة التحويلية بنحو ١٣% منـه وتـسهم الصناعة الاستخراجية بنحو ٢٨% من هذا الناتج ويسهم قطاع الخدمات بنحـو ٤٨% من الناتج المحلي الإيراني، كما يتميز الاقتصاد الإيراني بتوفر أهم موردين اقتصاديين هما المياه والذي يحقق لها الاكتفاء الذاتي الزراعي ومصادر الطاقة من النفط والغـاز الطبيعي[1].

وتبلغ المساحة القابلة للاستزراع حوالي ٢٢ مليون هكتار (٢,٤ فدان) والمستزرع منها فعلاً حوالي ٨ ملايين هكتار ما يمثل حوالي ثلث المساحة الصالحة للزراعة كما تتوافر بها ثروة حيوانية ضخمة، وتغطى الغابات حوالي ١١% من مـساحة إيـران وتنتج سنويًا حوالي مليون متر مكعب من الأخشاب.

تقدر صادرات إيران البترولية حاليًا أكثر من ٤ ملايين برميل يوميًا طبقًا للحصة المخصصة لها من منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، هذا وقدرت الصادرات الإيرانية عام ٢٠٠٧ بـ ٧٦,٥ مليار دولار في حين قدرت الواردات بـ ٦١,٣ مليار دولار.

الملامح المميزة للاقتصاد الإيراني:

تشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨ إلى الآتي:

- أن الناتج القومي الإجمالي الإيراني بلغ نحو ١٥٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ و ١٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وبلغ ٢٧٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ والطاقة البشرية موزعة بنسبة ٤٥% في قطاع التجارة و٢١% في قطاع الزراعة، و١٣% في قطاع الصناعة.
- تحقق إيران فائضًا تجاريًا كبيرًا وفائضًا في ميزان حسابها الجاري في ظل استمرار المستوى المرتفع لأسعار النفط والغاز اللذين يشكلان الغالبية الساحقة من صادرات إيران.
- بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الإيراني نحو ٦,٤% سنويًا في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦ وفق بيانات صندوق النقد الدولي وهو متوسط جيد للنمو.
- تراجعت الديون الخارجية الإيرانية كثيرًا لتبلغ أقل من ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٦ وهي ديون صغيرة للغاية لا يمكن استخدامها كآلية للضغط على إيران، خاصة وأن الاحتياطيات التي تراكمت في ظل ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة تمكنها من سدادها.
- بلغ معدل تكوين رأس المال الذي يعني نسبة الاستثمارات الجديدة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٦% عام ٢٠٠٦ وهو معدل ممتاز يفوق المتوسط العالمي البالغ ٢١% ويقترب من المستويات المتحققة في الاقتصادات سريعة النمو في شرق آسيا.

وبصفة عامة نجد أنه نظرًا للسياسة التوسعية التي تنتهجها إيران وتطلعاتها إلى بناء قوة عسكرية متميزة في المنطقة، فقد ازداد الإنفاق العسكري، كذلك فإن الحرب الطويلة التي خاضتها في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨ تسببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد مما أدى إلى نمو الاقتصاد نموًا بطيئًا، وإلى أزمات سياسية واجتماعية حادة ومتلاحقة عانت منها لفترة طويلة.

الفصل الأول
الاقتصاد الإيراني

الاقتصاد الإيراني في عهد "الشاه":

أن الانطلاقة الحديثة للاقتصاد الإيراني ظهرت مع صعود "رضا شاه" إلى السلطة في عام ١٩٢٥، فالبرنامج التحديثي المتسارع الذي أتبع آنذاك قضى بتحسين الصناعة والزراعة وتطوير المواصلات، وإدخال سلع زراعية جديدة لم تكن معروفة من قبل وإنشاء صناعات زراعية جديدة. ومنذ عام ١٩٢٥ حظيت إيران بمساعدة الفنيين الألمان والروس، لكن تجارة البلاد بقيت حتى ١٩٣٩ في نطاق منطقتها المباشرة، وفي السنوات السبع التي تزامنت مع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٦) وجه الأمريكيون والبريطانيون جهودهم - وقد احتلوا إيران - إلى تحسين الزراعة والمواصلات، وفي الوقت نفسه، أثرت ظروف الحرب وانقطاع المواصلات بين مناطق العالم على تنشيط الصناعة المحلية.

في العقود التي تلت انتهاء الحرب باتت الولايات المتحدة مستوردًا رئيسيًا للسلع الإيرانية - وأيضًا - مصدرًا رئيسيًا إلى إيران، فضلاً عن كونها مصدرًا لمساعدات اقتصادية ملحوظة، أما ألمانيا (الغربية يومذاك) وبريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق فكانوا بدورهم شركاء أساسيين لإيران في علاقاتها التجارية، وتحققت التنمية الاقتصادية عبر خطط متلاحقة ومتعددة السنوات، فالأولى التي بدأت في عام ١٩٧٤ أولت تركيزها للزراعة وللصناعة والاستثمار التعديني والتي أتت مصادر تمويلها من صادرت البترول.

ورغم الثروة التعدينية التي تمتلكها إيران، فجميع احتياطياتها تتمثل في النفط الذي أممته حكومة مصدق في عام ١٩٥١ (وهي الحكومة التي أطاحها انقلاب الجنرال زاهدي في عام ١٩٥٣ معيدًا الشاه محمد رضا شاه إلى الحكم والبلاد) فإنه ظل منذ ذلك الحين يلعب دورًا متعاظم الحجم في الدخل الوطني.

وقد حققت إيران في عهد الشاه تقدمًا اقتصاديًا شمل مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات وعلاقات تجارية متعددة مع الدول الغربية خاصة، مما ساعدها على بناء قوه عسكرية ضخمة شكلت تهديدًا لأمن واستقرار دول الخليج العربية والعراق.

الاقتصاد الإيراني فترة الثورة الإسلامية في إيران والحرب الإيرانية العراقية:

كان مجيء الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وصراعها العسكري مع العراق عام ١٩٨٠ قد دمر كل اقتصاد البلاد خلال ثماني سنوات هي عمر الحرب الإيرانية – العراقية حتى عام ١٩٨٨، هذا وتميز الاقتصاد الإيراني في هذه الفترة بأنه اقتصاد مختلط حيث شهدت البلاد عمليات تأميم وتطبيق بعض قواعد تدخل الدولة غداة قيام الثورة الإسلامية.

لقد كانت آثار الحرب الإيرانية – العراقية مدمرة على دولتي الصراع، ووصلت خسائرهما خلالها إلى مبالغ طائلة، وقد بدأت الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، وتوقفت رسميًا في ١٨ يوليو ١٩٨٨، بعد قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بوقف إطلاق النار بين الجانبين والصادر في يوليو ١٩٨٧.

ونتيجة للحرب الإيرانية – العراقية فقد ترتب على ذلك عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة، وكذلك النقص في المواد الخام، مما أوجد العديد من الصعوبات للصناعات الإيرانية وتقهقر الإنتاج الزراعي وأصبحت إيران تستورد ثلاثة أرباع ما تستهلكه من المواد الغذائية، وأيضًا انحسار المساحة المخصصة للزراعة بسبب الحرب، ونتيجة للسياسة الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، فرضت واشنطن منذ عام ١٩٨٠ حظرًا نفطيًا على إيران. لكن الشركات

الأمريكية استمرت في شراء النفط الإيراني على أساس أن تسويقه يتم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تسببت الحرب في زعزعة الأمن والاستقرار وبثت الرعب في المنطقة، وفتحت الأبواب أمام أساطيل القوى الكبرى لكي تأتي إلى المنطقة وتتجول في المياه المحيطة بدولها بحجة حماية الملاحة الدولية.

الاقتصاد الإيراني خلال التسعينيات:

لقد أدت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب الإيرانية – العراقية والسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الثورة الإسلامية منذ عام ١٩٧٩ إلى متاعب جمة وشكلت مصاعب عديدة للحكومة والشعب الإيراني وحاولت الحكومات المتعاقبة أن تحتويها للحد من المشاكل الاجتماعية التي أفرزتها هذه الحرب وغيرها.

وازدادت المشاكل خلال هذه الفترة نتيجة للتيارات المتعددة لانتهاج سياسة اقتصادية محددة للتنمية، وسوء الإدارة والتخطيط وافتقاد البرنامج الاقتصادي الواضح وفي إطار تحسين علاقاتها في المنطقة فقد دعت إيران إلى أنشاء مناطق اقتصادية حرة في جزيرتي كيفنتا وقشم.

الاقتصاد الإيراني في عهد "محمد خاتمي":

عقب انتخابات ٢٣ مايو ١٩٩٧ وفوز حجة الإسلام "محمد خاتمي" برئاسة الجمهورية الثالثة في إيران هدف إلى تأكيد أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما سعى إلى تحقيقه منذ توليه الحكم. وهدف إلى تحسين علاقات إيران عالميًا خاصة مع دول المجموعة الأوروبية، وكذلك سعيها لتحسين علاقاتها مع الدول العربية خاصة الخليجية.

وبهدف مواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط أقرت الحكومة سياستها بهدف الحد من الاستهلاك الداخلي وتشجيع السكان على التقشف، لكي تواجه إيران انخفاض مصادر الدخل الناتج عن الانخفاض الحاد في أسعار تصدير البترول الذي حدث منذ أواخر عام ١٩٩٧ وحتى منتصف عام ١٩٩٩.

الاقتصاد الإيراني في عهد "أحمدي نجاد":

شهدت فترة حكم "أحمدي نجاد" تحسنًا نسبيًا في الاقتصاد الإيراني ويرجع ذلك بالأساس لتحسن أسعار صادرات النفط عقب أزمة انخفاض الأسعار في الفترة من ١٩٩٧ حتى العام ٢٠٠٠ ومع ارتفاع أسعار النفط تحسن الإنتاج الزراعي والصناعي والاستثمار منذ مجيء "أحمدي نجاد" عام ٢٠٠٥.

ففي العام ٢٠٠٦ بدأ فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط ارتفاعًا شديدًا حتى وصل إلى أكثر من ١٤٠ دولار للبرميل مع بداية عام ٢٠٠٨ مما مثل تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد بحكم أن إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للبترول في منظمة أوبك.

القطاعات الاقتصادية:

الزراعة:

أولت الحكومة الإيرانية لقطاع الزراعة اهتمامًا بالغًا، فسعت إلى زيادة مصادر المياه والتحكم فيها عن طريق بناء السدود والتخزين وإصلاح الأراضي ودعم الصناعات التحويلية كما اهتمت بتطوير هذا القطاع ووضع القوانين واللوائح المنظمة لانطلاق عملية الإنتاج الزراعي، وتخصيص اعتمادات لدعم الوحدات الريفية ودعم سعر المحاصيل فضلاً عن الخدمات المعاونة.

الصناعة:

تشير الإحصاءات إلى أن عدد الوحدات الصناعية في تزايد مستمر خلال الثلاث عقود الماضية وتتركز في صناعة المواد الغذائية والمشروبات، ومجال صناعة النسيج والملابس الجاهزة والجلود وفي مجال العدد والآلات والمعدات المعدنية مع تشجيع الحكومة الإيرانية للاستثمار الصناعي والاهتمام بالصناعات الثقيلة مثل صناعة الجرارات وصناعة البتروكيماويات وسيارات الركوب وصناعات الحديد والأسمنت لخدمة صناعات التشييد والبناء.

مظاهر الانفتاح في الاقتصاد الإيراني:

كما اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات بهدف تشجيع الاستثمار في البلاد **ومن هذه الإجراءات:**

- إعفاء الماكينات والمواد الأولية المستوردة من قوانين الجمارك.
- جميع الأنشطة الصناعية والتعدينية معفاة من الضرائب لمدة من ٦ - ١٠ سنوات في المناطق النائية.
- للمستثمر الحق في إخراج أرباح نشاطه إلى بلده الأصلي.
- حرية التعامل مع البنوك الوطنية والأجنبية.
- توفير بعض المناطق الحرة مثل جزيرة قشم ومحافظة هرمز كان، وجزيرة كيش التي تعتبر أكبر مركز تجاري واقتصادي.
- إنشاء محافظتين جديدتين هما: جلستان وخراسان الجديدة على حدود دول آسيا الوسطى مما يؤكد توجه إيران للتحول نحو اقتصاد الترانزيت والعمليات الوسطية باستغلال موقع إيران الجغرافي وإمكانياتها الطبيعية والبشرية وتنميتها في هذا الاتجاه من خلال مشروعات مساندة في البنية التحتية مثل توفير المياه والطاقة وإعادة بناء طريق تجارة الحرير القديم.

عوامل دعم الاقتصاد الإيراني:

توجد مجموعة من العوامل التي ساعدت على تطور الاقتصاد الإيراني منها:

١ - توفر البترول والغاز الطبيعي في إيران:

البترول:

تمتلك إيران احتياطي نفطي يقدر بـ ١٣٨,٤ مليار برميل طبقًا للبيانات المتوفرة عام ٢٠٠٧ يمثل ثاني احتياطي بترول بعد المملكة العربية السعودية ثم إيران تليها العراق (١١٥) ثم الكويت (١٠١,٥).

وفيما يتعلق بالإنتاج اليومي يتمثل الإنتاج الإيراني في ٤ مليون برميل / يوم رابع إنتاج على مستوى العالم، المملكة العربية السعودية (٨,٧)، روسيا (٩,٨)، الولايات المتحدة الأمريكية (٥,١)، وما يمثل ثاني إنتاج داخل منظمة الأوبك(٢).

وتتمثل الخطورة هنا في حال غياب النفط والغاز الطبيعي الإيراني عن السوق العالمية مما سيشعل الأسعار ويرفعها إلى مستويات قياسية وعلى الرغم من أن الدول المستوردة وفي طليعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان وكوريا الجنوبية يمكنها أن تستخدم مخزوناتها الاستراتيجية لتعويض غياب النفط الإيراني وتهدئة الأسعار في حال حدوث صراع أو أزمة في صادرات إيران إلا أن لهذا الاستخدام حدودًا، هذا بخلاف تداعيات أخرى مثل تضامن العرب في جنوب العراق مع إيران ووقف صادرات النفط العراقي عبر شط العرب سيزيد الأمر سوءًا(٣).

الغاز الطبيعي في إيران:

إيران من الدول الكبرى التي تمتلك احتياطيًا كبيراً من الغاز الطبيعي فقد تم في ١٤ يناير عام ١٩٩٦ اتفاق مبدئي يقضي بأن تقوم إيران ابتداءً من عام ١٩٩٩ بتصدير نحو بليوني متر مكعب من الغاز سنويًا إلى تركيا، على أن تصل إلى ١٠ بلايين متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٦.

وتقدر تكلفة المشروع بنحو ١,١ بليون دولار، منها مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لإقامة الخطوط الرئيسية للأنابيب بين تبريز (شمال إيران) والعاصمة التركية أنقرة، ومبلغ ٤٠٠ مليون دولار تخصص لمد الشبكة الفرعية داخل الأراضي التركية، ويصل طول هذه الخطوط إلى ١٢٠٠ كم منها ٢٠٠ كم تغطي المسافة من تبريز إلى داخل الأراضي التركية، على أن يتم تطوير هذا الخط فيما بعد لتصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى دول أوروبا عبر تركيا.

وتفيد البيانات المنشورة أن إيران كانت ثاني دولة مصدرة للنفط إلى تركيا خلال عام ١٩٩٥ بعد المملكة العربية السعودية، حيث صدرت أكثر من خمسة ملايين طن

نفط، كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في تطور دائم منذ الثورة علاوة على توقيع البلدين منذ عام ١٩٩٦ مذكرة تفاهم في مجال النقل البري وفي مجال السكك الحديدية والنقل الجوى، تضمنت جملة من الاتفاقات في شأن إجراءات جديدة لعبور وتنقل الشاحنات في البلدين.

وقد أعطت الحكومة الإيرانية في السنوات الأخيرة اهتمامها إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بدلاً من التركيز على النفط الخام في الوقت الذي ارتفع فيه حجم الاستهلاك المحلي للطاقة إلى حد كبير للعديد من الأسباب منها التسعير المناسب الذي كان سائدًا، كما أن الغاز الطبيعي مصدر مهم من مصادر الطاقة لبرنامج التطوير الصناعي الواسع النطاق الذي تسعى إيران لتنفيذه، علاوة على أن الغاز الطبيعي يعتبر أحد المقومات المهمة المشاركة في أنشطة قطاع البتروكيماويات.

ويترتب على تصدير إيران هذه الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي للخارج، أن تكون في حاجة لمد خطوط أنابيب بالتعاون مع الدول المستوردة، وأحد أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها أخيرًا هو مشروع مع تركيا والذي سيتبعه مد خط أنابيب من تبريز الإيرانية القريبة من الحدود التركية لنقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى أنقرة، وتتعهد إيران بمد تركيا بالغاز الطبيعي لفترة تزيد على ٢٣ عامًا، وتشير كافة التقديرات إلى زيادة الطلب في أوروبا على الغاز الطبيعي وكذلك اليابان التي تتجنب المصادر الملوثة للبيئة، كما يتجه كذلك إلى الزيادة في الاستهلاك في الصين وآسيا أي ما يعني إمكانية زيادة حصة الغاز الطبيعي من سوق الطاقة إلى حد كبير في معظم المناطق الموضحة.

١-إيران كدولة مرور للغاز الطبيعي:

في التاسع والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٩٧، افتتح الرئيس الإيراني ورئيس تركمانستان في ميناء تركمان باشي في منطقة كربشة غرب تركمانستان أول خط لضخ الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى إيران بطاقة مبدئية ٣ بلايين متر مكعب من الغاز تزيد إلى ١٢ بليونًا عام ٢٠٠٦ بطول ٢٢٠ كم منها ١٦٠كم داخل الأراضي

التركمانستانية و٦٠كم داخل الأراضي الإيرانية بتمويل إيراني بقيمة ٨٠%، أي حوالي ١٩٥ مليون دولار، وتؤكد إيران أن استيراد الغاز من تركمانستان سيوفر نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويًا على إيران، حيث ستستخدم إيران هذا الغاز في أقاليمها الشمالية وتنقل ما يساوى الكمية نفسها عبر حدودها مع تركيا.

كما عقد في الثامن والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٩٧ اتفاق مبدئي في طهران بين إيران وتركيا وتركمانستان لإقامة خط لنقل ٣٠ بليون م٣ من الغاز الطبيعي، بطول ١٥٠٠ كم عبر إيران وتركيا.

٢ - *إيران وطريق الحرير:*

في ١٣ مايو ١٩٩٦، افتتحت إيران خط السكك الحديدية الذي يربطها بآسيا الوسطى، وقامت مع تركمانستان بتمويل الشبكة التي تربط خطوط السكك الحديدية بهما، بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار، وسبق أن أنفقت إيران بليون دولار خلال عشر سنوات لتحديث هذا الخط الذي يشكل امتدادًا لخطوط أخرى تقع داخل إيران، وهو يوفر مجموعة من الإمكانات لتنمية الاقتصاد الإيراني وتعاونها إقليميًا.

ويمكن إبراز مجموعة من الملاحظات حول التوجه الإيراني بإنشاء الخط الجديد وافتتاح "طريق الحرير" وهو سعيها نحو أحياء الدور التاريخي القديم لإيران، خاصة المركز الذي كانت تحتله في المواصلات العالمية، عندما كانت تخترق أراضيها الطرق القديمة الشهيرة، مثل طريق "اللؤلؤ" و "طريق الهند والسند" فضلاً عن "طريق الحرير" القديم.

٣ - *إيران والاتحاد الأوروبي:*

يمثل قرار استئناف الاتصالات الوزارية بين الاتحاد الأوروبي وإيران خطوة مهمة على صعيد تطوير العلاقة بين الجانبين، ففي اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في ٢٣ فبراير ١٩٩٨، تم الاتفاق على استئناف الاتصالات الوزارية مع إيران وتعزيز مستوى الاتصالات السياسية معها، وقد استند هذا القرار على أن

بعض التطورات الأخيرة في إيران تعتبر مشجعة، ويجب أن يرد الاتحاد الأوروبي عليها بشكل إيجابي عبر تعزيز الاتصالات معها، وبالتحديد في ضوء التطورات التي جرت منذ انتخاب الرئيس "محمد خاتمي" والاهتمام الذي أبدته الحكومة الإيرانية الجديدة بتطوير علاقات بناءة أكثر مع الاتحاد الأوروبي، ويجدر بالذكر أن العلاقات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي تستمد قوة دفعها أساسًا من المصالح الاقتصادية المشتركة، ولاسيما بين إيران وكل من ألمانيا وفرنسا، وتعتبر ألمانيا بالذات الشريك التجاري الأول لإيران.

٤ - *إيران والتعاون إقليميًا:*

سعت إيران إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية إقليميًا بهدف تجاوز علاقاتها المتدهورة مع الدول الغربية لذا سعت الحكومة إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار.

أ - إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية السوفيتية:

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في ديسمبر عام ١٩٩١ واجهت الدول الإسلامية الست في جنوب الاتحاد السوفيتي السابق هجمة شرسة من عدة دول بهدف التطلع إلى التعاون، أن لم تكن السيطرة على سلوك واقتصاديات هذه الدول، وكانت إيران، تركيا، إسرائيل، وبعض الدول العربية في مقدمة الدول التي اتجهت إلى دول الكومنولث الإسلامية وكان العامل المميز لهذه الهجمة هو ما تقدمه هذه الدول المتنافسة من مساعدات وقدرات اقتصادية إلى دول الكومنولث، وتحاول إيران قدر استطاعتها تنمية علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع هذه الدول في إطار العلاقات الثنائية، وبخاصة مع قرب إيران الجغرافي إلى هذه الدول.

ب - منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو) ECO :

تشمل المنظمة دول إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفيتي الست السابقة (أذربيجان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزيا، تركمانستان

وكازاخستان)، مما شكل عام ١٩٩٥ تكتلاً اقتصاديًا ضم الدول العشر، وقد عقدت الدول العشر عدة اتفاقيات لدعم التعاون بين دول المنظمة في مجـالات الطيـران والملاحة والأعمال المصرفية، بالإضافة إلى التعاون العلمي والثقافي بينها، ويبلغ إجمالي سكان الدول العشر أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وهو تجمع إقليمي كبيـر، واتفقت دول المجموعة على تأسيس بنك للتجارة والتنمية وتطوير شـبكة متـشعبة للمواصلات تسمى بـ "طريق الحرير".

جـ - إيران والدول المطلة على بحر قزوين (بحر الخزر):

سعت إيران منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إلى إيجـاد تكتـل اقتـصادي يضمها مع دول الكومنولث المطلة على بحر قزوين وهي خمـس دول، روسـيا، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان، وإيران، في منافسة مع ما تحاوله تركيا مـن جمع الدول المطلة على البحر الأسود وتسعى بشتى الوسائل للتعاون الثنـائي مـع هذه الدول خاصة جمهورية أذربيجان المجاورة لها واستغلال تعاوني لموارد بحر قزوين البترولية.

د - مجموعة الدول الإسلامية الثماني:

عقد في تركيا في الرابع من يناير ١٩٩٧ اجتماع للتعاون الإقليمـي الاقتـصادي والسياسي بين الدول الإسلامية في إطار ما وصفته بـ (مجموعة الدول الثماني)، ردًا على مجموعة الدول الصناعية السبع، ويضم هذا التجمـع: تركيـا، إيـران، باكستان، إندونيسيا، بنجلاديش، ماليزيا، نيجيريا، ومصر بإجمالي تجمـع سـكاني يصل إلى ٨٠٠ مليون نسمة.

وقد عقدت قمة تأسيسية للمنظمة التي أطلق عليها (منظمـة التعـاون الاقتـصادي والتجاري للدول الإسلامية) في أنقرة في ١٥ يونيو ١٩٩٧، وأعلن عـن تأسـيس نحو ٢٥ مشروعًا اقتصاديًا وتجاريًا لتنمية مجموعة الدول اقتـصاديًا وتكنولوجيـا وسياسيًا من أصل ٥٦ مشروعًا ولتكون المنظمة حلقة الوصل بين آسيا وأفريقيـا ولتقوية العالم الإسلامي.

هـ - مجموعة الـ ١٥ [٤]:

انضمت إيران إلى مجموعة الـ ١٥ في يونيو ٢٠٠٠ والتي تتشكل من مجموعة من الدول النامية.

و - إيران والدول العربية:

منذ نهاية الحرب الإيرانية – العراقية عام ١٩٨٨ سعت إيران جاهدة إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية وفي المقابل أيضًا تصورت الدول العربية أن تحسين علاقاتها الاقتصادية مع إيران قد يكون عاملاً داعمًا لتخفيف النظرة التوسعية الإيرانية تجاه دول الخليج، وتنادي إيران بالتطبيع الاقتصادي بين ضفتي الخليج كبداية لتعاون إقليمي خليجي يمتد ليشمل قطاعات أخرى، هذا بخلاف عضوية إيران في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات وعلاقاتها مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية ودول أخرى عديدة.

مشكلات الاقتصاد الإيراني:

تعاني إيران من معدل مرتفع للبطالة بلغ ١٢,٣% وزاد إلى ١٥% في الفترة الأخيرة حتى العام ٢٠٠٧.

كما تعاني من سوء توزيع الدخل وتوسيع الفجوة بين الطبقات الدنيا والوسطى حيث يحصل أغني ٢٠% على نصف الدخل في إيران بينما يحصل ٨٠% من السكان على النصف الباقي، ويحصل أفقر ١٠% من السكان على مجرد ٢% من الدخل الإيراني مقابل ٣٣,٧% لأغني ١٠% من سكان إيران.

معدل التضخم مازال عند مستويات مرتفعة حيث بلغ نحو ١٨,٥% في عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أنه سيستمر عند نفس هذا المستوى لفترات تالية.

وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية يمكن ملاحظة:

رغم التحسن النسبي في مجال الإنتاج في الزراعى إلا أن هذا القطاع لم يشهد تحسنًا في مجال التوسع الأفقي تخوفًا من قوانين التأميم وجعل الاقتصاد متمشيًا مع

قوانين الشريعة الإسلامية والتي انتهجها حكام إيران منذ الثورة الإسلامية، خاصة وأن مجالات التصدير الزراعي محدودة في ظل العلاقات المتوترة مع دول الجوار.

لم تكن الصناعة أحسن حالاً من الزراعة حيث أن الغالبية فيها منذ عهد الشاه كانت مرتبطة بشركات ومصانع خارجية وقد أدت ظروف الثورة الإسلامية إلى انقطاع الصلة مع الشركات الأم مما أصاب البعض بالشلل واحتاجت فترة وجهود كبيرة لإعادة تشغيلها وتحديث الكثير منها.

تزايد اعتماد الاقتصاد الإيراني على عوائد النفط بشكل أساسي مما يعرضه لتقلبات اقتصادية حادة تتأثر بالعوامل الخارجية.

مشكلات اقتصادية أخرى:

تردى الأوضاع الاجتماعية الناتجة عن المشكلات الاقتصادية خاصة ما ينتج عن البطالة من أعراض اجتماعية قد لا تتوقف عند حدود الأعمال غير المشروعة أو على الأقل غير المنتجة بل تتعدى ذلك إلى جرائم قتل ونهب وغيرها.

ما بذلته الحكومة من جهود كبيرة خلال الفترة الماضية لإقناع رجال الأعمال والمهندسين والخبراء الإيرانيين المقيمين في الخارج بالعودة إلى إيران، لكن هذه المساعي لم تحقق الأهداف المرجوة منها خاصة وأن الخبراء يقدرون أن رؤوس الأموال التي يستثمرها الأثرياء الإيرانيون في أوروبا تكفي لمعالجة الأزمة لكنهم يعزفون عن ذلك خوفًا من تكرار عمليات التأميم التي طالت غالبية الشركات والمصانع في بداية العهد الجمهوري.

نزعة التوسع القومي، الإمبراطوري الفارسي، التي هي امتداد لسياسة الشاه فيما قبل الثورة، والتي جسدتها ممارسات النظام الإيراني الإقليمية سعيًا وراء التوسع على حساب الدول المجاورة كما حدث من احتلال جزر الإمارات العربية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) والتهديدات لمملكة البحرين.

ارتباط الاقتصاد الإيراني بعجلة الحرب، والارتباط النفسي للنخبة السياسية – أيضًا – بجو الحرب الذي ألقى بظلاله على الممارسات السياسية للنخبة، وهو ما تعكسه عملية التعبئة العسكرية.

صعوبة الاقتراض الخارجي نظرًا للعلاقات السيئة مع غالبية المنظمات الدولية والدول الغربية عامة.

العقوبات على إيران:

مثلت العقوبات الاقتصادية التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية أو عقوبات مجلس الأمن قيودًا على التنمية والنمو الاقتصادي في إيران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ومؤخرًا بسبب البرنامج النووي الإيراني.

العقوبات الأمريكية:

اتخذت الإدارة الأمريكية في نهاية مارس من عام ١٩٩٥ قرارًا بفرض حظر اقتصادي شامل على إيران يكمل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينيات، أدى إلى منع الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران بأية صورة، فتوقفت الشركات الأمريكية عن تسويق النفط الإيراني بعد أن بلغت حصتها في التسويق نحو ربع الصادرات الإيرانية منذ عام ١٩٩٤، وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا مكثفة لتوسيع نطاق الحظر الاقتصادي الذي تم فرضه ضد إيران ليشمل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الأخرى على الأقل.

وفي بداية عام ١٩٩٥ أصدر الرئيس الأمريكي قرارًا بمنع شركات البترول الأمريكية من التعامل مع إيران، وفي منتصف العام نفسه، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الاقتصادي الشامل على إيران وهو ما رفضته دول أوروبا واليابان، وقرب نهاية العام، رصد الكونجرس الأمريكي ٢٠ مليون دولار لجهاز CIA لتقويض أركان النظام الإسلامي في إيران.

وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٦، صدر قانون "داماتو" والذي يقوم بموجبه الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على أية شركة تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر في إيران أو ليبيا، ويهدف القانون إلى إثناء العديد من الشركات الأوروبية واليابانية عن عزمها المشاركة في تطوير الاقتصاد الإيراني، ولاسيما قطاع البترول الذي يمد إيران بالنسبة الأكبر من الدخل السنوي.

العقوبات الدولية على إيران[٥]:

في الثالث والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٦ فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على إيران بموافقة روسيا والصين وباجماع أعضائه الـ ١٥ قرارًا بموجب الفصل السابع من الميثاق يضع إيران في إطار العقوبات ويأمرها بالامتثال التزاما بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما فيها تعليق تخصيب اليورانيوم وينذر القرار رقم ١٧٣٧ إيران بأن مجلس الأمن سينظر في إجراءات عقابية إضافية ملائمة في قرار لاحق إذا كان ذلك ضروريًا في حال رفضها الانصياع لهذا القرار ويعدها برفع العقوبات عنها إذا امتثلت ويمهل المجلس إيران ٦٠ يوماً إلى حين موعد تلقيه تقرير من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذها مطالب التعليق الكامل والمستمر لجميع النشاطات ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم.

وأن القرار يفرض عقوبات على عناصر من النظام الإيراني ويجمد أرصدة مسئولين ويمنع جميع الدول من منح المعونات التي تدخل في بنود النشاطات المحظورة ويدعو الدول إلى تطبيق حظر السفر على الأفراد المعنيين.

وردًا على قرار مجلس الأمن رد الرئيس الإيراني "أحمدي نجاد" على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على بلاده بدعوة دول الغرب إلى التعايش مع إيران دولة نووية فيما أعلنت إيران بدأ تشغيل ثلاثة آلاف جهاز للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في تحد للقرار الدولي كما صوت البرلمان الإيراني على قرار يلزم الحكومة بإعادة النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكي في العشرين من فبراير ٢٠٠٧ أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" تبحث مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في قرار دولي جديد لتشديد العقوبات على إيران وزيادة عزلتها وتابع أن هذه الاستراتيجية أثبتت نجاحها مع كوريا الشمالية وسيتم متابعتها مع طهران(٦).

وفي الخامس عشر من مارس ٢٠٠٧ أقر مجلس الأمن مشروع قرار يعزز العقوبات المفروضة على إيران بسبب رفضها تعليق تخصيب اليورانيوم ويفرض عليها إلزامًا حظر تصدير الأسلحة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي مكان خارج أراضيها عبر مواطنيها أو عبر طائراتها أو عبر سفنها ويدعو القرار الذي يصدر بموجب الفصل السابع من الميثاق الملزم لكل الدول والمؤسسات المالية إلى عدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم المساعدات المالية والهبات والقروض إلى جمهورية إيران الإسلامية باستثناء تلك المخصصة للغايات الإنسانية والتنموية(٧).

وفي الاثنين ٢٨ يناير ٢٠٠٨ عقد مجلس الأمن جلسة لبحث مشروع قرار جديد ضد إيران كانت الدول الست الكبرى قد أتفقت عليه بهدف فرض قيود جديدة على العلاقات التجارية مع الحكومة الإيرانية ومراقبة حركة الشحن لضمان عدم بيع دول العالم أي مواد محظورة لإيران كما ينص على حظر سفر العلماء النوويون الإيرانيون كما ينص على تجميد أرصدة بعض الأشخاص والمؤسسات المرتبطة بتطوير نظام البرنامج النووي الإيراني من أجل تصنيع السلاح والحد من تصدير مواد لها طابع الاستخدام المزدوج(٨).

وفي الثالث من مارس ٢٠٠٨ أقر مجلس الأمن قرارًا رقم ١٨٠٣ أعدته فرنسا وبريطانيا وألمانيا مثل تشديدًا طفيفًا للعقوبات التي فرضت على إيران بموجب القرارين السابقين ١٧٣٧ في ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٤٧ في مارس ٢٠٠٧ ويوسع القرار لائحة الأشخاص والكيانات المرتبطين بالبرنامجين الإيرانيين النووي والباليستي والذين سبق أن جمدت أموالهم في الخارج ومنع بعضهم من السفر ويخص القرار

الدول على مراقبة العمليات المالية مع اثنين من المؤسسات الإيرانية المالية الكبيرة هما مصرفي ملي وصادرات(٩).

وعلى غرار القرارين ١٧٣٧ و ١٧٤٧ يحض المشروع إيران على تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم ومعالجته ويمهلها ثلاثة أشهر للقيام بذلك قبل أن يتجه نحو سلسلة جديدة من العقوبات.

الفصل الثاني

الآثار والتداعيات الاقتصادية للبرنامج النووي

لاشك أن للأزمة النووية الإيرانية بعدًا اقتصاديًا كعامل حاسم في الآثار الناجمة عن حدة الصراع والمدى الذي يمكن أن يصل الية سيناريو التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، أن أحد العناصر الهامة هي دراسة قدرة الاقتصاد الإيراني على التعامل مع أي عقوبات اقتصادية محتملة، فإنها تتوقف على وضع هذا الاقتصاد وقدراته ومدى تنوعه وحدود قدرته على النمو، خاصة وأن إيران تعيش حالة العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة في إطار قانون "داماتو" منذ أكثر من عقدين من الزمان بخلاف عقوبات مجلس الأمن منذ العام ٢٠٠٦ ، هذا كما يستلزم أيضًا دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية التي قد تكون معينًا للدولة أو داعمًا لها في قدرتها أو قيدًا تجاه التهديدات المحدقة بها.

كما أنه في حال حدوث عدوان مسلح على إيران سيهدد البنية الاقتصادية للدوله مثل(١٠):

- حدوث انهيار اقتصادي للدولة بخلاف أعباء تكلفة إعادة إعمار البلاد.
- تدمير السياحة الدينية في إيران حيث تمثل السياحة مصدرًا رئيسيًا للدخل في إيران.
- تدمير العديد من الأهداف الاقتصادية مثل المصانع ومراكز الكهرباء والاتصالات والسدود والبنية الأساسية للبلاد مثل محطات المياه والصرف والطرق.
- وقف كلي أو جزئي لصادرات النفط والغاز، حيث يتردد عن خطة أمريكية للسيطرة على موارد النفط الإيراني والتي تتركز في مناطق خوزستان وجنوبها حتى بوشهر وهو ما يعني السيطرة على موارد إيران من تصدير النفط وفي نفس الوقت تجنب

آثار الدور الإيراني في التحكم أو السيطرة على صادراتها النفطية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

- أحكام سيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط والغاز في العالم فمن قبل دول بحر قزوين عقب غزو أفغانستان ثم الخليج ومنها إلى إيران.

إيران والاقتصاد العالمي:

فيما يتعلق بمدى قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل فرض عقوبات اقتصادية على إيران يلزم دراسة العلاقات الاقتصادية والبترولية بين إيران ودول العالم المختلفة **والتي تتضح مما يلي:**

١ - البترول والغاز الطبيعي في إيران:

أ - كانت إيران تحتل المرتبة الخامسة بين الدول المالكة لأكبر الاحتياطيات النفطية في العالم بعد ٤ دول عربية هي السعودية والعراق والإمارات والكويت وذلك حتى عام ١٩٩٩ لكنها تقدمت للمرتبة الثانية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن باحتياطي نفطي يشكل نحو ١١,٨% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، أما بالنسبة للاحتياطيات الإيرانية من الغاز الطبيعي فإنها تبلغ نحو ٢٦,٦١٨ مليار متر مكعب بما يشكل نحو ١٥,٥% من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز وبما يضع إيران في المرتبة الثانية عالميًا بعد روسيا التي تحتل مركز الصدارة في هذا المجال.

وهذه الاحتياطيات الإيرانية الهائلة من النفط والغاز تعني أن هذا البلد الكبير يشكل ركنًا أساسيًا لاستقرار إمدادات النفط والغاز عالميًا في الأجل الطويل، بما يعني أن أي حظر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن أن يكون إجراء طويل المدى لأن العالم لا يملك ترف الاستغناء عن النفط والغاز الإيرانيين اللذين يشكلان نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من هاتين المادتين الخام الإستراتيجيتين للاقتصاد العالمي.

ب – تنتج إيران أكثر من ٤ ملايين برميل من النفط يوميًا تضعها في المرتبة الرابعة بين أكبر منتجي النفط في العالم، بعد المملكة العربية السعودية وروسيا والولايات المتحدة.

ويشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو ٥% من الإنتاج النفطي العالمي، وهي نسب يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها، خاصة أن الغالبية الساحقة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو ٨,٥% من الصادرات النفطية. وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأعوام الأخيرة والتي وصلت به إلى أكثر من ١٠٠ دولار / برميل عام ٢٠٠٨، وفي ظل استمرار العوامل المسببة للارتفاع مثل الرغبة في النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من نمو سريع نسبيًا في الطلب على النفط، ومثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لقسم مهم من صادرات النفط العراقية، ومثل التوترات الأمنية والعرقية والسياسية في العديد من البلدان المصدرة للنفط مثل فنزويلا، نيجيريا، إندونيسيا بما يثير المخاوف بشأن استقرار تدفقات النفط منها، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

جـ – بالنسبة للغاز الطبيعي فإن إيران تصدر نحو ٨٠ مليار متر مكعب منه سنويًا بما يوازي ٣% من الصادرات العالمية منه، وتأتي إيران في المرتبة السادسة عالميًا في تصدير الغاز الطبيعي بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والجزائر، وترتيبًا على هذه المكانة فإن خروج الغاز الإيراني من السوق سيضر بشدة بالاقتصاد العالمي وبالذات بالدول المستوردة له، والتي ستحرم منه إذا صدر قرار دولي بحظر استيراده.

وفي ظل هذا الوضع فإن غياب الغاز الإيراني وغياب نحو ٤ مليون برميل من الصادرات النفطية الإيرانية عن السوق العالمية سوف يشعل الأسعار ويرتفع بها إلى مستويات قياسية جديدة قد تتجاوز كثيرًا مستوى ١٠٠ دولار لبرميل النفط كما حدث عام ٢٠٠٨[١١].

وهذا الوضع بالذات في جانبه المتعلق بتعطيل قسم من الجهاز الإنتاجي يمكن أن يخلق حالة من الركود الاقتصادي العالمي المقترن بارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار النفط كمدخل رئيسي في إنتاج عدد كبير من السلع والخدمات، بما يعني على

الأرجح ظهور الركود التضخمي الذي يعد الحالة الأسوأ التي يمكن أن يواجهها أي اقتصاد.

٢ - البترول والعلاقات الاقتصادية الخارجية:

أ - بالنسبة للبلدان الأكثر اعتمادًا على النفط الإيراني مثل اليابان التي بلغت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، والصين التي زادت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو ٣,٣ مليار دولار، وكوريا الجنوبية وبلغت ٣,١ مليار دولار، وتركيا ٢,٥ مليار دولار، وحتى بعض الدول الأوروبية مثل: هولندا واليونان وفرنسا وأسبانيا، فإنها يمكن أن تتعرض لأضرار اقتصادية أكثر فداحة من غيرها، خاصة أنه لن يكون من الممكن تعويض النفط الإيراني، في ظل الظروف الراهنة المحيطة بسوق النفط، وستكون السياسة المرجحة لمواجهة غياب النفط الإيراني هي تقليل الاستهلاك والتضحية ببعض عناصر الرفاهية وبالنمو الاقتصادي نفسه في بعض الحالات.

ب - وعلى صعيد آخر فإن إيران لديها مصالح تجارية واقتصادية عمومًا واسعة النطاق مع العديد من الدول المتقدمة والنامية ومن دول الاتحاد الأوروبي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكذلك الصين، دولة الإمارات، كوريا الجنوبية، روسيا، البرازيل، الهند، اليابان

ومن المؤكد أن هذه الدول وشركاتها لها مصلحة اقتصادية أكيدة في عدم تعرض إيران لأي حظر على صادراتها النفطية، لأن إيران إذا فقدت إيراداتها النفطية فإنها لن تكون قادرة على تمويل وارداتها وستقلص تعاملها مع هذه الدول وشركاتها.

٣ - إمدادات الطاقة والمواجهة في الخليج[١٢]:

أما إذا تطورت المواجهة الغربية مع إيران إلى صراع مسلح فإن إيران يمكن أن تشكل تهديدًا جديًا لتدفق النفط العربي عبر الخليج ولحركة ناقلات النفط فيه بحكم تحكمها في مضيق هرمز والذي يمر عبره ٢٥% من حجم النفط المستهلك يوميًا

عالميًا، وعندها فإن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتعرض لصدمة مروعة، بما يجعل أي دولة أو رئيس دولة يستبعد هذا الخيار العسكري الذي يعد ضربًا من التهور، فـضلاً عن كونه عملاً استعماريًا ضد دولة مستقلة لها كل الحق في المضي قدمًا في برنامجها النووي السلمي طبقًا لتصريحاتها.

هذا ونرى أن الاقتصاد الإيراني المعتمد بشدة على تصدير النفط والغاز سـوف يتعرض لهزة عنيفة لو اتخذ مجلس الأمن قرار يقضي بحظر استيرادهما من إيـران، وذلك على الرغم من كل المؤشرات الإيجابية في هذا الاقتصاد والتي أشرنا إليها، لكن هناك الكثير من الشكوك المبررة تمامًا في أن يجرؤ أحد على اتخاذ مثل هذا القـرار الذي لن تستفيد منه سوى إسرائيل التي ترغب في إيقاف تنامي قوة إيـران وعرقلـة دخولها النادي النووي وكذلك شركات النفط الأمريكية التي ستستفيد من ارتفاع أسعار النفط ومعها الدول المصدرة للنفط.

وبالمقابل فإن الاقتصاد العالمي سيصاب بهـزة عنيفـة وسـتتعرض المـصالح الاقتصادية للكثيرين من شركاء إيران الاقتصاديين في أوروبا وآسيا لضرر بالغ ليس من مصلحتهم التعرض له بأي حال من الأحوال.

ولاشك أنه في إطار العناد الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني فعلى الأرجـح أن تكون العقوبات الاقتصادية هدف مرحلي في إطار خطة التصعيد الذي قد يصل إلى حد الصراع المسلح آملين أن تكف الولايات المتحدة عن تهديداتها التي طالت العديـد من الدول العربية والإسلامية في ظل القائمة الطويلة المخطط استهدافها.

بالنسبة لاقتصاديات دول الخليج(١٣):

- بالنسبة لصادرات دول الخليج من النفط فقد تتأثر برد فعل إيران علـى الهجمـات الأمريكية بقصف منابع البترول في دول الخليج خاصة وأنها جميعًـا فـي مـدى الصواريخ القصيرة المدى من الأراضي الإيرانية أو حدوث حرب علـى نـاقلات النفط كتلك التي حدثت في منطقة الخليج خلال الحرب الإيرانية – العراقيـة فـي منتصف الثمانينيات.

- تأثر الصادرات الخليجية لإيران طبقًا لقدرة إيران على الاستيراد وحالة المرور والنقل في الخليج.
- تأثر القطاع السياحي الخليجي والعربي.
- انهيار أسواق الأسهم في المنطقة كافة.

بالنسبة للاقتصاد العالمي:

- تأثر الاقتصاد العالمي بإمدادات النفط من منطقة الخليج.
- احتمال ارتفاع أسعار النفط وهناك تقديرات بارتفاع هائل قد يصل فيها سعر البرميل لـ ١٠٠ دولار للبرميل وأكثر.

الآثار الاجتماعية:

- تأثير الأوضاع الأمنية والاقتصادية على الأحوال الاجتماعية مثل حرمان الأطفال من الحياة الإنسانية والرعاية الصحية وتداعيات الحرب على الجرحى والقتلى والأسرى والمعاقين، والتدمير الذي قد يطال إيران.

  وكذلك الفوضى التي قد تعيشها البلاد ورد الفعل نتيجة الأوضاع المتردية في البلاد (عدم وجود المياه، الوظائف، المال، الرعاية، ... إلخ) ومماطلة قوات الاحتلال في إعادة الأمن والاستقرار والنظام.
- تصاعد مسلسل الأيتام الذي يمتد منذ الحرب الإيرانية – العراقية والذي قدر عدد القتلى خلال هذه الحرب بحوالي ٢٠٠ ألف قتيل.
- عمليات السرقة والنهب مثلما تعرض له العراق تحت سمع وبصر القوات الأمريكية.
- تفريغ إيران من علمائها سواء بالتهجير أو بالتصفية (اغتيال أكثر من ٣٠٠ عالم عراقي حتى الآن).
- تحطيم الروح المعنوية الإيرانية نتيجة: سوء المعاملة والمواجهات العنيفة من قوات الاحتلال ضد الشعب.

الفصل الثالث

مضيق "هرمز" وبدائل المضيق

تزايدت التهديدات التي أطلقتها إيران وزادت حدتها بشأن إغلاق المضيق في حال تعرضها لأية ضربات عسكرية من الدول التي تتربص بها وتتميز هذه التصريحات الأخيرة بأنها صادرة عن كبار القادة العسكريين ولأنها تزامنت مع تصاعد حدة المساجلات بينها وبين الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملفها النووي[١٤].

وصف المضيق وأهميته:

مضيق هرمز هو ممر مائى يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى.

أن مياه "الخليج العربي" تعد بحرًا شبه مغلق، إذ أن المنفذ الوحيد له هو مضيق "هرمز" ومن ثم، فإن دول الخليج العربية تعتبر أكثر ارتباطًا بالمضيق مقارنة بغيرها مثل إيران وربما عمان والمملكة العربية السعودية التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج، بينما نرى أن العراق والكويت إضافة إلى قطر والبحرين والإمارات لا سواحل مائية لها إلا على الخليج، ومن ثم فإن صلتها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم إلا عبر مياه المضيق.

يضاف إلى ذلك أن مياه المضيق غير صالحة للملاحة، وإنما تم تخصيص ممرين، ذهابًا وعودة فقط في أكثر أجزاءه صلاحية للملاحة من حيث الخصائص الهيدروغرافية التي تعينها "المنظمة الدولية للملاحة البحرية" ومتفق عليها من جانب السفن المارة أو الراغبة في اجتيازه.. الأهم في هذا الشأن أن مخرج الخليج يحاذي

الساحل الإيراني في حين أن مدخله يحاذي الساحل العماني، بمعنى أن الممرين المخصصين للملاحة في المضيق أحدهما للسفن المتجهة إلى خارج الخليج العربي ناحية بحر عمان، وهو المواجه لليابسة الإيرانية بينما الآخر للسفن المتجهة إلى داخل الخليج العربي، وهو أقرب لجزيرة "مسندم" العمانية.

وبطبيعة الحال فإن ممر المضيق المخصص للخروج هو الأهم مقارنة بنظيره المخصص للدخول، ومع استمرار تصاعد حدة التهديد مع الرغبة في الإغلاق، وذلك لأن طهران ستكون في هذه الحالة الأقدر على قطع شريان الحياة عن الدول الحبيسة داخل مياه الخليج.

وإذا ما أضيف إلى ما سبق أن كلاً من إيران وعمان، وهما الدولتان المشاطئتان للمضيق، تأخذان بمعيار الـ ١٢ ميلاً لتحديد نطاق مياههما الإقليمية، فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن مياه المضيق تخضع جميعها للسيادة الإقليمية للدولتين في الجزء الذي يخصص لكل منهما، ويعني ذلك أن نظام الملاحة به يعتمد فكرة "المرور البرئ" أي ذلك الذي لا يمس نظام واستقرار الدول المضائقية.

وفهم هذا الأمر سيساعد كثيرًا في الإحاطة بالمبررات التي قد ترفعها إيران إذا ما نفذت فعليًا تهديدها بإغلاق المضيق، إذ سيكون متاحًا لها عندئذ الادعاء بأن السفن المارة تشارك أو تسهم في الحملة العسكرية التي ستشن عليها، حتى لو كانت سفنًا تجارية، وسيكون بمقدورها في هذه الحالة القيام بأي عمل يكفل لها حماية نظامها واستقرارها.. علمًا بأن إيران وسلطنة عمان تتمسكان بسريان نظام "المرور البرئ" الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق وحماية أمنهما من الأخطار التي قد تنتج عنه.. هذا في حين أن بقية الدول الخليجية الأخرى تتمسك بحق المرور العابر طبقًا للمادة (٣٨) من اتفاقية ١٩٨٢ لقانون البحار والذي يقترب معناه من نظام المرور الحر، ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور دون إعاقة.

وعمومًا فإن طول المضيق يبلغ حوالي ١٠٤ أميال بحرية، وتحده عمان من الجنوب وإيران من الشمال والشمال الشرقي، ويتفاوت عرضه أو اتساعه بين منطقة

وأخرى، حيث يبلغ أقصى اتساع له عند المدخل الجنوبي من جهة عمان حوالي (٥٢,٥) ميل بحري، وما يلبث أن يضيق حتى يصل إلى أدنى عرض له عند النهاية الشمالية الشرقية من جزيرة "لاراك" الإيرانية بمقدار (٢٠,٧٥) ميل بحري.. وهناك مسافة تمتد حوالي ١٦ ميلاً في الاتجاه الشمالي الغربي لجزر "قوين" الثلاث العمانية (تعرف بجزر سلامة وبناتها، وهي جزر واقعة داخل المضيق وعلى بعد ٩ أميال فقط من شبه جزيرة "مسندم")، حيث يستمر عرض المضيق في إطارها بحوالي ٢٦ ميلاً.

ورغم أن عرض المضيق جغرافيًا يتراوح بين ٢٠ و ٥٢ ميلاً، كما تبين، إلا أن ممرات الملاحة الصالحة به لا تزيد على ١,٥ ميل للمتجه شرقًا نحو خليج عمان، والذي يحاذي الجانب العماني، و ٤,٥ ميل للمتجه غربًا نحو الخليج العربي، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى كثرة الجزر الواقعة في النطاق الجغرافي للمضيق ذاته، والتي تقتسمها كل من عمان وإيران، حيث توجد على الجانب الأول جزر سلامة، وقوين الكبرى، وقوين الصغرى، ومسندم، وعلى الجانب الأخر توجد جزر قشم، ولاراك، وهنجام... المهم في هذا الشأن أن بعض هذه الجزر تعد منصات استراتيجية مهمة في أي مواجهة محتملة حول المضيق أو بسببه، خاصة مع قربها للممرات الملاحية الأقصر كتلك الخاصة بقوين الصغرى والكبرى.

وإذا ما أضيف إلى مجموعة هذه الجزر جزر أخرى أبعد منها قليلاً وتقع داخل مياه الخليج العربي كجزر طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى (المتنازع عليها بين الإمارات وإيران).. فضلاً عن جزر صري، وفرور، وبني فارد، والتي ربما تمثل هي الأخرى في مجموعها مواقع استراتيجية ونقاط دعم لوجيستي مهمة (تموين ومؤن)، حيث يمكن للطرف المسيطر عليها التحكم أو على الأقل التأثير في حركة المرور بمياه المضيق[١٥].

وإذا كانت إيران تملك أطول ساحل يطل على مياه الخليج، حيث يبلغ ٦٣٥ ميلاً بحريًا، في حين تملك الدول العربية المشاطئة لها نفس هذه المساحة، وربما تزيد، بداية من العراق، حيث أقصر ساحل على الخليج بمقدار ١٠ أميال، ومرورًا بكل من الكويت (١١٥ ميلاً)، والسعودية وقطر والبحرين (٦٨ ميلاً)، وعمان (٥١ ميلاً)، وانتهاءً بالإمارات ٢٠٤ أميال، فأن ذلك كله يعطي دلاله مهمة عند تحليل الوضع

الاستراتيجي للمضيق، وهي عدم أحقية أي طرف سواء من الناحية القانونية أو غيرها الادعاء لنفسه بحق إدارة مياه الخليج ككل، نظرًا لتعدد مصالح الدول المطلة عليه، ولحقوقها المتساوية في استكشاف واستخراج الموارد التي يحظى بها أو تتوفر في مياهه ومناطقه الاقتصادية المختلفة.. وبالتأكيد فإن الداعي إلى طرح هذه النقطة يتعلق بما تفرضه القوانين الدولية من التزامات على الدول الساحلية على الخليج والمستخدمة للمضيق بحماية المرور الآمن به ما دام يتم في إطار القواعد القانونية الدولية المقررة.

أهمية المضيق الاقتصادية:

بالنظر إلى أن المضايق في عمومها هي ممرات تصل بين منطقة وأخرى، فهي بهذا المعنى تعني أنها لا بديل لها على الأقل، فضلاً عن أنها أقصر الطرق وأوفرها بالتالي من حيث الجهد والمال والوقت في عملية النقل بين نقطتين.. ويزداد هذا المعنى أهمية بالنظر إلى التاريخ الاقتصادي المعروف لمنطقة الخليج، والذي لم يكن له أن يقوم ويزدهر إلا من خلال مياه المضيق وحرية العبور فيه دون عوائق.

وهناك الكثير من التقديرات بشأن الأهمية الاقتصادية للمضيق، لكن لا يسعنا إلا أن نشير إلى بعض الاعتبارات المهمة في هذا الصدد، فمنطقة الخليج العربي تسيطر على محيط نفطي لا حدود له يحوي ٧٣٠ مليار برميل، وتقول إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن إمدادات النفط عبر المضيق تشكل نحو ٤٠% من إجمالي المعروض النفطي المتداول عالميًا، أو بما يقدر بنحو ١٣,٤ مليون برميل يوميًا من الخام (كان قبل تخفيضات "أوبك" يتراوح بين ١٦ و١٧ مليون برميل يوميًا)، فضلاً عن ٢ مليون برميل إضافة من المشتقات النفطية، وهو ما يعني أن حوالي ٩٠% من صادرات نفط دول الخليج تمر عبر المضيق، أما الحمولات على ظهر الحاويات المارة فتقدر بـ ٢,٩ مليار طن، منها ٢٧% خام النفط، و٢% من السلع الأولية، مثل (الحبوب، الحديد، الأسمنت)، و٢٠% من السلع تامة الصنع.

ونظرًا لارتباط اقتصاديات دول المنطقة بالنفط، فإن أي احتمال بإغلاق المضيق لأي سبب سوف يلقي بظلاله على ٨٨% من الصادرات النفطية السعودية، و ٩٨% من الصادرات النفطية العراقية، و ٩٩% من الصادرات النفطية الإماراتية، و ١٠٠%

من الصادرات النفطية لكل من قطر والكويت، هذا فضلاً بالطبع عن ٩٠% من الصادرات النفطية الإيرانية.

الأخطر من ذلك ارتباط كبريات الدول بالصادرات النفطية المارة بهذا المضيق، والتي ستكون على استعداد للتدخل والتضحية بأي شكل إذا ما تعرض أمنها الاقتصادي ومن ثم السياسي للتهديد في حال إغلاقه، فالولايات المتحدة تحصل على ١٤% من هذا النفط أو ما يقدر بـ ١٨% من احتياجاتها النفطية، واليابان تحصل هي الأخرى على ٣٥% من النفط المار بالمضيق، أي ٨٥% من احتياجاتها، وكوريا الجنوبية تحصل على ١٤% بما يلبي ٧٢% من احتياجاتها، أما الهند ذات القوة البشرية بين دول المنطقة فتحصل على ١٢% بما يلبي ٦٥% من احتياجاتها، والصين تلك القوة الصاعدة تحصل على ٨% بما يلبي ٣٤% من احتياجاتها، هذا بخلاف العلاقات التجارية بين هذه الدول ودول المنطقة، والشاهد أن كل هذه الدول لن توقف عجلة اقتصادياتها بسبب تصرف أهوج من هذا الطرف أو ذاك، كما أنها لن تستغني عن حدود رفاهيتها تحت دعوى حرب لا طائل من ورائها.

وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية تمر عبر المضيق، حيث كان يمر عبره في السبعينيات نحو ١,٨ مليون طن، زادت في ١٩٧٣ إلى ١٨,٥ مليون برميل يوميًا يتجه نصفها إلى دول أوروبا الغربية.. ورغم انخفاض هذه الكميات في الثمانينيات بسبب إنشاء خطوط أنابيب نقل النفط، فإن الكمية المنقولة عبر المضيق لم تقل عن ٧٠% من حجم المنتج بالمنطقة.

وقد لا تتوقف الأهمية الاقتصادية للمضيق على ما سبق ذكره فحسب، إذ إن الوضع أكثر تأزمًا من مجرد التأثير على النفط المنتج في المنطقة ومدى إمكانية وصوله للدول المستفيدة منه، وإنما يتجاوز ذلك ليشمل اعتبارات أخرى، منها ما يتعلق بالدول الحبيسة التي لا منفذ لها سوى المضيق، والأمر هنا لا يتعلق بصادراتها النفطية وإنما بأحد أهم مقومات الدول الاستراتيجية، وهو طول سواحلها ومنافذها المائية، ومن ثم حركة التبادل التجاري لها ومناطق نفوذها الاقتصادي على مياه الخليج.. وهنا نستطيع الإشارة إلى العراق كمثل واضح، إذا لا يملك أي منفذ آخر غير مياه الخليج،

مثله في ذلك مثل بقية دول مجلس التعاون عدا السعودية والإمارات وعمـــان، وهـــو بالإضافة إلى ذلك منفذ ضيق لا يزيد على ١٠ أميال بحرية.

وإذا ما أضيف إلى ما سبق حقيقة أن كافة المنشآت الحيوية الخليجيـــة، خاصـــة الاقتصادية والاستراتيجية منها، تقع بجوار مياه الخليج بشكل أو بآخر، لتأكد لنا مـــدى الخطر الذي يمكن أن يلحق بها إذا ما توترت الأوضاع بمياه الخليج.. وللتدليل علـــى ذلك يشار مثلاً إلى أن السعودية، وإن كانت تمتلك ساحلاً طويلاً على البحر الأحمـــر، إلا أن استخدامها للخليج العربي، ومن ثم مضيق "هرمز" يفوق في أهميته أهمية البحر الأحمر ذاته، فبالإضافة إلى أنه أصعب من الناحية الملاحية بـــسبب كثـــرة الـــشعاب المرجانية ووجود أكثر من ممر مائي به (قناة السويس وباب المندب) مما يزيـــد مـــن تكلفة المرور به مقارنة بمياه المضيق، فهو أيضًا أطول من ناحية المسافة التي تقطعها الناقلات، ولا توجد على شواطئه أية منشآت أو مصاف نفطية قياسًا بتلك الموجـــودة على مياه الخليج، حيث إن معظم الحقول النفطية السعودية وأغزرها إنتاجًا هي تلـــك الواقعة على شواطئ الخليج العربي أو تحت مياهه، مثل حقول نفط "الخفجي" التي تعد أكبر حقول ساحلية للنفط في العالم.

الوضع ذاته بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون، حيث توجد أكبر مـــوانئ تـــصدير النفط في العالم على هذه السواحل، كما توجد أكبر الموانئ البحرية هناك... ولا شـــك أن محطات تحلية المياه التي تتغذى منها دول المنطقة توجد بالقرب من تلك السواحل أيضًا، ومع ارتباط محطات التحلية بمحطات توليد الكهرباء، فإن مياه الخليج وبالتبعية مياه المضيق هي الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية للدول المشاطئة في مجموعها، لاسيما منها الحبيسة التي لا توجد لها منفذ مائي آخر.

ويشار هنا إلى موانئ الدمام، والجبيل، ورأس تنورة الـــسعودية، وكـــذلك فـــإن الموانئ الرئيسية للإمارات تقع على ساحل الخليج في دبي، وأبو ظبي والشارقة ورأس الخيمة، في حين أن موانئها الأخرى التي تطل على خليج عمـــان، وهـــي خورفكـــان والفجيرة، فإضافة إلى أنها متطرفة ونائية عن مناطق التركيـــز الـــسكاني والنـــشاط

الاقتصادي فإنها محدودة القدرة ولا طاقة لها بحجم وكثافة الحركة في الموانئ الرئيسية المعروفة.

وإذا كانت أهمية المضيق الاقتصادية لا تتوقف فحسب على الدول المشاطئة لمياه الخليج ككل، فإنها تتعدى ذلك لتشمل دول "أوروبا الغربية" واليابان والولايات المتحدة وروسيا، وذلك بحكم العلاقات وموازين التبادل التجاري بينها وبين دول المنطقة والذي يخدم التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأطراف المشاطئة، إلى درجة أنه يمكن القول إن اقتصاد المنطقة بالإضافة لاقتصاديات الدول المتعاملة معها يرتبطوا معًا برباط وثيق، فحجم المبادلات التجارية بين دول المنطقة مع الاتحاد الأوروبي (الشريك التجاري الأول) خلال عام ٢٠٠٥ بلغ ٧١١ مليار يورو، وجميعها تعبر من مياه المضيق، ويبلغ حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة (الشريك التجاري الثاني) نحو ٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ و ٦٠% من صادرات دول الخليج يذهب عبر المضيق إلى آسيا (الصين واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية) ومعظم واردات دول المجلس تأتي من آسيا وأوروبا بمقدار الثلث لكل قارة، في حين يأتي ما نسبته ١١% من الواردات الخليجية من الولايات المتحدة.

بدائل مضيق "هرمز":

من خلال ما سبق يتبين أن احتمالية لجوء طهران إلى إغلاق المضيق أو تهديد الملاحة فيه رغم صعوبتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي ستشمل أول ما تشمل إيران ذاتها، واردة، وربما تدفع إليها ظروف التصعيد المتبادل والتدهور الناتج عن تسلسل الأحداث أو رد فعل هذا الطرف أو ذلك.

ونتيجة لهذه الاحتمالية أو على وجه التحديد تفاديًا لحدوث الآثار الناتجة عنها، فإنه من الأهمية بمكان أن تسعى دول مجلس التعاون إلى البحث عن بدائل تستطيع من خلالها إنقاذ نفسها من مأزق ارتباط مصيرها بممر مائي يستغل بشكل سيئ كأحد أوراق اللعبة السياسية بين إيران من جهة والغرب بقيادة الولايات المتحدة من جهة ثانية.. وقد سعت دول المجلس بالفعل خلال الفترة الأخيرة إلى التحرك على مستويين:

أحدهما: خاص بكيفية منع إيران أو إقناعها بعدم اللجوء إلى فكرة الإغلاق،

والآخر: يتعلق بالتحدث عن بدائل فعلية للمضيق في حال إغلاقه، إذا ما تصاعد تسلسل الأحداث دون القدرة على السيطرة عليه.

على الجانب الأول، فإن أهم إجراء اتخذته دول المجلس لإثناء إيران عن أي قرار يمكن أن تتبناه بخصوص إغلاق المضيق، هو موقفها من الأحداث ذاتها، فهي تعلم أن هناك خطرًا حقيقيًا ومدمرًا يترصد المنطقة ككل إذا ما اندلعت حرب لأي سبب من الأسباب، لذلك يبدو إصرارها وتمسكها ورفضها حربًا أمريكية ضد إيران، كما أنها تدعو الطرفين، ولازالت، إلى التفاوض بشأن برنامج طهران النووي، ويبدو كذلك أنها لا تمانع في حق مشاركة الأخيرة في أية ترتيبات أمنية تعقد بالخليج.

كذلك فمن المؤكد أن دول مجلس التعاون، وبحكم علاقتها الجيدة بواشنطن، قد سعت إلى مكاشفتها بحقائق الوضع السيئ الذي يمكن أن يترتب على تصعيد الخلافات إلى درجة الحرب بالخليج، وربما نجحت في إقناع البيت الأبيض بأهمية التهدئة لأن الأضرار الناتجة عن أي حرب محتملة ستكون شاملة ولن تقف عند حدود ومصالح الدول الخليجية فحسب، بل ستشمل جميع دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة ذاتها.. وربما كان ذلك دافعًا، وراء الحديث الدائر الآن بشأن احتمالية أن تتفاوض الإدارة الأمريكية مع الإيرانيين بعد أن تأكد إخفاق التصعيد المتبادل في التصريحات بين الجانبين، لدرجة أن هناك من يردد بوجود صفقة يتم الترتيب لها الآن بين واشنطن وطهران بحيث يتم احترام حق الأخيرة في ممارسة أنشطة نووية سلمية وبضوابط صارمة في مقابل احترامها لحق المجتمع الدولي في التأكد من سلمية برنامجها[١٦].

ولاشك أيضًا أن دول المجلس قد أعدت خططًا وقائية لمواجهة نذر الحرب حول المضيق في حال عدم اقتناع الطرفين الأمريكي والإيراني بعدم جدوى التهدئة، واتخذت الاحتياطيات اللازمة التي تحد من امتداد نطاق الحرب مثلما نجحت إبان الحروب الثلاثة التي مرت بالمنطقة، خاصة إبان الحروب العراقية – الإيرانية في

ثمانينيات القرن الماضي، حيث استمر تدفق النفط بشكل أو بآخر، وكـذلك اسـتمرت الحياة في شكلها الطبيعي دون تأثر كبير داخل دول المجلس، ولم تتأثر كثيرًا مستويات الرفاهة والمعيشة التي يحياها الخليجيون بسبب أية تفاعلات دائرة في مياه الخلـيج أو حوله.

على الجانب الآخر، فإن دول المجلس لا يمكن أن تستكين إلى طمأنـه أو ربمـا قراءات معينة للأوضاع قد تبدو منطقية باستحالة لجوء طهران إلى إغلاق المضيق، إذ إن التجارب التي خاضتها المنطقة تثبت أن كافة الاحتمالات واردة بما فيهـا حـرب ناقلات نفطية جديدة، أو حظر الملاحة في جزء أو كل مياه الخليج الأمر الذي يـدفع باتجاه البحث عن بدائل حقيقية للمضيق، وتعددت المقترحات المقدمة في هذا الـشأن، وإن كانت جميعها تصب في بناء خطوط أنابيب تنقل النفط المفترض أن يمر عبر مياه المضيق إلى موانئ بعيدة عن النطاق الجغرافي للخليج ككل، بحيث تكون محطـة أو منصة التصدير على بحر دولي.. بيد أن مشكلة مثل هذه المقترحات، رغم أهميتهـا، أنها تقصر أهمية مياه المضيق على دورة في نقل النفط دون الأشياء الأخـرى مـن منتجات مصنعة ومواد غذائية وغير ذلك.. فأنابيب النفط لن تنقل سواه، الأمر الـذي يدفع إلى البحث عن بدائل أخرى، ولكن قبل التفكير في هذه البدائل، يمكن أولاً تقيـيم فكرة خطوط الأنابيب الناقلة.

فمع نجاح بعض خطوط الأنابيب في السعودية والعراق وجد أن أسـهل طريـق لتفادي إعاقة الملاحة في مضيق "هرمز"، هو بناء عدة خطوط أخرى يكون آخرها إما على البحر الأحمر أو على بحر العرب وخليج عمان أو عبر الأراضي اليمنية حتـى خليج عدن، لكن هناك مشكلة تعترض مثل هذه الخطوة تتمثل في طـول المـسافة، إذ لابد أن يمر الأنبوب المقترح عبر الكويت والسعودية والإمارات حتى يصل إلى بحر العرب عبر الأراضي العمانية، وكذلك لابد أن يمر عبر الأراضي السعودية الشاسعة إذا ما أريد أن يصل إلى البحر الأحمر، ويتعين عليه أن يخترق الأراضي اليمنية حتى يصل إلى خليج عدن.. وهناك مشكلات أخرى منها أن جزءًا من النفط المصدر عبـر هذه الخطوط سيتعين عليه أن يمر عبر أكثر من مضيق منها "باب المنـدب" و "قنـاة السويس".

يضاف إلى ذلك الكلفة المالية الباهظة لبناء الخطوط وحمايتها، وأن بناء أحدها لا يغني عن بناء الآخر، بمعني أن بناء الخط الأنبوبي ليصل إلى البحر الأحمر سيمنع من تدفق الصادرات النفطية إلى شرق آسيا، مما يستلزم بناء إما الخط الواصل عبر الأراضي العمانية حتى بحر العرب أو الخط الواصل عبر الأراضي اليمنية حتى يصل لخليج عدن.. الأهم في كل هذا أن ٤٠% فقط من صادرات المنطقة يمكن أن تمر عبر هذه الأنابيب، مما يعني أن بقية إجمالي صادراتها النفطية لن تجد مخرجًا.. الأخطر أن تجهيز بناء هذه الخطوط سيستغرق من ٣ إلى ١٠ سنوات، وهي مدة كبيرة نسبيًا لا تراعي احتمالات تطور الأزمة في الخليج بين لحظة وأخرى.

ويبدو أن هذه المشاكل كانت السبب في توصية اللجنة الوزارية للتعاون النفطي بدول مجلس التعاون في نوفمبر ٢٠٠٦ بعدم الجدوى الاقتصادية لبعض مشاريع الأنابيب الهادفة إلى نقل النفط مباشرة إلى بحر العرب عن طريق عمان، الأمر الذي دفع إمارة دبي في ٢٠٠٨/٩/٩ إلى التفكير في جدوى مشروع آخر لإنشاء قناة ضخمة بطول ١١٢ ميلاً بحيث تربط ميناء دبي داخل مياه الخليج بميناء الفجيرة الذي يطل على خليج عمان لكن التكلفة المالية والجدوى الاقتصادية ربما تعطلان تنفيذ المشروع خاصة أن التقديرات الأولية لإنشاء هذه القناة بلغت حوالي ٢٠٠ مليار دولار ناهيك أن القناة الجديدة ومحطة التصدير لن تكونا بعيدتين عن مرمى النيران المحتملة.

هكذا يستمر الجدل حول مخاطر غلق مضيق "هرمز" والذي بدأ الحديث عنه منذ حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق والتي بدأت عام ١٩٨٠ والتي تخللها حرب الناقلات.

وبعد مرور ثلاثة عقود حتى الآن والجدل يدور حول كيفية تصدير البترول والغاز الطبيعي عبر مضيق "هرمز"، لقد ركزت مشروعات سابقة للوصول بالصادرات عبر تركيا إلى البحر المتوسط أو عبر خطوط أنابيب بعيدة المدى عبر البحر الأحمر والسودان ثم تشاد حتى موانئ الكاميرون ولنا أن نتخيل هذه التكاليف الباهظة وما يمكن أن تعود على دولها لو استغلت إمكانياتها في التنمية بدلاً من إنفاقها على مشروعات كان يمكن الاستغناء عنها لو أمكن حل مشكلاتنا الإقليمية عبر التفاوض والوصول إلى حلول عادلة لقضاياه.

المراجع:

(١) لواء د/ جمال مظلوم – مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج – مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية – القاهرة – يوليو ٢٠٠٦.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد – جامعة الدول العربية – عام ٢٠٠٨ – صـ ٣٣٠، ٣٣٢.

(٣) خليل حسنين – من الخاسر في استخدام سلاح العقوبات – الأهرام – ٢٠٠٦/٤/٢٨.

(٤) تضم المجموعة حاليًا ١٩ دولة هي: مصر، الجزائر، زيمبابوي، السنغال، نيجيريا، كينيا، موريتانيا، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، سيريلنكا، إيران، الأرجنتين، شيلي، البرازيل، المكسيك، جاميكا، فنزويلا، بيرو.

(٥) مجلة الدفاع – هيئة البحوث العسكرية ق ٢ – مارس ٢٠٠٧.

(٦) مجلة الدفاع – مايو ٢٠٠٧.

(٧) مجلة الدفاع – يونيو ٢٠٠٧.

(٨) مجلة الدفاع – هيئة البحوث العسكرية – مارس ٢٠٠٨.

(٩) مجلة الدفاع – هيئة البحوث العسكرية – مايو ٢٠٠٨،

لواء دكتور جمال مظلوم – مجلس الأمن والعقوبات الثالثة على إيران – مجلة الدفاع – عدد أبريل ٢٠٠٨.

(١٠) لواء دكتور جمال مظلوم – الأزمة النووية الإيرانية – البعد الاقتصادي – مجلة الدبلوماسي – عدد يونيو ٢٠٠٦.

(١١) مصطفى اللباد – العقوبات الاقتصادية – الحياة – العدد ١٥٧٢٩ في ٢٠٠٩/٤/٢٨.

(١٢) أحمد السعيد النجار – العقوبات الاقتصادية على إيران مقامرة لا يحتملها الاقتصاد العالمي – الأهرام في ٢٠٠٦/٤/٣.

(١٣) جريدة الحياة – في ٢٠٠٦/٥/٢٨.

(١٤) لواء دكتور جمال مظلوم – مضيق هرمز وبدائل المضيق – مجلة كلية الملك خالد العسكرية – عدد مارس ٢٠٠٩.

(١٥) محمد شحات عبد الغني – التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق "هرمز" قراءة في الواقع والتداعيات – مجلة شئون خليجية – مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية – العدد ٥٥ خريف – ٢٠٠٨ – ص ١٠.

(١٦) لواء. د/ جمال مظلوم – أزمة الملف النووي الإيراني – محاضرة ملقاة في وكالة أنباء شينجواه الصين في القاهرة ٢٠٠٨/٩/١٥.

الباب الثالث

القدرة العسكرية الإيرانية

إيران دولة إسلامية تتميز بالمساحة الكبيرة وكثافة السكان وتشغل موقعًا جيوبوليتكيًا هامًا على الخليج العربي والبحر العربي، وتتحكم في مضيق هرمز، وتحتل مكانًا هامًا وسط مجموعة من الدول الإسلامية، كما أنها تقع بجوار إحدى الكتلتين العظمتين وهي روسيا حاليًا، كما مثلت إيران والعراق منذ مدة ثقلاً سياسيًا وعسكريًا في منطقة الخليج، ونشبت صراعات بين الدولتين لمدة طويلة تزيد على مئات السنين، ونتيجة لذلك تطلعت إيران لشغل مكانة إقليمية هامة، وسعت لتنمية قدراتها العسكرية سواءً في مجال الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية.

كما يرجع هدف تنمية القدرات العسكرية لإيران إلى عهد شاه إيران، إذ شكلت خلاله تهديدًا للدول العربية بالمنطقة، حتى أطلق على الدولة في هذا العهد (شرطي الخليج)، وما إن اندلعت الثورة عام ١٩٧٩ حتى توترت العلاقات بينها وبين العراق، ونشبت حرب ضارية استمرت ثماني سنوات.

وفي عام ١٩٩٠ غزت القوات العراقية الكويت ونشبت حرب الخليج الثانية بمشاركة حوالي ٣٠ دولة من دول العالم المختلفة، ونتيجة لذلك كان اهتمام الدولة بقدراتها العسكرية سواءً في مجال الأسلحة التقليدية أو الأسلحة غير التقليدية، كان أهمها ما يتردد عن خيارها النووي وصناعة الصواريخ أرض – أرض، والتي تحاول أن تقوم بتطويرها عن طريق إمكانياتها الذاتية أو مستعينة لذلك بالخبرة الأجنبية[١].

هذا ويشكل التسليح الإيراني التقليدي وغير التقليدي قلقًا بالغًا لدى غالبية دول المنطقة بصفة عامة، ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، والواقع أن إيران

تمتلك القدرات التي تؤهلها لتحقيق ذلك، ومن المحتمل عند امتلاكها قدرات ردع نووية وربما تنجح في تحقيق هذه القدرة، وإبرازها إلى الحيز الفعلـــي، وتـــشير التقـــديرات الغربية عن إمكانية تحقيقها ذلك خلال عدة سنوات، وأن تصبح إيران عنصرًا حاسمًا وفاعلاً في المنطقة.

المكانة الإقليمية لإيران:

١ – **إيران دولة إسلامية ذات غالبية شيعية،** وذات ثقل سياسي كقـــوة إقليميـــة فـــي الجزء الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية بحكم موقعها المتميـــز، وتـــتحكم فـــي الملاحة الدولية عبر مضيق "هرمز" خاصة بعد استيلائها على الجزر الإماراتيـــة الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موســـى) والتـــي بحكـــم مواقعهـــا الجغرافية والإستراتيجية تحتل مكانة اقليمية متميزة.

كما أن الإمارات وعمان يشاركان إيران في التحكم في الملاحة الدولية البحريـــة عبر هذا المضيق، إلا أن الفارق في القوة البشرية والعسكرية يعطي إيران التفوق على دول الخليج مجتمعة، ومن هذا المنطلق كان لإيران وزنها الاستراتيجي فـــي منطقة الخليج.

٢ – **بالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران:** نجد أن لها علاقات جوار جغرافي إسلامي مع أفغانستان وباكستان واللتين تمثلان محورًا وعمقًا استراتيجيًا بريًا لإيران، لـــذا تمثل الدائرة الإسلامية لها في النطاق الجغرافي دائرة ارتكاز أمنية في علاقاتهـــا بدول الجوار الجغرافي، وفي الجانب الغربي تجاورها العراق وســـوريا والأردن، كما أن لها تجاورًا جغرافيًا مع الجمهوريات الإسلامية المـــستقلة عـــن الاتحـــاد السوفيتي السابق، وفي هذا الإطار نجد أن إيران لها حدود مشتركة مع أفغانستان طولها ٩٤٥كم، ومع تركيا ٤٩٩كم، ومع أذربيجان ١٦٩٠كم، الأمر الذي يعطيها ثقلاً استراتيجيًا في علاقاتها مع دول لها مشاكل عرقية عديدة ، كمـــا أن الوجـــود البحري لإيران ليس قاصرًا على الخليج فقط فلها سواحل ممتـــدة جنـــوب بحـــر قزوين، وإن كانت محدودة.

٣ - **تبلغ المساحة الكلية لإيران حوالي ١,٦٤٨ مليون كم٢ منها مناطق برية تبلغ ١,٦٣٦ مليون كم٢**، وتقع إيران كجزء من الهضبة الإيرانية التي تشمل إيران بكاملها وأجزاءً من أفغانستان وباكستان، وتشكل حوالي ٨% من مساحتها أراضي زراعية، ١١% غابات وهي تمثل مصدرًا هاماً للأخشاب، وبالنسبة للمياه فتعاني إيران من مشكلة التجمد للمياه في الشتاء، ومشاكل نقص مياه الري.

ويقدر تعداد سكان إيران بـ ٧٢,٦٦٤,٠٠٠ مليون نسمة طبقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٥ منهم ٥١% من أصل فارسي، ٢٤% أزيري، ٨% جيلاني / مازندراني، ٧% من أصل كردستاني، ٣% عرب، ٢% بالوشي، ٢% تركمان(٢).

٤ - **تمثل كل من العراق وتركيا دولاً تتنازع الهيمنة في المنطقة مع إيران**، خاصة العراق في منطقة الخليج قبل الاحتلال الأمريكي فقد نشبت حرب الخليج الأولى بينهما على مشاكل ونزاعات حدودية، أما تركيا وعلى الرغم من عضويتها في التحالف الإسلامي مع دول الجمهوريات الإسلامية المستقلة، إلا أن كلاً منهما (إيران - وتركيا) يهدف إلى أن يكون نظامه نموذجًا لتلك الدول، فإيران تمثل النظام الإسلامي وتركيا تمثل النظام العلماني، وتكمن أهمية دول الجمهوريات الإسلامية المستقلة في وجود ثروات بترولية على أرضها، كما أن هذه الجمهوريات تمثل أهمية اقتصادية كسوق للصادرات والواردات الإيرانية والتركية وأحيانًا تحدث اعتداءات حدودية بين القوات المسلحة في البلدين، وتنظر إيران إلى اتفاقية التعاون التركية الإسرائيلية بأنها تمثل تهديدًا لها، مما دفعها إلى تطوير علاقاتها وتعاونها مع سوريا، بما يحقق مصالح إيرانية - سورية لمواجهة التحديات والمخاطر من ناحية العراق وتركيا وإسرائيل.

٥ - **أدت الأوضاع في منطقة الخليج عقب حرب الخليج الثانية إلى خروج العراق من حسابات القوى الخليجية**، وبرزت إيران كقوة إقليمية لها أطماعها في السيطرة على المنطقة وخاصة باحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، مما يجعل العلاقات الإيرانية - العربية الخليجية غير مستقرة ورغم محاولات التقارب

الملموسة يصعب عودتها إلى حالتها الطبيعية، كما يعود ذلك أيضًا إلى أن غالبية دول مجلس التعاون الخليجي ناصرت العراق في حرب الخليج الأولى، ونتيجة لحرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من وجود عسكري أجنبي في الخليج عماده الرئيسي القوات الأمريكية التي أصبحت تمثل التهديد الأكثر خطورة على أمن إيران، ونتيجة للمشاكل المترتبة على العلاقات الأمريكية - الإيرانية، خاصة بعد الثورة الإسلامية ومع تنامي القدرات العسكرية الإيرانية - لا شك أن ذلك كله يمثل تهديدًا خطيرًا على الأمن الخليجي العربي، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وهكذا أصبحت منطقة الخليج من أكثر المناطق توترًا، ومن أكثر المناطق تعاقدًا على صفقات السلاح في إطار تحقيق التوازن الذي يحكمه وجود القوات الأجنبية لتساعد الدول الخليجية التي تقبل المساعدات الأجنبية لحماية أمن الخليج ضد الأطماع الإيرانية.

ورغم الجهود الدبلوماسية من بعض الدول العربية لم تعد العلاقات بين الجانبين إلى حالتها الطبيعية طالما ظلت إيران تحتل جزر دولة الإمارات العربية الثلاث، وهو ما ينعكس على علاقات إيران بمجموعة الدول العربية بصفة عامة.

٦ - **تظل القوة البشرية الإيرانية نقطة قوة في مواجهة القوة البشرية المحدودة للدول الخليجية العربية؛** فالوعاء البشري للتجنيد المساهم في بناء وتنظيم القوات المسلحة الإيرانية يمتلك مصادر بشرية ضخمة **تتمثل في الآتي:**

جدول رقم (١)

الوعاء التجنيدي في إيران

الأعمار	١٣ - ١٧	١٨ - ٢٢	٢٣ - ٣٢
الرجال	٤,٥٨٧,٠٠٠	٣,٨٢٧,٠٠٠	٥,٧٧١,٠٠٠
النساء	٤,٣٩٥,٠٠٠	٣,٦٩٥,٠٠٠	٥,٤٤٥,٠٠٠

وقد نتج عن هذه القوة البشرية أن تمكنت إيران من بناء جيش قـوي، فـالقوات المسلحة الإيرانية العاملة وصلت قوتها إلى ٤٢٠,٠٠٠ ويقدر الاحتيـاط بحـوالي ٣٥٠,٠٠٠[٣].

سلاح الحرس الثوري (الباسدران) ١٢٥,٠٠٠ فرد. قوات شبه عسكرية ٤٠,٠٠٠ فرد.

٧ - **ومن حيث الطبيعة الجغرافية فإن إيران تقسم إلى أربع مناطق رئيسية:**

- **جبال زاجروس والبرز:** وتمتد سلاسلها على طول الحدود العراقية بارتفاع ١٢ ألف قدم، وتشكل جبال ألبرز حائطًا يمتد على طول الحدود التركية وفي داخل أفغانستان بارتفاع يصل إلى ١٨٦٠٠ قدم.
- **الهضبة الإيرانية:** وهي محصورة بين جبال زاجروس وألبرز، وامتدادها حتى باكستان وأفغانستان.
- **إقليم خوزستان:** وهو امتداد للسهل المنخفض بالعراق.
- **ساحل بحر قزوين:** ويقع شمال ألبرز، وهو منطقة مناخية مستقلة، لانخفـاض المرتفعات عن سطح البحر.

مما سبق فإن إيران لديها حوائط جبلية منيعة تحميهـا طبيعيًـا ويعتبـر إقلـيم خوزستان بسهوله ووديانه المنخفضة اتجاهًا للتهديد العراقي، كما أن المناطق الجبليـة تجعل إقامة مراكز ومخافر مراقبة على قمم الجبال وفي المناطق المرتفعة أمرًا حيويًا للدفاع عن الحدود، التي تعد دائمًا مصدر قلاقل حدودية مع العراق.

وتشتمل إيران بحكم طبيعتها الجغرافية على ٢٤ إقليمًا، ومن هذا المنطلق يكـون الدفاع الإقليمي عنصرًا هامًا في تأمين إيران.

إن تعدد القوميات في إيران انعكس على تعدد اللغات واللهجات، رغم أن اللغـة الرسمية هي الفارسية والتي يتحدث بها ٥٨% من السكان إلا أن هناك لهجات تركيـة يتحدث بها ٢٦% من السكان، واللغة الكردية يتحدث بها ٩%، ونـسبة ٢% تتحـدث اللغة اللورية، والعربية يتحدث بها ١% من السكان، وتصل نسبة التعليم العـام فـي

إيران إلى ٥٤% من السكان، يخص الذكور ٦٤% منها، والإناث ٤٣% منها، ونسبة كبيرة من السكان أعمارهم فوق ١٥ سنة يستطيعون القراءة والكتابة.

الديانة الإسلامية الشيعية نسبتها عالية في إيران، ونسبة الشيعة تمثل ٩٥% من السكان، والمسلمون السنيون ٤%، وهناك ديانات أخرى نسبتها ١% (الزوروستانيون واليهود والمسيحيون والبهائيون).

النظرية الدفاعية الأمنية الإيرانية:

١ – **تبنت الثورة الإسلامية في إيران موقفًا عدائيًا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية،** حيث كان دورها مكروهاً في تأييدها لحكم شاه إيران، وقد ألغت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما انسحبت من الحلف المركزي، ونتيجة لأزمة الرهائن فقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع إيران، وتلاها فضيحة إيران جيت.

وتنظر إيران إلى الدور والأنشطة الأمريكية في منطقة الخليج على أنها موجهة ضد أمن الثورة الإيرانية.

٢ – **المرحلة الحالية مازالت تشهد توترًا في العلاقات الأمريكية – الإيرانية؛** من واقع توجه إيران إلى دول الشرق خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية، وحققت تعاوناً مع هذه الدول للحصول على أسلحة وتكنولوجيا تسليح وبناء الصواريخ أرض – أرض الإيرانية والقاعدة التكنولوجية لإنشاء منشآت سلمية نووية، طبقًا لتصريحاتها ومازالت تحاول تجاوز الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول لوقف تعاونها مع إيران إلى حد وقف المساعدات الأمريكية لهذه الدول، بل وفرض عقوبات اقتصادية على شركاتها التي تتعامل مع إيران.

٣ – **تتراوح العلاقات بين إيران وباقي الدول الغربية – خاصة ألمانيا وفرنسا وإنجلترا تارة بالحسنى وتارة أخرى بالتوتر،** وإن كانت الأسوأ مع المملكة

المتحدة بحكم أنها إحدى الدول المشاركة في تأمين الخليج بقواتها وأسلحتها، وهذا ما يحد من تنمية العلاقات الإيرانية مع بريطانيا.

٤ - **تحاول إيران الحفاظ على علاقات طيبة مع كل من سوريا وليبيا،** وهناك مصالح مشتركة بينهم وسياسات معارضة موحدة لأوضاع سياسية في المنطقة خاصة التشدد تجاه إسرائيل.

٥ - **تظل إيران ساعية لأن يكون لها دورًا رياديًا في أية ترتيبات أمنية في الخليج،** وبالأخص بعد تحجيم الدور العراقي، وذلك من منطلق التصريحات الأمنية "إن على دول الخليج أن تعترف بدور إيران في تدعيم أمن المنطقة ككل" ومن هنا يتضح إصرارها على استمرار احتلالها جزر دولة الإمارات الثلاث، وإقرارها بأنها جزر إيرانية، وتهدف إلى السيطرة من خلالها على منطقة الخليج، والتحكم الكامل في مضيق هرمز والذي تمر من خلاله نصف واردات الغرب من البترول.

وترى إيران أن مسألة أمن الخليج هي مسئولية الدول الواقعة على شواطئه، وبناءً عليه فإن أي نظام إقليمي لابد أن تدخل إيران طرفًا أساسيًا له الأولوية فيه، وإن إيران ترفض بالتالي التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة وترى ضرورة إبعاد القوات الأجنبية والخارجية عن كل ما يتعلق بقضايا الأمن الخليجي والذي يتمثل في خروج القوى الأجنبية من المنطقة.

وتهدف إيران إلى أن أي نظام إقليمي بالمنطقة لابد أن تكون لها اليد العليا في إدارة نظامه الأمني المقترح.

٦ - **ومن منطلق أن تكون لإيران مكانة إقليمية،** كان لابد من أن توسع في نطاق نفوذها باتجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث ترى إيران ضرورة توثيق علاقاتها وتدعيمها مع مجموعة الدول الإسلامية، لتأمين مصالحها الأمنية حيث أنها سوق متسعة للصادرات الإيرانية، بما يحقق لها المصالح الاقتصادية وبما يحقق تواصلاً بين إيران وهذه الدول.

٧ - **سعت إيران من هذا المنطلق إلى ملء الفراغ الاستراتيجي في آسيا الوسطى والقوقاز**، ومع كتلة الدول المطلة على بحر قزوين، وتشكلت منظمة التعاون الاقتصادي "ECO" التي تضم بجانب إيران باكستان وتركيا ودول آسيا الوسطى باستثناء كازاخستان، مما أوجد تنافسًا بين إيران وتركيا خاصة في المجالات الاقتصادية عبر كتلة دول البحر الأسود التي تقودها تركيا، إلا أن ذلك لم يجد قبولاً أمريكيًا، ودخلت إسرائيل بنشاطها في كازاخستان وأوزبكستان، ولكن إيران نجحت في توطيد علاقاتها مع روسيا الاتحادية، ورددت وسائل إعلام غربية أن إيران حصلت من هذه الجمهوريات على قنابل نووية وعلماء للعمل في مفاعلاتها النووية.

ونتيجة لتطلعاتها العدوانية في ظل هذه المتغيرات، حرصت إيران على تكريس سياسة معتدلة مع جيرانها العرب، لتهدئة مخاوفهم، وحدث تقارب حذر مع المملكة العربية السعودية انتهى بتوقيع اتفاقية أمنية في أبريل ٢٠٠١ إلا أنه لاقي معارضة من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن إيران لن تكون قادرة على إيجاد علاقات سياسية متوازنة مع دول مجلس التعاون الخليجي إلا بالتوصل إلى حل سلمي لمشكلة احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، كما يجب أن تضع في اعتبارها أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تنتظران اللحظة المناسبة لمهاجمة إيران، والقضاء على النظام الإيراني الإسلامي، وقد تكون بداية اشتعال شرارة الحرب الشاملة، وهذا ما يجعل منطقة الخليج متوترة، ويؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع، حيث يسعى الجميع للحصول على مزيد من السلاح من مصادره المختلفة والمتعددة، وقد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث قلاقل في إيران باستخدام المعارضة، مثلما فعلت في العراق تفاديًا لعمل عسكري مباشر، وهذا ما يدفع إيران إلى أن تنمي قوتها العسكرية من خلال الحصول على السلاح، مع جلب التكنولوجيا التسليحية لإقامة صناعتها الحربية الإيرانية.

ولاشك أن هذه الأوضاع المتغيرة تعني ضـــرورة تنميـــة القـــدرات العـــسكرية الإيرانية؛ لتكون إيران قادرة على تنفيذ أهدافها بحكم وجود القـــوة الفاعلـــة المـــؤثرة إقليميًا، والقدرة على مواجهة احتمالات مجابهة عـــسكرية مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية وشركائها، وتعتبر أكثر التحديات الموجهة لأمن إيران.

الفصل الأول
أسلوب بناء القوات المسلحة الإيرانية

أولاً – السياسة العسكرية الإيرانية:

تمثل السياسة العسكرية الإيرانية انعكاسًا واضحًا بالغ الدلالة عن مضامين الطموحات الإيرانية، وقد شهدت السياسة العسكرية الإيرانية عقب وقف إطلاق النار مع العراق في منتصف عام ١٩٨٨ جهودًا مكثفة في اتجاه إعادة بناء القوات المسلحة واستعواض الخسائر التي لحقت بها خلال العمليات العسكرية، إلا أن تلك الجهود شهدت المزيد من الكثافة والتركيز عقب حرب الكويت عامي ١٩٩٠/١٩٩١ واستقطبت حيزًا كبيرًا من نشاط القيادة الإيرانية، بما ينبئ بأن أعمال البناء الدفاعي الإيراني أصبحت تتجاوز كثيرًا احتياجات الدفاع الذاتي، وبما قد يفصح في أحد جوانبه عن تصاعد اعتبارات المكانة لدى الساسة الإيرانيين مجددًا في تعاملهم مع البيئة المحيطة.

تأثيرات البيئة الدولية والإقليمية:

ترتبط السياسة العسكرية للدولة، أية دولة، بموقعها ومكانتها داخل النظام العالمي فالظروف والبيئة التي تمر بها الدولة تمثل عنصرًا حاسمًا في تحديد السياسة العسكرية للدولة نتيجة للتهديدات المحدقة بالدولة من كافة قطاعاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ولمكانة الدولة ودورها إقليميًا هي عناصر رئيسية في تحديد مسار السياسة العسكرية للدولة، ويمكن حصر العوامل المؤثرة في:

١ – مكانة الدولة المستهدفة:

عقب اهتزاز مكانة الدولة خلال حربها مع العراق الفترة مـن ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وخروج إيران شبه مهزومة وتدمير قوتها العسكرية خلال الحرب واتجاهها لإحياء دورها الإقليمي مرة أخرى وقد تزايد الأمر عقب تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى خلق فرصة مثالية أمام السياسة الإيرانية لمعاودة الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، وتنطوي هذه المكانة على أدوار عديدة يمكن للسياسة الإيرانية أن تقوم بها تبدأ بالمشاركة في ترتيبات الأمن في منطقة الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا.

كما تتطلع إيران إلى قيادة جبهة مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام إقليمي مستمد من جوهر وتعاليم الإسلام.

٢ – التهديدات المحدقة بإيران:

تتعدد التهديدات المحدقة بالأمن القومي الإيراني على النحو التالي:

<u>أ – التهديدات الداخلية المتمثلة في:</u>

(١) **التهديدات الناجمة عن صراع القوميات داخل إيران**؛ حيث تتسم البنية الاجتماعية الإيرانية بغلبة طابع التعدد القومي على التركيب السكاني الإيراني، وقد أدى هذا التعدد القومي في بعض الفترات إلى سعي بعض هذه القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتي والثورة على الحكم الإيراني، وظهر ذلك على وجه الخصوص في مارس ١٩٧٩، عندما ثار الأكراد للمطالبة بالحكم الذاتي في الشمال الغربي من إيران، وبالتالي فإن صراع القوميات في إيران يبقي مصدرًا كامنًا لتهديد الأمن القومي الإيراني رغم أن هذا الصراع يظل أقل التهديدات شأنًا في الوقت الراهن.

(٢) **المشكلات الاقتصادية الداخلية**، يتمثل في عجز إيران عن إقامة هيكل متوازن ومتكامل للاقتصاد الإيراني؛ حيث مازال الاقتصاد الإيراني اقتصادًا استخراجيًا

يعتمد على عائدات النفط بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتسبب في ربط الدخل القومي الإيراني بأسعار النفط - ارتفاعًا وهبوطًا - وبخفض الإنتاج البترولي.

وهو ما فرض على التحركات الإيرانية تكثيف أعمال التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة والتي تتسم علاقاتها مع هذه الدول بالتوتر وعدم الثقة.

ب - التهديدات الخارجية المتمثلة في:

(١) **التهديدات الناتجة عن تحولات النظام الدولي**، خاصة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق كأحد تهديدات نظام الأمن العالمي وإن كان العالم أصبح حالياً يعانى من إنفراد الولايات المتحدة بالقرار على مستوى العالم.

(٢) **التهديدات الناجمة عن صراعات الحدود**؛ حيث مازالت إيران تعيش عددًا من الصراعات الحدودية، سواء مع روسيا أو العراق أو الإمارات من وجهة نظرها.

٣ - العلاقات العسكرية الإيرانية:

ترتبط إيران مع العالم الخارجي بنوعين من الروابط العسكرية يحقق كل منهما هدفًا محددًا **في إطار منظومة الأمن القومي الإيراني:**

- **النوعية الأولى من الروابط العسكرية في إطار توفير الاحتياجات التسليحية الإيرانية** بمشتقاتها المختلفة. وتتركز هذه العلاقات بصفة أساسية مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وباكستان، وتعتمد السياسة الإيرانية على الدول الثلاث الأولى في تنفيذ برنامج إعادة بناء قواتها المسلحة.
- **أما النوعية الثانية من العلاقات العسكرية الخارجية لإيران**، فتندرج في إطار تكوين العمق الاستراتيجي الإيراني، والخروج بها من إطار العزلة الإقليمية، وتتركز هذه العلاقات مع السودان ولبنان وسوريا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتهدف هذه العلاقات من جانب إيران إلى توسيع دائرة التفاعلات الإيرانية الإقليمية وامتلاك نطاق أوسع للحركة السياسية.

ولا ترتبط إيران في الوقت الراهن بأية تحالفات عسكرية رسمية، إلا أنها ترتبط مع الدول سالفة الذكر بشبكة كثيفة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وبدرجات مختلفة.

ثانيًا – السياسة التسليحية الإيرانية:

يعتبر النشاط التسليحي الإيراني بمثابة الجانب الأكثر بروزًا في مجمل النشاط العسكري الذي تقوم به القيادة الإيرانية؛ حيث تستحوذ أعمال التسلح على مكانة محورية ومهمة للغاية في الاستراتيجية القومية الإيرانية استنادًا إلى أن القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وأهمية تحديث القوة العسكرية وتطوير القدرات الدفاعية تمثل أداة مهمة في تحقيق الأغراض القومية الإيرانية، لذلك تشهد السياسة التسليحية الإيرانية خلال الفترة الراهنة نشاطًا مكثفًا في جميع فروع التسلح التقليدي وغير التقليدي بهدف مواجهة التهديدات المحدقة بها.

١ – الخصائص العامة للسياسة التسليحية الإيرانية:

تتسم السياسة التسليحية الإيرانية بمجموعة متنوعة من الاتجاهات والدوافع والقيود، والتي تمثل نتاجًا طبيعيًا للظروف الموضوعية التي تتحرك السياسة الإيرانية في إطارها لتحقيق أعمال التسليح الإيرانية على وجه العموم **من خلال:**

أ – الرغبة في تحقيق التوازن العسكري مع القوى الإقليمية المجاورة بصورة مرحلية.

ب – محاولة تحقيق قدر من التفوق العسكري في مواجهتها في مرحلة لاحقة.

جـ – محاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وتجابه السياسة التسليحية الإيرانية عددًا من القيود في مساعيها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ولاسيما الحظر الدولي وصعوبات استعواض ما فقدته من الأسلحة والمعدات خلال الحرب مع العراق.

٢ – ويمكن تحديد السياسة التسليحية كالتالي:

أ – لجأت إيران خلال الثمانينيات إلى سياسة تنويع مصادر السلاح للتغلب على عقبات حظر بيع الأسلحة، وقامت في هذا الإطار بالحصول على احتياجاتها التسليحية من

دول حلف وارسو القديم والصين وكوريا الشمالية والبرازيل .. وغيرهـــا. إلا أن الأسلحة التي حصلت عليها إيران من تلك المصادر كانت في أغلبها قديمة العهد.. ولا تتناسب في قدراتها مع أحدث الأسلحة الغربية التي كانت موجودة منـــذ ذلـــك الحين لدى دول الخليج الأخرى.

ب - هذه الأسلحة التي حصلت عليها لم تكن تتوافق مـــع طبيعـــة الإعـــداد القتـــالي للعسكريين الإيرانيين الذين كانوا يتعاملون فيما سبق مع التسليح الغربي، فقد كـــان السلاح الجوى الإيراني يعتمد بالكامل في عهـــد الـــشاه علـــى طـــائرات القتـــال الأمريكية، كما كانت القوات البرية الإيرانية مزودة بدبابات أمريكية وبريطانيـــة، علاوة على أن القوات البحرية كانت أيضًا تعتمد على القطع البحرية المـــستوردة أصلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

جـــ - أن استمرار الحظر المفروض على إيران حتى الوقت الراهن ترك تأثيرًا كبيرًا على النشاط التسليحي الإيراني، وهكذا فإن هناك اعتبارين رئيسيين أصبحا يحكمان أعمال إعادة التسليح التي تقوم بها القيادة الإيرانية هما: الخبرة العسكرية الإيرانية في الثمانينيات، سواءً في مجال أعمال القتال أو تسليح القوات، وظروف ومتغيرات البيئة الإقليمية التي تعيش فيها إيران، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وبعد أحداث ونتائج الحرب ضد الإرهاب في أكتوبر ٢٠٠١ والتواجد الأمريكي في أفغانـــستان شرقًا والعراق والخليج غربًا.

٣ - وبموجب هذه الاعتبارات عملت القيادة الإيرانية في الفترة التالية علـــى تنفيـــذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع، وذلك مـــع التركيز على عدد من المجالات، أبرزها:

أ- توسيع نطاق عمليات الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات، عبر الإفادة من حالة السيولة وتناقضات المصالح المميزة للعلاقات الدولية في الوقت الحالي، ومحاولـــة الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات بكميات يعتد بها، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية.

ب – تطوير قاعدة الصناعة الحربية المحلية في إيران، بحيث تستطيع الوفاء ببعض احتياجات القوات المسلحة الإيرانية من التسليح الثانوي وقطع الغيار، بالإضافة إلى محاولة الدخول إلى ميدان إنتاج الأسلحة دقيقة التوجه.

جـ – محاولة بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسليحي الإيراني.

وعلى هذا الأساس، بدأت أعمال بناء القوات المسلحة الإيرانية بعد توقف أعمال القتال مع العراق مباشرة، وارتكزت على تخصيص مبالغ كبيرة لاسيما في خسائرها في الحرب مع العراق وإعادة بناء قواتها المسلحة من جديد.

٤ – تطورات التسلح:

يمكن القول أن مصادر التسلح لإيران تنحصر في الدول الاشتراكية فقط حيث تركزت مع كل من روسيا والصين ودول أخرى تدور فى فلكها وذلك نتيجة الحظر التسليحي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية على إمداد إيران بالسلاح.

أ – مع روسيا:

كانت أهم صفقة هي التي عقدت في يوليو ١٩٩١ قبل تفكك الاتحاد السوفيتي مباشرة شملت أحدث الطائرات المقاتلة الموجودة لدى إيران حتى الآن مع تشغيل وصيانة حوالي ١١٥ طائرة قتالية عراقية لجأت إلى إيران فيّ حرب الخليج الثانية.

ونجحت إيران مؤخرًا في التعاقد واستلام نظام دفاع جوى حديث طراز تورام – ١ من روسيا خلال الفترة الماضية.

ب – مع الصين:

وقعت إيران أيضًا مع الصين صفقة تسليحية مع بداية التسعينيات أيضًا تضمنت أسلحة روسية مصنعة في الصين شملت طائرات مقاتلة (إف – ٦) الشبيهة بميج

١٩ و(أف – ٧) الشبيهة بـــ ميج – ٢١ و ٥٠٠ دبابة قتالية طراز (تي ٥٩ – ٦٩) الشبيهة بالدبابات الروسية ت – ٥٥/٥٤ وعربات مدرعة أخرى.

وكانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد أوردت فى السابع من مايو ٢٠٠٩ الحـــديث عن صفقة إيرانية صينية لنسخة صينية لمنظومة الصواريخ الروسية الذكيـــة مـــن طراز 300 – S التى أجلت روسيا تزويد إيران بها والتى أطلقـــت عليهـــا الـــصين FD2000 ويعود الإختلاف فقط عن المنظومة الروسية الأصـــل أن مـــدى الأولـــى ١٢٥كم فى حين أن مدى المنظومة الروسية ١٥٠ كم وهى تجمع بين عناصر – S 300 الروسية ونظام باتريوت الأمريكي ويأتى ذلك نتيجة تعرض روسيا لـــضغوط أمريكية وإسرائيلية.

وانحصرت الدول المصدرة للأسلحة لإيران في كوريا الشمالية وجمهورية التشيك قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي وجنوب أفريقيا.

الشبكات السرية للتسلح الإيراني:

شكلت إيران العديد من الشركات والشبكات الواسعة لاستيراد الأسلحة من الخارج تمثلت في شركات ورجال أعمال اتخذوا من لندن وباريس مقار لأعمالهم لإبرام عقود صيانة وإعادة تطوير لمعداتها العسكرية الغربية الصنع ونجحت فـــي عقـــد بعـــض الصفقات للمحافظة على عمر هذه الأسلحة الغربية.

مستقبل سياسة التسلح الإيرانية:

تتعرض الدول الموردة للأسلحة لإيران، خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية لضغوط غربية عديدة، وبخاصة من الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة، وكـــان الـــرئيس الروسي قد أعلن خلال شهر نوفمبر ١٩٩٤ عن وقف عقد صفقات تسليحية جديدة مع إيران مع التزامه بتوريد الصفقات السابقة لهذا القرار. كذلك تواجه الـــصين وكوريـــا الشمالية المنهج نفسه خاصة مع التوتر والضغوط المستمرة مـــن الولايـــات المتحـــدة الأمريكية على كوريا الشمالية، وكذلك التزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل

بسعيها المستمر لعرقلة صفقات التسلح مع إيران بشتى الطرق، علاوة على الجهود الإسرائيلية المنفصلة تجاه الدول الثلاث أيضًا لمنعها من بيع الأسلحة لإيران آخرها وقف تسليم الصواريخ طراز S-300 للدفاع عن الأهداف النووية طبقًا للموقف من المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني.

ثالثًا – المكونات الرئيسية للسياسة العسكرية الإيرانية[٤]:

لعبت التطورات الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي دورًا هامًا في إعادة تشكيل وصياغة المكونات الرئيسية للسياسات العسكرية الإيرانية، **وتحديد مكوناتها كالآتي:**

١ – أهداف الأمن القومي الإيراني:

يشير رصيد التصريحات المعلنة والسلوك الفعلي للقيادة الإيرانية في مناسبات مختلفة إلى أن هناك أربعة أهداف رئيسية للأمن القومي الإيراني في الوقت الحالي **تتمثل فيما يلي:**

أ – ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي والقوقاز.

ب – الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع بعض القوى الدولية أو الإقليمية.

جـ – بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

د – الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل.

وتبدو القدرات المتاحة لدى إيران في الوقت الراهن محدودة بالقياس إلى الأهداف الموضوعة، حيث تعتبر أغراض الأمن القومي الإيراني، وبالذات ملء الفراغ الاستراتيجي أوسع بكثير مما تحتمله الطاقة السكانية، والاقتصادية والعسكرية للبلاد، فبرنامج الإصلاح الاقتصادي الإيراني ما يزال يخطو متعثرًا، بينما تبدو القوة العسكرية الإيرانية بإمكاناتها الحالية غير كافية على الإطلاق للدخول في مواجهات واسعة مع القوى الدولية، وإن كانت تتيح لها مع ذلك القيام بأعمال عسكرية محدودة مع الدول المجاورة.

٢ - الإستراتيجية القومية الإيرانية:

ترتكز الإستراتيجية القومية الإيرانية الرامية إلى تحقيق أغراض الأمن القـومي على ثلاثة أعمدة رئيسية:

- أولها: تنمية القدرات الاقتصادية للبلاد.
- وثانيها: تحديث القوة العسكرية.
- وثالثها: التأثير الأيديولوجي الناتج من مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية وأفكارها.

وتتكامل هذه الأصول الثلاثة في دعم ومساندة السياسة الخارجية الإيرانية علـى المستويين الإقليمي والعالمي.

وعلى الصعيد العسكري، فإن الأداة العسكرية تعتبر عنصرًا أصيلاً من العناصر والأدوات المستخدمة في تحقيق أغراض الأمن القومي الإيراني، ورغـم أن قطاعًـا كبيرًا من القوة العسكرية الإيرانية قد تآكل خلال الحرب العراقية - الإيرانيـة، إلا أن جهودًا دؤوبة سعت عقب وقف إطلاق النار مع العراق، في اتجاه إعادة بناء تلك القوة عقب فترة قصيرة من تقلص الاعتماد على القوة العسكرية كأداة من أدوات الـسياسة الخارجية الإيرانية، وعادت إيران خلال الآونة الأخيرة إلى الاعتماد بكثافة على الأداة العسكرية، ذلك أن السياسة الإيرانية في الوقت الراهن باتت توظف القوة العسكرية في أداء العديد من المهام التي تصب إجمالاً في إطار خدمة الأغـراض القوميـة، وفـي مقدمتها حماية أعمال البناء الداخلي من أية هجمات خارجية محتملة، بالإضـافة إلـى تقديم الغطاء الاستراتيجي للدول الصديقة، والتحسب لاحتمالات المواجهة العالميـة أو الإقليمية في ظل التهديدات المدركة من جانب القيادة الإيرانية والتي ذكرناها سابقًا.

٣ - العقيدة العسكرية الإيرانية:

العقيدة العسكرية، بشكل عام، عبارة عن خليط ديناميكي من المبـادئ النظريـة والأساليب التطبيقية الواقعية حول كافة أساليب التنظيم والتسليح والإعـداد والتـدريب والقتال التي تتبناها الدولة، ولذلك، فرغم أن القيادة الإيرانية لم تعلـن تبنيهـا لعقيـدة معينة، إلا أنه يمكن استخلاص العقيدة المتبناة من خلال متابعـة التطـورات الفعليـة المعلنة في كافة المجالات العسكرية كالتالي:

- تعتمد أعمال البناء الدفاعي الإيرانية في مستوياتها المختلفة على الدروس المستخلصة من الحرب العراقية الإيرانية والتي حكمت تلك الأعمال خلال السنوات الأولى التي أعقبت وقف إطلاق النار في منتصف عام ١٩٨٨، ثم جاءت حرب الكويت لتقدم المزيد من الخطوط الأشارية في أعمال البناء الدفاعي الإيرانية.
- وفي هذا الإطار تطورت العقيدة العسكرية الإيرانية في اتجاه تعديل الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة الإيرانية. بحيث جرى دمج وزارتي الدفاع والحرس الثوري في وزارة واحدة أطلق عليها اسم وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة، وقد استهدف هذا الإجراء القضاء على الصراعات وتداخل الاختصاصات.
- وتركز القيادة الإيرانية في أعمال التسليح التي تقوم بها على امتلاك قوة جوية متطورة ورادعة، والواضح أن هذا المجال كان يستحوذ منذ البداية على أهمية محورية في أعمال التسليح الإيرانية ونبع ذلك بالدرجة الأولى من أن الأجواء الإيرانية كانت شبه مفتوحة أمام الطيران العراقي خلال حرب الخليج، الأمر الذي تسبب في كشف العمق الإيراني أمام القذف العراقي.
- وفي الوقت نفسه، تسعى إيران إلى امتلاك قدرات صاروخية فعالة، سواء لاستخدامها فعليًا في ظروف القتال المسلح أو لردع الخصم عن توجيه ضربات صاروخية إلى العمق الإيراني.
- أضف إلى ذلك أن القوات المسلحة الإيرانية عملت على معالجة النقص الحاد في استكمال الوحدات المدرعة من المركبات والدبابات خلال حرب الخليج مع العراق. واهتمت في هذا الإطار بالحصول على دبابات قتال رئيسية حديثة.
- أما القوات البحرية، فقد جرى العمل على إكسابها قدرة أكبر على العمل في المياه الزرقاء من خلال تطوير قوة الغواصات العاملة فيها وإدخال وحدات روسية متقدمة إليها.
- وفي اتجاه تكميلي اهتمت القيادة الإيرانية اهتمامًا ملحوظًا بعناصر مضاعفة القوة في أعمال البناء التسليحي، أي الوسائل والمعدات التي تزيد من قدرة الأسلحة على أداء وظائفها القتالية بكفاءة أعلى، وبدا ذلك واضحًا في الاهتمام بعناصر الاستطلاع والإنذار المبكر.

- على مستويات الإعداد والتدريب، فقد جرى التركيز خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار مع العراق على رفع مستويات الاستعداد والتدريب القتالي لدى القوات.
- على المدى الطويل، فحكام إيران يعتقدون أن الرادع النووي يفيد في الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية عديدة من الدول المجاورة من خــلال التلــويح بهــذا الرادع وقت الحاجة.

الفصل الثاني
حجم وتنظيم القوات المسلحة الإيرانية

تتألف القوات المسلحة الإيرانية من قوات تقليدية، وقوات حرس ثوري، وقوات احتياط (باسيج)، ويمكنها تعبئة حوالي ١٢ مليون فرد، ويبلغ الإنفاق الدفاعي الإيراني في المتوسط حوالي ٥ مليار دولار سنويًا، وتبلغ القوة البشرية للقوات المسلحة الإيرانية ٤٢٠ ألف جندي وضابط، بخلاف ٣٥٠ ألف مقاتل في الخدمة الاحتياطية، منهم ٨٣% قوات برية، و ٤% قوات بحرية، و ١٢% قوات جوية، يضاف إلى ذلك ١٢٥ ألف جندي وضابط قوات حرس ثوري، التي تم تشكيلها لمواكبة التقيد بقيم الثورة وتنفيذ المهام الحساسة والخاصة بأمن الثورة(٥).

تتميز القوات المسلحة الإيرانية بقدراتها في الحرب غير التقليدية أو غير النظاميه Asymmetrical Warfare، ويعود ذلك لخبرتها المكتسبة من حربها مع العراق والقدرات الذاتية التي طورتها في مجال التصنيع العسكري، وتمتلك إيران أسلحة شرقية حديثة وأسلحة غربية متهالكة حيث لم يتم تزويدها بقطع غيار من الدول الغربية وأمريكا منذ عام ١٩٧٩، وقد تمكنت من بناء قدرات هامة في مجال الصواريخ البالستيه متوسطة وبعيدة المدى، والصواريخ المضادة للمدرعات، ووسائل التلغيم البحري، لكنها مازالت بحاجة لتطوير وتحديث قواتها الجوية في مجال قدرات القتال الجوي.

أولاً – القوات البرية الإيرانية والحرس الثوري الإسلامي:

تمثل القوات البرية الدعامة الرئيسية في تنظيم القوات المسلحة الإيرانية حيث يبلغ عددها ٣٢٥,٠٠٠ فرد منهم ٢٢٠ ألف مجند إلزامي.

وتنظيم القوات البرية الإيرانية في حدود ٤ قيادات فيالق وتتمثل القوة الرئيسية في المدرعات والوحدات الميكانيكية التي تعتبر عماد قوة الردع البرية.

وتنظم القوات البرية كالتالي:

- ٤ فرق مدرعة (كل من ٣ لواءات مدرعة ولواء ميكانيكي و ٤ – ٥ كتيبة مدفعية).
- ٦ فرق مشاه (كل من ٤ لواء مشاه، ٤ – ٥ كتيبة مدفعية).
- فرقة صاعقة.
- فرقة قوات خاصة.
- لواء محمول جوًا.
- لواءات مدرعة مستقلة ومشاه ميكانيكي وصاعقة.
- مجموعات مدفعية.

شهدت القوات الإيرانية في الفترة التي تلت حرب الخليج إدخال تعديلات على الهياكل التنظيمية للتشكيلات والوحدات المقاتلة، وتدعيمها بأنظمة تسليحية متطورة في إطار تنفيذ التوجهات السياسية الإيرانية بالمنطقة، هذا وتتميز إيران بوجود حجم بشري متفوق بدرجة كبيرة يجعلها قادرة على مضاعفة حجم قواتها البرية مع التعبئة، وتبني إيران استراتيجيتها في إعادة بناء قدرات القوات البرية **على الأسس التالية:**

١ – عمق المسرح الإيراني مما يتطلب زيادة حجم القوات البرية.

٢ – المطامع الإيرانية في الهيمنة على الخليج وما تتطلبه المتغيرات الحالية في منطقة الخليج، مع تطلع إيران للقيام بدور نشط من أجل الاشتراك في ترتيبات أمن منطقة الخليج ورفض الوجود الأجنبي بالخليج.

٣ – التهديدات الناتجة عن تحولات النظام الدولي الجديد؛ حيث تؤكد المصادر الرئيسية الإيرانية على أن التحولات في النظام العالمي الجديد أفرزت أنماطًا جديدة من التهديدات للنظام الإيراني بعد أن أصبح الشرق الأوسط مركز الاهتمام الجديد للغرب، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب ضد الإرهاب، ووضع إيران في قائمة الدول المارقة من وجهة نظر الولايات المتحدة.

٤ - التهديدات الناجمة عن صراعات الحدود، فمازالت إيـــران تعــيش عــددًا مـــن الصراعات الحدودية، سواء مع أذربيجان "حدود مائية" أو العــراق أو الإمـــارات "مشكلة الجزر الإماراتية".

٥ - التهديدات الداخلية الناجمة عن صراع القوميات داخل إيران، حيـــث أدى هـــذا التعدد إلى سعى بعض القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتي، والثـــورة علـــى الحكـــم الإيراني[٦].

التسليح:

- عدد الدبابات حوالي ١٦١٣ دبابة قتال رئيسية معظمها متقادم من أنواع ت ٥٥/٥٤ الروسية الصنع ودبابات من نوع تي - ٦٢ و تي - ٧٢ صينية الصنع ودبابـــات غربية أخرى.
- عربات جند مدرعة ١٤٥٥ من نوع ب م ب و ب ت ر روسية وغيرها.
- مدفعيات مجرورة وذاتية الحركة حوالي ٢٥٠٠ قطعة.
- مدفعية صاروخية أكثر من ٦٦٤ قطعة مدفعية.
- ومقذوفات مضادة للدبابات.
- مدافع مضادة للطائرات حوالي ١٧٠٠ قطعة.

تمتلك إيران ترسانة واسعة مـــن الـــصواريخ البالـــستيه أرض - أرض بعيـــدة ومتوسطة المدى، ذات التصميم الشرقي طراز زلزال لمدى٩٠٠ كم وطراز شهاب - ٣ لمدى ١٥٠٠ كم وطراز شهاب - ٤ لمدى ٢٠٠٠كم، وهناك معلومات عن إنتـــاج صاروخين جديدين لمدى ٤٥٠٠ كم و ١٠ آلاف كم، يمكنه الوصول إلى أهداف فـــي كل دول الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وللمدى القريب لدى إيران صواريخ طـــراز عقاب لمدى ٤٠كم وطراز فجر لمدى ٤٥كم، وطراز إيران لمدى ١٥٠كم، وأيـــضًا طراز فروج لمدى ٢٠٠كم، وبمقدور هذه الصواريخ أن تصب نيـــران كثيفـــة علـــى أهداف بعيدة داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط، لكن بعضًا منها لا يتمتـــع بدرجـــة قياسيه من الدقة العالية في إصابة الأهداف.

ثانيًا – القوات الجوية الإيرانية:

اعتمدت القوات الجوية الإيرانية قبل وصول الخميني إلى السلطة على الطائرات الأمريكية وكانت الإمكانات والأموال متوافرة، ولذا كان سلاح الجو يحصل على أفضل المعدات، وبعد الثورة واجهت إيران مشاكل جديدة لاسيما خلال حربها مع العراق، فقد فرض على إيران حصار صعب، وبذلك واجه الإيرانيون صعوبة بالغة في إيجاد قطع غيار للمخازن لسلاح الطيران، وبالإضافة إلى ذلك فقد قام "الخميني" بتصفية كبار الضباط في قيادة سلاح الطيران، ونتيجة لذلك لحقت أضرار فنية مؤقتة في فرعي القيادة والسيطرة، هذا بالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي ألحقتها الطائرات العراقية ودفاعاتها الجوية بالقوة الجوية الإيرانية.

وتركزت الجهود الإيرانية منذ انتهاء الحرب على الاتحاد السوفيتي فقامت إيران بشراء العديد من الأنواع تم توريدها بالفعل إلى إيران، كما عقدت صفقة عام ١٩٩٠ عندما قام الرئيس الإيراني "رافسنجاني" بزيارة لموسكو واشترى خلالها طائرات "ميج ٢٩"، و "سوخوي ٢٤".

وقد وصفت مصادر إيرانية نتائج زيارة قائد سلاح الجو الإيراني للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٩١ بأنها كانت (بالغة الأهمية من حيث انعكاسها على مستقبل القوة الجوية الإيرانية والشكل الذي ستتخذه هذه القوة على مدى سنوات عدة مقبلة).

وتقول المصادر الإيرانية أن حكومة إيران علقت الكثير من الآمال خصوصًا أبان أزمة الخليج والفترة التي أعقبتها مباشرة، على إمكان أن يؤدي تقاربها السياسي مع الدول الغربية إلى إفساح المجال مجددًا أمامها لخلق تعاون عسكري يتيح لها إعادة بناء قواتها المسلحة لاسيما سلاحها الجوى، على أساس الطائرات المقاتلة الأمريكية الصنع التي ما تزال في حوزتها وتأهيل هذه القوات، كما أملت القيادة الإيرانية أن يتم تنفيذ مثل هذه العملية بالتزامن مع عملية موازية تحصل طهران بموجبها على بعض حاجاتها العسكرية على الأقل من الاتحاد السوفيتي ودول شرقية كالصين التي ارتبطت

مع إيران منذ أعوام الحرب مع العراق بتعاون عسكري وثيق أدى إلى تزويد القـوات الإيرانية بكميات لا يستهان بها من الأسلحة والمعدات، كالدبابات والعربات المدرعـة والمدفعية والصواريخ والذخائر إلى جانب عدد من الطائرات المقاتلة.

- **يقدر عدد القوات الجوية:** بـ ٤٥,٠٠٠ مقاتل تشمل ١٥٠٠٠ مقاتل دفاع جوى.
- **يمتلك سلاح الجو الإيراني** أكثر من ٣٠٠ طائرة مقاتلة نـصفها تقريبًـا أمريكـي الصنع وحالتها الفنية وقدرتها على القتال موضع تساؤل أما القوة الرئيسية لـسلاح الجو تضم ١٥٥ طائرة قتال طراز ميج - ٢٩ وسوخوى وإيران تصنع طـائرات بدون طيار.
- **يتشكل من:**
  - ٩ سرب مقاتلات ومعاونة أرضية FGA، إف - ٤ و إف - ٥ وسوخوري ٢٤ و ٢٥.
  - ٧ أسراب مقاتلات إف - ١٤، وإف - ٧، وميج - ٢٩.
  - وطائرات نقل وإنذار وتدريب بخلاف الهليوكبتر الإبرار الجوى.

الصواريخ:

- تمتلك إيران أنواع متعددة من الصواريخ جو - سطح، جو - جو، سطح - جو.

ثالثًا – القوات البحرية الإيرانية:

تحظى القوات البحرية الإيرانية بأهمية كبيرة في الاستراتيجية العسكرية الإيرانية، نظرًا لموقع إيران المهم المطل على الخليج ولطول سواحلها وتطلعاتها الأمنية لـدور رئيسي في أمن الخليج وأهميته الاستراتيجية كممر ملاحي رئيسي لتصدير البتـرول وتطلعاتها للسيطرة على الملاحة في منطقة الخليج وخليج عمان.

ولم يكن بدء إيران تسلم الغواصات الروسية الصنع من فئة كيلو منذ عام ١٩٩٢ التطور البارز الوحيد الذي شهدته منطقة الخليج على صعيد تعزيز القـوى البحريـة

فيها، فمع الأهمية الخاصة التي اتسم بها هذا التطور من حيث دلالاتــه وانعكاســاته العسكرية والاستراتيجية، فإنه ظل في الوقت نفسه واحدًا من مجموعة من التطـــورات التي كانت هذه المنطقة مسرحًا لها خلال الفترة الأخيرة، وهي تطورات تشير كلها إلى الاهتمام الاستثنائي الذي توليه دول الخليج حاليًا لمسألة بناء قواتها البحرية وتعزيزها في مجالات متنوعة.

وفي الواقع أن حصول إيران على الغواصات الروسية لم يكن الحـــدث الأبـــرز وحسب بين سلسلة متلاحقة من الجهود والبرامج التي تعمل دول الخليج على تنفيـــذها حاليًا، والتي بات من الممكن القول أنها تشكل بمجملها ما يمكن وصفه بسباق تـــسلح بحري ومتسارع، وهذا السياق نابع بطبيعة الحال من الاقتناع الزائد لدى هذه الـــدول بالأهمية المتميزة التي تتسم بها عناصر القوة البحرية بجوانبها الدفاعيـــة والهجوميـــة على السواء في منطقة تتمتع فيها خطوط المواصلات المائيـــة بحيويـــة إســـتراتيجية واقتصادية خاصة.

الإستراتيجية البحرية الإيرانية:

تعتبر الإستراتيجية البحرية الإيرانية جزءًا من إستراتيجية إيران العسكرية والتي تنبع من استراتيجية نظام الدولة، وهي بشكل عام تخدم التطلعات والأهداف الإيرانيـــة التي ترمى إلى: الهيمنة أو السيطرة على بترول الخليج وما يعنيه ذلك مـــن ثـــروات تمول أهداف إيران الاقتصادية والسياسية، وأن تتبوأ إيران مركز القيادة فـــي العـــالم الإسلامي وما يعنيه ذلك عقائديًا وسياسيًا وجغرافيًا واقتصاديًا، والـــضغط العـــسكري على دول الخليج العربية من أجل إخضاعها لرغبات إيران، والسيطرة على المـــسرح البحري القريب (الخليج العربي).

يقدر عدد القوات البحرية بـــ ١٨,٠٠٠ مقاتل وتـــشتمل الأســـلحة والمعـــدات البحرية على:

- ٣ غواصة كيلو روسية الصنع.
- ٣ تشكيل بحري.

- ٣ فرقاطة.
- ٦٣ قطعة بحرية دورية.
- ٣٨ زورق دورية ساحلية.
- وقطع بحرية عديدة للألغام والإدارة والإصلاح.

طيران البحرية:

- عدد ٥ طائرة قتال.
- عدد ٢٩ طائرة هليوكبتر.

رابعًا: قوات أخرى:

الحرس الثوري (باسدران) حوالي ١٢٥ ألف **ويشمل:**

القوات البرية حوالي ١٠٠ ألف تشكل **كالتالي:**

- حوالي ١٦ إلى ٢٠ مجموعة فرق تتكون من ٢ مدرعات، ٥ ميكـانيكي، ١٠ مشاه، قوات خاصة، ١٥ - ٢٠ لواء مـستقل مـشاه، مـدرعات، مظـلات، **ومدفعية مسلحة بـ:**
  - حوالي ٥٠٠ دبابة.
  - ٦٢٠ حاملة جند مدرعة.
  - ٣٦٠ قطعة مدفعية.
  - ٤٠ مدفع عديم الارتداد.
  - ١٤٠ مدفع دفاع جوى.

القوات البحرية: حوالي ٢٠ ألف.

- ٤٠ زورق مسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات وقذائف صاروخية
- مشاة الأسطول حوالي ٥٠٠٠ مشكلة في لواء.

القوات الجوية:

عناصر قليلة غير محددة.

قوات شبه عسكرية: ٤٠ ألف فرد.

- قوات BASIJ (جيش شعبي متحرك) ٢٠٠ ألف فرد متطوعين وغالبيتهم شباب وعند الضرورة تعبأ إلى مليون فرد.
- قوات دعم مخفض (تابعة لوزارة الداخلية) ٤٠,٠٠٠.
- وتشمل أيضًا حرس الحدود المسلحة بطائرات سيسنا وهليوكبتر AB-205/206 وقوارب دورية وسفن ساحلية.

إمكانات القوات المسلحة الإيرانية في مجال المناورة والقتال الليلي تحتاج إلى تطوير، لكنها تركز تدريباتها على العمليات البرمائية والتلغيم البحري ومهاجمة السفن وحقول النفط، وبهذا تمتلك قدرة على إعاقة الملاحة في مضيق هرمز الاستراتيجي.

بالنسبة لسعى إيران لامتلاك سلاح نووي فقد بدأت طموحات إيران منذ حكم الشاه محمد رضا عام ١٩٧٤، وأشارت تقارير المنظمة الدولية للطاقة النووية عام ٢٠٠٢ إلى احتمال قيام إيران بالعمل سرًا على تحقيقه، واتهمت لأجل امتلاكه بالتعاون مع روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية وعلماء باكستانيين، وتستورد إيران مواد يمكن أن تستخدم لإنتاج السلاح النووي، وأعلنت أنها تعمل على تخصيب اليورانيوم للاستخدام المدني السلمي، لكن ذلك لم يخفف الضغط الدولي لوقف برنامجها النووي، الذي قد يكلل بإنتاج سلاح نوويًا.

التدريبات والمناورات العسكرية الإيرانية:

في إطار رفع الكفاءة القتالية والاستعداد القتالي للقوات المسلحة الإيرانية، تسعى القيادة المسلحة الإيرانية إلى إجراء التدريبات والمناورات للأسلحة المختلفة البرية والبحرية والجوية، علاوة على التدريبات والمناورات المشتركة للأسلحة القتالية المختلفة في إطار مناورات تدريبية لفترات محدودة ولمدد طويلة أيضًا.

هذا ورصد قيام القوات المسلحة الإيرانية ووحدات الحـــرس الثـــوري الإيرانـــي بمناورات منتظمة لرفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة الإيرانية وللدولة بصفة عامـــة ربما أهمها المناورة الكبرى التي أجريت في يناير ٢٠٠٨ شارك فيها حوالي ٨ ملايين جندي وميليشيات البيسيج (BASIJ).

كما تسعى إيران للاشتراك في مناورات مشتركة مع دول صـــديقة لهـــا بـــصفة دورية لكسب خبرات وتوطيد علاقات للتعاون العسكري معها.

الفصل الثالث
الصناعات الحربية في إيران

تحظي الصناعات الحربية في إيران باهتمام بالغ منذ عهد شاه إيران، حيث كان ذلك يحقق استراتيجية إيران العسكرية خلال السبعينيات، وقد كانت العلاقات الإيرانية مع الدول الغربية في عهد الشاه عاملاً هامًا في دعم هذه الصناعات.

وكانت الظروف القاسية التي تعرضت لها إيران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، والقيود التي وضعتها الدول الغربية على إمدادها بالأسلحة دافعًا لإيران لتطوير صناعاتها الحربية خلال حربها مع العراق الفترة من ٨٠ – ١٩٨٨، ونتيجة لذلك اتجهت إيران إلى دول الكتلة الشرقية لدعمها في تطوير إيران إلى إعادة بناء قواتها المسلحة بشتى الطرق، وبدعم من بعض دول الكتلتين الشرقية والغربية.

ويستفاد من المصادر الإيرانية والغربية المختلفة أن إيران مازالت تولي أهمية خاصة لتطوير صناعاتها العسكرية المحلية وقاعدتها الصناعية – التكنولوجية بوجه عام، وفي اتجاه مواز نشطت القيادة الإيرانية تجاه زيادة المستوى النوعي للمنتجات العسكرية الإيرانية، أو من خلال الدخول في مجالات تصنيعية جديدة، وقد عملت إيران منذ توقف أعمال القتال مع العراق عام ١٩٨٨ على دفع برامج التصنيع الحربي المحلي(٩).

وفي نفس الوقت اهتمت القيادة الإيرانية بتحقيق المزيد من التخصص فيما بين الجهات المختصة بالتصنيع الحربي في البلاد، فقد كانت هناك ثلاث وزارات تتولي إدارة قطاعات الصناعات الحربية في إيران هي: وزارة الدفاع، ووزارة الحرس

الثوري الإسلامي، ووزارة جهاد البناء، وفي منتصف التسعينيات جرى إدماج وزارة الدفاع ووزارة الحرس الثوري الإسلامي في وزارة واحدة أطلق عليها اسم "وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة"، الأمر الذي انطوي ضمنيًا على توحيد هيئات وأجهزة الإنتاج الحربي، مما أضفي قدرًا كبيرًا من الترشيد على برنامج التصنيع الحربي، والإفادة من كافة القدرات والإمكانات المتاحة للجانبين.

بالإضافة إلى ما سبق، استمرت إيران في إنتاج وتطوير الأسلحة والمعدات والذخائر – والتي بدأت منذ فترة – وتنظيم أعمال الإنتاج هذه فيما لا يقل عن ١٠٠٠ مشروع، يتولي إنتاج أنواع مختلفة من الذخائر، والأسلحة الأرضية، وأسلحة المشاة الخفيفة والمتوسطة، وصواريخ المدفعية الثقيلة، وحاملات الجنود المدرعة، والطائرات الموجهة بدون طيار الموجهة من بعد، وقطع الغيار اللازمة لعدد من أنظمة الأسلحة الرئيسية المستوردة.

وتذهب بعض المصادر الإيرانية الرسمية إلى أن الإنتاج الحربي الإيراني يتزايد بمعدل سنوي قدرة ٤٠%، ويغطي ما لا يقل عن ٧٥% من احتياجات البلاد وأن إيران تصدر السلاح لعدد ٤٥ دولة.

وقد استفادت إيران من ظروف حالة السلم، وعملت على الدخول إلى مجالات جديدة للإنتاج الحربي التقليدي، وقامت في هذا الإطار بتكريس الحيز الأكبر من نشاط معاهدها التعليمية ومراكز البحث والتطوير القائمة لديها وأعطت تركيزها على مجالات الإلكترونيات والطائرات، حيث اهتمت بتطوير قدراتها في مجال أجهزة الاتصال، والتي تعاني من تخلف واضح، وقامت بالاتفاق مع الصين على الحصول على تكنولوجيا متطورة في مجال الاتصال والأقمار الصناعية.

وهكذا فإن الصناعة الحربية الإيرانية أصبحت تمتلك في الوقت الراهن طاقة إنتاجية معقولة، تتيح لها إنتاج نوعيات مختلفة من احتياجاتها العسكرية، بل إن إيران اتجهت خلال الآونة الأخيرة نحو العمل على بيع خدماتها العسكرية إلى الدول المجاورة، مثل إجرائها عمليات صيانة لطائرات دول الخليج.

وتتمثل الصناعات الحربية الإيرانية فيما يلي(١٠):

١ - صناعة الأسلحة البرية:

<u>١/١ - الأسلحة الصغيرة:</u>

أ - تنتج صناعات الأسلحة الصغيرة التابعة لهيئة الصناعات الدفاعية الإيرانية النوعيات الآتية:

- صناعة الأسلحة والبنادق هيكلر وكوش الألمانية، بندقية الهجوم G3 عيار ٧,٦٢، المدفع الرشاش القصير عيار ٩مم، المدفع الرشاش الألماني رينميتال MG3، الرشاش ٤٧ الروسي والرشاش المتوسط الروسي، البنادق ومضادات إطلاق صواريخ RBG – V الروسي، و SPG-9 المضادة للدبابات، وقد تم تطوير صاروخ للسلاح الأخير ذات رأس حربية مترادفة مضادة للدبابات وشديدة الانفجار.

ب - الصواريخ المضادة للدبابات:

كشفت مؤسسة صناعة الطيران والفضاء الإيرانية النقاب عن تطوير مدفع لإطلاق صواريخ طوفان المضادة للدبابات، يطلقه مقاتل واحد من فوق العربات المدرعة الحاملة للجنود من طراز بوراغ، يتم التحكم فيهما سلكيًا، وزود الطراز الأول للصاروخ برأس حربي زنة ٣,٦ كجم يتمكن من اختراق درع فولاذي تقليدي سمكه ٥٥سم.

أما الطراز الثاني طوفان – ٢ فقد زود برأس حربي زنة ٤,١ كجم يخترق درعًا فولاذيًا بسمك ٧٦سم ويقطع طرازى الصاروخ المدى الأقصى لهما وهو ٣٨٥٠ متر خلال ١٣ ثانية، كما إن هذه الصواريخ مزودة بأجهزة تسديد هي عبارة عن منظار نهاري وحراري وبأجهزة أخرى قادرة على العمل في الطقس السيئ.

كما أعلن أن خبراء إيرانيين يطورون طرازًا جديدًا من صاروخ طوفان بتقنيات توجيه وقيادة بشعاع الليزر لمدى أطول.

وتصنع إيران أيضًا نسخة من صواريخ "أي تي جي دبليو" التي تصنعها شركتا رايثيون وبوينج الأمريكيتان والتي توجه بالسلك لمسافة ٣٧٥٠ متر، وكانت هذه الصواريخ متوفرة بكثرة أيام حكم الشاه.

كما أعلن أيضًا عام ٢٠٠٤ عن إنتاج صاروخ موجه مضاد للدبابات باسم برق وهو نسخة إيرانية من الصاروخ الأمريكي الصنع درايمون (م ج ف - ٧٧) وتشير التقديرات إلى أن هذه النوعية من الصواريخ المضادة للدبابات هي من الأنواع المتطورة، وتضاهي أحدث ما وصلت إليه الترسانات الغربية[١١].

٢/١ - المدفعية:

أ - مدافع الهاون:

تصنع إيران مدافع الهاون عيار ٦٠، ٨١، ١٢٠ مم، وفي تصريح لمسئول عسكري إيراني في يوليو ١٩٩٧ ذكر أن المصانع الإيرانية بدأت في إنتاج مدفع هاون باسم رعد عيار ١٥٥مم.

هذا، وتصنع إيران كافة مواسير المدافع، ومنها المدفع عديم الارتداد الأمريكي عيار ١٠٦مم، والمواسير عيار ١٠٥مم، ١٢٠مم ، ١٥٥مم.

ب - مدافع ثندر:

وفي عام ١٩٩٨ كشفت مصادر إيرانية عن تصنيع مدفعي ثندر ١ عيار ١٢٢مم، وثندر ٢ عيار ١٥٥مم لتلبية متطلبات الجيش الإيراني.

ولبضع سنوات ظلت إيران مكتفية ذاتيًا بالنسبة إلى العديد من أنظمة المدفعية وذخيرة المدفعية لكلا المدفعين ١٢٢مم، ١٥٥مم، والذي يتولي تصنيع ذخيرته فرع صناعات الذخيرة التابع لمنظمة الصناعات الدفاعية DIO، والتي تنتج ثلاثة أنواع من الذخيرة هي الذخيرة فائقة التفجير، والدخانية، والمضيئة، ويعتبر تصنيع إيران لهذين المدفعين بمثابة خطوة هامة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مضمار أنظمة الأسلحة الرئيسية.

جـ - العاصفة - ٢:

في سبتمبر ١٩٩٧ أعلنت إيران نجاح اختبار لمدفع ميدان مصنع محليًا، من إنتاج هيئة الصناعات الحربية، ذاتي الحركة عيار ١٥٥مم، يتمتع بمعدل إطلاق عـال، ويتميز بالدقة والقدرة على التحرك، ويصل مدى المدفع إلى ٣٠كم، وسرعة تحركه ٧٠كم/ ساعة.

د - نظام صواريخ FADJR – 3[١٢]:

قامت إيران بتطوير صاروخ مدفعية قوى من عيار ٢٤٠مم، يـصل مـداه إلـى ٤٠كم، وتنتجه شركة صناعة الصواريخ بارشن Parchin التابعة لهيئـة صـناعة الدفاع الإيرانية، ويبلغ طوله ٥,٢ متر ووزنه ٤٠٨كجـم، كمـا يبلـغ وزن رأس الصاروخ ٩٠كجم، تحتوي على ٤٥ كيلو جرام من المواد شديدة الانفجار.

هـ - المدفع الساحلي الإيراني HY-2 Sea Eagle -2:

وهو طراز حديث أصلاً واستخدم خلال حرب الخليج الأولى ضد أهداف عراقيـة وأمريكية. كما تصنع طرازات صواريخ سطح / بحر C – 80IK و C802، والتـي تنظم الدفاع الساحلي بالصواريخ، هذا وكانت مصادر أمريكيـة قـد صـرحت أن إيران اختبرت صاروخ جو / بحر صيني من طراز ٨٠١ ك فـي يونيـو ١٩٩٧ أطلق من طائرة مقاتلة أمريكية الصنع إف – ٤ مما اعتبرته الولايـات المتحـدة الأمريكية تهديدًا للملاحة في الخليج.

هذا وتتعاون إيران وكوريا الشمالية في تطوير هذه الصواريخ التـي كانـت قـد اشترتها من الصين في منتصف التسعينيات بهدف تزويد البحرية الإيرانية بقدرات متطورة عن طريق تسليحها بنموذج محسن من صواريخ C802 الذي يعد نـسخة مماثلة من صاروخ أكزوست الفرنسي الصنع[١٣].

<u>١/٣ – ناقلات الجند المدرعة:</u>

أ - ناقلة الجند المدرعة BMP – 2:

وهي عربة مدرعة يمكنها حمل طاقم من سبعة جنود تحمل مدفعًا من عيار ٣٠مم وصواريخ مضادة للدبابات.

ب - ناقلة الجند المدرعة TOME:

تعمل كناقلة جنود ومركبة استطلاع وهي تشبه النوع المنتج في إسرائيل وهناك احتمال أنه كان هناك تعاون بينهم في السابق، حيث تنتج إيران ٦٠% من أجزائها محليًا وتستورد الباقي.

جـ - ناقلة الجند المدرعة الإيرانية (البرق):

أنتجت في يوليو ١٩٩٧ تحمل ١٢ راكبًا وهي الناقلة "Broagh" ناقلة الجند المدرعة APC صناعة إيرانية ويعتقد أن هذا المصنع بدأ إنتاجها أوائل عام ١٩٨٨ ثم أعيد تطويرها مسلحه بالمدفع ١٢,٧مم وهي مركبة ذات جنزير كامل والبرج المركب يشابه البرج المركب على المركبة الروسية BMP -1 التي لازال منها حوالي ٣٠٠ مركبة في الخدمة العاملة، سرعاتها ٦٥كيلومتر / ساعة، وعبر الأرض ٤٠/٤٥ كيلومتر/ساعة، ومدى العمل من ٥٥٠ - ٦٢٥ كيلومتر، قدرة تسلق ميول ٦٠% وميول جانبية ٤٠%.

د - المركبة المدرعة Cobra:

مركبة القتال المدرعة طراز "Cobra" إيرانية الصنع وتستخدم شاسية المركبة ASCOD وزنة المركبة من ٢٨ - ٣٠ طن وقوة المحرك من ٦٥٠ - ٧٠٠ حصان ومنها أنواع المركبة Cobra المركب عليها المدفع الرشاش ٣٠ مم ولديها برج يطلق ذخائر متطورة MECAR ومنها ما هو مميز كمركبة دفاع جوي Air defense ومنها ما هى مجهزة لتكون مركبة حاملة للصواريخ المضادة للدبابات ومجهزة لتكون مركبة مهندسين ومركبة قيادة وحاملة هاون ومركبة إصلاح فني الطاقم ٣ + ٨ فرد وزنها بشده القتال ٢٥,٢٠٠ كيلو جرام.

<u>٤/١ الدبابات:</u>

أ - الدبابة ذات القفاز: ومنها نوعان:

- دبابة MBT ذات مدفع ١٢٥ مم ماسورة ملساء Smooth bore Gun وزودت الدبابة بمحرك ديزل V - Type.

- دبابة MBT معدلة من طراز الدبابة 54 – T الروسية ومسلحة بالمدفع الرئيسي عيار ١٢٢مم.

ب - الدبابة / توفسان أي (الحصان الجامح):

نجحت إيران في تطوير دبابة خفيفة مسلحة بمدفع عيار ٩٠ مم تسير بسرعات كبيرة ويمكن نقلها بسهولة.

جـ - الدبابة Z – 72 -T الإيرانية:

تم افتتاح مصنعها في يوليو عام ١٩٩٧ وهى الدبابة المتوسطة (دبابة القتال الرئيسية) الإيرانية المسلحة بالمدفع عيار ١٠٥ مم ماسورة مخشخنه مع تجيزها بطاقم إطلاق دخان، وعدد طاقمها ٤ أفراد. وزنها ٣٦ طن وسرعتها ٦٥ كيلو متر ساعة.

١/٥ - معدات عسكرية أخرى:

أ - أجهزة الاتصال:

يوفر قسم صناعة الاتصالات العديد من معدات الاتصال من الأنظمة المحمولة باليد إلى أجهزة الاتصال المحملة على العربات.

ب - العربات:

تقوم إيران بتجميع العديد من عربات النقل لخدمة الأغراض العسكرية والمدنية معًا.

جـ - قطع الغيار:

تنتج إيران بعض قطاع غيار الصواريخ م/د الأمريكية TOW والسوفيتية مالوتكا، والصواريخ م ط هوك المطورة وبعض قطع الدبابات م ٤٧، ٤٨ الأمريكيتين.

١ / ٦ - صناعات الذخيرة:

أن إيران لديها اكتفاء ذاتي في معظم أنواع الذخيرة (حوالي ٨٠ - ٩٠% من احتياجاتها) وتنتج الكثير من ذخيرة الأسلحة الصغيرة بما فيها ٩ مم و٣٨ مم

و٧,٦٢مم X ٣٩، ٥٤,٥١ وذخيرة المدافع ١٢,٧مم و ٢٣ مـم و ٣٥ مـم والقنابـل اليدوية والألغام وقنابل الهاون ٦٠ مم و ٨١ مم و ١٢٠مم.

وتشمل الذخيرة ذات العيار الكبير ١٠٠ مم للدبابـة T – 55 / T – 54 الروسـية و١٠٥ مم للدبابة م – ٦٠ الأمريكية ومقذوفات مدفعية عيـار ١٠٥ مـم و١٢٢ مـم و١٣٠ مم و١٥٥ مم و٢٠٣مم.

وأعلنت إيران في سبتمبر ٢٠٠٦ عن تطوير قنبلة موجهة وزنها ٩٠٠ كجم باسم "غاسيد" وقنبلة ذكية أخرى في أغسطس ٢٠٠٧ تزن أيضًا ٩٠٠ كجـم تطلـق مـن المقاتلات أطلق عليها "قاصد".

٢ – صناعة الطائرات:

أعلنت إيران منذ منتصف التسعينيات أنها نجحت في إنتاج أول طائرة هليكـوبتر زعمت أنها تصميم وتصنيع إيراني محلي بالكامل أطلق عليها اسم "ظفر" علاوة على إنتاج طائرة هليوكبتر أخرى أطلق عليها (شابافين) تعتبر نسخة من الطائرة الأمريكية (ب – ٢١٤) الخاصة بأغراض النقل.

ويرجع اهتمام إيران بالصناعات الجوية إلى إعلان الرئيس الإيراني الأسبق على خامنئ عام ١٩٩٠ أنه سيتم تصنيع الطائرات المقاتلة في إيران وكان هذا التصريح قد تزامن مع تزايد معلومات من مصادر غربية حول تسلم إيـران للطـائرات الحربيـة الصينية الصنع لعدد ١٠٠ طائرة ف ٧م ايرغارد مما يرجح احتمـال تجميـع هـذه الطائرات أو غيرها في إيران كجزء من الصفقة المعنية.

أ – الطائرة البرق:

طورت إيران في أكتوبر ١٩٩٧ مقاتلة شبيهة بالطائرة أف – ٥ وهـي الطـائرة أذرخش (أي البرق) وقد حلقت الطائرة في إحدى المناورات التي أجريت في ذلك العام وأوضح التليفزيون الإيراني أن الطائرة استغرق تطويرها ١١ عامًا وأنه بدأ إنتاجها كميًا منذ عام ١٩٩٧.

وفي بداية عام ٢٠٠٠ صدرت بعض المعلومات عن الطائرة التي يزيد حجمها بحوالي ١٠ – ١٥% عن حجم الطائرة الأمريكية وهي مخصصة بالدرجة الرئيسية لعمليات جو / أرض (هجومية) ويمكنها التحليق بسرعة قصوى تتراوح بين ١,٥ – ١,٨ مرة من سرعة الصوت كما أعلن في يوليو ٢٠٠٤ عن تجربة الطائرة كذلك أعيد الإعلان عن الطائرة في أغسطس ٢٠٠٧[١٤].

ب – طائرات التدريب:

في سبتمبر ١٩٩٧ أعلنت إيران أنها تستعد لإنتاج طائرتين للتدريب بشكل تجاري بعد ما تم تصميمهما وصنعهما محليًا وقالت مصادر إيرانية أن القوات المسلحة الإيرانية أنجزت تصميم وبناء الطائرة النفاثة دورنا وطائرة أخرى تعمل بمحرك مروحي عادي باراستو والتي بدأت التحليق بالفعل وتعد نسخة محسنة من طائرة بيتش كرافت بونانزا التي تصنعها شركة رايثيون الأمريكية وأوضحت المصادر الإيرانية أن الطائرتين ستستخدمان لأغراض التدريب.

جـ – الطائرة توبوليف تي – يو ٣٣٤ الروسية:

من المعتقد أن إيران وقعت اتفاق مع روسيا لتصنيع الطائرات الروسية في إيران وتشير التقديرات إلى أن الاتفاق تم التوقيع عليه خلال زيارة رئيس البرلمان الإيراني لموسكو في ١٠ أبريل ١٩٩٧ في صفقة تقدر بخمسة بلايين دولار لتجميع نحو ١٠٠ طائرة في ١٠ سنوات.

د – تحديث وتطوير الطائرات الحربية في الخدمة:

يتم في إيران تحديث وتطوير الطائرات الحربية في الخدمة الحالية وكان قائد سلاح الجو الإيراني السابق اللواء ستاري قد أشار في حديث له أن إيران طورت مقدرتها على إعادة تزويد الطائرات الحربية بالوقود أثناء التحليق باستخدام الطائرات الحربية النظيرة من نوعي (ف – ٤ و ف – ١٤) يعرف النظام بـ صديق لـ صديق Buddy Buddy System مما يغني عن استخدام طائرات الصهريج

المخصصة لهذا الغرض ومن الواضح أن هذه التحسينات ستمنح القوات الجوية الإيرانية قدرة جديدة على الوصول إلى الأهداف البعيدة.

هـ - الطائرات بدون طيار:

من الأنظمة الجديدة الإيرانية التصميم أنتج منها طائرتين بدون طيار تحمل أحدهما اسم شاهين ويعتقد أنها تستخدم الكاميرات التليفزيونية من أجل بث الصور الحية عن الأحداث في الميدان أسوة بالعديد من الأنظمة العالمية الشبيهة وأن كانت قدراتها في هذا المجال بدائية بعض الشيء بالمقارنة مع الأنظمة الغربية المتطورة، ويعتقد أن إيران استخدمت البعض منها أثناء حربها مع العراق على الجبهة في مهام الرصد والاستطلاع الميداني.

وفي تصريح لأحد القادة العسكريين الإيرانيين أواخر عام ١٩٩٧ أوضح أنه تم إجراء المرحلة الأولى من الاختبارات على الطائرة الإيرانية محلية الصنع "الشبح" والتي حلقت في إحدى المناورات لاستخدامها في المستقبل ضمن أنظمة الدفاع والاستطلاع وهي طائرة بدون طيار تقوم بمهامها دون أن تتوافر لرادارات الخصم إمكانية رصدها.

كما أعلن عن إنتاج اعداد أخرى منها تالاش، رعد - ١، رعد - ٢، ومهاجر وأعلن في فبراير ٢٠٠٧ عن إنتاج طائرة استطلاع جديدة تتمتع بحقل عمل يصل شعاعه إلى ٧٠٠كم[١٥].

و - الطائرات المروحية:

كشف وزير الدفاع الإيراني الأدميرال علي شمخاني في الرابع من فبراير ١٩٩٩ عن قرب دخول طائرة مروحية إيرانية جديدة محلية الصنع إلى الخدمة في القوات الجوية الإيرانية تحمل اسم شفاويد (شاهدة) من نوعي ٧٥ و ٢٦ وأوضح أن بلاده ستنتج المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية الدفاعية إلى جانب جميع معدات الطائرات المدنية[١٦].

ز - الطائرة إيران - ١٤٠ للنقل المدنـي:

أعلنت إيران في ديسمبر ٢٠٠٠ عن تجميع طائرة ركاب مدنيـة فـي أصـفهان بإمكانها نقل ٥٢ راكب في إطار شركة مختلطة مع أوكرانيا (شركة أنطونـوف) وسيتم تجربة الطائرة في شهر فبراير ٢٠٠١ وستكون للطائرة القدرة على عبـور مسافة ألفي كيلو متر دون توقف.

ح - قطع غيار الطائرات:

تمكنت إيران من تصنيع قطع الغيار للأنظمة الجوية بما في ذلك عناصر طائرات سي - ١٣٠ هيركليز وبعض عناصر طائرات ف - ١٤ الأمريكية.

٣ - صناعة أسلحة الدفاع الجوي:

أ - ميساغ - ١:

بدأت إيران في الثالث عشر من مايو ٢٠٠٠ إنتاج نظام صاروخي جديـد مـضاد للطائرات محمول على الكتف قام بتطويره مجمع شهيد شاه أبادي الـصناعي فـي طهران، قادر على الاشتباك مع الطائرات النفاثة والمروحية التي تحلق على ارتفاع يتراوح بين ٣٠ - ٤٠٠٠ متر من كل الزوايا وعلى مدى يتـراوح بـين ٥٠٠ - ٥٠٠٠ متر. ويزود الصاروخ ميساغ - ١ بـرأس حربـي متفجـر يـزن ١,٤٢ كيلوجرام يتفجر بالاصطدام.

ب - الأسلحة المضادة للطائرات:

طورت إيران في أكتوبر ١٩٩٧ صاروخ مضاد للطائرات مداه ٢٥كم.

وفي أبريل ١٩٩٨ أعلن أن الجيش الإيراني أجرى تجربة إطلاق صاروخ أرض / جو مضاد للطائرات أطلق عليه اسم "صياد".

كذلك تنتج إيران بعض قطع أنظمة الصواريخ م / ط (نظـام هـوك) والقـذائف المضادة للطائرات، وكذلك تنتج إيران بعض أنواع الصواريخ جو / جو.

وأعلن الجيش الإيراني في ٢٠٠٧/٣/١٦ عن تطوير نظام جديد للدفاع الجـوى ذا قدرة أكبر على إصابة الأهداف بإطلاق صاروخين متزامنين كما أنه يمتاز بمرونة عالية.

في ١٥ يناير ٢٠٠٨ أعلنت إيران عن بدأ إنتاج مدفع مضاد للأهداف الجوية من طراز ٣٥مم أطلق عليه سماوات بإمكانه استهداف المقاتلات والمروحيات والصواريخ كروز بشكل ذكي على بعد ٤ كم، ومن مميزاته قدرته على إطلاق أكثر من ١١٠٠ قذيفة في الدقيقة الواحدة.

٤ - الصناعات البحرية:

تحظى الصناعات البحرية باهتمام كبير من القيادة الإيرانية ولاسيما صناعات الصواريخ البحرية بهدف تأمين الملاحة في الخليج وحماية سواحلها البحرية الممتدة لآلاف الكيلومترات، هذا وتحظى الصناعات العسكرية البحرية باهتمام القيادة الإيرانية حيث صرح قائد البحرية الإيرانية أن بلاده تعتزم بناء المدمرات المتعددة الأغراض والغواصات الصغيرة، **هذا وتنتج إيران الصناعات العسكرية البحرية التالية:**

أ - الألغام البحرية:

تنتج إيران الألغام البحرية العادية والألغام المغنطيسية المتطورة التي يصعب اكتشافها.

ب - القوارب البحرية الصغيرة:

تنتج إيران القوارب البحرية الصغيرة ويتم تسليحها بالأسلحة الخفيفة لصالح وحدات الحرس الثوري.

جـ - زوارق الإنزال والطوربيدات:

أعلنت إيران في بداية عام ٢٠٠٠ أنها ستنزل قريبًا إلى المياه أول سفنها الحربية المحلية المضادة للطوربيدات والقاذفة للصواريخ وأوضح مساعد قائد البحرية أن إيران نجحت في تصنيع ٩٠% من سفن دورية قاذفة للصواريخ و ٧٠% من سفن مضادة للطوربيدات كما أوضح أن بلاده حققت تقدم هائل في مجال الدفاعات الجوية وآلية نظم توجيه النيران.

د - *غواصة إيرانية (السابحات / ١٥):*

أعلنت القوات المسلحة الإيرانية في التاسع والعشرين من أغسطس ٢٠٠٠ عن تدشين غواصة من صنع محلي يمكن استخدامها في كل مواقع الخليج أطلقت عليها السابحات - ١٥.

وتختلف هذه الغواصات الصغيرة التي يرمز إليها أحيانًا باسم غواصات جيب عن فئات الغواصات الهجومية الرئيسية التي تعمل في الأساطيل العالمية إذ تكون أساسًا معدة للعمل في المياه الساحلية الضحلة وقرب الشاطئ خلافًا للغواصات الهجومية الرئيسية التي تتركز مهامها في أعالي البحار وأعماقها.

وبصفة عامة فإن هذه الغواصات تستخدم بصورة رئيسية لتنفيذ مهام التسلل الساحلية وإبحار وحدات الكوماندوز البحري الخاصة إلى جانب عمليات الاستطلاع والتجسس من مسافات قريبة من الشواطئ إذ تكون غير مسلحة أو يقتصر تسليحها على ذخائر خفيفة وربما أنبوب واحد أو أثنين لإطلاق طوربيدات مضادة للسفن وتقل أوزان هذه الغواصات عادة عن مائدة طن بينما لا يزيد عدد أفراد طاقمها على ٢٠ - ٣٠ فرد مما يسهل استيعابها في خدمة القوات البحرية الصغرى.

غواصة قائم:

أعلنت إيران في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨ عن تدشين غواصة جديدة متوسطة قادرة على حمل طوربيدات وصواريخ تحت سطح الماء ونقلها وكذلك نقل قوات العمليات الخاصة.

غواصة غدير:

إيران تعلن في ٢٥ أغسطس٢٠٠٨ إلحاق الغواصة غدير رسميًا بالخدمة في الأسطول البحري الإيراني.

غواصة نهنك (الحوت):

دشنت إيران في الخامس من ديسمبر٢٠٠٨ غواصة خفيفة مصنعة محليًا في مؤسسة الصناعات الدفاعية الإيرانية تتميز بقدرتها على الاختفاء في قاع البحر لا يمكن لأي جهاز رصدها أو تحديد مكانها كما تمتلك إمكانية إطلاق الطوربيدات.

هـ - الصواريخ أرض / بحر:

تحظى صناعة الصواريخ أرض / بحر باهتمام القيادة الإيرانية أيضًا وكان قد رصد أثناء إحدى المناورات البحرية في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠ استخدام إيران لأول مرة صواريخ مضادة للسفن تحمل اسم النور وصواريخ أخرى باسم الفجر ٤ والفجر ٥ وهي من صنع قسم المعدات الصاروخية الجوية الفضائية الإيرانية كما استخدمت في المناورات الأخيرة أنظمة اليكترونية حديثة للقيادة والسيطرة وهي من صنع وزارة الدفاع وكذلك أجهزة تنصت تحت الماء.

و - صواريخ صينية طراز إف إل - إن:

نشرت صحيفة "واشنطن تايمز" في ٩ أغسطس ١٩٩٩ أن الصين وإيران وقعتا عقد لمساعدة إيران في تصنيع صواريخ بحرية إيرانية مضادة للسفن يمكن إطلاقها من الطائرات الهليكوبتر والزوارق الإيرانية ويعتقد أن إيران أجرت تجربة على إطلاق هذا الصاروخ من الجو في مارس من نفس العام.

في الرابع من أغسطس ٢٠٠٨، الحرس الثوري يعلن اختبار سلاح بحرى جديد يصل مداه ٣٠٠كم في الوقت الذي ذكرت مصادر أوروبية مدى الصاروخ الأوروبي اكزوست أكثر من ٧٠كم وفي آخر نموذج وصل إلى ١٨٠كم.

ز - الصواريخ كروز الإيرانية:

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في الرابع من أبريل ١٩٩٩ تفاصيل معلومات جمعتها وكالة الأمن القومي الأمريكية حول صفقة إيرانية صينية للأسلحة تمت بالاشتراك مع شركة فرنسية حيث أوضحت أن إيران تمتلك ١٥٠ صاروخًا مضاد للسفن من طراز كروز اشترت معظمها من الصين وصممت البعض الآخر بنفسها استنادًا إلى تصميمات فرنسية وباستخدام محركات من إنتاج شركة صربو الفرنسية.

كما أعلن في أغسطس ٢٠٠٦ عن إطلاق إيران صاروخ طويل المدى من غواصة في الخليج أطلق عليه الثاقب وهو فائق السرعة وذو قوة مدمرة ويملك القدرة على مراوغة أجهزة الرادار.

ح - صاروخ إيراني بحر / جو:

أجرت البحرية الإيرانية تجربة ناجحة في الأول من مارس ٢٠٠٠ على صاروخ بحر / جو شارك خبراء إيرانيون في تصنيعه وقد أطلق هذا الصاروخ أثناء مناورة في الخليج وأوضح مصدر إيراني أنه سيتم نصب هذه الصواريخ على بوارج حربية من طراز بيكان كما صرح مصدر من الحرس الثوري أنه سيتم تطوير الصاروخ لزيادة مداه من ٣٠ إلى ١٢٠ كم وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ضغطت على الصين لمنعها من نقل تقنية الصاروخ البحري س - ٨٠٢ إلى إيران إلا أن إيران طورت الصاروخ بجهودها الذاتية.

ط - صاروخ جو - بحر:

أعلنت إيران في الثامن من مارس ٢٠٠٩ عن إجراء تجربة إطلاق صاروخ جو - بحر وأنه تم تركيب واختيار صاروخ بحرى يركب على المقاتلات لإصابة أهداف على بعد ١١٠كم على سطح البحر وذكرت مصادر إيرانية أن الصاروخ يبلغ وزنه ٥٠٠كجم ويتمتع بسرعة ودقة فائقتين.

٥ - الإلكترونيات:

تُعدُّ الإلكترونيات من أكثر فروع الصناعة الحربية الإيرانية تخلفًا، والمنتجات المعروفة لهذا الفرع تشمل جهاز استقبال وإرسال يحمله جندي واحد (٣٦ - ٧٦ ميجا هيرتز) مع إمكان تزويده بوحدة شفرية، كذلك بين المنتجات التي عرضت لهذه الصناعة، جهازان لاسلكيان محمولان على عربة وجميع هذه الأنظمة تعتمد على مكونات مستوردة وأشارت بعض التقارير في عام ١٩٨٩ أن الصين تقدم لإيران تقنيات الاتصال والأقمار الصناعية.

أعلن وزير الدفاع في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ عن تزويد المقاتلات الإيرانية بمنظومات متطورة للحرب الإلكترونية من شركة "صا إيران" التابعة لوزارة الدفاع كما دشن ١٠ منظومات اتصالات و ١٩ منظومة أمنية إلكترونية في هذه الشركة منها تزويد المعدات بالأجهزة الذكية.

٦ - الصواريخ البالستيه:

تصنع إيران أكثر من ١٠ طرازات مختلفة من الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، في مرحلة التطوير أو في مرحلة الإنتاج منذ عام ١٩٨٧ وهناك ما يزيد على ١٠٠ منشأة تعمل في مجال أبحاث وإنتاج الصواريخ، وتضم عدة آلاف من الأفراد، بما في ذلك المنشآت الموجودة في سيرجان ومنشأة لاختبار مدى الإطلاق في رافسانجان، ومن السمات الهامة التي تميز هذا القطاع، ما يتردد حوله من مزاعم تشير إلى نجاحه في إنتاج الوقود الدافع من أمونيا البركلورايت، الذي لا يستطيع إنتاجه حاليًا سوى ست شركات غربية.

٧ - أسلحة التدمير الشامل[١٧]:

لم تسلم إيران من الاتهامات الأمريكية والغربية بجهودها لامتلاك أسلحة التدمير الشامل وقد كانت إيران عاملاً مشتركًا في اتهامات المسؤولين الأمريكيين دائمًا من أنها من دول محور الشر التي تملك هذه الأسلحة.

الأسلحة الكيميائية:

تتهم الدول الغربية إيران بإنتاجها الأسلحة الكيميائية ردًا على الادعاءات التي ذكرت استخدام العراق لهذه الأسلحة أثناء حربها مع إيران الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

الأسلحة البيولوجية:

تؤكد الدول الغربية أن إيران نجحت في الحصول على تكنولوجيا متطورة لإنتاج الأسلحة البيولوجية من سويسرا وألمانيا ومنها عناصر من البوشيلينوم والأنثراكس في منشئات قريبة من مدينة تبريز.

الأسلحة النووية:

ترى الدول الغربية أنه بجوار إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واصلت إيران جهودها من أجل حيازة وامتلاك الأسلحة النووية والدليل على ذلك استمرار أزمة البرنامج النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وإصرار إيران على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم .

٨ - صناعات الفضاء:

أعلنت إيران عن أطلاق قمر صناعي إلى الفضاء في أكتوبر ٢٠٠٥ على شكل مكعب ويزن ٦٠كجم وخطط لوضعه في مدار على ارتفاع ٩٠٠كم وأعلن أنه لاستكشاف سطح الأرض للأغراض العلمية كما أعلنت إيران في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ عن نجاحها في إطلاق صاروخ إلى الفضاء الخارجي قادر على حمل أقمار صناعية معلنة أنه يحمل أجهزة خاصة وأضافت أن مدى ارتفاعه وصل إلى ١٥٠كم(١٨).

وفي السابع عشر من أغسطس ٢٠٠٨ أعلنت إيران عن تجربة إطلاق صاروخ إلى الفضاء يحمل أول قمر صناعي مصنع محليًا.

وفي الثالث من فبراير ٢٠٠٩ أعلنت إيران إطلاقها قمرًا صناعيًا يحمل اسم أميد (الأمل) في المدار المخصص له تم إطلاقه بواسطة الصاروخ سفير - ٢ وأوضحت أن القمر صنع بالكامل في إيران ويكمل ١٥ دوره حول الأرض كل ٢٤ ساعة كما وضع في مدار يتراوح ارتفاعه من ٢٥٠ - ٤٠٠كم(١٩).

المراجع:

(١) لواء د/ جمال مظلوم – القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية – كراسة استراتيجية خليجية – رقم (٣٨) – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – القاهرة ٢٠٠١.

(٢) التوازن الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط – IISS – عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

(٣) التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط – مرجع سابق – الأهرام فى ٢٠٠٩/٥/٨

(٤) لواء دكتور ممدوح حامد عطية – البرنامج النووي الإيراني مرجع سابق – صـ ١١٥.

(٥) العميد الركن إبراهيم كاخيا – إيران / أمريكا واللعب على التناقضات – الدفاع العربي – السنة ٣٢ – العدد ٩ – يونيو ٢٠٠٨ – صـ ٧٠.

(٦) لواء دكتور جمال مظلوم – الحملة العسكرية الأمريكية – هل تقع إيران في دائرة الاستهداف – الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة – القاهرة عام ٢٠٠١.

(٧) لواء دكتور جمال مظلوم – القدرات العسكرية الإيرانية – مرجع سابق صـ ٢٠ – ٢٨.

(٨) لواء دكتور جمال مظلوم – باب أضواء مجلة الدفاع – مارس ٢٠٠٨.

(٩) لواء ركن عثمان كامل واللواء الركن جمال مظلوم – دراسة عن الجيش الإيراني – الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة – القاهرة – عام ٢٠٠٤.

(١٠) لواء دكتور جمال مظلوم – الصناعات الحربية في منطقة الشرق الأوسط – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – القاهرة – عام ٢٠٠٣.

(١١) جريدة الحياة – الصادرة في ٢٠٠٠/١/٢٠.

(١٢) التقرير الصحفي لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الصادر في ١٩٩٧/١١/٦.

(١٣) جريدة الشرق الأوسط الصادرة في ٢٠٠٠/١/١٥.

(١٤) لواء دكتور جمال مظلوم – مجلة الدفاع – عدد سبتمبر ٢٠٠٤.

(١٥) مجلة الدفاع – فبراير ٢٠٠٥.

(١٦) جريدة الوطن في ٢٠٠٧/١/١٩.

(١٧) الحياة في ٢٠٠١/١١/١٨.

(١٨) لواء دكتور جمال مظلوم – مجلة الدبلوماسي – وزارة الخارجية المصرية – مايو ٢٠٠٧.

(١٩) لواء دكتور جمال مظلوم – مجلة الدفاع – باب أضواء – أبريل ٢٠٠٩.

الباب الرابع
البرنامج النووى الإيرانى

أعلنت الحكومة الإيرانية عام ١٩٩٥ عن توقيعها عقودا مع وزارة الطاقة الذرية الروسية بقيمة إجمالية قدرها ٩٤٠ مليون دولار لإنجاز محطة تجارية لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية قرب مدينة بوشهر. وقد أثار ذلك حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام وزير خارجيتها آنذاك بحملة لإقناع الروس أن هذه الصفقة ستسهم في انتشار الأسلحة النووية، نتيجة أنها ستمكن إيران من تملك سلاح ذري.

ورغم أن مطالب المسئول الأمريكى قوبلت بالرفض، فإن هذا البرنامج الطموح لم يحقق سوى تقدم طفيف خلال السنوات الماضية ولم تعمل المحطة حتى الآن. إن محطة بوشهر في الخليج العربي تمثل الغزو الإيراني الجديد للتقنية النووية وفي قلب هذا الغزو أثير السؤال التالي:

لماذا تحاول دولة لديها احتياطي هائل من الغاز الطبيعي وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى، وناتجها المحلي الإجمالي (GDP) يتعدى المائة ألف مليون دولار الزام نفسها بإنفاق ربما بلايين الدولارات على محطة نووية قد لا تولد الكهرباء بتكلفة منافسة لمحطات الغاز الطبيعي؟

من الصعب الإجابة عن هذا السؤال بواقعية ، إلا إذا أخذنا وجهة النظر القائلة أن إيران تعتبر هذه المحطة موطئ قدم في التطور نحو القنبلة الذرية. صحيح أن محطة بوشهر يمكن أن تسهم بشكل جزئي في سد العجز الحقيقي في مقدرة البلد على توليد الكهرباء وفي الوقت نفسه، سيساعد المشروع إيران على تدريب جيل من المهندسين على تشغيل المفاعلات النووية، الذي تعتبر المعارف الأساسية فيه واحدة، سواء أكان

الغرض الرئيسي من المفاعل إنتاج الكهرباء أم الوقود النووى (يورانيوم أم بلوتونيوم)، وهو أحدى المواد الانشطارية الرئيسية التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية.

وبشكل مباشر أكثر، يمكن أن يوفر مشروع بوشهر الضخم غطاء جيد لمحاولات التهريب. فهو يتطلب أن ترسل وزارة الطاقة الذرية الروسية إلى إيران ٣٠٠٠ عامل، وحوالي ٧٠٠٠ طن من المعدات للمشروع، مما سينشئ تبادلا بين البلدين يكفي لتمويه أي تحويل مستتر للمعدات أو المواد أو الخبرات.

البرنامج النووي الإيراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية

مشروع بوشهر بشكل خاص، والبرنامج النووي الإيراني بشكل عام سيشكلان أول وأكبر تحد لاختبار الإجراءات المتشددة لمنع الانتشار النووي التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومقرها فيينا. لقد بدأت الوكالة بمراجعة برامجها في التفتيش والمراقبة عندما اكتشف العالم في أعقاب حرب تحرير دولة الكويت أن العراق خدع مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتمكن تقريباً من تنفيذ برنامج سري لإنتاج القنبلة الذرية.

وستكون المشروعات النووية الإيرانية أول اختبار لإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تم إقرارها باسم البرنامج المعروف٢ +٩٣، وتعهد الرسميون الإيرانيون بالتعاون بهذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ليس من المعروف بشكل قاطع إن كان لدى إيران برنامج نووي عسكري فعال، رغم أن الشواهد التي جمعتها جهات استخبارية متعددة تميل إلي دعم هذا الاعتقاد. إضافة إلي ذلك، فإن إيران قامت بدون شك بمحاولات للحصول علي تقنيات موجهة لإنتاج قنبلة ذرية.

وحسب أحد المصادر المطلعة، أقنعت هزيمة العراق المدمرة في أوائل عام ١٩٩١ المسئولين الحكوميين الإيرانيين بأنه لا يمكن الاعتماد علي القوى التقليدية وحدها لمنع التدخل الغربي في منطقة الخليج. ويرى المسئولون الإيرانيون أن الأسلحة

النووية طريقة ليس فقط للتعامل مع الغرب، ولكن أيضاً لمجابهة التهديد بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية من أعداء في المنطقة كالعراق مثلاً.

لقد حاولت إيران في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ شراء تجهيزات متعددة من مصادر أرجنتينية وصينية وأوروبية وهندية من الخبرات المناسبة. إن الغاية من الحصول علي هذه التجهيزات هو تمكين طهران من الوسيلة اللازمة لبناء ترسانة نووية صغيرة. وقد أوقف الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية هذه الصفقات، ولكن التقارير الاستخبارية عبر السنوات العديدة الماضية تدل علي أن شبكة التهريب العالمية تعمل بشكل سليم.

لقد فشلت إيران في محاولات الشراء الكبيرة وبقيت محتفظة نسبياً ببنيتها النووية الأساسية فقط. ويتمكن مفاعلان موجودان حالياً في إيران من إنتاج البلوتونيوم.

الأول: هو مفاعل بحثي تابع لمركز أمير آباد النووي في جامعة طهران، وقد أنشئ هذا المفاعل في الستينيات فى عهد الشاه وجهزته الحكومة الأمريكية. ويضم المركز إضافة للمفاعل مختبرات صغيرة يمكنها فصل البلوتونيوم عن الوقود المستهلك. وتسمح الإمكانات المحدودة لهذه المختبرات بفصل ٠,٦ كيلوجراماً فقط من البلوتونيوم في العام، علماً بأنه يلزم تقريباً ما بين خمسة كيلوجرامات إلي سبعة من البلوتونيوم-٢٣٩ لبناء القنبلة الذرية من عيار ٢٠كيلوطن. وذلك تبعاً لخبرة القائمين علي بنائها (ومقارنة بهذا الإنتاج، تستطيع مفاعلات بوشهر إنتاج ما يزيد على ١٨٠ كيلوجراماً من البلوتونيوم في العام). ومع مضي الزمن يمكن للعلماء النوويين أن يجمعوا سراً من مراكز أمير آباد كمية من البلوتونيوم كافية للأسلحة ولكن مثل هذا الاتجاه ليس سهلاً، لأن المراكز كمعظم المنشآت النووية الإيرانية، تخضع لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية المصمم لمنع انتشار الأسلحة النووية.

الثانى: المفاعل النووي الآخر القادر علي توليد البلوتونيوم لا يستطيع إنتاج سوى كمية صغيرة جداً منه. ويقع هذا المفاعل في مركز أصفهان للبحوث النووية

الذي بدأ العمل به في منتصف السبعينيات بالتعاون مع فرنسا وتـم اسـتكماله بمساعدة الصين بعد سقوط الشاه، ولدى إيران خطط لتوسيع مركز أصـفهان، وقد دفعت هذه النشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلي إجراء التفتيش عـدة مرات عام ١٩٩٦. وفي الواقع، لم يتمخض أي تفتيش عن أي دليل قاطع علي وجود برنامج أسلحة نووية سري.

طرق بناء قنبلة نووية :

رغم أن معظم القنابل الحديثة تعتمد علي البلوتونيوم، فإنه من الممكن بناء القنبلة باستخدام اليورانيوم العالي التخصيب (HEU). وفي الحقيقة أن هذا الخيار بالنسبة لبلد نام يريد بناء السلاح سراً، وهو الطريق المرغوب فيه لعدة أسباب، مع أنـه يتطلـب ضعف الكمية السابقة إذا استخدم اليورانيوم العالي التخصيب لإنتاج القنبلـة. ولـيس إنتاج سلاح نووي باستخدام اليورانيوم العالي التخصيب هو أبسط فقط، ولكن الأهـم، هو أن إتباع هذا الأسلوب يلغي الحاجة إلي محطة معالجة صناعية تعرف باسم منشأة إعادة المعالجة Reprocessing facility لفصل البلوتونيوم عن الوقود النووي المستهلك.

اليورانيوم العالي التخصيب

وبالطبع، لإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) ثمة متطلبات صناعية فـي مقدمتها الأجهزة اللازمة لتخصيب اليورانيوم وذلك لزيـادة تركيـز النظيـر القابـل للإنشطار، وهو اليورانيوم ٢٣٥ من نسبته الطبيعية ٠,٧% إلي ٩٣% وهي الموجودة في اليورانيوم العالي التخصيب المستعمل في الأسلحة النووية. والتخصيب في حد ذاته آلية ذات متطلبات كثيرة، مع أن تجهيزاته توصف بسهولة بأنها أجهزة صناعية عادية وليست وسائل إعادة معالجة، فهذه تطلق أنواعاً محددة من النظائر الفريدة التي يـشير وجودها مباشرة إلي الهدف الحقيقي من تلك التجهيزات.

إن التقنية المعروفة حالياً لتخصيب اليورانيوم هي استخدام مئات من أجهزة الطرد المركزي Centrifuge والتي يدور فيها غاز سادس فلوريد اليورانيوم UF6 بـسرعات

عالية جداً، وتؤدي القوة الطاردة المركزية إلي فصل جزئيات سادس فلوريد اليورانيوم ٢٣٥ الخفيفة عن تلك الأثقل لليورانيوم ٢٣٨، وتشير العديد من التقارير إلي محاولات جادة، ولكن غير ناجحة، لشراء تقنية التخصيب من السوق السوداء ومن وزارة الطاقة الذرية لروسيا الاتحادية.

الطريقة القديمة لتخصيب اليورانيوم:

وهناك طريقة قديمة لتخصيب اليورانيوم تعود إلي أيام مشروع منهاتن الأمريكي الذي نفذ خلال الحرب العالمية الثانية. وبهذه التقنية، التي تسمى فصل النظائر بالحقل الكهرومغناطيسي، ينحرف ضمن حجرة مفرغة تيار أيونات اليورانيوم تحت تأثير الحقل المغناطيسي. ويكون انحراف أيونات اليورانيوم ٢٣٨ الثقيل أصغر من انحراف أيونات اليورانيوم ٢٣٥. ويستخدم هذا الفرق الصغير في فصل اليورانيوم ٢٣٥. إن الحجيرة والأجهزة المرافقة لها هي في واقع الأمر سيكلترون Cyclotron من نوع خاص يطلق عليه اسم الكاليترون Calutron مشتق من الاسم سيكلترون جامعة كاليفورنيا California university Cyclotron. ويحتاج الكاليترون إلي كمية من الطاقة أكبر مما تحتاج إليه طريقة الطرد المركزي، ولكن استيراد المركبات الرئيسية اللازمة لها أو تصنيعها محلياً أكثر سهولة.

مراكز تخصيب اليورانيوم في إيران

يظن المحللون أنه تم إجراء بحوث في تخصيب اليورانيوم في ثلاثة مراكز إيرانية: مركز أصفهان للبحوث النووية، جامعة شريف للعلوم والتقنيه (في جامعة طهران)، وفي مركز البحوث الزراعية والطبية في الكرج. وهناك معلومات عامة محدودة بشأن المحاولات لمعرفة وجود الكاليترون والسيكلترون في الكرج.

وفي عام ١٩٩١، تم شراء سيكلترون من الشركة البلجيكية IBA وركب في الكرج. ويظن محلل فرنسي أن إيران شرعت في برنامج بحوث لتخصيب اليورانيوم، ويوجد في الكرج كاليترون صيني صغير. لا يستطيع أي من هذين المسرعين إنتاج

كميات مهمة عسكرياً من اليورانيوم عالي التخصيب. ولكن كليهما مهم للبحوث للتدريب علي فصل النظائر.

لا تستخدم تقنيه التخصيب بالطرد المركزي فقط لصناعة الأسلحة النووية، بل تلزم – أيضاً – من بين أمور أخري في إنتاج وقود مفاعلات القوى. وفي ضوء توافر فائض من اليورانيوم المنخفض للتخصيب في الأسواق العالمية، بعد انتهاء الحرب الباردة، من الصعب فهم رغبة إيران فى صنع وقودها حتى وان تمكنت بالفعل من تشغيل محطة بوشهر. فتطوير مثل هذه القدرات أمر مكلف لدولة نامية، احتياجاتها من الطاقة مضمونة تماماً من احتياطيها الكبير من الوقود الأحفوري. وبالفعل، فإن احتياطي الغاز الطبيعي الإيراني يشكل حسب التقديرات المتحفظة أكبر ثاني احتياطي في العالم، مما يوفر لهذا البلد الطاقة الكهربائية اللازمة خلال الخمسين إلي المائة عام القادمة، ما يعنى عدم حاجتها للطاقة النووية فى الوقت الحاضر.

الحاجة للكهرباء فى إيران:

ومع ذلك فإن إيران تعاني، فعلياً، نقصاً شديداً في الكهرباء حيث تقدر طاقة التوليد المتوافرة لديها حالياً بنحو ٢٠ ألف ميجا وات. ومن الصعب تقدير نمو معدل الطلب علي الكهرباء في إيران ولكن يبدو أنه يتراوح من بين ٦% و ٨% في العام (ورغم أن هذا الرقم ليس غريباً علي الدول النامية، فإن مثل هذا النمو لا يتجاوز ٢% إلي ٣% في الدول المتقدمة). ولا تستطيع إيران إبقاء الاحتياطي الهائل من النفط لاستخدامها الخاص، لأن النفط أحد الوسائل الرئيسية في إيران للحصول علي العملات الصعبة، إذ تساهم مبيعات النفط في أكثر من ٨٥% من دخل البلاد التجاري.

كما أن الوضع الاقتصادي لإنهاء محطة بوشهر ليس مشجعاً. ويعود تاريخ المشروع إلي منتصف السبعينات عندما تعاقد الشاه مع شركة كرافت فيرك يونيون Kraftwerk union الألمانية لبناء وحدتين في بوشهر تضم كل منهما مفاعلاً بقدرة كهربائية تبلغ ١٢٠٠ ميجا وات، وكان قد انتهي العمل في نحو ٧٠% من أعمال

المشروع عندما جمدته الثورة الإسلامية لدي قيامها عام ١٩٧٩. وقد واجه المهندسون الروس تحدياً كبيراً في تعديل الإنشاءات القائمة لتتقبل المفاعل الروسي من نوع VVER -1000 وأجهزته المساعدة. فالتغيرات الضرورية فقط لتركيب مولدات البخار الروسية هائلة. وجدير بالذكر أن هذه المولدات تؤدي دوراً رئيسياً في تحويل الحرارة من المفاعل إلي بخار يدير العنفات (التوربينات) ويجب تركيب ستة مولدات بخارية أفقية VVER في الموقع الذي خصص لتركيب أربعة مولدات بخار عمودية لشركة سيمنس، وعلي الروس أنجاز هذا العمل بدون وثائق تقنية أو مخططات تنفيذية، لأن الألمان لم يزودوا الإيرانيين بها في السبعينيات.

إن التقديرات الواقعية لتكلفة إنهاء محطة بوشهر وصلت إلي أكثر من ١٠٠٠ دولار لكل كيلو وات يتم تركيبه، ومع زيادة الأسعار والتأخر في الإنشاء نتيجة المصاعب الخاصة بهذا المشروع، فإن التكلفة ستكون أعلى من ذلك بكثير. وبالمقارنة، فإن محطات توليد الكهرباء بالغاز الطبيعي تكلف في المتوسط في الشرق الأوسط نحو ٨٠٠ دولار للكيلو وات الواحد، ومع التطور الكبير، فإن السعر يمكن أن ينخفض إلي ٦٠٠ دولار أو أقل، وهي التكلفة الوصفية في الدول الغربية.

تعتبر الطاقة النووية مقبولة في استثمار رأس المال لأن تكلفة الوقود منخفضة ولكن الغاز الطبيعي رخيص جداً في إيران ومن المتوقع أن يبقي كذلك في المستقبل المنظور، ويمكن أن تعمل إيران بالطريقة الصعبة – وكغيرها من الدول ستدرك أن الطاقة النووية ليست اقتصادية. وفي غضون ذلك، فإن تشبث إيران الشديد بمشروع بوشهر – رغم توافر البدائل – ينبغي أن يجعل المجتمع الدولي مرتاباً.

وبما أن إيران وقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب عليها أن تضع بوشهر تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يعوق كثيراً أية محاولات لتحويل الوقود المستهلك في المحطة إلى الصناعة السرية للأسلحة النووية. وفي الحقيقة، لقد أعلنت إيران أنه ليس لديها الحاجة أو النية للاحتفاظ بالوقود المستهلك المنتج بالمفاعل بعد تشغيله، وأنها مستعدة لإعادته إلى روسيا. ومع أنه يفضل ذلك، إلا أن هذا الإجراء

لن يزيل نهائياً التهديد بالتحويل لأن الوقود المستهلك سيبقى عدة سنوات في برك التبريد في بوشهر قبل نقله خارج البلاد.

ونظراً للتحكم الضعيف في المواد والتقنية النووية في روسيا هذه الأيام، فإن التجارة غير المشروعة بالتجهيزات والعاملين ستزيد من مخاطر نجاح إيران في الحصول على كميات مهمة من اليورانيوم أو البلوتونيوم، أما مباشرة أو من السوق السوداء أو كما هي الحال بالنسبة لباكستان بتملك تقنيه تخصيب اليورانيوم. يضاف إلى ذلك أن المشروع سيعطي إيران الحق الكامل في توسيع البحوث والتدريب في مجال التقنية النووية، مما يجعل إخفاء البرنامج العسكري أكثر سهولة.

ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي العمل معاً لمنع مثل هذه النتيجة، وذلك باتخاذ دور مؤثر في الظروف التي ستعمل من خلالها محطة بوشهر. وإلى جانب تعهد روسيا باسترجاع الوقود المستهلك من بوشهر، فإن على واشنطن أن تتوقع بشكل خاص تطبيقاً واسعا للطرق الجديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تعزز اكتشاف أية محاولات إيرانية لفصل البلوتونيوم أو إخصاب اليورانيوم، أو حتى صناعة أي مركبات للسلاح النووي. وفي عام ١٩٩٣، وكجزء من الجهود لتعزيز الضمانات النووية بعد تجربة العراق، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق إجراءات تفتيش نووي جديد، والتي كان من المتوقع أن تصبح نافذة بعد سنتين (ولهذا أطلق عليها اسم ٢ + ٩٣) وبموجب الجزء الأول من البرنامج الذي أقر عام ١٩٩٦ سيتضمن الآن التفتيش على المنشآت النووية المعلن عنها، استخدام تقنيات فعالة لكشف النظائر لم يكن مصرحاً باستخدامها من قبل.

إيران ونظم الرقابة الحديثة

وافق المسئولون الإيرانيون من حيث المبدأ على هذه الإجراءات مع أن تنفيذها مازال يحتاج إلى مناقشات صعبة، والأهم من ذلك فقد وافق مجلس المحافظين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٧ على اقتراح ينص على توسيع نظام المراقبة

إلى حد يمكن تطبيقه على أية منشأة في أي بلد عضو بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك المنشآت غير المصرح عنها كمواقع نووية، وسيكون قبول إيران السماح لمثل هذه المراقبة الواسعة ضمن الجزء الثاني من الإجراءات "٢+٩٣" مؤشراً حاسماً إلى نواياها، خاصة وأنها وقعت اتفاقية حظر الأسلحة النووية في مايو ١٩٩٥.

تقع تقنيات كشف التركيب النظيري في الإجراءات "٢+٩٣" تحت عنوان: المراقبة البيئية Environmental Monitoring، وهي تستفيد من استحالة منع كميات صغيرة جدا من المادة من التسرب من المنشأة الصناعية أو إعادة المعالجة، وباستخدام المطيافية، مثلاً يمكن للمختبر تحديد النسبة النظرية بدقة لعينات تحوي أقل من جزء من البليون من الجرام من المادة. ولما كانت نسبة اليورانيوم ٢٣٥ إلى اليورانيوم ٢٣٨ في اليورانيوم الطبيعي تكاد تكون ثابتة مهما كان مصدر العينة، فإن أية زيادة أو نقصان في هذه النسبة يعني أن تخصيبا غير مصرح به قد تم.

أما بالنسبة للبلوتونيوم، فإن وجود العنصر بأي مقدار يزيد على ذلك المتوقع في الطبيعة، يدل على وجود برنامج لإعادة المعالجة، والأكثر إحتمالاً هو كشف نواتج الانشطار النووي مثل اليود المشع ونظائر الكريبتون Krypton isotopes. ولهذا فإن عينات من أسطح الجدران والأجهزة إضافة إلى عينات من التربة والهواء والخضار والماء مأخوذة من مواقع مختارة، تساعد على الحصول على إنذار مبكر عن أعمال تتعلق بالأسلحة النووية.

ونظراً لأن إيران سبق أن وافقت على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش في أي موقع، فينبغي على طهران ألا تعارض قيام برنامج مراقبة بيئي شامل. وبالمقابل فإن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بتطبيق واسع لهذه التقنيات، التي برهنت على نجاحها في كشف ما تم إخفاؤه من البرنامج العراقي. ومع ذلك فإن من المهم أن تتذكر أن النظام "٢+٩٣" لن يكون قادراً فيما يتعلق بمواد صناعة الأسلحة النووية على التمييز بين امتلاكها من السوق السوداء أو سرقتها من "محطة نووية سائبة loose nuke".

ومن خلال نظرة شمولية على المسألة، فإن إيران مع امتلاكها احتياطيا هائلاً من الغاز الطبيعي وقربها من الأسواق القائمة والناشئة في آسيا وشرق أوروبا يمكن أن تصير لاعبا رئيسياً في القرن القادم، حيث يبدأ الغاز الطبيعي بالتفوق على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وقد تعمل أنابيب النفط والغاز الإيرانية على تقليل طموحات البلاد النووية، وذلك من خلال دعم روابطها الاقتصادية مع البلدان الأخرى وتعزيز تطورها الاقتصادي وهو ما فعلته إيران بالفعل.

إن مثل هذا الاستثمار قد يستخدم رأس المال الإيراني المحدود بشكل أفضل من المجازفة في تجربة نووية باهظة التكلفة. وهذا بالطبع إذا لم يكن الهدف الحقيقي هو الحصول على الأسلحة النووية.

وفى تطور مفاجئ تطالعنا وكالات الأنباء بوصول المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور/ محمد البرادعى يوم ٣ أكتوبر ٢٠٠٩ إلى إيران لإجراء مباحثات مع المسئولين الإيرانيين حول المنشآت النووية الإيرانية الجديدة قرب مدينة "قم" المقدسة.

وأعلن مسئول فى منظمة الطاقة النووية الإيرانية أن البرادعى الذى سبق أن قام بست زيارات إلى إيران منذ عام ٢٠٠٣ من دون التوصل إلى تسوية حول الملف الإيرانى النووى، واستطرد قائلا أن البرادعى سوف يبدأ محادثاته يوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ مع رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "على أكبر صالحى" وسوف يغادر إيران صباح يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٩، مؤكداً أن البرادعى لن يزور أى منشآت نووية فى قم أو غيرها.

وتأتى الزيارة بعد يومين من اتفاق إيران والقوى العالمية الست فى جنيف على السماح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدخول دون قيود منشأة تخصيب اليورانيوم الجديدة القريبة من مدينة قم.

كما اتفقت الوفود فى جنيف على أن تسلم إيران قسماً من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٥% إلى بلد ثالث لتخصيبه إلى نسبة ١٩,٧٥% بهدف استعماله فى مفاعلها للأبحاث فى طهران تحت مراقبة كاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وينص الاتفاق الذى ستوضع عليه اللمسات الأخيرة فى ١٨ أكتوبر على إرسال مخزون اليورانيوم إلى روسيا لتخصيبه حتى نسبة ٢٠% قبل إرساله إلى فرنسا لتحويله إلى وقود. وفى غضون ذلك أثنت الصحف الإيرانية على الوفد الإيرانى برئاسة سعيد جليلى الذى شارك فى محادثات جنيف معتبرة أن طهران انتصرت خلال المحادثات التى جرت مع الدول الست الكبرى حول ملفها النووى.

وكتبت إحدى الصحف الحكومية فى صفحتها الأولى عنوان "إيران انتصرت فى محادثات جنيف" وذكرت الصحيفة أن منطق إيران المتين وابداعها ومقاومتها كانت العناصر الأساسية التى قام عليها موقف طهران.

واعتبرت صحف أخرى أن محادثات جنيف كانت بمثابة مفاوضات مباشرة بين "إيران والولايات المتحدة".

وذكرت صحيفة وطن امروز المحافظة أن إيران هى المنتصر فى مفاوضات جنيف وجاء فى افتتاحية الصحيفة أن إيران كانت نموذجا للمقاومة فى المسألة النووية.

من جانبه دافع الرئيس الايرانى محمود احمدى نجاد عن صدق بلاده التى أعلنت بناء موقع تخصيب لليورانيوم منتقداً الرئيس الأمريكى باراك أوباما لأنه استغل هذه القضية ضد ايران.

الفصل الأول

الدوافع الإيرانية للبرنامج النووى الإيرانى

ترجع اهتمامات إيران كما أوضحنا لإعداد برنامجها النووي إلى عهد الشاه في السبعينات، إلا أن اهتمام إيران المكثف والدوافع لتطوير البرنامج النووي ازداد مع الانتهاء من الحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨٨.

ووصل الاهتمام بهذا البرنامج إلى درجة أنه أصبح على ما يبدو واحدا من أهم الأولويات الموضوعة على قائمة اهتمامات الحكومات الإيرانية منذ فترة ليست بالقصيرة. وفي ظل هذا الاهتمام شهد البرنامج المذكور قدراً عالياً من قوة الدفع منذ أوائل التسعينات ولاسيما بعد أن نجحت إيران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من روسيا الاتحادية والصين، ودخلت إلى مرحلة شراء المفاعلات النووية كبيرة الحجم، بالإضافة إلى مواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية في الجنوب الغربى للبلاد، والتي تمثل المعقل الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني. بالإضافة إلى أنه رغم التقلص الشديد الذي أصاب الميزانية العسكرية الإيرانية، وانخفاض الواردات العسكرية الإيرانية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الحكومة الإيرانية واصلت بقوة تمويل برنامجها النووي.

وقد أثار البرنامج النووي الإيراني قدراً كبيراً من الاهتمام في الأوساط السياسية والصحفية والأكاديمية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وإسرائيل، ورغم أن الاهتمام الأمريكي بهذا البرنامج بدأ منذ أوائل التسعينيات، إلا أن ردود الفعل الأمريكية كانت تزداد حدتها كلما ازداد إصرار الحكومة الإيرانية على مواصلة العمل في برنامجها النووي، وكلما اتسعت دائرة تعاونها مع روسيا والصين. ولجأت إدارة

الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى استخدام طائفة واسعة من الخيارات وردود الأفعال من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني، تراوحت ما بين الضغط بشدة على كل من روسيا والصين لوقف تعاونهما مع إيران، إلى فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران في إطار ما يعرف بـ (قانون داماتو) علاوة على التهديد بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة ضد المنشآت النووية الإيرانية، بالتعاون مع إسرائيل.

ويثير البرنامج النووي الإيراني جدلاً حاداً بشأن طبيعة الدوافع المحركة له، فالولايات المتحدة وإسرائيل والعديد من الدول الأوربية تتهم إيران بأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، وأنها يمكن أن تستخدم هذا السلاح – حال النجاح في تطويره – من أجل تحقيق أهداف عدوانية، إلا أن هذه الأطراف لم تفلح في تقديم أى دليل يؤكد مزاعمها وادعاءاتها في هذا الصدد.

وعلى الجانب الآخر، فإن المسئولين الإيرانيين دأبوا على التأكيد على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج فقط في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها تسعى إلى بناء عدد من المفاعلات النووية يسمح بتوفير ٢٠% من احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية، بهدف تقليل الاستهلاك المحلي من الطاقة الكهربائية عن طريق النفط والغاز الطبيعي.

وينطلق هذا التحليل من وجهة النظر الغربية من افتراض أنه رغم أن البرنامج النووي الإيراني مازال في مرحلة بدائية، إلا أن هذا البرنامج يرمي إلى إنتاج الأسلحة النووية أكثر مما يهدف إلى تلبية أغراض البحوث النووية أو توليد الطاقة الكهربائية. فالاهتمام الإيراني المكثف بهذا البرنامج يزيد كثيراً على ما تقتضيه الاستخدامات السلمية، علاوة على أن امتلاك إيران لاحتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي يقلل كثيراً من قوة الحجة الإيرانية الخاصة بأن الغرض من المفاعلات النووية هو توليد الطاقة الكهربائية، فما الذي يدعو دولة نفطية إلي اللجوء إلي الطاقة النووية بتكلفتها الاقتصادية الأعلى وبأخطارها البيئية الهائلة؟

ومن المعروف أن النخبة السياسية والدينية في إيران تتجه إلى القول بأن البرنامج النووى الايرانى يتعلق فقط باعتبارات دفاعية بحته، حيث تشير متابعة السياسة الإيرانية خلال فترة ما بعد حرب الخليج الأخيرة إلي أن هذه السياسة تشهد حالة من الذعر والتوجس من احتمالات تعرض إيران لضربات عسكرية أمريكية أو أمريكية – إسرائيلية. أضف إلي ذلك أن البرنامج النووي الإيراني يمثل انعكاسا للقلق من وجود قوة نووية فعلية أو محتملة فى النطاق الجيوبوليتيكى المحيط بإيران، ولاسيما كل من إسرائيل والهند وباكستان وبعض جمهوريات آسيا الوسطي.

وعلي هذا الأساس، فسوف نحاول فى الفقرات التالية التعرف علي مختلف مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، والدوافع المحتملة المحركة له، ومدي التطور الذي وصل إليه، والمشكلات التي يواجهها وأبعاد الجدل الدائر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص.

(أولاً) الفكر الإيراني في تطوير البرنامج النووي الإيراني:

شهد البرنامج النووي الإيراني تطورات غير منتظمة ومتباينة خلال العقود الثلاثة الماضية، وتشير متابعة هذه التطورات إلي أن السياسة الإيرانية في هذا الصدد لم تكن محكومة منذ البداية بتوجهات واضحة ومحددة وإنما كانت في الأغلب الأعم نوعاً من التجاوب مع التطورات الظرفية التي شهدتها إيران وتفاوتت قوة الدفع المحركة للبرنامج النووي الإيراني ما بين السرعة والتباطؤ حسب التحول في مواقف القوى الدولية الكبرى، وفي حركة التفاعلات التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية. ففي بادئ الأمر، لم يكن لدي القيادة الإيرانية طموحات كبرى في المجال النووي، وهو ما شجع إيران علي أن تكون في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي. ووقعت علي معاهدة منع الانتشار النووي في أول يوليو عام ١٩٦٨ كما صدقت عليها عام ١٩٧٠، ثم وقعت علي اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٣، مما يشير إلي أن جهود إيران كانت في مقدمة الجهود الدولية الرامية إلي احتواء الانتشار النووي منذ البداية وأسهمت في تقوية نظام منع الانتشار النووي على المستوى العالمى.

فى عهد الشاه:

في عقد السبعينيات، شهد النشاط النووي الإيراني كثافة عالية، وإنطوى ذلك علي قيام الشاه رضا بهلوي في تلك الفترة بإنشاء منظمة للطاقة النووية، علاوة علي الاتفاق علي البدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم في البلاد. ومن الثابت أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى هي التي شجعت شاه إيران علي ارتياد المجال النووي، حيث سمحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون للشركات الأمريكية بالتفاوض مع نظام الشاه بشأن بيع التكنولوجيا النووية المتطورة إلي إيران. كما أن كلاً من فرنسا وألمانيا تنافستا علي بيع وتركيب المفاعلات النووية الضخمة في إيران، وعلي هذا الأساس قام الشاه في عام ١٩٧٤ بإنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة النووية، كما أنشأ مركز أمير آباد للبحوث النووية في طهران. علاوة علي أن إيران قد حصلت من جنوب إفريقيا في أواخر السبعينيات علي كميات من أكسيد اليورانيوم المشبع المعروف بـ (الكعك الأصغر) من أجل استخدامه في المجالات النووية المختلفة. أضف إلي ذلك أن الجانب الأكثر أهمية في جهود الشاه في المجال النووي تمثل في بدأ العمل في إنشاء مفاعلين نوويين في محطة بوشهر النووية المطلة علي خليج بطاقة ١٢٠٠ ميجاوات. وبدأت شركة (سيمنس) الألمانية بالفعل عام ١٩٧٦ في عملية الإنشاء، إلا أن العمل في المحطة توقف بعد سقوط الشاه. وتشير بعض التقديرات الغربية إلى أنه عند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، كان نظام الشاه قد استثمر حوالي ٦ مليارات دولار في هذه المنشآت وكانت الشركة الألمانية قد انتهت من إنشاء الأبنية الأساسية ووعاء الاحتواء الفولاذي لأحد المفاعلين في بوشهر، أي بنسبة ٨٥ % من العمل المطلوب قبل سقوط الشاه، كما كانت قد انتهت جزئياً من أعمال إنشاء المفاعل الآخر أيضاً.

خلال عهد الثورة الإسلامية

ومع قيام الثورة الإسلامية، دخل البرنامج النووي الإيراني إلي مرحلة جديدة مختلفة تماماً. ففي الفترة الممتدة ما بين قيام الثورة وحتى منتصف الثمانينيات أصاب

الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية واتخذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية الله الخميني موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية. أضف إلي ذلك أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى رفضت مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسلح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي العراقي أثناء الحرب أكثر من مرة. ورغم الانتكاسة التي شهدها البرنامج النووي الإيراني في بداية العهد الثوري، إلا أن إيران استمرت في الإبقاء علي محطة بوشهر النووية، وظل يعيش في موقع المنشأة ما بين ٣٠٠ – ٤٠٠ إيراني، يتولون أعمال صيانتها.

فترة الحرب الإيرانية العراقية

أدت التطورات التي طرأت علي الحرب العراقية – الإيرانية في منتصف الثمانينيات إلي إحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي خصوصاً. ويرتبط هذا التحول أساساً بما تردد عن أن استخدام العراق الأسلحة الكيميائية ضد إيران في تلك الفترة. كما أنه ليس من المستبعد أن تكون إيران قد علمت بصورة ما بالمستوي المتقدم نسبياً الذي كان البرنامج النووي العراقي قد وصل إليه في تلك الفترة. ولذلك، فإن القيادة الإيرانية وجدت وقت ذاك أن من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي. ورغم أنه ليس واضحاً علي وجه الدقة طبيعة الربط في التفكير الإستراتيجي الإيراني بين الصراع المسلح والبرنامج النووي، إلا أنه من المرجح أن القيادة الإيرانية وجدت أن من الضروري بالنسبة لها أن تمتلك رادعاً إستراتيجياً. وفي هذا الإطار استأنفت إيران الاهتمام بالبرنامج النووي منذ منتصف الثمانينيات.

ونفذت إيران وقت ذاك كثيراً من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت الحكومة الإيرانية بتقوية منظمة الطاقة النووية وتقديم أموال جديدة إلي مركز أمير آباد، بالإضافة إلي تأسيس مركز أبحاث نووية جديدة في جامعة أصفهان عام ١٩٨٤ بمساعدة فرنسا، وبدأت أيضاً منذ أواخر

الثمانينيات تستغل مخزونها من الكعك الأصفر، واهتمت أيضاً بالحصول علي ثـاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين من خلال شراءه عن طريق الجزائر، علاوة علـي أن إيران بدأت منذ منتصف الثمانينيات تظهر اهتماما بفصل النظائر بالليزر.

وفي الوقت نفسه، بدأت إيران منذ منتصف الثمانينيات تسعى إلي الحصول علـي الدعم الخارجي من عدة مصادر، ووقعت مع باكستان اتفاقية لتـدريب المتخصـصين التابعين للمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في باكستان، وجري تبـادل الزيـارات بـين المسئولين والعلماء الإيرانيين والباكستانيين، وبالمثل قامت إيران بتقوية صلاتها مـع الصين في مجال البحوث النووية منذ منتصف الثمانينيات، حيث وقعت إيران اتفاقيـة تعاون رسمية في مجال البحوث النووية مع الصين، وتشير بعض التقارير إلي أنه من المحتمل أن يكون المهندسون النوويين الإيرانيون قد تلقوا تدريبات في الصين.

فترة ما بعد الحرب الإيرانية العراقية

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، اكتسبت الجهود الإيرانية فـي المجـال النووي المزيد من قوة الدفع، باعتبارها جزءا من المجهود الإيراني الشامل لإعادة بناء القوة العسكرية والشاملة لتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت بإيران أثناء الحرب علي كافة الأصعدة. وعلي هذا الأساس، كان البرنامج النووي أحد أهم عناصـر برنـامج التحديث العسكري الإيراني. وفي الفترة اللاحقة، اعتمدت إيران بقوة علي كـلٍ مـن روسيا الاتحادية والصين، إلا أنه من الثابت أن إيران لم تلجأ إلي التعاون مع هـاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غـرب أوروبـا، حيـث تفاوضت إيران في أواخر الثمانينيات مع أسبانيا من أجل إصلاح وإتمام المفاعلات في بوشهر.

كما تفاوضت مع شركات ألمانية للغرض نفسه، إلا أن هذه الجهود فشلت تمامـاً. وقد برز الإتحاد السوفيتي السابق إلي الساحة في تلك الفترة وجرت محادثـات بـين الجانبين، وشارك فيها عن الجانب الإيراني هاشمي رافسنجاني الذي كان رئيس مجلس

الشورى (البرلمان) وقت ذاك ووافقت موسكو علي تصدير أسلحة تتروح قيمتها ما بين مليارين إلي أربعة مليارات دولار إلي إيران، بالإضافة إلي التعاون في المجال النووي.

(ثانياً) الأهداف والدوافع المحركة للبرنامج النووي الإيراني

رغم الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الإيرانية للبرنامج النووي، إلا أن اللافت للانتباه أن هذه الحكومة لم تبد قدراً كبيراً من الاهتمام ببلورة مجموعة متماسكة من الأهداف الحاكمة والمحركة للبرنامج النووي الإيراني، كما أنه ليس هناك قدراً كبيراً من الجدل الداخلي في إيران بشأن الأبعاد المختلفة للبرنامج النووي، سواء من حيث جدواه الاقتصادية أو المجالات المختلفة للاستفادة من الطاقة النووية وغير ذلك.

وعلي أية حال فإن مواقف القادة الإيرانيين تجاه التسلح النووي تباينت كثيراً ما بين منتصف الثمانينيات حتي منتصف التسعينيات، ففي منتصف ونهاية الثمانينيات لم يتردد القادة الإيرانيون في إطلاق تصريحات تعكس اهتمامهم بالتسلح النووي ثم تحول الموقف الرسمي الإيراني إلي صيغة أكثر تحفظاً منذ بداية التسعينيات، وأصبحت تصريحات المسئولين وكتابات الأكاديميين الإيرانيين تكتفي بالإشارة إلي أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلي بناء مفاعلات تكفي لتوفير نسبة مهمة من الطاقة الكهربائية للبلاد، علاوة علي الإشارة إلي أن هذا البرنامج يستمد قوة الدفع من أن إيران قد استثمرت بالفعل في عهد الشاه مبالغ طائلة في أقامة البنية الأساسية النووية في البلاد، وأنه من العبث تبديد هذه البنية وإهمالها.

البرنامج النووي في تصريحات المسئولين الإيرانيين:

في فترة مبكرة كان القادة الإيرانيون قد أطلقوا تصريحات تعكس الاهتمام بالسلاح النووي، وربما يعتبر حجة الإسلام هاشمي رافسنجاني أول من أشار صراحة إلي هذا الجانب عام ١٩٨٩، حينما كان رئيساً لمجلس الشورى الإيراني، حيث صرح أن (إيران لا تستطيع أن تتجاهل الحقيقة النووية في العالم المعاصر). كما أن نائب رئيس

الجمهورية الإيراني، آية الله مهاجراني، صرح في أكتوبر ١٩٩١، أنه يجب علي إيران العمل مع الدول الإسلامية الأخرى لصنع قنبلة نووية إسلامية، إلا أن الحكومة الإيرانية نفت في ذلك الوقت أنها تسعي إلي امتلاك الأسلحة النووية. ورغم أن هذه التصريحات تشير، ضمناً أو صراحة إلي اهتمام إيران بالحصول علي السلاح النووي، إلا أنها تمثل استثناء في الخطاب السياسي الإيراني، وحرص القادة الإيرانيون بعد ذلك علي تفادي إطلاق مثل هذه التصريحات.

ولذلك فإن الحكومة الإيرانية تكتفي بالإشارة إلي أن البرنامج النووي لإيران يرمي إلي تأمين ٢٠% من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية، وذلك لخفض استهلاكها من الغاز والنفط، ولاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران. وتشير الحكومة الإيرانية إلي أنها لا تسعي فقط إلي الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة، ولكنها تسعى – أيضاً – إلي تخفيض النسب الحالية من أجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي، بهدف توجيههما نحو التصدير، من أجل الحصول علي العائدات المالية، ولاسيما في ظل التآكل الزائد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط، وكذلك بسب العقوبات أحادية الجانب الأمريكية التي أدت إلي منع إيران من زيادة قدراتها الإستخراجية والإنتاجية والتصديرية في مجال النفط والغاز الطبيعي.

أضف إلي ذلك أن بعض المحللين السياسيين الإيرانيين يشددون علي أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت قدراً من ثروتها القومية خلال فترة حكم الشاه لشراء هذه المعدات، كما أن إيران تعتبر أن لها الحق في العمل في إطار مبادئ منع الانتشار النووي، كما يؤكدون أن من بين العوامل التي تدلل بها إيران علي أنها لا تسعى إلي امتلاك السلاح النووي، أنها لا تمانع – لدى توقيع عقود التعاون النووي مع الدول الأخرى – من إعادة الوقود المنضب الحامل للبلوتونيوم إلي المورد الأصلي، وجرى الاتفاق في هذا الإطار علي أن تسترد روسيا الوقود النووي، بالإضافة إلي الإشارة إلى أن الشفافية التي يتسم بها الإنفاق العسكري الإيراني سوف

تمنع إيران من اللجوء إلي الخيار النووي ولاسيما أن هذه الشفافية أصبحت التزاما دولياً مع التأكيد – أيضاً – علي أن إيران أظهرت التزاماً طويلاً بمعاهدة منع الانتشار واتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتؤكد إيران أنها تحرص فقط علي الاهتمام بالأبحاث العلمية والسلمية في المجال النووي.

الفكر الأكاديمي في البرنامج النووي الإيراني:

وتتسم الأعمال الأكاديمية الإيرانية التي تعبر عن منطلقات إيران في المجال النووي بالندرة الشديدة، وتؤكد الأعمال القليلة في هذا الشأن على أن إيران لا تسعى إلي امتلاك السلاح النووي ولا تهتم هذه الأعمال بطرح موقف متماسك بشأن الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، بقدر ما تهتم بنفي وتفنيد الحجج الغربية بشأن المسعى الإيراني لامتلاك الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد يؤكد أحد الأكاديميين الإيرانيين أنه رغم أنه هناك قوة في المنطقة (إسرائيل) تمتلك بالفعل أسلحة نووية، علاوة علي أن هناك قوة أخري (العراق) يمكن أن تستأنف تطوير مثل هذه الأسلحة رغم تدمير أسلحتها الغير تقليدية، ورغم أن هناك قوة ثالثة (الهند) تمتلك أسلحة نووية أو علي الأقل لديها القدرة علي إنتاجها وكذلك باكستان، ورغم – أيضاً – أنه في ظل هذه الظروف – لابد أن يكون هناك في إيران من يفكر في أن الطريق النووي يمثل السبيل الأسهل والأكيد نحو الأمن المطلق، إلا أن هناك عدداً من الأسباب التي تجعل الخيار النووي خياراً غير عقلاني بالنسبة لإيران، لأسباب عديدة تتعلق بالصعوبات الفنية والاقتصادية ومشكلات نقل التكنولوجيا النووية والضغوط الدولية.

ومن حيث الصعوبات الفنية والاقتصادية، يشير هذا الطرح إلي أنه إذا أرادت إيران أن تبني أسلحة نووية من خلال الحصول علي مساعدة تكنولوجية أجنبية، سواء من خلال فصل البلوتنيوم أو تخصيب اليورانيوم، فإن هذا الجهد سوف يحتاج إلي بنية أساسية فنية وعلمية سرية ومكثفة، كما سيحتاج إلي استثمارات هائلة في الموارد البشرية والمادية وهو ما سوف يكون عملاً غير منتج من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة تسعي إلي إعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب مع العراق. وسوف تؤدي

الصناعات الدفاعية النووية السرية فقط إلي تحويل الموارد من الاقتصاد بدون أي آثار إيجابية علي الصناعات الدفاعية.

أما من حيث تأثير البيئة الدولية، فإن هذا الطرح يقوم علي أنه إذا أرادت إيـــران أن تشتري تكنولوجيا معقدة بدرجة أكبر، مثل التكنولوجيا اللازمة لتخصيب اليورانيوم أو الأسلحة النووية ذاتها أو مكونات الأسلحة، فإنها سوف تضطر إلي مواجهة عـــالم معاد وشديد الحساسية تجاه هذه المسألة، وهو ما يمكن أن يؤثر بشدة علي رغبة إيران المعلنة بشأن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، أضف إلي ذلك، أن هنـــاك حقيقـــة أن شراء التكنولوجيا النووية الحديثة والمعقدة ليس مهمة سهلة، حيث يقوم هـــذا الطـــرح علي أنه من المستحيل الحفاظ علي الطابع الـــسري للبرنـــامج النـــووي، لأن العـــالم الخارجي يمكنه أن يراقب ويعلن عن أى خطوة (خاطئة) من جانب إيران.

ويري الإيرانيون أنه رغم أن هناك عدداً من الدول التي أفلحت في امتلاك السلاح النووي سراً، ألا أن الظروف كانت مختلفة، حيث استفادت تلك الدول من دعم دولـــة عظمى ما أو أنها استفادت من النظام ثنائي القطبية في فترة الحرب الباردة، وكانـــت تلك الفترة تسمح بنقل التكنولوجيا النووية، مثلما حـــدث فـــي العـــراق مـــثلاً، إلا أن الظروف تختلف تماماً في الوقت الحالي، علاوة علي أن الوجود العسكري الأمريكـــي الكثيف الموجود في الخليج يمنع إيران من السير في الطريق النووي.

والحقيقة، إن الموقف الإيراني المذكور يثير جدلاً حاداً بـــشأن تقـــويم الأهـــداف الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني. فالأهداف الاقتصادية المشار إليها لا تبدو منطقية، حيث يذهب المحللون الأمريكيون والغربيين إلي أن المفاعلات سوف تكلف مليـــارات الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى ١٨% - ٢٠% من تكلفة الكهرباء النووية في ظل أســـعار السوق. علاوة علي أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد. وهو ما يقلل من

إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية. ورغم أن إيران ربما تكون قد استفادت من أن روسيا حددت أسعار عقودها الأولية من المفاعلات النووية المصدرة إلي إيران بصورة أدني بكثير من الأسعار العادية في السوق العالمية، إلا أن تكلفة البرنامج النووي تظل غير اقتصادية بالنسبة لدولة تمتلك ثروة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.

البيئة الإقليمية والدولية والبرنامج النووي الإيراني:

من ثم يتسم الموقف الإيراني في المجال النووي بقدر كبير من التشوش والغموض، كما أن السلوك السياسي والأمني الإيراني كان ينجم في بعض الأحيان بفعل المنافسات الشخصية بين الزعماء الإيرانيين، مما يجعل من غير اليسير تشخيص أو فهم هذا الموقف الإيراني، وبالتالي يصبح من الضروري محاولة تصور الأهداف الإيرانية في المجال النووي من خلال الفرضيات والتكهنات المبنية علي تقويم اتجاه السياسة الإيرانية السابقة وأنماط السلوك وأهداف النظام الحالي.

وعلي هذا الأساس يبدو من غير المنطقي استبعاد احتمال وجود أهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووي الإيراني، بل ربما كانت هذه الأهداف العسكرية هي الأكثر أهمية لهذا البرنامج، فمن المؤكد أن العوامل الأكثر خطورة وأهمية المحركة للتفكير السياسي والإستراتيجي الإيراني في الفترة الراهنة، تتمثل في الدروس المستفاده من الحرب العراقية – الإيرانية، والتهديدات الأمريكية – الإسرائيلية لإيران. ويذهب بعض الباحثين المتخصصين في الشئون الإيرانية إلي أن السلوك الإيراني في المجال النووي يمثل نتاجاً للدروس التي استخلصتها إيران من الحرب مع العراق. حيث تعرضت إيران في تلك الحرب – طبقاً لادعاءاتها – للقصف الكيميائي العراقي، كما عانت وقت ذاك من العزلة الإقليمية والدولية وخضعت لحظر دولي حاد في مجال مبيعات السلاح. وبالتالي فإن إيران استخلصت من تلك الحرب دروساً متعددة تمثلت في أن إيران لا بد أن تستعد لأية مفاجئات تكنولوجية، مما دعا المسئولين الإيرانيين إلي توقع إمكانية التعرض إلي ما هو أسوأ من القصف الكيميائي والبيولوجي في

المستقبل. أضف إلي ذلك أن إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيراً علي القيود الذاتية التي قد يفرضها المنافسون المستقبليون علي أنفسهم أو علي تمسكهم بالالتزامات الدولية، كما لا يجب علي إيران أن تعتمد علي مساعدة المنظمات الدولية، مما يعني أن دروس هذه الحرب شكلت أساساً للتفكير الإستراتيجي الإيراني في عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

التهديد الأمريكي والإسرائيلي والبرنامج النووي الإيراني:

وفي الفترة التالية، برز العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة التي تستشعرها إيران من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق في المستقبل. ورغم اختلاف هذه التهديدات ما بين كل حالة من حالات هذه الدول الثلاث، إلا أن من الممكن استنتاج أن إيران وجدت أن السير على طريق إنتاج الأسلحة النووية يمكن أن يوفر لها ضمانات ضد أية تهديدات في المستقبل من جانب هذه الدول الثلاث. ومن ناحية أخرى يشير بعض الباحثين في الشئون الأمنية الإيرانية إلى أنه رغم أن إيران لم تتخذ بعد قرارا حاسماً بشأن الأسلحة النووية، ورغم أن قرار طهران في المجال النووي يمكن التراجع عنه، إلا أن اتجاه القيادة الإيرانية نحو الخيار النووي ربما كان ناجماً عن العزلة الإقليمية والدولية التي تعاني منها إيران. بالإضافة إلى أن التفكير السياسي الإيراني القائم على المؤامرة والوقوع ضحية للمؤامرة الخارجية، ربما يمثل القوة المحركة وراء محاولتها المفترضة للحصول على الأسلحة النووية.

وعلى أية حال، فإن السياسة الإيرانية الراهنة تعتبر أن الموقف الأمريكي المعادي تجاهها يعتبر أكثر خطورة وإلحاحاً على الإطلاق، وترى بعض الدراسات الإيرانية أن هذا الموقف الأمريكي المعادي يمثل تطبيقاً عملياً للتحولات التي طرأت على السياسة العسكرية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث وضعت الولايات المتحدة سيناريوهات قتالية متعددة تجاه الخصوم المحتملين في العالم الثالث، بما في ذلك حالات الصراع التقليدي والنووي، كما تبنت إستراتيجية ردع نووي جديدة. وفي إطار هذه الإستراتيجية، فإن التهديدات النووية الإقليمية سوف تتحول في الأغلب إلى

تهديدات إستراتيجية في طابعها في التخطيط العسكري الأمريكـي، وليست مجـرد تهديدات تكتيكية وهو ما سوف يستدعي تدخلات أمريكية ضد مثل هـذه التهديـدات، ومن بينها إيران ولذلك يصبح من الممكن افتراض أن الموقف الأمريكي تجاه إيـران بما ينطوي عليه من تهديدات عسكرية محتملة يمثل دافعاً رئيسياً للـسلوك الإيرانـي عموماً، وفي مجال التطوير النووي خصوصاً.

الموقف الإسرائيلى:

فى أروقة الأمم المتحدة ثارت عدة أسئلة لعل من أهمها .. لماذا تأخرت إسرائيل حتى الآن فى ضرب إيران؟ وليس ... هل تضرب إسرائيل إيران؟ وأيضاً هل تحتاج تل أبيب فعلاً إلى إستئذان واشنطن ؟!

وتتابع وكالات الأنباء فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٩ تساؤلها إلى أى مدى سيؤدى الهجوم على إيران إلى إشعال الغضب والسخط فى عواصم عديدة متحالفـة مـع واشـنطن بالشرق الأوسط ؟! والى القضاء لسنوات طويلة قادمة على فرص السلام بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين وسوريا ولبنان من جهة أخرى؟

ومن ناحية أخرى تشير السوابق التاريخية إلى أن إسرائيل لا تحتاج أصلاً إلـى إستئذان البيت الأبيض إذا قررت القيام بمثل هذه الخطوة، فعلى سبيل المثال، وفـى ٧ يونيو ١٩٨١ وبعد يوم واحد من اجتماع رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك مناحم بيجين مع الرئيس الراحل السادات قامت الطائرات الإسرائيلية بالإغـارة علـى المفـاعلات النووية فى العراق، وخرج بعدها الرئيس الأمريكى رونالد ريجـان ليـدين الحـادث وأكتفى بالقول أن هناك بعض الخيارات الأخرى التى كان ينبغى لإسرائيل أن تضعها فى الحسبان، لكن بيجين بعد نجاح العملية الإسرائيلية، قال للصحفيين وهو فى حالـة من الزهو أنه وضع نموذجاً لأى رئيس وزراء إسرائيلي قادم، حيث لن يكون بإمكانه سوى أن يقوم بنفس الخطوة لو تشابهت الظروف.

وأيضاً فى عام ٢٠٠٧م أغارت الطائرات الإسرائيلية على موقع سورى بجوار "دير الزور" يشتبه فى أنه مفاعل لتخصيب اليورانيوم، واكتفت دمشق بالقول أنها تحتفظ بحق الرد، ولكن ما يعنينا هنا أنه فى الحالتين لم تستأذن إسرائيل واشنطن، كما أن هجومها على كل من بغداد ودمشق لم يترك أى أثر سلبى على أواصر الصداقة الحميمة التى تجمعها بواشنطن.

التهديد العسكري والبرنامج النووي الإيراني:

على هذا الأساس يمكن القول أن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، سواء لأسباب سياسية عامة أو رداً على تهديدات محددة. ورغم أن القدرات النووية الحالية لإيران مازالت في مرحلة بدائية وأولية للغاية، إلا أن الأهداف والنوايا الإيرانية تدرك البعد العسكري كمحرك بالغ الأهمية في البرنامج النووي.

والخلاصة من ذلك، أن الجهود الإيرانية في المجال النووي تبدو مدفوعة برؤية إيران للعالم وإدراكها لدورها وقيمها ومصالحها والدروس المستمدة من تاريخها خاصة خبرتها على مدى السنوات الماضية، بالإضافة إلى إدراكها لطبيعة التهديدات الفعلية والمحتملة التي تجابهها في الفترة الحالية والمستقبلية. إلا أنه يظل من الضروري التأكيد - أيضاً - على أنه ليست هناك دوافع عاجلة أو ملحة تحرك الجهود الإيرانية في المجال النووي العسكرى، فإيران لا تواجه تهديداً لوجودها وإنما تسعى أساساً إلى التحسب لتهديدات محتملة في ظل التحرش الأمريكي والإسرائيلي الزائد بها، ولاسيما أن إسرائيل بدورها بدأت عقب حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ تضع إيران في المرتبة الأولى كمصدر تهديد بعد أن تلاشى الخطر العراقي وخصصت الولايات المتحدة استراتيجيات خاصة لها ما بين الاحتواء الأمريكي لإيران، ثم إستراتيجية الاحتواء المزدوج في التسعينيات.

هدف إيران من امتلاك أسلحة التدمير الشامل:

نستخلص من ذلك أن أهداف إيران من امتلاك أسلحة التدمير الشامل تتلخص في:

١- فشل إيران في إحداث تفوق مطلق في الأسلحة التقليدية على دول الجوار أو دول الضد، وشعورها أن هناك فجوة بين أنظمة التسليح التي تمتلكها والأنظمة الأخرى. وقد ظهر ذلك واضحاً أثناء حرب الخليج الأولى، كذلك ازداد وضوحاً خلال دراسة الخبرات من حملة عاصفة الصحراء، ومقارنة الأسلحة التي استخدمت في تلك الحرب، بما تمتلكه إيران من قدرات أسلحة غربية متهالكة، وما حصلت عليه من أسلحة شرقية أقل تأثيراً من الأسلحة الغربية، وبالتالي فإنها تحتاج إلى ما يعوضها عن الضعف النسبي في قدرتها التقليدية.

٢- رغبة إيران في إيجاد دور سياسي مؤثر في منطقتها والعالم، وهذا الدور لابد أن ينبع من قدرات واضحة للجميع، ودائماً القدرات غير التقليدية هي التي تكون أكثر وضوحاً، لذلك فإن امتلاك إيران لهذه الأسلحة سيؤدي إلى احتفاظها بدور في ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، بل إنه سيمتد إلى منطقة الشرق الأوسط بالكامل وإيجاد دور لها (من الناحية العملية) في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة في أعقاب حرب الخليج الثانية، وتحول دول المنطقة إلى السلام مع إسرائيل.

٣- أكدت الحرب العراقية الإيرانية أهمية أن تمتلك إيران أسلحة التدمير الشامل، حيث أن هذه الحرب التي استمرت ثمانية أعوام تفوقت فيها العراق ، نظراً لما كانت تمتلكه من أسلحة تقليدية وغير تقليدية، استخدمت بعضها ضد إيران، لذلك كان لابد أن تصعد إيران برامجها في هذا الاتجاه حتى تحدث التوازن مع دول العداء التقليدي، ولم تكن العراق هي التي تمتلك وحدها هذه الأسلحة، ولكن تعددت الدول التي تحيط إيران بجوار مباشر أو غير مباشر، والتي يؤدي امتلاكها لهذه الأسلحة إلى تهديدات مباشرة لإيران، وعلى سبيل المثال فإن إسرائيل (دولة جوار غير مباشر) تمتلك الأسلحة غير التقليدية، وتمتلك وسائل توصيلها مباشرة إلى إيران كذلك باكستان والهند (برغم علاقات حسن الجوار معها).

في الوقت نفسه فإن الوجود الأمريكي والغربي الكثيف في منطقة الخليج يحتم أن تمتلك إيران أسلحة غير تقليدية للتلويح بالردع أو الرد الحقيقي في حالة تعرضها لمثل هذه الضربات. بل إن مجرد امتلاك إيران لمثل هذه الأسلحة سيؤدي إلى التقليل من اندفاع الدول الأخرى إلى استخدام أسلحتها غير التقليدية ضد إيران، وفي هذا مكسب استراتيجي مهم تحققه إيران.

٤- وهناك – أيضاً – هدف عقائدي، يأتي من الفكر الثوري الإيراني، وهو "حركة الإحياء الإسلامي" والتي تهدف إيران منها إلى قيادة العالم الإسلامي في مواجهة التيارات العالمية الحادثة حالياً. وترى إيران أن باكستان قد سبقتها في هذا المجال بامتلاكها "القنبلة الذرية الإسلامية"* وهي لابد أن تلحق بها، وكذلك فإن التقدير السياسي للموقف عند إحياء الحركة الإسلامية، أن الدول الغربية ستتصدى لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يجب من الآن أن تحرص إيران على امتلاك أسلحة الردع المناسبة والتي تؤدي إلى الردع، والرد المؤثر.

(ثالثاً) إستراتيجية إيران المنتظرة من المجال النووي

الأهداف الرئيسية للقوة النووية الإيرانية حال اكتمالها:

الواقع أنه لا يمكن أن تقدم إيران على تبني خيار نووي عسكري معزولا عن إستراتيجيتها والأهداف المحددة لها، وهي في الواقع حقيقة تؤكدها الشواهد والمعطيات، وتدعمها تجارب الماضي غير البعيد ومن المنتظر أن تتبلور أهدافها في الآتي:

١- **ابتزاز العرب استراتيجياً**: بمعنى النفاذ إلى الإرادة العربية الاستراتيجية وشلها عن القيام بدور فعال في منطقة الخليج، وكذلك هز الثقة لدى القيادات السياسية

* ومن المعروف أن هذه القنبلة لن تستخدم لصالح أى دولة عربية فى مواجهة إسرائيل، وهى فقط سوف توجه إلى حماية باكستان ضد أى عدوان محتمل.

والعسكرية العربية فى إمكانية منازلة إيران استراتيجياً والتغلب عليها، وأيضاً وسيلة لممارسة حرب نفسية ضد الدول العربية في الخليج وإقناعها بأنه لا فائدة من معاداة إيران، وأنها القوة القادرة على الهيمنة على منطقة الخليج، وأنه لا أمل لديها – أي للدول الخليجية – في استرداد الجزر التي استولت عليها منذ عام ١٩٧١، وفي ظل اختلال القوى في منطقة الخليج لصالح إيران، فإنه سيوفر لها القدرة على فرض إرادتها وهيمنتها، وردع الدول الخليجية بما فيها العراق مستقبلاً عن الإقدام على شن الحرب ضدها ويجعل الدول الخليجية تصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا مفر من التسليم بشروطها الأمنية في منطقة الخليج باعتبارها (أي إيران) هي الجانب الأقوى في إطار صراع الإرادات.

٢- **الإخضاع:** هذا الهدف يمثل مستوى آخر من مستويات الإستراتيجية النووية، والانتقال إلى ذلك الهدف يتطلب من إيران الإعلان عن امتلاك السلاح النووي. ومما لاشك فيه أن مثل هذه الخطوة تشكل عنصراً مهماً من عناصر الردع، وتوفر مزايا إستراتيجية لا حصر لها، ومن المحتمل أن تصعد إيران تهديدها في المستقبل ليأخذ شكل العلانية ليرقى إلى مستوى التهديد باستخدام السلاح النووي لإخضاع دول المنطقة بما فيها دول الخليج العربية. ويمكن أن يكون هذا الاستخدام أو التلويح به في إطار نزعة توسعية بدوافع متباينة اقتصادية وإستراتيجية من أجل السيطرة على الأقطار العربية وإخضاعها.

٣- **الهيمنة السياسية:** ولا نعني بهذه الهيمنة مجرد فرض الإرادة الإيرانية على دول الخليج على نحو يؤدي إلى قبولها التدخل في الأوضاع السياسية في هذه الدول، بل وفي تشكيل الأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة حسبما تشتهي، وفرض الهيمنة على المنطقة بحيث تضمن السيطرة على العناصر التي تشكل خطراً عليها ، خاصة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وهناك ما هو أكثر من الهيمنة السياسية التي يمكن أن تحدث في المستقبل، ونعني به احتمالات لجوء إيران إلى استخدام الخيار

النووي ضد بعض دول المنطقة، وهو أمر يهدد الأمن القومي العربي، بل يمكن أن تصبح القوى العربية رهينة في يد القدرة النووية الإيرانية. وأياً كان المغزى أو الهدف الكامن وراء ذلك فإن المطلوب من العالم العربي أن يسعى جاهداً من أجل قلب هذه المعادلة.

الإستراتيجية النووية الإيرانية:

تنطلق الإستراتيجية النووية من أجل امتلاك قدرات ردع نووية في المستقبل من المحددات التالية:

١- ضمان الأمن القومي الإيراني وعدم السماح بتعريض أمن الدولة للخطر خاصة من جانب القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أو من جانب إسرائيل.

٢- استخدام هذا السلاح عند الضرورة في حالة قيام تجمع غربي يهدد أمنها في المستقبل، أو في حالة تعرضها لخطر أو تهديد فعلي من جانب قوى عظمى أو قوة إقليمية.

٣- إن هدف هذه الإستراتيجية هو تحويل إيران إلى قوة عظمى صغيرة وبما يسهم في تعظيم قدرتها وسطوتها على المنطقة، ويجعلها قوة إقليمية رئيسية تتحكم في مقدرات المنطقة ومسار الأحداث فيها.

٤- رفض أي تجمع عربي في منطقة الخليج، قد يشكل تهديداً ضد إيران بل إن إيران سوف تحاول أن تكون الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي تمتلك الردع النووي.

٥- الواقع أن الإستراتيجية النووية الإيرانية من المنتظر أن تقوم في مراحلها الأولى على الطابع الهجومي إلا في حالة التوصل إلى برنامج نووي فربما ينصب الاهتمام إلى تحقيق الطابع التوازنى مع أية قوى عظمى تهدد أمن إيران.

إستراتيجية الردع النووي الإيراني:

الواقع أن إيران عند اكتمال برنامجها النووي يمكنها أن تعمل على تبني إستراتيجية الردع النووي وهي أنسب الاستراتيجيات التي تلائم ظروف إيران على

المدى المتوسط والبعيد، حيث يعطيها ذلك حرية الحركة دون أي تهديد نووي عربي أو خليجي عربي، ومن المنتظر أن تتبع إستراتيجية "الردع بالشك" حيث تحيط قدراتها وإستراتيجيتها النووية بستار من السرية والتصرفات والتصريحات على المستويين الرسمي وغير الرسمي، بغرض تقوية الشكوك لدى الولايات المتحدة والدول الخليجية وخلق اقتناع لديهما بقدرة إيران على الردع النووي وعدم قدرة الجانب العربي على مجابهتها، ومن ثم الرضوخ للأمر الواقع.

وقد تلجأ إيران إلى أسلوب التهديد باستخدام الردع النووي في مراحل تالية حال تصاعد الموقف بينها وبين الولايات المتحدة أو بينها وبين بعض القوى الإقليمية أو إحداها، خاصة في حالة شعورها بعدم جدوى إستراتيجية "الردع بالشك".

والواقع أن إتباع إيران حالة "الردع بالشك" سوف يحقق لها أمناً سياسياً بدرجة معتدلة، حيث أن الدول الخليجية أو من يساعدها يمكن أن تخسر كثيراً حال تهديد الأمن الوطني الإيراني، ومن ثم يمكن أن تستخدم إيران هذه الإستراتيجية من أجل ابتزاز دول الخليج العربية، وفرض الحياد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ختام هذا الفصل وفي محاولة للوقوف على حقيقة البرنامج النووي الإيراني يمكن أن تتباين التقديرات حول حجم وقدرات هذا البرنامج ودوافعه، وأن غالبية تصريحات واتهامات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تضخم من خلالها إمكانات إيران في هذا البرنامج النووي.

وبصفة عامة، فإن أية دولة عندما تبدأ مشاريعها لمثل تلك الأسلحة فإنها تحيطها بسرية مطلقة، وبالتالي فإن تقرير الأرقام الحقيقية لما وصلت إليه أو تخزنه إيران من أسلحة تدمير شامل لا يصل بأية حال من الأحوال إلى نسبة عالية من الدقة، ولكنه سيكون مجرد إشارة لبعض الحقائق. وعموماً فإن مجرد امتلاك دولة ما لأسلحة تدمير شامل، فإنه يضعها في تصنيف متقدم عن الدول القادرة على الردع بأسلوب غير تقليدي، وبالتالي يزيد من حجم تأثيرها الإقليمي.

ولكي نتصور مدى تأثير الأسلحة غير التقليدية على إحداث خسائر في الخصم، فإننا نشير إلى نتائج دراسة صادرة عن مكتب تقييم التكنولوجيا الأمريكية عقدها للمقارنة بين تأثير قنبلة قوتها ١٢,٥ كيلو طن يتم إلقاؤها وسط مدينة واشنطن، وبين التأثير الأدنى والأقصى لاستعمال طائرة واحدة تلقي ٣٠ كيلوجراماً من غاز "الزارين" في المجال الكيميائي أو ٣٠ كيلوجراما من بكتريا "الأنثراكس" - الجمرة الخبيثة - في المجال البيولوجي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن السلاح النووي سوف يغطي ٧,٨ كيلومترا مربعاً، ويقتل ما بين ٢٣ ألفاً إلى ٨٠ ألف فرد طبقاً لتوقيت الضربة ليلاً أو نهاراً وارتباطه بازدحام قلب المدينة، وارتفاع الانفجار عن سطح الأرض. بينما يغطي غاز الأعصاب مساحة ٠,٢٢ كيلو متر مربع، ويقتل ما بين ٦٠ - ٢٠٠ شخص فقط، أما بكتيريا الأنثراكس، فسوف تغطي مساحة حوالي ١٠ كيلومترات مربعة وتقتل ما بين ٣٠٠٠ - ١٠٠٠٠ شخص. وقد حسبت جميع البيانات على أساس استخدام رأس حربي متطور.

ومن هنا يمكن أن نتبين أن السلاح النووي يعتبر في مقدمة الأسلحة غير التقليدية تأثيراً يليه السلاح البيولوجي، ثم السلاح الكيميائي. وننوه هنا - أيضاً - أن حسابات التأثير المستقبلي لتلك الأسلحة لم توردها الإحصائية، والذي سوف يعاني منه الأحياء الذين لم يفقدوا حياتهم مباشرة، ولا الأجيال التي ستعيش في المنطقة نفسها مستقبلاً.

وإيران لم تكن الدولة الأولى، ولن تكون الدولة الأخيرة التي تمتلك قدرات غير تقليدية في التسليح طبقاً للتقارير الغربية، ولكن الوضع السياسي لإيران، والأزمة التي بدأتها الثورة الإيرانية لحظة اشتعالها ضد الحليف الرئيسي لإيران في هذا الوقت، وهي الولايات المتحدة هي التي أدت إلى اعتبار إيران عدوا تقليدياً في المنطقة أكثر منه حليفاً، أو عضوا فاعلا في المنطقة الشرق أوسطية.

الفصل الثانى
البرنامج النووي الإيراني

تحظى أعمال تطوير القدرات النووية الإيرانية بأهمية بارزة في خريطة الاهتمامات العسكرية والسياسية للقيادة الإيرانية في الفترة الحالية، والواقع أن الجهود الإيرانية المبذولة في هذا الإطار تظهر تصور القيادة الإيرانية لدور مهم يمكن أن تقوم به القدرات النووية في التعويض عن الضعف العام في إجمالي القوة العسكرية الإيرانية وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية، فضلاً عن المساعدة في تحقيق الطموحات السياسية والاقتصادية والأمنية للقادة الإيرانيين.

ويستمد هذا التصور قوته الدافعة من مجموعة من المعطيات التي يعتقد القادة الإيرانيون أنها سوف تنشأ حال نجاحهم في امتلاك قدرة نووية ما:

١- إن القوة النووية الإيرانية المحتملة يمكن أن تردع الولايات المتحدة عن التفكير في مهاجمة إيران.

٢- إن هذه القوة النووية يمكن – أيضاً – أن تخلق نوعاً من التوازن الاستراتيجي في المنطقة مع القوة النووية الإسرائيلية.

٣- إن القوة النووية يمكن أن تتيح أمام القيادة الإيرانية قدرة أكبر على ممارسة سياسات الضغط والإرغام في علاقاتها مع الدول المجاورة لتحقيق مصالحها وأهدافها. أي أن القوة النووية الإيرانية تلبي في المنظور الإيراني طائفة واسعة للغاية من الأهداف والطموحات.

الإطار الاستراتيجي العام للخيار النووي الإيراني :

يعتبر العمل على امتلاك رادع نووي هدفا إيرانياً قديما يرجع إلى عهد الشاه رضا بهلوي، الذي كان قد نشط في اتجاه بناء قدرة نووية ذاتية بإنشاء مفاعلين نوويين قوة كل منهما ١٢٠٠ ميجاوات في مدينة بوشهر، وقد استمرت الجمهورية الإسلامية في مواصلة هذا المشروع إلا أن القصف الجوي العراقي أثناء الحرب الإيرانية العراقية أدى إلى إيقاف العمل في هذا المجمع النووي.

ويعتقد أنه تبع ذلك محاولات القيادة الإيرانية السعي نحو امتلاك قدرة نووية ذاتية في أقصر وقت ممكن، ولاسيما عن طريق الاستيراد من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتنبع أهمية هذه الجهود من أنها تمثل ركناً محورياً من أركان الاستراتيجية الإيرانية الرامية إلى تعزيز الدور الإيراني في البيئة الإقليمية المحيطة بها، حيث تمثل القدرة النووية أداة بالغة الأهمية للتعويض عن استمرار التدني في القدرات العسكرية الإجمالية لإيران، لاسيما أن القيادة الإيرانية لم تستطع تحقيق إنجاز ملموس في أعمال بناء قواتها المسلحة في إطار البرنامج الذي بدأته في أعقاب وقف إطلاق النار مع العراق في منتصف عام ١٩٨٨.

فرغم أن الحكومة الإيرانية خصصت منذ ذلك الوقت أكثر من ٣٠ بليون دولار لإعادة بناء قواتها المسلحة وفق برنامج زمني، إلا أن الحظر المفروض على واردات السلاح إليها قد حد كثيراً من قدرتها على السير في ذلك الاتجاه، ولذلك لم تستطع إيران تحقيق نتيجة فعالة في هذا الصدد، بل إن جميع صفقات السلاح التي أبرمتها منذ ذلك الحين تبدو دون الحد الأدنى المأمول من جانب القيادة الإيرانية، وبالتالي فإن إيران تسعى على ما يبدو إلى معالجة هذا الموقف عن طريق امتلاك رادع نووي، وذلك بهدف الاحتفاظ لنفسها بدور في عملية ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي – بصفة خاصة – وفي منطقة المشرق العربي – بصفة عامة – في أعقاب حرب الكويت، الأمر الذي يعني من الناحية العملية إدخال إيران بصورة ما في أعمال إعادة ترتيب أوضاع الأمن الجارية في المنطقة.

وبالإضافة إلى ما سبق، تذهب بعض الدوائر الغربية في تحليلها لأهداف البرنامج النووي الإيراني إلى أن امتلاك السلاح النووي، يعتبر أداة بالغة الأهمية مـــن الأدوات التي تسعى إيران من خلالها إلى استغلال التغيرات القائمة في الوقت الراهن ، لـــدفع حركة الإحياء الإسلامي وبناء كتلة إسلامية قوية تقودها إيران، حيـــث يعتقـــد القـــادة الإيرانيون أن تحقيق هذا الهدف سوف ينطوي حتما على احتمـــال نـــشوب مواجهـــة عسكرية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن امتلاك قدرة نووية ما ربما يقلل من اندفاع الولايات المتحدة إلى هذه المواجهة المحتملة، بل وردعها، علاوة على أن ذلك يمكن أن يقدم قوة دفع كافية للجهود المبذولة في اتجاه بناء كتلة إسلامية تضم الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بزعامة إيران.

والحقيقة أن الأهداف الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني هي مع ذلك غامضة ومشوشة إلى حد كبير، إلا أن الثابت على وجه العموم أن هذا البرنامج يرمـــي إلـــى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإفادة من الفرص الماثلة أمام القيادة الإيرانية والتي أتاحتها لها ظروف انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية، علاوة عل أنه يهـــدف إلى التقليل في الوقت ذاته من القيود الناجمة عن استمرار التدني في القوة العـــسكرية الإيرانية.

وترجع جذور برنامج إيران النووي الحثيث إلى فترة أزمة الخليج العربـــي فـــي أغسطس ١٩٩٠، مع غزو العراق الكويت واستمرار الأزمة أثنـــاء حملـــة "عاصـــفة الصحراء" التي استعرض فيها الأمريكيون قوتهم المذهلة، وفي أعقاب هـــذه الحملـــة اجتمع المجلس الأعلى للأمن القـــومي Supreme National Security Council تحـــت ستار من السرية الشديدة في منزل علي خامنئي في طهران، لبحث البدائل الـــسياسية العسكرية المتاحة أمام طهران.

وقد حضر الاجتماعات التي عقدت في شهري مارس وإبريل عام ١٩٩١ باستثناء جميع أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي ، كبار القـــادة العـــسكريين – أيـــضاً – بالجيش الإيراني وقد توحد المجلس الأعلى للأمن القومي – الذي يغلب عليه بـــصفة عامة طابع الانشقاق بين أعضائه، واختلاف وتشتت آرائهم – وقرر بالإجماع تبنـــي سياسة قومية نووية هدفها حصول إيران على سلاح ذري.

(أولاً) مكونات البرنامج النووي الإيراني :

مازال البرنامج الإيراني في الفترة الراهنة في مرحلة بدائية للغاية ولا يمكنه أن يكفل لإيران في المستقبل المنتظر القدرات الذاتية التي تتيح لها تصنيع السلاح النووي، فضلاً عن أن المنشآت النووية الإيرانية والتى تخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هدفها حصول إيران على سلاح ذري.

محاولة شراء أسلحة نووية مصنعة:

كانت عملية استيراد الرؤوس النووية في الوقت السابق بمثابة الخيار الأوحد أمام إيران للحصول على السلاح النووي، الأمر الذي جعل جانباً كبيراً من الجهود الإيرانية في الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٣ ينصب في اتجاه استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى مهما كانت التكلفة، علاوة على محاولة توفير وسائل الإيصال النووي الصاروخي والقدرات البشرية العلمية، فضلا عن العمل على استكمال البنية الأساسية الخاصة بالأغراض النووية في البلاد.

استغلال حالة التسيب في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق:

حاولت القياد الإيرانية الإفادة من حالة التسيب التي مرت بها مكونات القوة العسكرية السوفيتية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ وما صاحب ذلك من انعدام السيطرة المركزية على الأسلحة والمعدات فيها، وركزت إيران بالتحديد على محاولة الحصول على رؤوس وقنابل نووية. وقد أفادت مصادر غربية عديدة (غير موثوق فيها) منذ أواخر عام ١٩٩١ أن إيران استطاعت بالفعل الحصول على عدد من القنابل النووية السوفيتية، بل والاتفاق على إعادة تركيب هذه القنابل في إيران بواسطة الخبراء والفنيين الروس، وفي أعقاب ذلك وردت تقارير غربية أخرى تعزز التقارير السابقة، حيث ذكرت أن عددا من الأسلحة النووية التكتيكية قد اختفت من كازاخستان وكانت تلك الأسلحة تابعة لاتحاد دول الكومنولث، مع احتمال أن تكون

الأسلحة المختفية قد بيعت إلى إيران، ربما لدراستها ومحاولة إنتاج مثيل محلي لها وفقاً لأسلوب الهندسة العكسية بغرض اختصار الوقت اللازم لأعمال البحث والتطوير والإنتاج الكمي.

وكان الواضح بشكل عام أن القيادة الإيرانية تركز على استيراد الأسلحة النووية التكتيكية باعتبارها منتشرة في ربوع الجمهوريات السوفيتية سابقاً، بخلاف الأسلحة النووية الإستراتيجية الموجودة فقط في أربع جمهوريات هي روسيا، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، وكازاخستان وتخضع لرقابة مركزية صارمة. وقد التزمت القيادة الإيرانية الصمت المطبق إزاء تلك التقارير بينما نفاها المسئولون في روسيا وكازاخستان، وأكدوا أن ترسانات الأسلحة النووية في الاتحاد السوفيتي السابق في أمان تام، ولم تقع فيها أية سرقات نووية كما أعربوا عن اعتقادهم بإمكانية وقوع الإيرانيين ضحية لمحترفين خدعوهم وباعوهم رؤوساً مزيفة صنعت بمهارة، في مقابل مبالغ طائلة. ومع ذلك فإن احتمالات نجاح إيران في استيراد رؤوس نووية تكتيكية تبقى واردة إلى حد كبير - خاصة أن التعاون التسليحي والعسكري بين روسيا وإيران وصل إلى مستويات متقدمة للغاية في مجالات أخرى عديدة للتسلح التقليدي. علاوة على أن الأزمة الاقتصادية الحادة دفعت معظم دول الكومنولث إلى عرض العديد من الأسلحة ووسائل القتال المملوكة لها للبيع إلى من يستطيع الدفع، ولا يستبعد أن تكون منها الأسلحة النووية التكتيكية.

وسائل الإيصال النووي:

وفي الوقت نفسه، استحوذت وسائل الإيصال النووي - لاسيما وسائل الإيصال الصاروخي علي حيز كبير من الاهتمام والتركيز في البرنامج النووي الإيراني باعتبارها عنصراً رئيسياً بالغ الأهمية في القدرات النووية الإجمالية، وقد بدأ الاهتمام بأعمال إنتاج وتطوير الصواريخ (أرض- أرض) بعيدة المدى في إيران منذ فترة مبكرة عقب وقف إطلاق النار مع العراق. واستمدت هذه الأعمال قوتها الدافعة من الخبرات المكتسبة من الحرب العراقية - الإيرانية التي شهدت خلال مراحلها الأخيرة

تبادلاً عشوائيا واسع النطاق لأعمال القصف الصاروخي في الدولتين، وقد نجحت إيران في تلك الفترة في إنتاج صاروخ أرض – أرض أطلقت عليها اسم (شاهين) متوسط المدى، ثم أجرت تجاربها في عامى ٢٠٠١،٢٠٠٠ علي تطوير مدى الصواريخ الباليستية، حيث وصل مداها في النموذج الجديد إلي نحو ١٣٠٠ كيلومتر. كما قامت إيران بشراء صواريخ باليستية أرض – أرض من كوريا الشمالية من بينها صواريخ من طرازي (سكود – ب) مدي ٣٠٠ كيلومتر، و(سكود – سي) مدي ٥٠٠ كيلومتر. كما قامت بالتفاوض مع الصين لشراء مصانع تنتج جيلاً جديداً من الصواريخ. وهكذا استمرت إيران في أعمال تطوير وسائل الإيصال الصاروخي باعتبارها مطلباً حيوياً من متطلبات القدرة النووية المتكاملة، خاصة أنها تتميز عن باقي وسائل الإيصال بامتلاكها قدرة أكبر علي المباغتة ومرونة الحركة.

استقدام العلماء الروس:

إن المعضلة الرئيسية في البرنامج النووي الإيراني تنبع – أيضا – من عدم كفاية العناصر الفنية الوطنية المتخصصة في المجال النووي، وقد حاولت القيادة الإيرانية تعويض هذا العجز عن طريق محاولة استقطاب العلماء والفنيين الروس عقب انهيار الإتحاد السوفيتي، وذلك عبر الإفادة من انخفاض الحاجة إلي هؤلاء الفنيين في بلادهم عقب انهيار الإتحاد السوفيتي، وقد ذكرت تقارير غربية أن إيران نجحت بالفعل في استقدام أعداد كبيرة نسبياً من هؤلاء العلماء والفنيين بل تردد أنهم بدأوا العمل بالفعل في المنشآت النووية الإيرانية، كما يبدو أن مدير الوكالة الإيرانية للطاقة النووية، قد باشر بنفسه الاتصال بعدد من هؤلاء العلماء. إلا أن الواضح أن هذه الجهود لم تفض إلي نتائج فعالة، ولاسيما أن الولايات المتحدة بذلت جهوداً مستميتة لمنع تسرب العلماء الروس ومحاولة اجتذابهم بشتى الوسائل.

البنية الأساسية النووية في إيران:

تتباين الإمكانات النووية في إيران ما بين القديم والحديث وما بين الغربي والشرقي، وعموماً فإن البنية تتكون من الآتي:

١- الوكالة الإيرانية للطاقة

وهو أعلي جهاز مسئول عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة الإشـراف علـي البرنـامج النووي الإيراني، ويتبع مباشرة لرئيس الجمهورية الإيرانية.

٢- المنشآت النووية ومراكز الأبحاث

- مركز الأبحاث النووية في منطقة (أميررجاد) شمال غرب طهران وبدأ نشاطه عام ١٩٥٦، ويتبع مباشرة لجامعة طهران وبالتـالي فهـو مركـز أبحـاث أكاديمي.
- مركز التكنولوجيا النووية في طهران (مفاعل أبحاث بقوة "٥ ميجاوات").
- مركز الأبحاث النووية في جامعة شيراز (محدود الإمكانات) مقـصور علـي البحث العلمي التطبيقي في مجال الفيزياء النووية.
- مركز الطاقة الذرية في مدينة (معلم كلاية) قرب بحر قزوين وهو مركز أبحاث مشترك بين إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي، تستغل إيـران من خلاله الإمكانات العلمية لدول الإتحاد السوفيتي القديم، وقد اختيرت تلـك المدينة (التي تعتبر سياحية) لكونها بعيدة عن مدى أي طائرات أو صـواريخ تطلق من مدن الجوار.
- محطة بوشهر جنوب غرب إيران، والتي تقوم روسيا حالياً بإعادة بنائها بصفقة مع إيران، وقد حاولت الولايات المتحدة إيقاف هذا العقد، ولكن روسيا تمسكت بتنفيذه علي أساس أخذ ضمانات بأن لا تستخدم لأغراض عسكرية.
- مفاعلات (بوشهر الصينية) وقد تم توقيع عقد لإنشاء مفاعلين نوويين يعمـلان بالماء الثقيل بين الصين وإيران في منتصف عام ١٩٩٣، بلغـت قيمتـه ١,٢ مليار دولار، علي أن تكون قدرة كل مفاعل (٣٠٠ ميجاوات).

وقد ضغطت الولايات المتحدة علي الصين لإيقاف هذا العقد وشـهدت زيـارة رئيس الصين للولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩٧ كمقايضة بين أن توقـف الصين هذا العقد مقابل تزويد الولايات المتحدة للصين بالتكنولوجيـا النوويـة

المتقدمة، وقد جرت مفاوضات تراجعت الصين من خلالها عن استكمال المشروع، وقد تأكد ذلك أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي للصين في شهر مارس ١٩٩٨. ولكن يبدو أن الصين ستقوم بإتمام التشييد عن طريق طرف ثالث (كوريا الشمالية) والتي كانت طرفا في الاتفاق الأول (عقد عام ١٩٩٣).

- قامت إيران بشراء جزءاً من برنامجها النووي، من دول غربية أهمها سويسرا تحت ستار برامج أخرى أو مصانع مدنية.
- سعت إيران لشراء مفاعل ذري من الهند بقدرة (١٠ ميجاوات) لأغراض الأبحاث (ويخضع لوكالة الطاقة الدولية).
- أقامت إيران مراكز جديدة للأبحاث النووية في أصفهان وتسعي للحصول علي مفاعلات نووية في جهات مختلفة.
- أقامت مركزاً آخر لبحوث الطاقة النووية شمال غرب إيران.

وتمثل المكون الأكثر أهمية في هذه المنشآت في محطة (بوشهر) الواقعة في جنوب غرب إيران، والتي ما زالت تحت التشييد وينتظر أن يؤدي اكتمال بنائها إلي إحداث طفرة كبرى في البرنامج النووي الإيراني، حيث تتراوح الطاقة القصوى للمحطة التي تحتوي علي مفاعلين عند التشغيل بين (١٠٠٠ و ١٣٠٠ ميجاوات) لكل مفاعل حسب التقديرات المتاحة، تمثل (١٠% - ٢٠%) من استهلاك البلاد من الكهرباء. وكان العمل في هذه المحطة قد بدأ عام ١٩٧٤ في عهد الشاه رضا بهلوي، وتولت عملية الإنشاء شركتان ألمانيتان إلا أن قيام الثورة الإيرانية أدي إلي إيقاف العمل فيهما، ثم جري تدمير الجزء الأكبر من المنشآت المنتهية أثناء الحرب العراقية - الإيرانية بتأثير الغارات الجوية والصاروخية.

وتشير المعلومات المتاحة إلي أن الحكومة الإيرانية انتهت عام ١٩٩٥ من بناء مركز جديد لبحوث الطاقة النووية في شمال غرب إيران. كما تشير مصادر غربية إلي أن المحطتين النوويتين اللتين بوشر أقامتهما الأولى علي ضفاف نهر قارون جنوب غرب إيران. والثانية بالقرب من نهر زياند هرود بالقرب من أصفهان.

وقد بذلت الحكومة الإيرانية جهوداً مكثفة للحصول علي المساعدة في أعمال دفع وتطوير برنامجها النووي، ولاسيما مع الصين التي تتركز علي ما يبدو في مجال الأغراض السلمية وفقا للتشريعات واللوائح التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تقوم الصين بمساعدة إيران في بناء محطة للطاقة النووية وزودت إيران في هذا الإطار بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة علاوة علي مفاعل نووي صغير، كما أبرمت الدولتان تعاقدات لتصدير أجهزة خاصة بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب، كما ذكرت مصادر إيرانية أن التعاون يتم بالكامل في إطار التشريعات الدولية.

وفي محاولة لنفي التكهنات الغربية، استقبلت إيران في منتصف شهر فبراير ١٩٩٣ لجنة موفدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتباحث في إمكانات التعاون الفني وتقديم المساعدة إلي إيران. وقامت اللجنة بزيارة عدد من المواقع والمنشآت النووية الإيرانية، كان منها مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان، ومركز الأبحاث النووية في طهران، وقد أعدت اللجنة بناء علي هذه الزيارة تقريراً انتهت فيه إلي أنه لا توجد أي دلائل على أن إيران تعمل على تطوير الأسلحة النووية، بل أكدت أن الأنشطة التي تابعتها في إيران تتفق مع التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

إلا أن اللجنة أكدت مع ذلك أن هذه النتيجة تقتصر فقط على الأماكن والمنشآت التي زارتها وعلى الأوضاع القائمة وقت الزيارة. وسعت إيران إلى استكمال العمل في برنامجها النووي من أجل الانتهاء منه قبل عام ٢٠٠٥ وذلك بالرغم من الضغوط الأمريكية الإسرائيلية تجاه كل من روسيا والصين، حتى لا تستخدمه إيران للأغراض العسكرية.

هذا ويمكن حصر الجهود الإيرانية المبذولة في هذا الاتجاه في أربع مراحل رئيسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى

بدأت في عهد الشاه واستهدفت امتلاك قدرة نووية متواضعة عن طريق تنفيذ برنامج متكامل لإنشاء مفاعل للطاقة في مدينة بوشهر بمساعدة ألمانيا، بالإضافة إلى أن إيران كانت تملك بالفعل مفاعلاً نووياً تجريبيا حصلت عليه من الولايات المتحدة في الستينيات وتبلغ قوته "٥ ميجاوات". ورغم أن حكومة الثورة الإيرانية سمحت عقب عام ١٩٧٩ باستمرار العمل في مركز أبحاث طهران بدون عوائق، إلا أن الولايات المتحدة فرضت حظرا على تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، ودعت كل من ألمانيا وفرنسا إلى عدم استئناف التعاون النووي مع طهران ما لم تقدم الحكومة الإيرانية تأكيدات كافية عن التزامها بعدم الانتشار النووي، علاوة على أن العديد من علماء الذرة الإيرانيين غادروا البلاد عقب الثورة الإسلامية، الأمر الذي جعل البرنامج النووي الإيراني يعيش حالة من الجمود حتى منتصف الثمانينات.

المرحلة الثانية

وبدأت في عام ١٩٨٦ عقب إعلان آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال وسار هذا النشاط في أربعة مجالات:

١- توسيع دائرة التعامل النووي مع الدول الأجنبية لاسيما الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، حيث وقعت إيران اتفاقاً مع باكستان في عام ١٩٨٦ للتعاون في المجالات النووية العسكرية تقوم باكستان بمقتضاه بتدريب العلماء الإيرانيين. كما وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين في عام ١٩٨٧ للحصول على وقود نووي أرجنتيني من اليورانيوم المخصب غير المخصص للأغراض العسكرية لمفاعل طهران التجريبي. ثم اتفقت إيران مع جنوب إفريقيا خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب. وفي ديسمبر ١٩٨٩ وقعت إيران على اتفاق للتعاون الاستراتيجي مع كوريا الشمالية خلال زيارة سرية قام بها وفد إيراني رفيع المستوى برئاسة علي خاميني الذي كان يشغل منصب رئيس الدولة وقتذاك إلى بيونج يانج، وركز الاتفاق بصفة

خاصة على تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ والتسلح الكيميائي والبيولوجي والنووي بين البلدين، أضف إلى ذلك أن إيران سعت - أيضاً - إلى شراء مفاعل أبحاث من الهند تبلغ قوته حوالي "١٠ ميجاوات"، على أن يخضع هذا المفاعل إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢- توسيع البنية الأساسية في البلاد، حيث افتتحت إيران مركزاً جديداً في مدينة أصفهان بالإضافة إلى محاولة الحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة أو تجميعها على مراحل متعددة.

٣- تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي، فقد عملت الحكومة الإيرانية خلال هذه المرحلة على استقدام علماء الذرة الإيرانيين الذين كانوا قد غادروا البلاد عقب قيام الثورة، كما اهتمت أيضاً بإرسال العديد من الأخصائيين النوويين الإيرانيين إلى الخارج لتلقي تدريب عملي متقدم، ولعبت باكستان دوراً مهماً في هذا المجال من خلال قيامها بإشراك العديد من العلماء الإيرانيين في البرنامج النووي الباكستاني، وإعطائهم معلومات مهمة في بناء الأسلحة النووية عن طريق تدريب عملي في مفاعل كاهوتا الباكستاني.

٤- دفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي، حيث جرى الاهتمام في هذه المرحلة بالدخول إلى أعماق الأبحاث الخاصة بالوقود النووي وتنوعت هذه الأبحاث الخاصة بالوقود النووي إلى ثلاثة أنواع:

تخصيب اليورانوم، إعادة معالجة الوقود النووي غير المشع كيماويا لاستخراج البلوتونيوم، وتخصيب اليورانيوم بالليزر.

والواضح أن الاهتمام الكبير بالتسلح النووي خلال هذه المرحلة كان نابعاً من تطور أعمال القتال مع العراق، في غير صالح الجانب الإيراني، الأمر الذي دعا القيادة الإيرانية إلى محاولة امتلاك رادع نووي في مواجهة العراق، مع التأكيد على أن هذه المحاولة ترمي إلى تحقيق أهداف دفاعية وهجومية على حد سواء. وفي أعقاب وقف إطلاق النار، ارتأت القيادة الإيرانية أن أعمال تطوير القدرات النووية يمكن أن تعزز - في جانب منها - الموقف التفاوضي الإيراني في المباحثات مع العراق، جنباً إلى جنب مع المكاسب والفوائد الأخرى العديدة التي يمكن أن يحققها ذلك لإيران على الساحة الإقليمية.

المرحلة الثالثة

وبدأت عقب حرب الخليج الثانية في أوائل عام ١٩٩١ والتي ولدت قوة دفع كبيرة لبرامج التسليح الإيرانية بصفة عامة، والتسلح النووي بصفة خاصة ثم ازدادت قوة الدفع هذه عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٩١، حيث تشير بعض التحليلات إلى أن امتلاك السلاح النووي كان واحداً من الأدوات التي اعتقدت القيادة الإيرانية أنها تستطيع من خلالها استغلال المتغيرات الدولية والإقليمية القائمة لدفع حركة الإحياء الإسلامي وبناء كتلة إسلامية قوية تقودها إيران. ذلك أن تحقيق هذا الهدف ينطوي بالضرورة - من وجهة نظر القيادة الإيرانية - على احتمال نشوب مواجهة عسكرية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن امتلاك قدرة نووية إيرانية ربما يقلل من إقدام الولايات المتحدة على دخول هذه المواجهة بل وردعها عنها، علاوة على أن ذلك يمكن أن يقدم قوة دفع إضافية للجهود المبذولة في اتجاه بناء كتلة من الدول الإسلامية غير العربية في آسيا. وفي هذا الإطار تردد أن إيران عملت على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى كما حاولت استقطاب علماء الذرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

وفي هذا السياق قامت إيران بتكثيف أعمال التعاون النووي مع الدول الصديقة ولاسيما الصين، ورغم ذلك كله فإن البرنامج النووي الإيراني يبقى بعيداً عن امتلاك القدرة على تصنيع السلاح النووي ومازالت تنقصه عناصر أساسية، سواء على صعيد البنية الأساسية أو القدرات البشرية الفنية.

المرحلة الرابعة

وبدأت مع بداية عام ١٩٩٤، حيث وقعت إيران اتفاقاً مع الصين لبناء مفاعلين نوويين لتوليد الكهرباء، وبدأ الصينيون في وضع خطط ورسومات إنشائهما في جنوب إيران.

وفي ١٤ مايو ١٩٩٥، أعلن رضا أمر الله مدير البرنامج النووي الإيراني عن اعتزام إيران بناء عشر محطات للطاقة النووية خلال السنوات العشرين القادمة بمساعدة روسيا والصين، ونفى الاتهامات الأمريكية بمحاولة إنتاج أسلحة نووية، وقال أن الجيش الإيراني لا يملك برنامجاً نووياً مستقلاً، كما أضاف أن حوالي ١٥٠ خبيراً نووياً روسياً يعملون بالفعل في موقع مشروع طموح للطاقة النووية يجري بناؤه بالتعاون مع روسيا، وأن عددهم سيزيد على ٥٠٠ خبير روسي بعد ذلك في الموقع الذي سيتم فيه بناء مفاعلين نوويين بتكلفة نحو عدة مليارات دولار (منطقة بوشهر)، وأن روسيا ستزود إيران باليورانيوم المخصب اللازم لتشغيل المحطة النووية.

(ثانياً) المكونات الفنية للبرنامج النووي الإيراني:

شهدت البنية الأساسية النووية الإيرانية تطورات تدريجية على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأصبحت إيران تمتلك في الوقت الراهن بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، إلا أنها مازالت عاجزة حتى الآن عن الدخول بعمق في مجالات توليد الطاقة الكهربائية أو امتلاك القدرة على إنتاج مواقع مختلفة خاصة بالأبحاث النووية على النحو التالي:

١- **طهران**: ويوجد بها مركز للأبحاث النووية، يضم مفاعلاً نووياً طاقته "٥ ميجاوات" خاصاً بالأغراض البحثية في جامعة طهران، حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة عام ١٩٦٧، إلا أن معظم الأنشطة البحثية انتقلت إلى أصفهان منذ عام ١٩٨٧، وليس في استطاعة هذا المفاعل الصغير أن يوفر القدرة لإيران على امتلاك وإنتاج المواد النووية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية. ومنذ الستينيات كان هذا المركز قد حصل من الولايات المتحدة على بعض الخلايا الحارة الخاصة بفصل البلوتونيوم من عناصر الوقود المستنفد، وهو ما أتاح لإيران أن تمتلك خبرة قيمة في مجال فصل البلوتونيوم.

٢- **أصــفهان:** حيث يوجد بها مركز أبحاث نووية فريد من نوعه، إلا أنه لا توجد به أية مفاعلات، وقد صمم هذا المركز على أساس أن يضم مفاعلاً نووياً قوته "٢٧ ميجاوات" يعمل بالنيوترون للأغراض البحثية تبنيه الصين، وربما يكون العمـــل في إنشاء هذا المفاعل قد انتهى بالفعل. وتقتصر المعدات الموجــودة فـــي هـــذا المركز على وحدة كاليترون بحثية صغيرة، حصلت عليها إيران من الصين عام ١٩٨٧، ويشدد الإيرانيون على أن هذه الوحــدة الــصغيرة لا تــستطيع إنتـــاج البلوتونيوم عالي التخصيب اللازم لصنع قنبلة نووية، والمعروف أن الكـــاليترون يعتبر الأعلى تكلفة من بين تكنولوجيا التخصيب.

٣- **خرج:** وهي معروفة بمركز الأبحاث الطبية بها، ويوجد في هذا الموقـــع جهـــاز تسريع "سيكلترون" حصلت عليه إيران من بلجيكا.

٤- **دار خوين:** كان من المفترض في السبعينيات أن تبني فرنسا محطة للطاقة النووية تضم مفاعلاً قوته "٩٣٥ ميجاوات" في دار خوين، إلا أن عملية البناء لم تتجاوز عمليات المسح المبدئي لهذا الموقع.

٥- **جورجان:** حيث تعتبر موقعاً مخططاً لمحطة طاقة نووية تضم مفاعلين قوة كـــل منهما "٤٤٠ ميجاوات" تقيمهما روسيا.

٦- **معالم كلاية:** وكان من المفترض أن تبني الهند مفاعلا نووياً قوته "١٠ ميجاوات" خاصاً بالأبحاث، إلا أن هذه الخطة ألغيت ومازال هذا الموقـــع تابعـــاً للمنظمـــة الإيرانية للطاقة النووية وهو يستخدم أحياناً لتدريب أفراد هذه المنظمة.

٧- **شاجاند (في إقليم يزد):** وهو منجم يورانيوم، ولكنه لا يضم منشآت مهمة، وتشير التقارير إلى أنه توجد في هذا المنجم ترسبات لا يستهان بها من اليورانيوم تصل إلى حوالي ٥٠٠٠ طن على الأقل، كما تشير بعض التقارير إلـــى أن الحكومـــة الإيرانية بدأت منذ عام ١٩٨٩ تنشئ مصنعاً لأكسيد اليورانيوم المشبع المعروف بـــ (الكعك الأصفر) في هذا الإقليم.

٨- **بوشهر:** حيث يوجد بها محطتان غير مكتملتين للطاقة النووية وتضمان مفاعلين نوويين قوة كل منهما "١٢٠٠ ميجاوات"، وتقوم روسيا في الوقت الحالي باستكمال بناء هذه المحطة وتركيب الأجهزة والمعدات الفنية بها، وتمثل هذه المحطة عموماً المعقل الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني.

وبالإضافة إلى ما سبق، يعتقد أن هناك عددا آخر من مواقع الأبحاث النووية أبرزها جامعة شريف للتكنولوجيا، التي تعتبر مهد البرنامج النووي الإيراني، وقد أجرت إيران تجارب في تخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا قوة الطرد المركزية في هذه الجامعة، كما ارتبط اسم هذه الجامعة - أيضاً - بجهود استيراد اسطوانات الفلورين الملائمة لمعالجة المواد المخصبة، ومحاولات استيراد مغناطيسات متخصصة يمكن استعمالها في الطاردات المركزية عام ١٩٩١، وقد أشارت بعض المصادر إلى أن الأنشطة النووية نقلت من هذه الجامعة بعدما خضعت للمراقبة الغربية، وبعد أن شاعت مخاوف بإمكانية تعرض الجامعة لهجوم جوي، واستفادت الحكومة الإيرانية من تجربة القصف الإسرائيلي للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٨١، وقامت بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة وأحاطتها بجدار هائل من السرية، وذلك على سبيل التحسب إزاء أية ضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية ضد هذه المنشآت.

مجال الحصول على الوقود النووي:

بذلت إيران جهوداً ضخمة للحصول على اليورانيوم المخصب والماء الثقيل من جهات عديدة أهمها:

١- وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين عام ١٩٨٧ للحصول على وقود نووي من اليورانيوم المخصب غير المخصص لأغراض العسكرية من أجل مفاعل إيران التجريبي.

٢- اتفقت إيران مع جنوب إفريقيا عامي ١٩٨٨/١٩٨٩ للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب.

٣- تمتلك إيران مخزونا ضخماً من اليورانيوم الخام، يمكنها استغلاله (حوالي ٥٠٠٠ طن في منطقة شاجند) كما أعلنت عام ١٩٨٧ أن لديها مخزوناً آخر مكتشفاً حديثاً.

٤- حصلت إيران على كميات غير معروفة من اليورانيوم من دول الاتحاد السوفيتي السابق في أوائل التسعينيات.

٥- تهدف إيران في هذه المرحلة إلى تركيز الأبحاث في مجالات (تخصيب اليورانيوم، معالجة الوقود النووي غير المشع لاستخراج البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم بالليزر).

إيران تبدأ تركيب ٣ آلاف جهاز طرد مركزى :

فى أول رد عملى على تبنى مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات على إيران، أعلنت طهران أنها بدأت يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦م تركيب ٣ آلاف جهاز طرد مركزى فى منشأة لتخصيب اليورانيوم، بينما وافق البرلمان الإيرانى على إجراء تصويت عاجل على مشروع قانون يلزم الحكومة بإعادة النظر فى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فبعد يوم واحد من تصويت مجلس الأمن بالإجماع لمصلحة فرض عقوبات على إيران بسبب رفضها وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، أعلن علـى لاريجانى كبير مفوضى إيران فى الملف النووى أن بلاده بدأت فى الحال تركيب ٣ آلاف جهاز طرد مركزى فى منشأة "نتانز" النووية، وهو الموقع الذى تجرى فيه إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم، مشيراً إلى أنه سيتم تشغيلها فى أسرع وقت، واعتبر أن هذا هو رد إيران المباشر على قرار مجلس الأمن.

وفى الوقت نفسه، صوت مجلس الشورى الإيرانى بأغلبية كبيرة لمصلحة إجراء تصويت عاجل على قانون يرغم الحكومة بإعادة النظر فى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يرجح أن يحظى مشروع القانون بتأييد الأغلبية.

وقد طالب نواب عدة بإنسحاب إيران من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وطرد مفتشى الوكالة من طهران على الفور، بنما طالب أحد النواب بإغلاق سفارة بريطانيا وطرد سفراء بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا.

وفى هذا لإطار، أعلن المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية محمد على حسينى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب ألا تتوقع أن تبقى إيران على مستوى التعاون نفسه بعد قرار فرض عقوبات عليها.

وأضاف "سنعلن تدريجياً خططنا بناء على قاعدة مصالحنا الوطنية" وأعلن أن البرلمان يشكل العين الساهرة للشعب وسيعلن قراره.

وفى أول ظهور له بعد قرار مجلس الأمن، قلل الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد من أهمية العقوبات التى تقرر فرضها على بلاده، معتبراً أن الدول التى ساندت القرار ستندم قريباً على ذلك.

وقال أحمدى نجاد: "هذا القرار لن يؤذى إيران، والذين أيدوه سيندمون قريباً على هذا التصرف السطحى من جانبهم"، معرباً عن أسفه إزاء هؤلاء الذين فاتتهم فرصة "الصداقة مع إيران".

وأضاف "إن الإيرانيين ليسوا منزعجين ولا قلقين من القرار، وسنحتفل بإنجازاتنا النووية قريباً، ووصف الرئيس الإيرانى قرار مجلس الأمن بأنه "ورقة ممزقة لن تخيف الإيرانيين، ولن توقف العمل النووى"، واعتبر أنه من مصلحة الغربيين العيش مع إيران النووية.

إيران تعلن عزمها تثبيت ٥٠ ألف جهاز طرد مركزى فى منشأة "ناتانز":

واصلت إيران لهجة التحدى بعد تصريحها يوم ١٠ أبريل٢٠٠٧ أنها أصبحت دولة منتجة للوقود النووى على المستوى الصناعى حيث اعلن غلام رضا أغازادة رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية أن بلاده مصممة على تثبيت ٥٠ جهاز طرد مركزى فى منشأة "ناتانز" النووية.

وأكد أن هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يقتصر على تثبيت ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزى فى المنشأة، بل وضعت الحكومة الإيرانية كل الخطط اللازمة لنصب خمسين ألف جهاز.

ومن جانبه طالب "منوشهر متقى" وزير الخارجية الإيرانية السابق القوى الدولية الكبرى بقبول الواقع الجديد بقدرة إيران على تخصيب اليورانيوم صناعيا، وأكد أن وقف التخصيب أصبح غير مقبول، سواء كشرط مسبق للدخول فى مفاوضات، أو كنتيجة لهذه المفاوضات، وأضاف أن بلاده مستعدة لإجراء حوار مع القوى الكبرى إذا كان لديها شئ جديد تقوله.

وفى غضون ذلك أكد خبراء أمريكيون أن ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزى تكفى - من الناحية النظرية - لإنتاج سلاح نووى خلال عام، إلا إنهم شككوا فى صدق الإعلان الإيراني على ضوء مستوى الإمكانات التكنولوجية التى تمتلكها إيران، واعتبروا ان الهدف من الإعلان الذى جاء فى ٩ أبريل ٢٠٠٧ هو زيادة التأييد الشعبى للرئيس محمود احمدى نجاد، ودعم موقف طهران أمام الغرب بإظهار برنامجها النووى أكثر قوة.

وأوضحوا أن إيران تمكنت فقط من تشغيل مجموعتين قوام الواحدة ١٦٤ جهاز طرد، ربما لـ ٢٠% من الوقت، إلا أنها فى حاجة إلى نحو ٢٥ ألف جهاز طرد مركزى تعمل فى آن واحد لإنتاج وقود يكفى لمفاعل واحد للماء الخفيف، وأكدوا أنه مع صعوبة تصديق قدرة إيران على زيادة عدد أجهزة الطرد بهذا الشكل الدرامى، فإن الأمر كله متوقف على إذا ما كانت إيران قادرة على تشغيل كل هذه الأجهزة فى الوقت نفسه عند معدل ثابت.

وفى الوقت نفسه أعلنت وزارة الخارجية الروسية فى ١٠ أبريل ٢٠٠٧ أن موسكو ليس لديها أى دليل على أن إيران حققت طفرة تكنولوجية تتيح لها تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعى، واستطرد المسئول الروسى قائلا:

إن روسيا ليس لديها أى علم بأى طفرة تكنولوجية فى البرنامج النووى الإيرانى فى الآونة الأخيرة من شأنها أن تغير طبيعة أنشطة التخصيب التى تجرى فى البلاد.

وأكد سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسية السابق انه يعتقد أن أجهزة الطرد المركزى الجديدة لم تعمل بعد بكامل طاقتها، وأضاف إن بلاده سوف تستوضح الموقف وتجرى اتصالات مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إلا انه فى الوقت الراهن ليس لدى موسكو اى تأكيد بأن التخصيب الفعلى بدأ فى أجهزة الطرد المركزى الجديدة وقال: نريد أن تستند أفعالنا ليس على تلميحات سياسية عاطفية، وإنما إلى حقائق. وأوضح إن هناك الكثير من هذه التلميحات من مختلف الأطراف يتم اطلاقها بين وقت وآخر.

وفى فرنسا انتقد وزير الخارجية السابق فليب دوست بلازى فى ١٠ أبريل ٢٠٠٧ إعلان طهران انتقالها إلى تخصيب اليورانيوم على المستوى الصناعى، واعتبر أن ذلك يمثل إشارة سيئة ضد المجتمع الدولى.

ومن جهة أخرى كشفت صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية فى نفس اليوم عن إن حالة من الإحباط المتنامى تسيطر على وزارة الخارجية الإسرائيلية وجهاز المخابرات الإسرائيلى «الموساد» إزاء تعامل الاتحاد الأوروبى مع أزمة البرنامج النووى الإيرانى ، وانتقدت الصحيفة رد الفعل الأوروبى إزاء الإعلان الأخير وقالت: إن كل ما فعلته ألمانيا التى تتولي رئاسة الاتحاد الأوروبى فى دورته الحالية هو وصف سلوك طهران بـ "خطوة فى الإتجاه الخاطئ".

ونقلت عن برلمانى ألمانى على صلة بالمخابرات الإسرائيلية أن هناك احتمالين أساسيين فى هذا الخصوص، أولهما أن إيران عازمة على إنتاج قنبلة نووية فى أسرع وقت ممكن، والثانى أن درجة تقدمهم التكنولوجى اكبر بكثير مما تظهره تصريحاتهم، وهذان الاحتمالان هما اللذان يسودان فى جهاز المخابرات الإسرائيلى.

وفى غضون ذلك بدأ مفتشان تابعان للأمم المتحدة زيارة تستغرق أسبوعاً لإيران، حيث سيتوجهان إلى منشأة "ناتانز" النووية، بينما أكد مسئول إيرانى إنهما يقومان بزيارة روتينية.

وعلى صعيد اخر أعلنت مجموعة "هاليبرتون" الأمريكية العملاقة للخدمات النفطية أنها لا تنفذ حاليا اى مشروع فى إيران ، وكانت الشركة قد أعربت فى يناير ٢٠٠٥ عن نيتها وقف العمل فى إيران، إلا أنها ستواصل تنفيذ العقود المبرمة من قبل. وأوضحت الشركة - فى بيان يوم ٩ ابريل ٢٠٠٧ - أن قيمة عقودها فى إيران كانت زهيدة ولم تتخط يوماً ثلاثين أو أربعين مليون دولار.

إيران تخفض إنتاج اليورانيوم وتسمح بالتفتيش على مفاعل "آراك" :

فى تطور مهم على صعيد الملف النووى الإيرانى أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩ أن إيران خفضت وتيرة إنتاجها من اليورانيوم المخصب، وسمحت لمفتشى الأمم المتحدة بالوصول إلى مفاعل أراك للأبحاث النووية وهو ما يطالب به المفتشون الدوليون منذ فترة طويلة.

وردا على سؤال حول الأسباب التى دفعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إتخاذ هذه الخطوات وهل يمثل ذلك تغييرا فى موقف طهران إزاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب وضعها السياسى الداخلى المتوتر، رفض مسئول فى الوكالة الإدلاء بأى تعليق على هذا الأمر.

وأكدت الوكالة يوم ٢٠٠٩/٨/٢٨ أن إيران قلصت بعض الشئ نطاق نشاطها لإنتاج الوقود النووى، ولبت مطالب تنفيذ رقابة أكثر فاعلية لموقع ناتانز لتخصيب اليورانيوم.

لكن تقريرا سريا للوكالة حصلت عليه وكالة رويترز أوضح أن طهران زادت أيضا أجهزة الطرد المركزى التى قامت بتركيبها، رغم أنها لا تعمل كلها، بنحو ألف جهاز لتصل إلى ٨ آلاف و٣٠٨ أجهزة.

وقال مسئول بالأمم المتحدة مطلع على التقرير إن ذلك سيسمح لإيران باستئناف توسع كبير فى التخصيب إذا اختارت ذلك إلا إذا حدثت مشاكل فنية.

ومن جانبها اتهمت وزارة الخارجية الأمريكية إيران بعدم تعاونها بصورة كاملة مع المجتمع الدولى بشأن برنامجها النووى وذلك رغم سماح طهران لمفتشى الأمم المتحدة بالوصول لمفاعل آراك للأبحاث، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ايان كيلى للصحفيين ردا على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشان إيران بناء على ما رأيناه فى التقارير يبدو واضحا أن إيران تواصل عدم التعاون وتواصل أنشطتها لتخصيب اليورانيوم.

فى غضون ذلك جدد رئيس الوزراء الإسرانيلى بنيامين نيتانياهو تحذيره لإيران من انه لم يعد هناك الكثير من الوقت للتعاطى مع ما تمثله من تهديد على حد وصفه. وأوضح فى تصريحات من العاصمة الألمانية فى ختام جولته الأوروبية أن القضية الأولى التى تمت مناقشتها مع المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل هى إيران وتطوير النظام الإيرانى للأسلحة النووية.

وقال لقد ظهرت الطبيعة الحقيقية للنظام الإيرانى فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة وحذر مجددا من أن القضية الإيرانية تشكل تهديداً لإسرائيل والمنطقة والسلام العالمى على حد تعبيره وتوقع أن يتعاطى المجتمع الدولى مع هذا التهديد معربا عن سعادته إزاء تعهد ميركل بتعاطى ألمانيا بمسئولية مع التهديد الإيرانى على حد تعبيره.

ودعا إلى تشديد العقوبات على إيران ووضع ما وصفه بالضغوط والعقوبات الاقتصادية الحقيقية على النظام الإيرانى معتبرا أن ذلك يمكن تحقيقه عبر مجلس الأمن باتحاد القوى العالمية الكبرى أو حتى بدون قرار من مجلس الأمن.

مجال بناء الكوادر والوصول إلى التكنولوجيا النووية:

١- عملت القيادة الإيرانية خلال الفترة الماضية على تشجيع علماء الذرة الإيرانيين للعودة إلى بلادهم.

٢- إرسال العديد من البعثات العلمية إلى دول العالم للحصول على دورات تدريبية في هذا المجال.

٣- الاتفاق مع كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية والهند وباكستان على تـدريب الفنيين الإيرانيين (وقد أشركت باكستان العديد من العلماء الإيرانيين في برنامجها النووي كتدريب لهم).

٤- سعت إيران إلى استقطاب العديد من العلماء السوفيت السابقين للهجرة إلى إيران، وأشركتهم في برنامجها النووي.

إيران وتطوير القاعدة البحثية النووية:

في ٦ نوفمبر ١٩٨٥ ، ظهر إعلان في صحيفة "كايهان" الإيرانية شبه الرسمية، تدعو فيه العلماء الإيرانيين والأجانب لحضور مؤتمر تنظمه وكالـة الطاقـة الذريـة الإيرانية في بوشهر في الفترة من ١٤ - ١٩ مارس ١٩٨٦، من أجل إعداد القاعـدة العلمية للعلماء المتخصصين في الطاقة النووية والاستفادة من التكنولوجيا النووية فـي العصر الحديث. ومنذ هذا المؤتمر الذي حضره عشرات العلماء المتخصصين، خطت إيران خطوة جادة وخطيرة نحو هدفها لإنشاء قاعدة علمية راسخة في المجال النووي لصنع القنبلة الذرية، وانتقل مركز الأبحاث النووي في هذا المجال من جامعة أصفهان إلى مركز الأبحاث النووية في كلية "أمير كبير" التي كانت تعرف من قبل باسم كليـة الفنون التطبيقية التابعة لجامعة طهران، حيث يوجد هناك بالفعل مفاعل نووي أمريكي للأبحاث قوته "٥ ميجاوات" تم تركيبه في السبعينيات.

وفي يناير ١٩٨٧، تم اجتماع علمي كبير حضره جميع المتخصصين الإيـرانيين في المجال النووي لوضع الخطط التنظيمية النهائية لمشروع إنتـاج القنبلـة الذريـة الإيرانية، وفريق العمل والتمويل وكيفية الحصول على المعدات والمواد الخام، وحضر هذا الاجتماع لأول مرة الدكتور (فيشاراكى) يعد غياب سبع سنوات عن إيران منذ قيام الثورة وذلك بدعوة من الحكومة الإيرانية، وهو الذي تولى بعد ذلك رئاسـة الفريـق العلمي المكلف بصنع القنبلة الذرية. وقد انضم منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن عـشرات من العلماء الأجانب من كل من جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا وأوكرانيا والصين

وكوريا الشمالية إلى هذا المركز، هذا ويقدر عدد العلماء الروس في مجـال الطاقـة النووية الذين يشتغلون في إيران بنحو ١٤ عالماً (طبقاً لإحـصائيات عـام ١٩٩٣)، إضافة إلى ٥٠ مهندسا و ٢٠٠ عامل فني من رابطة الدول المستقلة "الكومنولث".

وطبقاً للتقديرات الغربية، تتجه جهود وكالة الطاقة النووية الإيرانية الآن إلى ثلاثة مجالات محددة لصنع القنبلة الذرية الإيرانية:

أولها : الحصول على الوقود النووي من مخلفات مفاعلها النووي الأمريكي للأبحـاث في طهران، حيث أن هذا المفاعل يعمل بالوقود النووي المخصب بنسبة ٩٣% من اليورانيوم، والذي تقدر كميته بخمـسة كيلوجرامـات، كمـا أن العلمـاء الإيرانيين يمكنهم استخدام مخلفات هذا المفاعل الناتجـة مـن التـشغيل مـن البلوتونيوم ٣٩ لصنع القنبلة الذرية، وهذا التقدير تنقصه المصداقية.

ثانيها : إنشاء مصنع لمعالجة المخلفات النووية والحصول على الوقود النـووي مـن اليورانيوم الخام مباشرة بمساعدة من البرازيل (حيث قامت البرازيل بإقامة هذا المصنع من قبل)، وقد أمكن لإيران اكتشاف اليورانيوم الخام في إقليم (يـزد) والذي يبلغ إنتاجه السنوي حالياً نحو خمسة آلاف طن.

ثالثها : الحصول على الوقود النووي لصناعة القنبلة باسـتخدام تكنولوجيـا متقدمـة لتخصيب اليورانيوم الخام بواسطة أشعة الليزر، ولدى إيران بالفعل عدد مـن هذه الأجهزة التي تعمل في مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران.

(ثالثاً) إيران والتعاون الأجنبي في المجال النووي:

كثفت إيران جهودها منذ بداية التسعينيات مع دول الكتلة الشرقية وبعض الـدول الغربية في محاولة منها لشراء ولبناء مفاعلاتها نووية، وقد سعت إيران بدايـة فـي محاولة للحصول على أسلحة نووية جاهزة، يتبعها الأعداد لتصنيع الأسلحة النوويـة. ونستعرض هنا الجهود الإيرانية مع الدول الأجنبية لمساعدتها فـي بنـاء مفاعلاتهـا النووية والتي تصر إيران أنها للاستخدامات السلمية.

إيران والحصول على سلاح نووي فعلي:

نظراً لأن تنشيط البرنامج النووي القديم وضمان مصادر الإمداد لمنظومات حمل السلاح النووي لم ترض آيات الله في طهران، الذين أرادوا السلاح الحقيقي الفعلي وفوراً، فقد قال الزعماء الإيرانيون – نقلاً عن مصدر استخباراتي إيراني كبير – "نريد ثلاث قنابل عملياتية جاهزة أو أربعا بأسرع ما يمكن" واستطرد هذا المصدر قائلاً: "أن إيران مستعدة للمضي إلى أبعد ما يمكن لتحقيق هذا الهدف".

محاولات إيران مع أذربيجان وطاجيكستان:

في الواقع، كان الحل الكامل ينتظر الإيرانيين بالفعل على مدى قريب من حدود إيران. ففي شهر مايو ١٩٩١ قام خبراء ذرة إيرانيون بزيارة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وجرت محادثات رسمية على مستوى عال مع كبار المسئولين في كل من أذربيجان وطاجيكستان، وعاد خبراء الذرة الإيرانيون في منتصف أكتوبر ١٩٩١، بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به قادة المخابرات KGB والذي حاولوا من خلاله الاستيلاء بالقوة على مقاليد السلطة في روسيا ولذا لم يتم برنامج الزيارة كاملا واكتفوا بزيارة كازاخستان فقط.

محاولات إيران وكازخستان

في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبح لكازاخستان اتصال مباشر بمصادر السلاح النووي وأصبحت تسيطر وتشرف على منطقة التجارب النووية السوفيتية السابقة الموجودة بالقرب من "سيمفلاتينك"، كما أصبح لها الأشراف والسيطرة الكاملان على مخزون السلاح النووي الذي كان يتبع سابقاً قوة الاتحاد السوفيتي الإستراتيجية.

هذا وقد وصف أحد كبار ضباط الاستخبارات الإيرانيين في وقت لاحق طريقة تعاملهم مع هذا الموضوع فقال: "لقد كان الكازاخستانيون على استعداد لبيع ثلاث قنابل بشرط أن يكون الثمن مرضياً لهم ووفق رغبتهم هم".

وبعد عودة الوفد الإيراني من كازاخستان فتحت حسابات سرية في بنوك لكسمبرج، وفي إمارة ليختنشتين، وفي سويسرا ، ودفعت الحكومة الإيرانية ٥٠ مليون دولار مقابل كل قنبلة اشترتها من كازخستان، وبلغ إجمالي ما أنفقته إيران على حد قول أحد سفرائها في إحدى العواصم الأوروبية (١٦٥ مليون دولار) قبل أن يحظى ممثلوها بوضع أيديهم على القنابل الذرية الثلاث التي كانت تنتظرهم في الأراضي الكازاخستانية.

هذا، وقد أكدت أجهزة الاستخبارات الأمريكية – إلى جانب وكالات استخبارتية أخرى – حقيقة حصول إيران على عدد من القنابل النووية، وقال في هذا الصدد أحد كبار رجال الاستخبارات الأمريكية في وزارة الدفاع: "إلا أنني غير واثق تماما من أن القنابل قادرة على العمل بالفعل، ومن المحتمل أن الإيرانيين لم يشتروا سوى مكونات عدد من القنابل" وقد ذكرت المصادر "أن هذه القنابل مخصصة للاستخدام كرؤوس متفجرة نووية للصواريخ الباليستية".

لقد كلف رجال من حرس الثورة الإيرانية بالقيام بعبور الحدود إلى تركمانستان ومنها إلى كازاخستان من أجل نقل القنابل إلى إيران، وقد بدأت عملية التهريب البرية – البحرية المشتركة في منطقة التجارب في "سيمفلاتينك" حيث حملت القنابل على لوادر ثقيلة إلى تركمانستان ومن هناك تم تحميلها على قطار بضائع عادي ثم تم نقلها إلى ميناء يقع على ساحل بحر قزوين ومنها إلى الأراضي الإيرانية بواسطة إحدى السفن. وقبيل نهاية ديسمبر ١٩٩١ تم تخزين القنابل في منشآت بالقرب من سواحل بحر قزوين حيث تم تجنيد ما لا يقل عن ٩٢ خبيرا نووياً أجنبيا وفنيين قبل وصول هذه القنابل إلى إيران، وذلك لتأهيل وتدريب الخبراء الإيرانيين.

وفي الوقت نفسه سارع الإيرانيون بشراء طائرات (الميج – ٢٧) من روسيا والتي تتميز بإمكان حمل هذا النوع من القنابل. وقال مسئول رسمي كبير في إيران أن هذه القنابل جاهزة للاستخدام في غضون خمسة أشهر أو ستة، وأضاف قائلاً: "أن التجارب قد بدأت فور وصول القنابل لإيران".

والجدير بالذكر أن الروس اعترفوا في محادثات سرية جرت مع ضباط أمريكيين بأن عددا من القنابل والألغام والرؤوس المتفجرة للصواريخ وعددا من المكونات الأخرى قد اختفت بالفعل من هذا المخزون، قد أخذت من الاحتياطي الموجود في منطقة التجارب ومن المخازن الموجودة في "سيمفلاتينك". كما أن الخبراء الروس يزعمون أن الإيرانيين لن ينجحوا قط في حل كود التشغيل الذري الروسي (وهي شفرة سرية لتأمين كل الأسلحة النووية)، ولا يقدرون - على ما يبدو - الخبرة والمساعدات التي حصلت عليها إيران من خبراء الذرة الكازاخستانيين والروس لهذا الغرض.

وتأكيداً لهذه المعلومات نقلت المجلة الأسبوعية الأوروبية "يوربيان" عن صحيفة دافار الإسرائيلية في ٢ مايو ١٩٩٢ نقلاً عن تقرير روسي سري: أن إيران اشترت من كازاخستان مالا يقل عن رأسين متفجرين نوويين، وقد نقلت الاستخبارات الروسية هذا التقرير إلى وكالة المخابرات الأمريكية. وكشفت الوثيقة أن عددا من الرؤوس المتفجرة قد اختفت من المنشآت النووية "سيمفلاتينك" في كازاخستان، وقد هرب في نهاية عام ١٩٩١ اثنان من الرؤوس النووية، ويبدو أنهما دانتا مدفعية. وتؤكد عناصر استخباراتية في أوروبا أن الرئيس (نزار) يقف وراء هذه الصفقة التي وافق عليها بسبب احتياج بلاده لأموال نقدية بالعملة الصعبة.

وقد كشف التقرير الروسي لوكالة المخابرات الأمريكية أن هناك رأسا متفجراً ثالثاً قد اختفى ولم يعثر له على أي أثر، ويقول التقرير أن عددا من الصواريخ قد نقلت إلى إيران، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه الصواريخ مزودة برؤوس متفجرة أم لا وهذه الصواريخ هي - على ما يبدو - صواريخ سكود تقليدية ذات مدى يبلغ ٣٠٠ كيلومتر.

وربما كان من أبرز الروايات التي وردت في هذا الصدد، أن ممثلين للحكومة الإيرانية زاروا في عام ١٩٩٤ جمهورية كازاخستان التي كانت متخصصة في تصنيع اليورانيوم إبان الحقبة السوفيتية. وتشير مصادر المعارضة الإيرانية إلى أن هذه

الجمهورية كانت تمتلك كميات من اليورانيوم تكفي لصنع قنبلة نووية، لاسيما في موقع معروف باسم (مخزن أوبلينسكى). والواضح أن الإدارة الأمريكية عرفت بهذا الأمر، وتدخلت بسرعة وطلبت من حكومة كازاخستان عدم إبرام أية صفقات نووية مع إيران. كما نقلت الولايات المتحدة حوالي ٦٠٠ كجم من اليورانيوم المخصب من كازاخستان إلى قاعدة السلاح الجوي الأمريكي في مقابل المساعدات الأمريكية النقدية الكبيرة، وقد سميت عملية نقل اليورانيوم المذكور بعملية "الياقوت الأزرق". وتشير بعض التقارير الأمريكية إلى أن هذه المواد لم تخضع لأية حراسة على مدى ما يزيد على عامين، كما كانت بعض الصوامع الخاصة بهذه المواد خالية من الأقفال.

المحاولات مع جنوب إفريقيا :

ومن ناحية أخرى ، ذكرت بعض التقارير أن إيران كانت قد اتفقت مع جنوب إفريقيا على شراء مئات الأطنان من أكسيد اليورانيوم المشبع (الكعك الأصفر)، بالإضافة إلى كمية صغيرة من اليورانيوم منخفض التخصيب. حيث زار رضا أمر الله الرئيس السابق للوكالة الإيرانية الذرية جنوب إفريقيا في وقت مبكر من عام ١٩٩٦، وتفقد المنشآت النووية في منطقة بيلندابا الواقعة غرب العاصمة بريتوريا.

وطبقاً لتصريحات الدكتور والدو ستمف المسئول التنفيذي الرئيسي في هيئة الطاقة الذرية بجنوب إفريقيا، فإن أمر الله كان يحمل معه قائمة بالاحتياجات الجوهرية اللازمة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، إلا أن جنوب أفريقيا رفضت التجاوب مع طلبات إيران في هذا الصدد، حيث كانت جنوب أفريقيا قد وقعت معاهدة منع الانتشار النووي عام ١٩٩١، كما دمرت ترساناتها من الأسلحة النووية. وكانت جملة هذه الجهود تشير إلى إن البرنامج الإيراني يركز أساساً على مجالات محددة هي تخصيب اليورانيوم ونظام الفصل الليزري ووسائل الإيصال.

وليس ثمة شك في أن الحكومة الإيرانية كانت مستعدة - رغم ما يتطلبه من نفقات - لشراء أسلحة ذرية - أيضاً - سرا، وهي مستعدة كذلك لأن تنفق لتحقيق هذا الهدف ملايين بل مليارات الدولارات وذلك لتحسين ولتطوير القدرة الإيرانية.

وترى القيادة الإيرانية – التي ترفع شعار الوحدة الإسلامية – أن إيران دولة إسلامية كبيرة قادرة على توحيد العالم الإسلامى أمام معارضيه، وتعد هذه السياسة بمثابة حجر الأساس في الجهود التي تبذلها إيران لكي تصبح دولة نووية كبرى وسوف تستطيع إيران بمقدرتها النووية أن تبرهن للدول العربية والإسلامية، خاصة الموجودة في الشرق الأوسط، أنها قادرة على ردع أية قوة معارضة.

التعاون مع الصين

في مجال التعاون النووي بين إيران والصين، قامت الصين بإمداد إيران بمعدات وأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي ومفاعل نووي تجريبي، بالإضافة إلى أجهزة خاصة بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب.

وفي نهاية شهر أكتوبر ١٩٩١، وكجزء من المرحلة الثانية من البرنامج قام الزعيم الصيني "يانج شونج كون" بزيارة عاجلة وغير مخططة لطهران. وقد أثمرت المحادثات السرية التي عقدت بين كبار القادة الصينيين والإيرانيين والتي استمرت يومين عن إبرام عدد من الصفقات السرية، وقد وقع هذه الصفقات بصفة شخصية كل من الزعيم الصيني وعلى أكبر هاشمي رافسنجاني.

وجدير بالذكر، أنه قد اشترك خلال هذه المحادثات – أيضاً – محسن ريضاوي المسئول عن النشاط النووي العسكري في إيران على رأس مجموعة من المدنيين، ومجموعة من الخبراء العسكريين الإيرانيين وهم جميعا يشاركون في البرنامج الإيراني النووي، وقد نصت الاتفاقية الصينية الإيرانية على تزويد الصين لإيران بصواريخ باليستية وصواريخ قصيرة المدى صناعة صينية قادرة على حمل رؤوس نووية، وتزويد إيران أيضاً بمنشآت ذرية أخرى. وللتعتيم على اشتراك الصين، فقد قرر الصينيون أن تظهر كوريا الشمالية كبائع للمعدات والأجهزة الذرية، كما قرروا – أيضاً – أن يتم نقل المعدات والمنشآت النووية الإستراتيجية عبر موانى كوريا الشمالية.

وقد ذكرت المصادر الاستخبارية التي كشفت النقاب عن تفاصيل وبنود هذه الاتفاقية أن اختيار وتحديد كوريا الشمالية وموانيها – بالذات لكي تكون منطلقاً يتم عبرها تزويد إيران بهذه المعدات والأجهزة – كان شرطا أساسيا لإبرام الاتفاقية، وكان من الممكن للصين رفض التوقيع على هذه الاتفاقية بدون تحقيق هذا الشرط. هذا ولم توقع صفقة الصواريخ مع الصين قبل أن تضمن إيران لنفسها امتلاك القدرة والوسيلة التي تحمل القنابل الذرية جواً.

كذلك صرح الرئيس الإيراني رافسنجاني خلال زيارته للصين في أواخر عام ١٩٩٢ أن بلاده ستحصل من الصين على المعدات والأجهزة الحديثة لبناء مفاعل نووي تبلغ قوته "٣٠٠ ميجاوات" كجزء من اتفاق يهدف إلى نشر الاستخدام العلمي للطاقة النووية، وقد وقع الاتفاق رسمياً في طهران في الرابع من شهر يوليو ١٩٩٣.

كما أوضحت مصادر أمريكية أن الصين وافقت على إرسال (١٧٠ خبيرا صينياً) إلى إيران لإجراء عملية إنشاء وتركيب المفاعل النووي ... وتذكر إيران أن المفاعل سيخصص للحصول على طاقات رخيصة، في الوقت الذي تمتلك فيه إيران أنهاراً من البترول ومصادر للطاقة وليست بحاجة إلى مفاعل نووي للطاقة. وتذكر الأنباء أن المفاعل قد تم بناؤه بالفعل في مدينة أصفهان.

كما أعلن نائب الرئيس الإيراني في مؤتمر صحفي – أن إيران تجري محادثات مع كل من الصين وروسيا لشراء أربعة مفاعلات نووية وقال في حديثه للمراسلين – أثناء مؤتمر وكالة الطاقة النووية الدولية السنوي عام ١٩٩٢ – أن هناك مباحثات تجرى لشراء وحدات محطات طاقة نووية بعد أن وقعت اتفاقيات بين كل من إيران والصين وروسيا. وتتكون الوحدات الصينية من مفاعلين قوة كل منهما (٣٠٠ ميجاوات) وفقاً لنموذج (وستنجهاوس) والذي ينتج في الصين بصفة خاصة وأنهما لن يستخدما إلا في الأغراض السلمية، وقد وقعت الاتفاقية في يوليو عام ١٩٩٤.

وفي مؤتمر تجديد معاهدة حظر الانتشار النووي، الذي عقد في الأمم المتحدة في جنيف في النصف الثاني من شهر أبريل ١٩٩٥، اعترض وارين كريستوفر وزير

الخارجية الأمريكي خلال لقائه بكيان كيشن وزير الخارجية الصيني على بيع تكنولوجيا صينية لإيران من شأنها أن تستخدم لتطوير الترسانة النووية الإيرانية. إلا أن وزير الخارجية الصيني قال للصحفيين أنه رغم احترام بلاده لوجهة النظر الأمريكية، إلا أن الصين لم تفعل شيئاً يخالف القانون الدولي. وكانت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية قد ركزت على أن الصفقة التي عقدتها الصين مع إيران تنص على مساهمة الصين في إقامة مفاعلين يعملان بواسطة المياه الثقيلة في إيران وأنه يجب أن يخضعا للرقابة الدولية لتفادي استخدام المواد التي تستعمل فيها لإنتاج أسلحة نووية.

كما أعلن رئيس وكالة الطاقة الذرية الإيرانية "غلام رضا أغازاده" في بيان له في بداية عام ١٩٩٥ أن الصين وافقت على تزويد إيران بجهاز لتخصيب عنصر اليورانيوم، وهو ما يمكن إيران من إنتاج بلوتونيوم من الدرجة المستخدمة في تصنيع الأسلحة النووية. كذلك وقعت الصين مع إيران اتفاقا لتزويد إيران بمحطتي طاقة نووية في مجال الكهرباء، وأعلنت الصين أن المحطتين ستستخدمان في الأغراض السلمية فقط.

التعاون مع روسيا :

وقعت روسيا وإيران في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٩٢ اتفاقاً لبناء مفاعل نووي في إيران وإقامة تعاون في مجال البحث العلمي، وينص الاتفاق على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال البحث الأساسي والعلوم التطبيقية وإقامة دائرة للبحث المشترك ووضع خطط لبناء مفاعل نووي في إيران وتدريب طاقمه وتقديم المعدات والمواد الضرورية لتشغيل المفاعلات.

وفي تصريح لنائب الرئيس الإيراني قال: "أن إيران تعاقدت مع روسيا على بناء مفاعلين نوويين روسيين تبلغ قوة كل منهما" ٤٤ ميجاوات " وهما من طراز (٢١٣ - ٤٤٠) "VVER"، وقال: "أن المفاعلين تنطبق عليهما مواصفات الأمان والسلامة التي

حددتها وكالة الطاقة الذرية وأنهما لن يستخدما إلا في الأغراض السلمية وأن إيـــران موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية"، ثم استطرد قائلاً: "وأن وفد وكالـــة الطاقة الذرية قام بالتفتيش على هذه المنشآت وعلى منشآت بحثية أخرى".

هذا وقد تم التوقيع في الثامن من يناير ١٩٩٥ في طهران على اتفاقية بين روسيا وإيران تستكمل روسيا بموجبها بناء المفاعل النووي الإيراني الموجـــود فـــي مدينـــة بوشهر الواقعة على ساحل الخليج العربي وذلك خلال أربعة أعوام على الأكثر، كمـــا تضمن الاتفاق تزويد إيران باليورانيوم الروسي المخصب الضروري لتشغيل المحطة. ووقع على الاتفاق كل من وزير الطاقة النووية الروسي فيكتور ميخايلوف، ورئـــيس اللجنة الإيرانية للطاقة الذرية ريزا أمورلا.

ومن ناحية أخرى، فقد أعلن جورجى كواروف المتحـــدث باســـم وزارة الطاقـــة النووية في روسيا خلال شهر فبراير ١٩٩٦، أنه مـــن المنتظـــر أن يـــتم اســـتكمال المشروع وفقاً للعقد الموقع بن البلدين خلال عدة سنوات، وذكر أن عدداً من الخبـــراء والفنيين الروس يقدر بأكثر من ٥٠ خبيراً يقومون حالياً بالعمل داخل إيران من أجـــل استكمال هذا المشروع، خاصة وأن إيران قامت بدفع تكلفة هذا العقد، ويـــرى بعـــض المراقبين أن الواقع السياسي والجغرافي يحتم على إيـــران وروســـيا توثيـــق إطـــار علاقتهما للإطلال من خلالها على العالم الخارجي دون ضغوط أو عقبات.

ورغم أن مفاعل بوشهر قد خصص لإنتاج الطاقة الكهربائيـــة إلا أن المـــراقبين يخشون استغلاله في إنتاج الأسلحة النووية، خاصة وأن المفاعل سينتج طاقة كهربائية تصل إلى "٨٠٠٠ ميجاوات".

وفي تعقيب لوزير الخارجية الإيراني عن صفقة تزود روســـيا بموجبهـــا بـــلاده بتكنولوجيا نووية قال: "إن التكنولوجيا لن تستخدم لأغراض عسكرية ، وأن العلاقـــات التجارية بين إيران وروسيا ذات طابع سلمي". ورفض الانتقادات الموجهة إلى خطـــة روسيا لبناء أربعة مفاعلات نووية بقيمة تتراوح بين ٠,٨ إلى مليار دولار، واعتبر أن الحملة الإعلانية الأمريكية ضد إيران ناتجة عن التنافس بين واشنطن وموسكو، وأكد

على احترام معايير المجتمع وقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن بلاده قد وقعت الاتفاق الخاص بالحد من الانتشار النووي.

تكثيف الجهود الإيرانية مع روسيا:

وصل إلى موسكو في الثاني عشر من مايو ١٩٩٨ رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية غلام رضا أغازاده، للبحث في التعاون الثنائي في المجال النووي. ويذكر أن المناقشات تناولت إنجاز بناء محطة بوشهر النووية ووسائل "مواجهة التأخير" في استكمال بناء المحطة، كما قام الوفد بزيارة المصانع التي ستزود المحطة بمولدات بدلاً من المولدات التي تم التعاقد عليها مع أوكرانيا، بعدما ألغت الأخيرة الصفقة بطلب من الولايات المتحدة. ونفى أداموف أن تكون موسكو تنوي تزويد طهران بأجهزة لتخصيب اليورانيوم، لكنه لم يستبعد قيام روسيا ببناء مفاعل نووي للبحوث يعمل باليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠%. وقال أن ذلك لا يتناقض مع الالتزامات الدولية، إذ أن الاستخدام العسكري يقتضي نسبة تخصيب تتجاوز ٩٠%.

واتفق المسئولان على مواصلة التعاون الثنائي استناداً إلى اتفاق موقع بين الاتحاد السوفيتي وإيران عام ١٩٨٩، وآخر أبرم عام ١٩٩٢ في شأن استخدام الطاقة النووية وبناء محطة بوشهر في إيران. ونقلت وكالة "انترفاكس" عن مصادر في وزارة الطاقة النووية أن الإيرانيين قد يتنازلون لروسيا عن حصتهم من أعمال البناء في محطة بوشهر، مما يزيد الصفقة من ٨٠٠ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار، وقد تحصل روسيا على مبالغ إضافية يتولى مصنع المولدات في سانت بطرسبرج إنتاج الوحدات التي كان الأوكرانيون قد رفضوا تصديرها إلى إيران.

وفي الخامس عشر من مايو ١٩٩٨، كشفت وزارة الأمن الروسية سجلاً بمحاولات إيرانية للحصول على أسرار تتعلق بالصواريخ وأعلنت عن سرقة ثماني حاويات تضم مادة مشعة، وتزامن ذلك مع زيارة مدير المنظمة الإيرانية للطاقة النووية رضا أغازاده لروسيا.

وأصدرت هيئة (وزارة) الأمن الفيدرالية الروسية بيانا أكدت فيه أن موسكو تنفذ التزاماتها الدولية في شأن منع تسرب تكنولوجيا الصواريخ. وأضافت أن أجهزة الأمن أبلغت محاولات عديدة للحصول على أسرار روسية، وأن الهيئات المختصة منعت عام ١٩٩٢ سفر مجموعة من الخبراء المختصين في الصواريخ إلى كوريا الشمالية.

لكن الوزارة ركزت على النشاطات الإيرانية في الفترات السابقة وأوضحت أنها اعتقلت الموظف في السفارة الإيرانية رضا تيمورى أثناء محاولته شراء معدات لمحرك صواريخ. وتابع بيان الوزارة أن عضوا في وفد عسكري إيراني اسمه عزيز مسعود طرد من روسيا لمحاولته شراء وثائق تتعلق بالطيران من مواطن روسي.

وأشار البيان إلى أن شركة "سانام" الإيرانية كلفت مجمع "ترود" للإنتاج والبحوث بتصنيع أجزاء لمحرك صاروخ بحجة أنها معدات لضخ الغاز، لكن المخابرات الروسية أوقفت الصفقة ومنعت فريق من الخبراء الروس العاملين في واحد من أهم المعاهد العلمية كانوا يريدون تصنيع تكنولوجيا صواريخ ونقلها إلى إيران.

وجرى التحقيق في النصف الأول من عام ١٩٩٨ في تهريب كمية من "الفولاذ المسقى" الذي يستخدم في الصناعات الحربية، من روسيا إلى أذربيجان كان يفترض نقلها إلى إيران. وللمرة الأولى كشفت أسماء ثلاثة مواطنين من جمهورية طاجيكستان كانوا وراء العملية التي قادها إيراني اسمه فريدي محمدي ويقيم الآن في إيران.

وبالإضافة إلى ذلك أكدت وزارة الأمن الروسية – أيضا – أن ثماني حاويات تضم ماد "سيزيوم ١٣٧" سرقت من مستودعات في مدينتي تولا وفولجوجراد، واكتشفت اثنتان ويجرى البحث عن الحاويات الأخرى. وقال الناطق باسم الوزارة أن فتح أي من الحاويات سيؤدي إلى "إشعاع قوي جدا وخطر"، ولم يستبعد أن يكون هدف السرقة بيع الحاويات إلى "بلد أجنبي".

ولفت مراقبون الإهتمام إلى توقيت البيان وتزامنه مع قمة الدول الصناعية في بيرمنجهام التي عقدت في الفترة من ١٥ – ١٧ مايو ١٩٩٨، والتي بحثت في

موضوع السيطرة على تسرب المعلومات التكنولوجية والنووية من جهة ومع زيارة أغازاده لروسيا من جهة أخرى.

في غضون ذلك اتفقت روسيا وإيران على "زخم جديد" للتعاون بينهما، وبحث مدير المنظمة الإيرانية للطاقة النووية غلام رضا أغازاده مع وزير الطاقة النووية الروسي يفجيني أداموف في احتمال بناء محطة كهربائية ثانية تعمل بالطاقة النووية وتشييد مفاعل للبحوث النووية.

وفي ختام زيارته لروسيا في التاسع عشر من يونيو ١٩٩٨، أكد أغازاده أن لموسكو أولوية في المشاريع النووية الإيرانية، في حين أشار أداموف إلى أن الطرفين اتفقا على أن تتولى روسيا بناء محطة بوشهر بالكامل، مما يعني تنازل الإيرانيين عن حقهم في عقود بناء المحطة.

وأضاف "أن بوشهر لن تكون المشروع الوحيد الضخم الذي يتعاون فيه البلدان، لكنه أكد أن الاتفاق النهائي على المشاريع الأخرى يقتضي موافقة سياسية من الحكومة.

وشدد الوزير الروسي على أن التعاون بين البلدين لا يتعدى نطاق الالتزامات الدولية في شأن منع انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية، فيما أشار المسئول الإيراني إلى أن طهران لا تنوي صنع أسلحة نووية مؤكدا أنها "قلقة" من وجود مثل هذه الأسلحة لدى إسرائيل. وتابع "إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في منع انتشار الأسلحة النووية، عليها أن تكف عن تزويد إسرائيل بمقوماتها".

وقعت إيران وروسيا في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٨ مذكرة تعاون جديدة للتعاون النووي تنص على الاتفاق على إكمال إنشاء محطة بوشهر النووية جنوب غرب البلاد وبناء محطات نووية أخرى من "الجيل الجديد"، كما وقع الجانبان مذكرة تفاهم علمية بين جامعات البلدين حول تبادل المعلومات في العلوم النووية ورفع مستوى العلم النووي الإيراني.

وكان البلدان اتفقا قبل نحو ثلاث سنوات على أن تشرف روسيا على إكمال بناء محطة بوشهر النووية. ورغم وصول عدد من الخبراء الروس عام ١٩٩٧، فإن العمل الفعلي تأخر وبدا كأنه تردد روسي استجابة لضغوط أمريكية، لكن وزير الطاقة الروسي يفجيني أداموف نفى هذا الأمر عقب توقيع الاتفاق الجديد في طهران، وقال: "لا أحد في موسكو تحدث عن أن الضغوط أو التهديدات الأمريكية كان لها تأثير سلبي في تنفيذ الاتفاق مع إيران"، وشدد على أن السبب كان عائدا إلى تأخر الإيرانيين في تقديم "كل المعطيات التقنية اللازمة" للبدء في العمل.

ووصف رئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية غلام رضا أغازاده مذكرة التعاون الجديدة مع روسيا بأنها "مهمة جدا ومفيدة وبناءة للمستقبل"، وأشار إلى أن ما يزيد على ألف خبير يشرفون على بناء المحطة ، بينهم ثلاثمائة خبير نووي روسي. وأكد المسئول الإيراني أن أعمال بناء المشروع بدأت فعليا منذ سبتمبر ١٩٨٨، وبدا على ثقة بأن بناء المحطة سيكتمل في غضون ٥٢ شهراً. وأوضح أن التكلفة الإجمالية ستبلغ ٧٧٨ مليون دولار، وستحصل موسكو على ١٢٠ مليون دولار من التكلفة الإجمالية في صورة بضائع إيرانية.

وفي اليوم التالي كشف وزير الطاقة الروسي أداموف أن طهران طلبت تزويدها بثلاثة مفاعلات إضافية، قال أن سعرها النهائي سيتحدد في ضوء تقسيم العمل بين الجانبين لكنه توقع أن يكون ٢ - ٤,٥ بليون دولار.

ومعروف أن مفاعل بوشهر كلف الإيرانيين ٧٨٠ مليون دولار، أضيفت إليها ١٥٠ مليونا عن أعمال البناء الإضافية، أي أن العقد الجديد سيكون بشروط أفضل لروسيا، ومعروف أن موسكو تطلب حالياً ١ - ١,٥ بليون دولار عن المفاعل الواحد، في حين أن الشركات الغربية تتقاضى مالا يقل عن ١٥٠٠ مليون. وعزا الوزير هذا الفرق إلى انخفاض أجور العمل في روسيا ورخص الوقود النووي فيها.

ولتفادي أي اتهام لموسكو بأنها تساعد في استخدام الذرة لأغراض حربية، دعا أداموف إلى إعادة الوقود المستخدم في المحطات ومفاعلات البحوث في إيران

والعراق وسوريا إلى روسيا. بالإضافة إلى ذلك ، أكد نائب وزير الطاقة النووية فيكتور ميخايلوف أن إيران ليست مستعدة الآن لتنفيذ برنامج نووي عسكري، لكنه اعتبر أن هذا "قد يحدث بعد ١٥ - ٢٠ سنة في حال اتخذت طهران قرارا في هذا الشأن".

وذكر مدير مركز الدراسات السياسية فلاديمير أرلوف أن إيران "تركز اهتمامها على التكنولوجيا الصاروخية"، وقال أن مستوى الرقابة على تصدير هذه التكنولوجيا "غير كاف" وأشار إلى أن ثلاث مؤسسات روسية هي "بوليوس" و"جرافيت" و"الجامعة التكنولوجية البلطيقية" يشتبه في أنها قدمت وثائق ومنتجات يمكن أن تستخدم في صنع سلاح نووي في إيران.

روسيا والاتهامات الأمريكية:

وردا على الاتهامات الأمريكية لروسيا، ففي الثامن عشر من يناير ١٩٩٩ اتهمت روسيا الولايات المتحدة بأنها قدمت مساعدات مهمة لبرنامج الصواريخ الإيراني وقال جهاز المخابرات الروسي أن واشنطن تتهم موسكو بنقل تكنولوجيا حساسة إلى طهران، بينما الواقع يؤكد أن الولايات المتحدة زودت برنامج الصواريخ الإيراني ببرامج معلوماتية خطيرة، وقال الجنرال ألكسندر زادنوفيتش رئيس المخابرات الروسية أن الكوادر القيادية في القطاع النووي وبرامج الصواريخ الإيرانية "قد تأهلت في أكبر الجامعات الأمريكية والكندية والفرنسية والألمانية" وكشف زادنوفيتش أن الشركة الألمانية "بولتر أوند شافر" زودت طهران بمعدات يمكنها إنتاج صواريخ ذاتية الدفع، وأضاف أن شركتين يا بانيتين هما "ميتوتوجو" و"ينكين" شاركتا - أيضا - في دعم برنامج الصواريخ الإيراني. وتجئ تصريحات زادنوفيتش بعد أن كررت الولايات المتحدة اتهاماتها لموسكو بتسليم تكنولوجيا حساسة إلى إيران وهددت واشنطن بوقف بعض جوانب التعاون مع روسيا في مجال الفضاء بسبب تلك الاتهامات.

التعاون مع كوبا:

في شهر سبتمبر ١٩٩١، قام وفد رفيع المستوى من حكومة كوبا بزيارة طهران، وكان يرأس الوفد مدير البرنامج النووي الكوبي، وقد تركزت مباحثات الوفد الكوبي حول منح الإيرانيين إمكانية تملك طائرات قاذفة تكتيكية من طراز (ميج – ٢٣) (لم تكن قد حصلت عليها إيران بعد في ذلك الوقت) ذات القدرة على حمل قنابل ذرية.

وقد نصت الاتفاقية على قيام طياري السلاح الجوي الكوبي بتدريب الطيارين الإيرانيين على الطيران والاختراق على ارتفاع منخفض، وكذلك على استخدام التكتيكات والمناورات اللازمة لإلقاء القنابل النووية.

وقد اكتسب الطيارون الكوبيون هذه القدرة من خلال الاتحاد السوفيتي حيث تولى تدريبهم هناك الطيارون السوفيت، وبعد انتهاء هذه التدريبات أصبح الطيارون الكوبيون جزءا لا ينفصل من حلف وارسو الاستراتيجي وفي مقابل ذلك تحصل كوبا على النفط من إيران.

إيران وسويسرا:

أكدت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن سويسرا عام ١٩٩٢، ١٩٩٣ كانت المورد الرئيسي للمعدات اللازمة لتطوير البرنامج النووي الإيراني. ففي تحقيق صحفي أوضحت "معاريف" أن عشر شركات سويسرية على الأقل صدرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة "إلى إيران مواد ومعدات لإنتاج أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية وصواريخ بعيدة المدى".

وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريز أنه ليس لديه معلومات تؤكد أقوال "معاريف"، وقال: "ولكني أعلم أن هناك دولا أوروبية أخرى تبيع أسلحة وتجهيزات حديثة إلى إيران". وأضاف أن إسرائيل خاطبت هذه البلاد وحذرتها من العواقب الوخيمة لهذه الأعمال.

وأوضحت الصحيفة أن سويسرا تتمتع بمستوى تكنولوجي عال ولديها وسائل المراقبة القانونية للصادرات التي هي عرضة للشبهات وللحسابات المصرفية السرية خاصة وأنها تريد أن تبيع بأي ثمن.

وتحدثت عن الثغرات التي لا تحصى في القانون السويسري الخاص بصادرات الأسلحة والمواد "الحساسة"، واستطردت قائلة: "إن هذا القانون لا يتضمن أي تدبير في شأن المستخدم الأخير فيمكن لأي شركة سويسرية أن تبيع مكونات تستخدم في صنع مواد نووية عن طريق وسيط إيطالي أو هندي".

وذكرت أن الصادرات السويسرية إلى إيران ازدادت إلى معدل الضعفين تقريباً خلال ثلاث سنوات إذ ارتفعت من ٢٦٨ مليون فرنك سويسري سنة ١٩٨٩ إلى ٤٩٢ مليون فرانك سنة ١٩٩٢، وأوضحت أن ٨٢% من هذه الصادرات تتمثل في معدات متطورة للغاية ومنتجات كيميائية.

وصرح فرانز إيجل المسئول في المكتب الصحافي في وزارة الخارجية السويسرية في بون للصحيفة الإسرائيلية أنه لا يؤكد هذه المعلومات، وقال أن القانون السويسري يحظر تصدير مواد يمكن استخدامها في تطوير أسلحة غير تقليدية ، وأشار إلى أن سويسرا من الدول الموقعة على معاهدات منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

كما أشارت الصحيفة إلى وقوع إنفجار غامض في ٢٣ فبراير ١٩٩٣ ألحق أضراراً فادحة بمقر مؤسسة "بيو أنجنيرينج" في "والد"، على بعد ٣٠ كيلومتر شرق زيوريخ وهي تقوم بصنع معدات لزرع الجراثيم وتتعامل مع إيران.

وأكد هاري جراف أحد مسئولي المؤسسة لوكالة "فرانس برس" أنه "لا يوجد سوى تنظيم واحد في العالم قادر على القيام بهذا العمل بمثل هذا الاحتراف وهو الموساد "المخابرات الإسرائيلية"، فلا تقصوا على روايات عن مسئولية جماعات إيرانية معارضة مجهولة عن هذا الاعتداء. وأكد بنيامين نتانياهو زعيم تكتل ليكود في

ذلك الوقت أنه على علم منذ وقت طويل ببيع معلومات ومواد حساسة سويسرية إلى إيران وقال: "كنت أعلم منذ وقت طويل أن سويسرا تنقل معلومات ومواد حساسة إلى إيران وبلدان أخرى في الشرق الأوسط بهدف صنع قنابل ذرية".

إيران وباكستان

تحظى العلاقات الإيرانية الباكستانية بأهمية خاصة من الجانب الإيراني بحكم كونهما دولتين إسلاميتين، كما تنظر إيران إلى الجهود والمساعي الباكستانية في مجالها النووي كنموذج يحتذى به من الجانب الإيراني، وقد تشعبت العلاقات بين البلدين سواء في المجال الثنائي أو في إطار التعاون الصيني الباكستاني الإيراني، والمعلوم أن العلاقات الباكستانية الصينية هي علاقات متشابكة بحكم عدائهم التاريخي مع الهند، خاصة وأن الهند إحدى الدول النووية المتقدمة في هذه الصناعات.

وكانت إيران قد وقعت اتفاقاً سريا مع باكستان، حيث تضمن الجزء الرئيسي منه مجال التعاون في المجال النووي، حيث تحصل إيران بموجبه على مساعدات تقنية في هذا المجال تتضمن تدريب الفنيين الإيرانيين المتخصصين في المجال النووي داخل المراكز العلمية الباكستانية، وكان الاتفاق قد وقع بين البلدين في لقاء سري في جنيف بين الدكتور رضا أميرولاهي "مدير الطاقة الذرية في إيران" والدكتور منير أحمد خان "رئيس لجنة الطاقة الذرية الباكستانية". وبالفعل تم تدريب ١٠ إيرانيين متخصصين في مجال الطاقة النووية بالإضافة إلى أربع مهندسين متخصصين في المجال نفسه.

وقد تعرضت باكستان لضغوط أمريكية إسرائيلية لوقف تعاونها النووي مع إيران، علاوة على الضغوط الأخرى لوقف صناعاتها النووية لما يمكن أن تشكله من تهديد للأمن الإسرائيلي. وفي هذا الإطار التزمت باكستان بعدم تقديم خبراتها وتجاربها النووية لإيران، والتزمت باكستان بأن صناعاتها النووية موجهة إلى الهند أساسا وليست ضد إسرائيل. واقتصرت مجالات التعاون بين البلدين – إيران وباكستان – في مجال التدريب للإيرانيين العاملين في مركز الأبحاث والمفاعلات النووية في باكستان،

وفتح معامل أبحاث للخبرات الإيرانية فقط. وتحظى هذه العلاقة برقابة مشددة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي باعتبار أن ذلك يشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي.

الدول الغربية والبرنامج النووي الإيراني :

إذاً إيران تصر على أن برنامجها النووي لا يتعدى الأغراض السلمية ولتوليد الطاقة، فقد صرح الرئيس الإيراني على أكبر رافسنجاني في مقابلة تليفزيونية لشبكة أمريكية في مايو ١٩٩٥ أن بلاده لا تملك سلاحا نوويا ولا تسع حقيقة للحصول عليه أو تطويره.

إلا أن للولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظر أخرى وقد جاء ذلك في كتاب عن الطموحات النووية الإيرانية صادر عن مجلة جينز انترناشيونال ديفنس ريفيو Jane's International Defense Review للكاتب AL J.Venter صدر في سبتمبر ١٩٩٧، جاء فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع الجهود الإيرانية الرامية للحصول على قدرات إنتاج السلاح النووي، نظراً لخطورة هذه الجهود من وجهة نظر هذه الدول، والتي تبذل جهوداً حثيثة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل خاصة في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا. في هذا الإطار نشطت أجهزة مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول الغربية، وخصصت جهودا ومصادر متعددة لمراقبة النشاط النووي الإيراني، وذلك من خلال تتبع قوائم الشراء، الاتصالات الدبلوماسية وغير الرسمية، الزيارات، برامج الاحتياجات، طرق الإمداد، العلاقات التجارية، الاتصالات حول العالم، وعقود الشراء ووثائق الشحن. استعانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية بمجموعات المعارضة الإيرانية في الخارج ومعارضي النظام في محاولة للوصول إلى حقيقة البرنامج النووي الإيراني.

بداية، تمثلت الخطوة الأولى في تلك الجهود في حصر قائمة الدول المتورطة في البرنامج النووي الإيراني، والتي تضمنت كل من روسيا الاتحادية، الصين، الهند، كوريا الشمالية، جنوب أفريقيا، باكستان وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ثم

قامت أجهزة الرصد باكتشاف مجموعة من الشواهد والأحداث التي توضح حقائق واتجاهات البرنامج النووي الإيراني خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

في عام ١٩٩٤، زار ممثلون حكوميون إيرانيون منشآت "أوبلينيسكي" للصناعات التعدينية في كازاخستان - حيث يتوافر لإيران مصادر جيدة - والتي يعتقد أنها متخصصة في اليورانيوم طبقاً لبرامج الاتحاد السوفيتي سابقاً، لكن الأجهزة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية نجحت في العام نفسه جزئيا في إقناع حكومة كازاخستان بالتوقف عن أية مبادلات نووية مع إيران، مما أسفر عن شحن حوالي ٦٠٠ كيلوجرام من اليورانيوم كانت موجهة إلى إيران إلى قاعدة القوات الجوية الأمريكية في ولاية تينيسي في مقابل مساعدات أمريكية وأطلق على هذه الصفقة إسم "الياقوت الأزرق".

ومن الشواهد الدالة على سهولة حصول إيران وغيرها من الدول التي تسعى للحصول على المواد اللازمة لصناعة الأسلحة النووية، ما أكده الخبراء الأمريكيون المشاركون في هذه العملية من أن مناطق تشوين هذه المواد لم تكن تخضع لنظام حراسة ملائم لأكثر من عامين لدرجة أن تخزين اليورانيوم عالي التخصيب في كازاخستان كان يتم داخل مستودعات خشبية غير محكمة الأقفال، تتفاقم هذه المشكلة من وجهة نظر الغرب بالنظر إلى حقيقة أن مستودعات اليورانيوم غير المؤمنة في كازاخستان ليست إلا مثالاً للعديد من مناطق تشوين المواد القابلة للانفجار الأخرى في غالبية دول الاتحاد السوفيتي السابق.

ويزيد من خطورة الموضوع ما أبرزته عناصر خدمة مكافحة التجسس الفيدرالية فى روسيا الاتحادية بأنه تم اكتشاف حوالي ٩٠٠ حالة سرقة من المصانع العسكرية النووية نتيجة ضعف الإجراءات الأمنية، وأن عناصر من داخل دول الاتحاد السوفيتي السابق قد نجحت في نقل حوالي ٧٠٠ عنصر من عناصر التكنولوجيا عالية السرية إلى دول أخرى خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣ فقط.

في مطلع عام ١٩٩٦، قام نائب الوزير الإيراني للشئون النووية رضا أمر الله بزيارة المركز النووي في جنوب أفريقيا غرب العاصمة "بريتوريا" حاملاً معه قائمة طويلة من المطالب الإيرانية اللازمة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، لكن حكومة جنوب

أفريقيا رفضت هذه المطالب استناداً على محددات اتفاقية منع الانتشار (وقعت جنوب أفريقيا الاتفاقية في عام ١٩٩١، وقامت بتدمير ترسانة أسلحتها النووية).

ترى مصادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الجهة الرسمية المختصة بمراقبة النشاط النووي عالمياً، أن التعاون الإيراني مع جنوب أفريقيا يمثل المحور الأكثر خطورة لجهود منع الانتشار، حيث المعروف أن بريتوريا قد نجحت في بناء قنابل ذرية كاملة الانصهار يمكن إطلاقها من مدافع الميدان التقليدية مسببة عاصفة ذرية، كتلك التي سبق اكتشافها بواسطة القمر الصناعي الأمريكي فيلا (VELA) جنوب الأطلنطي عام ١٩٧٩ عندما قامت إسرائيل بتفجير قنبلة عيار ٢ كيلو طن بواسطة مدفع عيار ١٥٥ مم.

تم رصد نشاط إيراني مكثف للحصول على المواد النووية الأساسية "البلوتونيوم" و "اليورانيوم" في محاولة لإنتاج قنبلة ذرية بدائية في مدى طاقة كيلو طن واحد، ويلاحظ هنا أن مؤسسة "راند للأبحاث" سبق أن قدرت كميات المواد النووية المطلوبة لنجاح هذه المحاولة الإيرانية في حدود أربعة كيلوجرامات فقط من البلوتونيوم أو ١٥ كيلوجراما من اليورانيوم عالي التخصيب. وتشير المخابرات المركزية الخاصة، والتي تؤكد أنه يتوافر لدى إيران حالياً الكميات الكافية من اليورانيوم عالي التخصيب، واللازمة لصنع حوالي ٢٥ قنبلة من النوع الذي سبق إلقاؤه على اليابان عام ١٩٤٥، وذلك بالنظر إلى توافر احتمالات لحصول إيران على مئات الأطنان من مخزون ثاني أكسيد اليورانيوم المركز وكميات محدودة من اليورانيوم منخفض التخصيب من جنوب أفريقيا، وأيضاً اثنان من مفاعلات البحوث النووية من الصين واللذان يمكن استخدامهما في عمليات الفصل الكهرومغناطيسي لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب بتطبيق تقنيات الهندسة العكسية.

من ناحية أخرى، ولمواجهة التهديدات الأمريكية أو الإسرائيلية، ومستفيدة من دروس حادثة تدمير الطيران الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي (تموز – ١) عام ١٩٨١، فإن إيران عمدت إلى نشر أهدافها الإستراتيجية بوجه عام، والنووية بوجه خاص في مناطق متعددة ومتباعدة من البلاد مع التركيز على المستوى العالي من السرية. تنتشر مواقع الأبحاث والإنتاج النووي الإيراني في مناطق متعددة، أهمها

موقع أصفهان ٤٠٠ كيلومتر غرب العاصمة طهران، والمركز السري للغاية لتصميم السلاح ويقع في منطقة مولا كيلية بالقرب من بحر قزوين، أما مراكز الأبحاث الرئيسية فتقع في كل من "بوشهر" على ساحل الخليج، بدأ العمل به منذ بداية الستينيات لكنه دمر أثناء الحرب العراقية / الإيرانية (٨٠ – ١٩٨٨) وجامعة شاريف واللتين تمثلان مهد البرنامج النووي الإيراني.

الدور الروسي:

رغم الاعتراضات المتتالية للولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدور الروسي لا يزال يمثل حجر الزاوية في مستقبل البرنامج النووي الإيراني والذي يرتكز من وجهة النظر الروسية على نقطتين رئيسيتين:

النقطة الأولى:

تتعلق بأحقية إيران في الحصول على التسهيلات اللازمة لامتلاك خيار نووي جزئيا، وأن هذا الحق لا يتعارض مطلقا مع شروط اتفاقية منع الانتشار التي سبق لإيران التوقيع عليها.

النقطة الثانية:

تؤكد على إن وجود المراقبين الروس ضمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تقوم بمراقبة النشاط النووي الإيراني سوف يحقق التأمين اللازم ضد احتمالات سوء استخدام هذه التسهيلات في البرامج الموجهة للاستخدامات غير السلمية.

ردا على هذه التوجهات الروسية، تأتي التصريحات التي أبرزتها جريدة واشنطن بوست في عددها الصادر في إبريل عام ١٩٩٥ على لسان بعض علماء السلاح النووي العائدين من مهام المراقبة في العراق لتؤكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسها تعتبر أحد أوجه المشكلة، حيث تأكد لهم ضعف قدراتها على مراقبة النشاط النووي العراقي لذلك فإن الانتقادات التي وجهت لهذه الوكالة عند تعاملها مع العراق مؤخراً قد أثارت مخاوف شديدة من مخاطر انتشار السلاح النووي ليس لدى دول

الغرب فقط، ولكن – أيضاً – لدى دول الجوار الجغرافي الإيراني شمالاً وجنوبا، لكن الدور الروسي يستمر مدفوعا بتوجهات اقتصادية بحتة وتبرز العديد من الأحداث التي تؤكد هذه الاستمرارية:

توقيع حكومة روسيا الاتحادية مجموعة من البروتوكولات السرية مع إيران تتضمن الدعم الروسي لبناء مفاعلات أبحاث إيرانية في مجال تخصيب اليورانيوم باستخدام تكنولوجيا الطرد المركزي للغاز الروسية التى تعتبر نماذج غير معقدة، ولكنها غير متطورة مقارنة بالنماذج الأوربية، وسوف تصبح أكثر سهولة بالنسبة لإيران، كما أن روسيا تمتلك أعدادا كبيرة منها مما يؤكد احتمالات حصول إيران على عدد من فائض هذه الماكينات.

تدريب العلماء الإيرانيين في المعاهد الأكاديمية الروسية (١٠ – ٢٠ سنة) وتوفير العلماء والفنيين الروس اللازمين لتشغيل مفاعل "بوشهر" ومواقع أخرى في إيران.

تنمية مناجم اليورانيوم في إيران، علماً بأن لدى روسيا أكبر برنامج تخصيب لليورانيوم في العالم، بالإضافة إلى توافر الشركات والخبراء الروس الذين يرغبون في التعاون مع إيران أملا في التهرب من قوانين السيطرة الوطنية على التصدير. تأكيداً للمحاولات الإيرانية للحصول على اليورانيوم عالي التخصيب، أوضحت نشرة الخارجية الأمريكية "إيران باختصار" الصادرة في الأول من يونيو عام ١٩٩٥ بأن منطقة "ساخاند" شمال إيران يوجد بها عدد من المنشآت التي يحتمل احتواؤها على مصانع للسبائك المعدنية والتفريز تستخدم في الأبحاث النووية، بالإضافة إلى منشآت تفريز اليورانيوم المخصب في كل من "بندر عباس" و "بندر لانجه" على ساحل الخليج.

الدور الصيني:

تعتقد مصادر الخارجية الأمريكية أن الصين قد قامت ببناء مصنع لتخصيب اليورانيوم بالانتشار بالغاز ضمن إتفاقية التعاون النووي مع إيران والموقعة عام

١٩٩١، كما تم وصول شاحنة من غاز "سادس كلوريد اليورانيوم" إلى إيران في نهاية عام ١٩٩٤، يعزز ذلك كله تصريح وكالة أنباء إيران عن مصدر حكومي في مارس ١٩٩٥ بأن إيران أصبحت قادرة فعلا على إنتاج هذا النوع من الغاز في منشآتها البحثية والتي تديرها المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية، كما ينتظر تنفيذ الاتفاقية الصينية الإيرانية لبناء اثنين من المفاعلات النووية طراز "كونيشان" بقوة "٣٠٠ ميجاوات" في منطقة "دار خوقين" بتكلفة حوالي مليار دولار أمريكي.

تؤكد مصادر معلومات منع الانتشار أن إيران قد تسلمت من الصين مؤخراً اثنين من مفاعلات البحوث النووية والتي يمكن استخدامها لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب بأسلوب الفصل الكهرومغناطيسي وتطبيقات الهندسة العكسية التي سبق للعراق استخدامها منذ عدة سنوات، وتتراوح قوة الواحد منهما بين "٢٧ و ٣٠ ميجاوات".

حصلت إيران على صواريخ طوافة مضادة للسفن من الصين من النوع متوسط المدى طراز (C- 801) تم اختبارها عملياً في مياه الخليج في يونيو عام ١٩٩٧، مع ملاحظة إمكانية استخدامها مع رءوس نووية مستقبلاً في حالة البرنامج النووي الإيراني.

البرنامج النووي الإيراني العسكرى:

ظل البرنامج النووي الإيراني سبباً لموجة من أزمات مختلقة بين إيران والدول الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) بسبب وجود "شبهة" لإمتلاك إيران قدرات نووية ذات أبعاد عسكرية، وهو ما أتضح جلياً في عام ٢٠٠٣ عقب اكتشاف قيام إيران بإنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم فى ناتانز، ومفاعل لإنتاج الماء الثقيل فى آراك.

برنامج تخصيب اليورانيوم فى ناتانز:

عقدت أحد فصائل المعارضة الإيرانية (المجلس الوطني الإيراني للمقاومة والتى تتخذ من منظمة مجاهدى خلق ذراعاً عسكرياً لها) في مارس ٢٠٠٣ مؤتمرا صحفياً

في واشنطن أعلنت فيه بعض المعلومات عن البرنامج الإيراني السرى والذي يعتبر وفق بعض الكتابات والتحليلات، وخاصة الأمريكية، ذو طبيعة عسكرية، فقد كانت هناك شكوك حول وجود "برنامج موازي" للبرنامج السلمى وتشرف عليه المؤسسة العسكرية الإيرانية، ومن أبرز هذه المعلومات ما يتعلق بوجود منشأة نووية سرية في منطقة (ناتانز) على بعد ٤٠ كم من كاشان وبدأ العمل فيها منذ عام ٢٠٠١ ويوجد بها حاليا ٥٠٠٠ آلة طرد مركزية لتخصيب اليورانيوم، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية.

واكتسبت هذه المعلومات قدراً من المصداقية من خلال ما أظهرته صور أقمار التجسس الأمريكية والإسرائيلية حيث أكدت وجود هذه المنشأة واستخدامها في تخصيب اليورانيوم الذى يمكن استخدامه في إنتاج الأسلحة النووية، وأوضحت أن أجزاء من هذه المنشأة ستكون في نهاية الأمر تحت الأرض، حيث يقوم الإيرانيون بشق طريق وبناء بضعة مرافق صغيرة وربما ثلاثة مبان كبيرة تحت مستوى سطح الأرض في نفس الموقع، كما تجري تغطية بعض هذه المرافق بالتراب من أجل إخفائها، مما يعني أن إيران تعتزم دفن هذا المرفق تحت الأرض.

يضم برنامج ناتانز لتخصيب اليورانيوم عددا من الوحدات الهامة ، أبرزها محطة مركزية ومحطة للتخصيب التجاري لليورانيوم، وتعتمد المحطتان على تكنولوجيا الطرد المركزي في التخصيب. وتتألف المحطة من ثلاث مناطق: الأولى هي المنطقة الموجودة على سطح الأرض، وتضم ستة مباني كبيرة تقوم بتجميع وحدات الطرد المركزي، والثانية هي المنطقة الموجودة تحت الأرض، وتضم ثلاثة أقسام كبيرة، وهي عبارة عن قاعات كبيرة للطرد المركزي، والثالثة عبارة عن مبنى كبير منفصل، وهو موجود فوق سطح الأرض، ويتولى تقديم الخدمات الإدارية والفنية للأقسام الأخرى.

وكان من المخطط أن تتضمن محطة ناتانز ما لا يقل عن ٥٠ ألف وحدة للطرد المركزي حتى تصبح قابلة للتشغيل على نطاق تجاري، أي أن تكون قادرة على إنتاج حوالي ٥٠٠ كجم من اليورانيوم المخصب. وكان من المخطط أيضاً أن يتم الوصول

بالطاقة الإنتاجية لهذه المحطة إلى هذا المستوى في أوائل عام ٢٠٠٥، إلا أن اكتشاف أنشطة هذه المحطة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حال دون استكمال هده الخطط.

تطور برنامج تخصيب اليورانيوم الإيرانى:

إن البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي بدأ منذ عام ١٩٨٦، ومر بالعديد من المراحل التي تختلف في الحجم ومستوى التطور وطبيعة الأنشطة، على النحو التالى:

١- **المرحلة الأولى:** وجرى خلالها الاعتماد على الوحدات التابعة لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية في طهران، لاسيما مركز طهران للأبحاث النووية، الذي يضم مفاعلاً نوويا طاقته ٥ ميجاوات، خاصاً بالأغراض البحثية.

٢- **المرحلة الثانية:** وجرى خلالها نقل الأنشطة الرئيسية في مجال التخصيب إلى شركة كالاي الكهربائية في عام ١٩٩٧، ولكن مع الإبقاء على بعض الأنشطة قي طهران. وتضم شركة كالاي العديد من الأقسام والمباني، وتقوم بالعديد من الأنشطة، وكان من بينها ورشة كبيرة تقوم بإنتاج مكونات الطرد المركزي، والقيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم.

٣- **المرحلة الثالثة:** وجاءت مع إنشاء محطة ناتانز لتخصيب اليورانيوم فى عام ٢٠٠٢، والتي انتقلت إليها عملية تجميع وحدات الطرد المركزي.

إشكاليات برنامج تخصيب اليورانيوم الإيرانى:

كانت مشكلة اليورانيوم -٢٣٥ الايراني تمثل، في واقع الأمر، الحلقة الأخيرة في أزمة البرنامج النووي الإيراني، وهي الحلقة الأكثر تعقيداً، إذ أنها تثير مباشرة مسألة التوجهات العسكرية للبرنامج النووي الإيراني، فكل برامج تخصيب اليورانيوم التي شهدتها المنطقة من قبل كانت تهدف إلى إنتاج أسلحة نووية، كما تمثل الاستخدامات

السلمية والاستخدامات العسكرية محطتان متباعدتان لكنهما على نفس الخط، وثمة تعقيدات فنية واسعة النطاق في تقدير ما إذا كانت الدولة التي تتمكن من حيازة تكنولوجيا التخصيب يمكنها أن ترفع نسبة النظير ٢٣٥ إلى مستوى أعلى ببساطة، وحتى إيران ذاتها اعتبرت نفسها – حسب تصريحات الرئيس احمدي نجاد – الدولة الثامنة في النادي النووي لمجرد توصلها إلى إمكانية التخصيب لدرجة ٣,٥ في المائة.

ومن الناحية الفنية تمتلك إيران كل العناصر المحلية اللازمة لإدارة برنامج تخصيب يورانيوم مستقل وهي مناطق يورانيوم خام في منطقة "يزد" ، ومنشأة لتحويل اليورانيوم إلى ثاني أكسيد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم في أصفهان ومنشأة كبيرة لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة ناتانز، إضافة إلى المعدات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وفق نظام الطرد المركزي. لكن الأهم أن إيران قد قامت بالفعل بتشغيل برنامج تخصيب اليورانيوم على نطاق بحثى فى أبريل ٢٠٠٦، وقد إتضح فى اطار تلك العملية **ما يلى**:–

١– أن حجم البرنامج الإيراني الخاص بتخصيب اليورانيوم أكبر مما كان متصوراً، فقد تمكنت إيران من تحويل كمية كبيرة نسبيا من خام اليورانيوم (حوالي ١١٠ طن) إلى ثاني أكسد اليورانيوم في أصفهان، وعلى الرغم من أنها لم تستخدم سوى وحده تتكون من ١٦٤ جهاز طرد مركزى فقط، فإن التصريحات الرسمية الإيرانية تشير إلى امتلاكها حوالي ٥٤ ألف جهاز، وبالتالي فإن لديها القدرة على التحول إلى الإنتاج الصناعي.

٢– أن البرنامج أكثر تقدماً مما كان متصوراً أيضاً، فمن المعروف أن عملية التخصيب تواجه مشكلات عده خلال عمليات التشغيل التجريبية، ويؤدى أدنى خطأ فيها إلى عدم اكتمال العملية بالمستوى المطلوب من النقاء على الأقل، وإذا كانت إيران قد تمكنت من الوصول إلى مستوى ٣,٥ في المائة في الفترة القصيرة التي أعقبت قيامها باستئناف التخصيب لما أسمته أغراض بحثية، فإن ذلك يعني مستوى من التطور في التكنولوجيات التي تمتلكها.

٣- وتشكك المصادر الأمريكية في أن تكون إيران قد قامت فعلياً بما أعلنه الـرئيس الإيراني احمدى نجاد، ربما لأنها ترغب في التقليل من أهمية الإعلان الإيراني، أو ربما ترغب في أن تكشف إيران معلومات إضافية حول ما قامت به، خاصـة وأن الإعلان الإيراني لم يرتبط بتقديم دلائل فنيه حول عمله التخصيب، لكن مـصادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستبعد تمكن إيران من القيام بذلك، خاصة وأنهـا تدرك بالفعل ما لدى إيران من معدات وما تمتلكه من تكنولوجيات.

٤- وبالطبع، فإن من الجائز افتراض أنها قد حصلت على تفاصيل تلك العملية عبـر شبكه "عبد القدير خان"، أو أنها قامت بأعمال البحث في فتره سابقة قبل اكتـشاف برنامجها الخاص باليورانيوم، أو أن لديها برنامج سرى موازى آخر لم يتم تعليق نشاطاته، لكن ذلك لا يؤثر في النتيجة النهائية الخاصة بـالحجم والتطـور، لكـن الأكثر أهميه هو أن تلك الإشارات المتوازية تزامنت مع تطور مـشكلة البرنـامج الإيراني، أو أطلقتها إيران ذاتها، والتي تشير إلى أن إيران ربما تمتلك "الحلقـات الوسطية اللازمة" للتقدم نحو إنتاج المواد النووية المؤهلة لاستخدامها فى صـناعه القنبلة.

برنامج الماء الثقيل فى آراك:

من الواضح أن القيادات الإيرانية قد فكرت فى وقت مـا فـي إتبـاع "طريـق البلوتونيوم" للحصول على الخيار النووي المفترض، كما فعلت كوريا الشمالية. والذي يعتمد على فصل البلوتونيوم ٢٣٩، ويكشف عن ذلك مشروع مفاعل (آراك) الذى كان من المفترض أن يعتمد على مشروع لإنتاج الماء الثقيل بدأ إنشاؤه عام ١٩٩٦، وكان مفترضا أن يمكنه العمل بطاقة ٤٠ ميجاوات، ويستخدم مثله فـي الهنـد وباكـستان وإسرائيل لأغراض الأبحاث العلمية، وإنتاج الوقود الذي تتطلبـه بـرامج الأسـلحة النووية، ويشرف عليه المهندس الإيراني درويش شيباني.

تطور برنامج الماء الثقيل الإيرانى:

لدى إيران – كما تمت الإشارة – مشروع إنتاج الماء الثقيل، والذي يعد من أعقد المشاريع التكنولوجية، وتعتبر مفاعلات الماء الثقيل الأنسب لتوفير مادة البلوتونيـوم

الصالحة لبناء أسلحة نووية، وقد نجحت إيران في بناء مصنع إنتاج للماء الثقيل بمجمع آراك النووي، لسد احتياج بعض المفاعلات الكندية ألتي كان يجرى التعاقد عليها، إضافة إلى مشروع مفاعل اليورانيوم الطبيعي، وافتتحه الرئيس الإيراني في أغسطس ٢٠٠٦.

إشكاليات برنامج الماء الثقيل:

تتمثل أهم إشكاليات برنامج الماء الثقيل الذي تمتلكه طهران أنه يمثل دائماً أحد نقاط الخلاف بين الحكومة الإيرانية والولايات المتحدة ودول الترويكا الأوروبية، وفي نفس الوقت تلعب منشآت الماء الثقيل في آراك دوراً مؤثراً في تنمية القدرات العلمية والفنية للمتخصصين الإيرانيين، فالهدف الأساسي لإيران هو الحصول على المفاعلات النووية وكافة المكونات الخاصة بدورة الوقود النووي، بما فى ذلك محطات تخصيب اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل، بالإضافة إلى السعي المحموم لاستكمال البنية الأساسية في المجال النووي، واستكمال إعداد الكوادر البشرية من العلماء والفنيين والعمال العاملين في المجال النووي.

إن الحل الذي تعرضه إيران، هو أن يتم الاعتراف بحقها في امتلاك ما تمتلكه بالفعل من برامج الماء الثقيل بالإضافة إلى برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم - ٢٣٥، الذي قد ينطلق في اتجاه الإنتاج الصناعي واسع النطاق لوقود اليورانيوم فى المستقبل، مع استعدادها للخضوع لكل ضمانات ألوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، وربما بصورة أعقد من الرقابة اللصيقة. بل ربما تكون مستعدة لقبول فكرة أن يتم تشكيل "كونسيرتيوم" دولي يعمل في أراضيها فى مجال تخصيب اليورانيوم بمشاركة العلماء والمؤسسات و"الشبان" الإيرانيين، انطلاقاً من مبدأ الاستقرار الاستراتيجي يتقدم على المنافسة الإستراتيجية. المهم أن هدفها هو أن تظل العملية في أراضيها مع التعهد بكل الطرق بأنها لن تتجه نحو امتلاك الأسلحة النووية، التي أصبحت - وفق ما قامت به - قادرة على الاقتراب منها، بالتوازي مع إطلاق تهديدات مستترة بأنها قد تفعل ذلك، إذا فرضت عقوبات عليها، أو شنت حرب ضدها. وبالتالي أصبح المستقبل يحمل بعض الملامح النووية العسكرية الأكثر وضوحا من أي مرحلة سابقة.

المراجـع الرئيسية

أولاً المراجع العربية

١- د. إبراهيم الدسوقي شتا - الثورة الإيرانية - الجذور الإيدلوجية - الطبعة الثانية - الزهراء للإعلام العربي - القاهرة - مصر - عام ١٩٨٨.

٢- د. حامد ربيع - نظرية الأمن القومي العربي - دار الموقف العربي - القاهرة - مصر - عام ١٩٨٤.

٣- شملان العيسي - الخلافات الحدودية والإقليمية العربية - الإيرانية - ندوة العلاقات العربية - الأيرانية - الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - عام ١٩٩٥.

٤- خالد فياض - العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون - الكويت - عام ١٩٩٦.

٥- عبد الرحمن محمد النعيمي - الصراع على الخليج العربي - ط ١ - المركز العربي الجديد للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - عام ١٩٩٢.

٦- العقيد الركن/ زايد بن محمد بن حسن العمرى - المشروع النووى الايرانى وتأثيره على الأمن الإقليمى - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - ٢٠٠٧م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Baktiari B. REVLUTIONARY Iran's Persian Gulf Policy The Quest for Regional Supremacy . Editors Iran And Arab World . The Maemillan Press Ltd London . UK. 1993.

2. Chubin Shahram- Iran's Strategic Aims and Constraints Iran's Military Intentions and Capabilities. Washington . D.C. National Defence University USA. 1994 .

الباب الخامس
رؤية مستقبلية للقدرات النووية لإيران

إن الحديث عن رغبة إيران ومحاولاتها لتصنيع أسلحة الدمار الشامل لم تنقطع منذ عهد الشاه ومنذ وصول الحكومة الإسلامية إلى الحكم في عام ١٩٧٩، سواء محاولاتها الحصول على الأسلحة النووية (Nuclear Weapons) أو تصنيعها، أو محاولاتها الحصول على الصواريخ أرض – أرض الحاملة لها أو تصنيعها:

ففي السابع من مارس ١٩٩٨، أعلن المتحدث الرسمي باسم وزير الطاقة الذرية الروسي أن بلاده وقعت اتفاقاً مبدئياً مع طهران لإقامة مفاعلين جديدين في محطة بوشهر النووية الإيرانية في صفقة قد يستغرق تنفيذها خمس سنوات، وهو ما أثار غضب حكومتي واشنطن وإسرائيل ورفضهم للتعاون النووي بين روسيا وإيران خوفاً من نجاح طهران في صنع الأسلحة النووية.

ويعتقد أن روسيا بحثت مع إيران في إمكان تزويدها بمفاعلات أخرى من طراز بي. بي – ٦٤٠ (P.P.B 640) بدلاً من المحرك التوربيني الأوكراني ذي الطاقة مليون كيلووات. وأعلنت مصادر روسية استمرار إنجازها للمفاعل الأول في محطة بوشهر وبعد انتهاء العمل سيستكمل بناء المفاعل الثاني الذي كان الألمان قد بدأوا تشييده إبان عهد الشاه ثم تخلوا عنه.

وكان وزير الخارجية الأوكراني قد أعلن أن بلاده لن تمد إيران بمحطة كهرباء بوشهر الإيرانية التي تقيمها الشركات الروسية بالتكنولوجيا النووية، وأكد عزم بلاده على وقف التعاون النووي مع الحكومة الإيرانية بشكل كامل، وكانت أمريكا قد هددت بقطع المساعدات الاقتصادية التي تبلغ ٢٢٥ مليون دولار عن أوكرانيا في حالة إصرارها على استمرار التعاون النووي مع طهران.

في الوقت الذي كان مجلس الشيوخ الأمريكي يعد للتصويت على مشروع قانون في الثالث من أبريل ١٩٩٨ في واشنطن، يقضي بفرض عقوبات على الدول التي تساعد طهران في امتلاك صواريخ بالستية أو تطويرها، وهو التشريع الذي أجازه مجلس النواب.

وفي بداية شهر مارس ١٩٩٨، قام وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي "ناتان شارانسكي" (Natan Sharansky) بزيارة إلى موسكو، اجتمع خلالها مع رئيس الوزراء الروسي وكبار المسئولين. وإن كان يبدو أن المباحثات شملت المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلا أن المتحدث الرسمي باسم الكرملين أكد معلومات لتطمئن إسرائيل بشأن عدم وجود تعاون في مجال التكنولوجيا الصاروخية بين روسيا وإيران، كما عقد الوزير الإسرائيلي مؤتمراً صحفياً في روسيا أوضح فيه أن إسرائيل تدرك أن لروسيا مصالح مع إيران ولكن إسرائيل تخشى أسلحة الدمار الشامل في إيران، وذكر أن إيران سوف تصنع عما قريب صاروخاً يصل مداه إلى ٢٥٠٠ كم، وأن هذا الصاروخ قادر على إصابة إسرائيل وأجزاء كبيرة من روسيا في إشارة إلى أن البلدين سيواجهان خطرا مشتركا.

وكانت مصادر إسرائيلية قد أكدت في نهاية عام ١٩٩٧ وجود تعاون روسي صيني إيرانى لتصنيع نوعين من الصواريخ يصل أقصى مدى لهما إلى ٢٠٠٠ كم على أساس نموذج الصاروخ نودونج الكوري الشمالي، وهما:

شهاب - ٣ والذي يصل مداه ما بين ١٢٨٠ - ١٤٨٨ كيلومترا، ويحمل رأسا وزنه ٧٤٢ كيلوجراما. وشهاب - ٤، ويصل مداه إلى ١٩٨٤ كم، ويحمل رأسا وزنه ٩٩٠ كجم.

وفي حديث "لفيكتور تشيرنو ميردين" رئيس الوزراء الروسي عشية توجهه إلى واشنطن في التاسع من مارس ١٩٩٨ لحضور الدورة العاشرة للجنة الروسية الأمريكية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجيا التي عقدت يومي ١١، ١٢ مارس، أعلن أن بلاده لم ولن تسلم تكنولوجيا الصواريخ إلى إيران، كما أن نائب الرئيس الأمريكي طلب من المسئولين الروس أن يكون الالتزام بالتنفيذ هو الأهم.

هذا وكانت صحيفة واشنطن بوست قد ذكرت في الثالث عشر من شهر مارس أن الصين كانت قد أجرت مفاوضات سرية لبيع إيران مئات الأطنان من مـــادة كميائيـــة يمكن أن تستخدم في تخصيب اليورانيوم، ويعتقد أن الحكومة الأمريكية اكتشفت هـــذه المفاوضات رغم الاتفاق النووي الموقع بين رئيسي البلدين في أكتوبر عـــام ١٩٩٧. وقد أجرت الولايات المتحدة مباحثات على أعلى مستوى مع المسئولين الصينيين، مما دفع المؤسسة الصينية للطاقة النووية إلى صرف النظر عن تـسليم مركـــز البحـــوث النووية في أصفهان وسط إيران مادة فلوريد الهيدروجين غير المائي، ووعد الصينيون بعدم تزويد إيران بهذه المادة.

مستقبل القدرات النووية الإيرانية :-

بعيدا عن الجدل المحتدم والنقاش المثار بشأن مـــا إذا كـــان البرنـــامج النـــووي الإيراني قاصراً بالكامل على الأغراض المدنية أو أن هناك مكونا عسكريا سريا فـــي هذا البرنامج، فإن الأكثر أهمية أن هناك ما يشبه الاتفاق فيما بين الكثير من الكتابـــات الإيرانية والعربية والغربية على أن السياسة النووية الإيرانية تبنت خياراً وسطاً فيمـــا بين الأبعاد المدنية والعسكرية، بما يجعل مستقبل القدرات النووية الإيرانية مزيج مـــن الخيارين: العسكرى والمدنى.

سيناريو امتلاك إيران قدرات نووية سلمية:

أن هناك ميلاً أمريكيا تقليديا للاعتقاد بأن أية دولة شـــرق أوســـطية لا تربطهـــا بواشنطن علاقات سياسية تعاونية، تسعى لإقامة برنامج نووي مدني، لها في الواقـــع طموحات للقيام بنشاطات نووية سرية في ظل "الستار المدني". بعبارة أخرى، هنـــاك دائماً ميل مسيطر لدى صانعي السياسة في الولايات المتحدة تحديداً، والذين يمارسون الدور الأهم في إدارة الانتشار النووي في العالم، لعدم التمييز بين القـــدرات النوويـــة المدنية والبرامج النووية العسكرية، وافتراض أن من السهل القفز من ساحة النشاطات السلمية إلى البرامج التسليحية، لذا كان ثمة شك دائم تجاه أية تحركات تقوم بهـــا أيـــة

دولة في اتجاه نووي، وسعي لمنع معظم البرامج النووية المدنية من القيام أو الاتساع في الشرق ألأوسط ومن ثم، تبلور شك مزمن من جانب الإدارة الأمريكية تجاه المسألة النووية الإيرانية.

أسس السيناريو الخاص بامتلاك إيران برنامج نووي سلمي:

يقوم هذا السيناريو على أساس أن أحد الثوابت الأساسية في عالم العلاقات الدولية هو أحقية كل دولة في امتلاك قدرات نووية ذات أغراض سلمية. ومن ثم، يقوم السيناريو الإيراني على أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن قيامها بأنشطة في مجال تخصيب اليورانيوم لا يتعارض إطلاقاً مع التزاماتها الدولية. وعلى الرغم من أن إيران قبلت في بعض الفترات بأن توقف عمليات التخصيب، فإنها شددت على أن هذا الإيقاف يعتبر مؤقتاً بغرض إظهار حسن النية، ولتسيير المفاوضات مع الوكالة الدولية، ومع دول الترويكا الأوروبية، مع التشديد على حق إيران في استئناف هذه العمليات في الوقت الذي تراه ملائماً.

المدخل القانونى لحق إيران فى امتلاك قدرات نووية مدنية:

١- ظلت إيران متمسكة بأحقيتها في إمتلاك قدرات نووية مدنية، وارتبط ذلك بنصوص معاهدة منع الانتشار النووي التي تسمح للدول الأعضاء بالقيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم، وفق نص المادة الرابعة، التي تشير صراحة إلى "حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية". وينطبق هذا النص بالطبع على كافة الأنشطة المندرجة في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن بينها تخصيب اليورانيوم.

٢- وظلت إيران تصر بالتالي على أن أنشطتها النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفق ما تسمح به معاهدة منع

الانتشار النووي، وأنها لم تنتهك أي التزام من الالتزامات المفروضة عليها، وتصر على حقها الأصيل في القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم، والتي تسمح بها المعاهدة، كما أن هناك العديد من الدول التي تقوم بها.

٣- واستناداً إلى هذا المدخل القانوني، تمسكت إيران بحقها الكامل في مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم. وأصرت إيران دوماً على أن الإيقاف الذي قامت به لهذه العمليات في بعض الفترات هو مجرد إيقاف طوعي ومؤقت. وأبدت إيران استعدادها فقط للتنازل بشأن مسألتين فرعيتين فقط من المسائل الخاصة بتخصيب اليورانيوم: الأولى التفريق بين الأنواع المختلفة لبرامج تخصيب اليورانيوم، حيث توافق إيران على اقتصار الإيقاف والتعليق على عملية إنتاج غاز اليورانيوم، بينما ترفض إيقاف المراحل الأخرى. أما الثانية، فهي استعداد إيران لتقديم كافة الضمانات التي تطمئن المجتمع الدولي إلى أن عمليات إنتاج الوقود النووي الناتجة عن عمليات تخصيب اليورانيوم لن تتجه نحو الاستخدامات العسكرية.

٤- ولكن الأطراف الدولية الأخرى المعنية بأزمة الملف النووي ألإيراني (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى) تستند بدورها إلى نص المادة الثالثة من المعاهدة التي تتحدث عن "التزام الدول الأعضاء غير المالكة للأسلحة النووية على قبول نظام الضمانات الخاص بالتأكد من تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة، منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية، وهو ما يعني من وجهة نظر هذه الأطراف أن إيران ملتزمة بتأكيد أن أنشطتها النووية تندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية، مع تأكيد عدم وجود دوافع لامتلاك السلاح النووي، عبر الامتثال الكامل لقرارات مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥- وكانت مواقف الأطراف الدولية تستند إلى أن إيران لم تلتزم منذ البداية بإطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصول على موافقتها على خطط إنشاء محطة الطرد المركزي في ناتانز، والخاصة بتخصيب اليورانيوم، أو منشأة آراك الخاصة

بإنتاج الماء الثقيل، وهي مسائل مزدوجة الاستخدام، أي يمكن تحويلها من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

مستوى التطور الفنى للبرنامج النووى الإيراني

١- ما يميز التقنية النووية فى إيران في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية عن مثيلتها في عهد الشاه، هو أن كثيرا من عناصر هذه التقنية قد أنجزت بخبرات ذاتية ومن دون الحاجة إلى خبرات أجنبية مباشرة، حيث أن المهندسين الإيرانيين يشرفون على المنشآت النووية الإيرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم، ولهم القدرة على تطويرها ورفع مستوياتها. هذا في وقت كان النشاط النووي فى إيران قبل الثورة لا يتجاوز حدود المفاعل النووي وحدود البحوث والدراسات الجامعية، فقد سعت الجمهورية الإسلامية لتدخل مجال إنتاج الوقود النووى وما يتعلق به وحالفها النجاح، وكان ذلك يوم ١١ فبراير من عام ٢٠٠٢، اليوم الذي أعلنت فيه إيران أنها قد توصلت إلى تقنية تخصيب اليورانيوم.

٢- ولقد أشارت كثير من التحليلات والكتابات السائدة في مجال منع الانتشار النووي إلى أن نجاح إيران، أو أي دولة، في تخصيب اليورانيوم، يمكن أن يؤدي تلقائياً إلى إنتاج السلاح النووي، وهو ما يفتقر إلى الدقة، سواء من حيث محدودية التجربة التي قامت بها إيران، أو من حيث أن امتلاك يورانيوم مخصب بنسبة عالية لا يعني تلقائياً إمكانية تحويله إلى سلاح نووي جاهز للتجربة والإستخدام. فمازالت هناك مسافة طويلة تفصل بين إيران وامتلاك القدرة على إنتاج يورانيوم مخصب بنسب عالية وبكميات ضخمة، يمكن أن تستخدم في إنتاج الأسلحة النووية، إلا أن الأهم من ذلك أنه حتى إذا نجحت إيران فى إنتاج يورانيوم مخصب بنسب عالية وبكميات ضخمة، فإن ذلك لا يعني ببساطة إمكانية تحويله إلى سلاح نووى، بالنظر إلى التعقيدات الهائلة التى تحيط بمسألتى بناء الرأس النووى وتركيب هذا الرأس على وسائل الاتصال لكن تظل مثل هذه الاحتمالات غير مستبعدة فى المدى الزمنى المتوسط.

التداعيات المحتملة للبرنامج النووى السلمى الإيراني:

إن امتلاك إيران لبرنامج نووي سلمي يثير جمله من التساؤلات بشأن التـــداعيات التى يخلفها هذا الواقع في منطقه الشرق الأوسط، أو بعبارة أخرى يثير هذا البرنـــامج "خيارات" لدول الإقليم التى قد تشهد حالة تسابق على امتلاك برامج نوويه مدنيه بل قد يتطور الأمر في مرحلة لاحقه إلى برامج نوويه ذات أبعاد عسكريه، بحيث يبدو وكأن قطار الانتشار النووي في الشرق الأوسط سوف يخرج عن القضبان. ومن ثم، تتبلور على أثر هذا الوضع ملامح شديدة التحديد لـــسياسة منـــع انتـــشار نـــووي أمريكيـــة "أخطبوطية" الشكل تمتد أذرعها في أكثر من دولة، وتعمل فـــي كـــل حالـــة بمنطـــق مختلف.

انتشار القدرات النووية المدنية فى الإقليم :

إن أحد السيناريوهات المتوقعة لإمتلاك إيران برنامج نووي مدني هو بحث دول الإقليم عن "مظله نوويه" للحماية في مواجهه التهديدات المحتملـــة، فأحـــد الـــدروس المستفادة من البرنامج النووى الإيراني موجه للدول العربية، لمحاولة الحصول علـــى برامج نوويه نشطه في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بحيـــث لا تكـــون بعيده عن التطورات الجارية في هذا المجال، لاسيما وأن تطوير القدرات في المجـــال النووي يعتبر بحد ذاته خطوة هامه على طريق التحديث والتنمية الشاملة فـــي الـــبلاد العربية وهو ما أخذ يؤكد عليه القادة العرب في الشهور الأخيرة خاصـــة قـــاده دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والجزائر والأردن أيضاً.

الآثار الإستراتيجية للبرنامج النووى المدنى الإيرانى:

إن أحد الآثار الإستراتيجية للبرنامج النووي المدني لإيران تفكير دول الإقليم في الاتفاق على سلسلة من الترتيبات الثنائية، ومتعددة الأطراف، والجماعيـــة، المتـــصلة بالأمان النووي في المفاعلات، والتعامل مع الكوارث النووية، ومنع تـــسرب المـــواد النووية، وترتيبات دفن النفايات وعدم الاعتداء على المفاعلات النووية، إضـــافة إلـــى

مجموعة واسعة من إجراءات بناء الثقة على المستوى النووي كالشفافية حول النشاطات النووية، والتفاهم حول عدم عرقلة البرامج النووية، والزيارات المتبادلة للمرافق النووية، وما إلى ذلك. فسوف يؤدي انتشار القدرات النووية المدنية في الإقليم إلى خلق شبكة من التفاعلات النووية التعاونية التي قد تمثل، أوقد لا تمثل بالضرورة، قاعدة لعملية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

سيناريو امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية:

لم تكن أزمة الملف النووي الإيراني وليدة اللحظة الحالية وإنما هي أحدى المحطات المفصلية لمشكلة مزمنة بدأت منذ منتصف السبعينات وتطورت خلال عقد التسعينات وبداية القرن الحالي، متخذة أنماط مختلفة، لكنها ظلت تطرح نفس السؤال طوال الوقت، وهو مدى امتلاك إيران قوات نووية ذات أبعاد عسكرية. إذ كانت إيران تبدو – منذ أوائل التسعينات – وكأنها ستكون الدولة الثانية التي ستدخل السلاح النووي إلى المنطقة بعد إسرائيل، في ظل انتهاء البرنامج النووي العراقي وما بدا أنه توقف للنشاطات النووية الليبية. فقد كانت التقديرات التي أعلنتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عام ١٩٩٣، وشكلت التوجه السائد في التعامل تحليلياً مع البرنامج النووي الإيراني في المرحلة التالية، تشير – استناداً على تحليل القدرات النووية القائمة فعليا لديها ذلك العام – إلى أن إيران تحتاج إلى ٨ أو ١٠ سنوات قبل أن تتمكن من تطوير سلاحها النووي، لكنها (كما قيل وقتها) قد تتمكن من تقليص هذه المدة إذا حصلت على مساعدة خارجية لبرامجها.

لم تكن التقويمات الأمريكية وحدها هي التي تؤكد ذلك وقتها، فتبعاً لتقرير أصدره جهاز الاستخبارات الروسية – للمرة الأولى – في نفس العام (ينـاير ١٩٩٣)، فـإن طهران قد اعتمدت برنامجاً للأبحاث العسكرية التطبيقية في الميدان النووي، وخصصت له ما بين ١ – ١,٥ مليار دولار سنويا، بما يؤهلها لصنع السلاح النووي بعد عشرة أعوام تالية.

لكنه استبعد حصولها على هذا السلاح في عقد التسعينات، من دون مساعدة أجنبية، إلا أن ذلك كله لم يتحقق، فرغم مرور المدة التى أشار إليها التقريران، وارتباط إيران بعلاقات نووية خارجية إلا أنها لم تقترب من العتبة النووية قبل نهاية عام ٢٠٠٧ على الأقل.

وقد ظلت مثل هذه التقديرات تتكرر على مدى العقد الماضي، وصولا إلى عام ٢٠٠٦، تحيط بها ضجة واسعة يبدو معها كل مرة وكأن إيران تحاول الاقتراب من "السلاح النووى" أو تقترب بالفعل من امتلاك القدرة على إنتاجه استناداً على أسس مختلفة، شكلت مع الوقت أسئلة معلقة، تتصل بشكوك في النوايا، أو تقارير حول تحركات سرية، أو محاولات لاستكمال البرنامج النووى المعلن أو اكتشاف نشاطات نووية لم تكن معروفة.

أسس السيناريو الخاص بامتلاك إيران برنامج نووي عسكرى :

ترسخ السيناريو الخاص بشأن وجود شك مزمن في النوايا النووية الإيرانية، لأن إيران لم تتمكن من إقناع الأطراف الأخرى فى العالم أو حتى فى الإقليم، بحاجتها إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في ظل كونها رابع أكبر منتجي النفط في العالم، إضافة إلى طبيعة نظامها السياسي الذي لا تتحدث من خلاله طهران "بصوت واحد" ويتضمن تياراً إيديولوجياً، كان المسئول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة وأدى صعود تأثير الرئيس احمدي نجاد في هيكل الحكم، إلى زيادة الشكوك في "عسكرة" البرنامج النووي الإيراني. ولكن الأهم في هذا الإطار، هو ما حدث في عام ٢٠٠٣ من اكتشاف قيام حكومة إيران ببناء منشأتين سريتين، الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة ناتانز، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة آراك، وهو ما حول "الهواجس" الأمريكية إلى ما يؤكدها في الواقع.

الطابع السرى لبرنامج تخصيب اليورانيوم والماء الثقيل الإيرانى:

تزامن مع امتلاك إيران برنامج نووي مدني "معلن" الإشارة إلى وجود برنامج نووي "موازي" تشرف عليه المؤسسة العسكرية الإيرانية. فقد كانت هناك تقارير منتظمة يتم نشرها حول وجود برنامج نووي إيراني يعمل – حسب مصادر غربية –

بأساليب سرية من خلال ٢٠٠ شركة تحاول الحصول على مواد نووية كالبلوتونيوم – ٢٣٩، أو اليورانيوم – ٢٣٥، أو معدات نووية لرفع درجة تخصيب اليورانيوم، أو الاتفاق مع بعض العلماء للعمل في إيران. فمثل هذا البرنامج النووي المفترض هو الذي كان يجعل مصادر مختلفة (في منتصف التسعينات) تشير بحذر إلى سنوات ١٩٩٨ أو ٢٠٠٠ كأعوام حاسمة، إذ كان هناك من يعتقدون أنه في غضون عدة سنوات تالية، سوف تشهد إيران نقلة نوعية نووية. وقد نفى المسئولون الإيرانيون مرارا أن الجيش يمتلك برنامجاً نوويا مستقلا، لكن هذا لم يوقف تلك التصورات التي استمرت حتى عام ٢٠٠٣.

الأكثر إثارة، هو ما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد حصلت بالفعل على أسلحة نووية جاهزة (٣-٤ صواريخ نووية تكتيكية سوفيتية) من خلال صفقة سرية تمت مع مسئولين عسكريين من كازاخستان في بداية التسعينات، خلال الفوضى التي ترافقت مع تفكك الاتحاد السوفيتي رسميا، وأشارت بعض المصادر إلى أماكن وتوقيتات وأسماء شخصيات ارتبطت بهذه العملية، كما أشارت مصادر روسية إلى أن صفقات مماثلة أقل قيمة تمت عن طريق استونيا، وذلك ضمن نشاطات إيرانية واسعة في هذا الاتجاه. ومن هنا صدرت تقييمات تؤكد أنه إذا كان نلك قد حدث، فإنه يعني أن إيران قد وصلت فعلياً إلى العتبة النووية، إذ ليس أمامها سوى تصميم أسلحة ملائمة لأغراضها، مع استخدام المواد الانشطارية التي تحتوي عليها هذه الصواريخ لإنتاج عدة رؤوس نووية. لكن كل ذلك يمثل استنتاجات نظرية. مع أن الباحث يربط بين لهجة التحدي التي ينتهجها الرئيس الإيراني احمدي نجاد ومدى التقدم في البرنامج النووي، لأنه ليس من السهل انتهاج هذا المنهج المتشدد دون وجود ردع النووي يعتمد عليه.

مشكلة ملف برنامج إيران النووى السرى:

المشكلة أن الملف الخاص بفكرة البرنامج النووي السري لدى إيران لم يغلق أبداً،فقد ظل الانطباع السائد داخل مراكز التقدير في الدول المعنية بالمسألة هو أنه مثل أشياء كثيرة تتعلق بإيران، توجد مساحة من الغموض تجعل من الصعب تماما تحديد

خطوط فاصلة بين الحقائق والتخيلات المتصلة بما يثار بشأن نشاطات نووية سرية إيرانية عام ٢٠٠٣. فعلى الرغم من أن تلك النشاطات لم تصل إلى الحد الذي يمكن الحديث معه عن برنامج عسكري نووي، إلا أنها أشارت إلى أمثلة معلقة بشأن ماهية البرنامج النووي الإيراني. وقد انفجرت مرة واحدة في ذلك الوقت "نصف دستة" من المشكلات تحت عنوان "نشاطات غير معلنة"، وهي:-

١- أن إيران قد قامت باستيراد حوالي طن ونصف الطن من اليورانيوم الطبيعي دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.

٢- أن إيران قامت بإطلاق برنامج لتطوير تكنولوجيا الماء الثقيل، ولديها منشأة تقوم بذلك في مدينة آراك.

٣- أن إيران تقوم باستغلال ترسيبات لليورانيوم الطبيعي موجودة في أراضيها بالقرب من يازد، كمصدر محلي للمواد النووية.

٤- أن إيران - حسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووثيقة فرنسية - قامت بمحاولة للحصول على معدات نووية خاصة بإعادة معالجة الوقود النووي عام ٢٠٠٠.

٥- أن إيران تستعين - حسب تصريحات روسية - بخبراء وعلماء أجانب في بعض برامجها النووية من باكستان وكوريا الشمالية، ودول غربية.

٦- أن عينات من مستويين من اليورانيوم المخصب قد وجدت في منشأة لمعالجة الوقود النووي في موقع ناتانز النووي.

الاستخدامات المزدوجة لعناصر دورة الوقود النووى الإيرانية:-

١- اعتمدت إيران على العديد من الدول من أجل تطوير قدراتها النووية في مجال تخصيب اليورانيوم، لا سيما باكستان والصين وكوريا الشمالية وروسيا - التى تعتبر الشريك الأساسي لإيران ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، وحاولت الحصول على العديد من المكونات التكنولوجية اللازمة لتطوير برنامجها لتخصيب اليورانيوم من خلال شركات أوربية، عبر استيراد تكنولوجيات مزدوجة الاستخدام، يمكن استخدامها في الأغراض المدنية والعسكرية في آن واحد معاً،

وذلك من خلال شبكة واسعة من الشركات الوهمية، كما قامت شخصيات إيرانيـة ذات جنسيات غربية بالعمل كغطاء للسلطات الإيرانية للحـصول علـى المـواد والمعدات النووية اللازمة.

٢- من جانب آخر، سعت السياسة الإيرانية إلى امتلاك كافة مكونـات دورة الوقـود النووي، بما يتيح لها امتلاك القدرة على إنتاج السلاح النووي، ولكن بدون إنتاجه فعلياً، أي أن إيران - بموجب هذه السياسة - تقف على حافـة إمـتلاك الـسلاح النووي في غضون فترة قصيرة (شهور عدة) وليس عدة سنوات، عقـب اتخـاذ القرار السياسي بذلك، لحين نشوء متغيرات قد تتطلب من إيـران الانتقـال إلـى مرحلة الإنتاج الفعلي للقنبلة.

متطلبات إنتاج السلاح النووى العسكري:-

إن امتلاك عناصر القدرة النووية السلمية - كما تمت الإشارة مرارا - لا يعنـى أن "الدولة المالكة" يمكنها بمجهود معقول أن تنتج سلاحاً نوويـاً، فهنـاك متطلبـات إضافية لا بد من توافرها لاستكمال "دورة الوقود النووي" التي تـتمكن الدولـة بعـد استكمالها من حيازة المواد النووية التي تمكنها من صنع السلاح النووي "الانشطاري" وهى البلوتونيوم - ٢٣٩، واليورانيوم -٢٣٥ المخصب ٩٠ في المائة علـى الأقـل. فهناك طريقتان لصنع الأسلحة النووية الانشطارية الذرية (فالأسلحة النووية الاندماجية الهيدروجينية والنيوترونية تحتاج إلى مواد إضافية)، وكلتاهما تعتمدان على اليورانيوم الطبيعي على **النحو التالى:**

الطريقة الأولى:

طريقة البلوتونيوم وتعتمد على فصل البلوتونيوم - ٢٣٩ النـاتج عـن احتـراق اليورانيوم الطبيعى، بعد تخصيبه بنسبة ضئيلة لا تتجاوز٣-٤ في المائة، فى مفاعـل نووي، إما عن طريق وحدة إعادة معالجة كيماوية أو عن طريق الخلايا الحارة، وهى عملية ليست معقدة إلا أنها تتطلب امتلاك مفاعل "ماء ثقيل" نووى بقدرة تبلغ حـوالى

٢٠ ميجاوات تقريباً، ويفترض أن لا يخضع للرقابة الدولية أو لرقابة الدولة المصدرة له، وامتلاك اليورانيوم الطبيعي، إضافة بالطبع إلى منشأة لفصل (إعادة معالجة) الوقود الناتج عن احتراق اليورانيوم الطبيعي لاستخلاص البلوتونيوم – ٢٣٩، وهى الطريقة ألتي أنتجت بها قنبلة ناجازاكي، واتبعتها فما بعد معظم الدول المالكة للأسلحة النووية، وبينها إسرائيل.

الطريقة الثانية:

١- طريقة اليورانيوم وتعتمد على رفع نسبة نظير اليورانيوم -٢٣٥ الموجود في اليورانيوم الطبيعي بنسبة ٠,٧ إلى نسبة ٩٠ – ٩٣ في المائة تقريباً لاستخدامه كمادة إنشطارية لصناعة القنبلة. وتعتبر طريقة تخصيب اليورانيوم تلك من أصعب العمليات في مجال التكنولوجيا النووية، فهي معقدة ومكلفة للغاية ولا تتطلب امتلاك مفاعل نووي بل منشآت ومعدات للقيام بالتخصيب وتتم بعدة طرق أهمها أسلوب الانتشار الغازي وأسلوب الطرد المركزي، وهى الطريقة التي أنتجت وفقاً لها قنبلة هيروشيما، واتبعتها الصين في إنتاج أسلحتها النووية، واعتمدت عليها باكستان بشكل كامل بعد ذلك، وهى التي تدور حولها (أو حول احتمالات إتباعها) أزمة البرنامج النووي الإيراني.

٢- وترتبط تلك النشاطات بضرورة وجود برنامج نووي عسكري تقيمه الدولة، وقد ارتبطت عمليات امتلاك الأسلحة النووية لكل الدول التي تمتلكها حاليا بإقامة برامج نووية عسكرية، وليس بتحويل النشاطات النووية المدنية إلى اتجاهات عسكرية، كما بدأت عدة دول تحاول أن تفعل في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك طرقاً أخرى للحصول على الأسلحة النووية حاولت دول مختلفة إتباعها كالشراء، كما أن هناك طرقاً – تطرح نظرياً – يمكن من خلالها أن تحصل "منظمة إرهابية"على سلاح نووي إشعاعي بدائي بمتطلبات أقل بكثير مما سبق.

٣- لكن لم يكن من المتيسر لعدد من دول العالم كانت لديها دوافع كافية وقوية لإمتلاك السلاح النووي أن تحصل على المتطلبات السابقة، أو أن تتمكن من

استكمال مسار برامجها رغم حصولها على تلك المتطلبات، فقد كانت هناك دائماً بالنسبة لكل الدول أنواع مختلفة من القيود الدولية السياسية والقانونية والفنية، إضافة إلى قيود إقليمية وداخلية مختلفة، تفاوتت حدتها من مرحلة إلى أخرى منعت في حالات معينة أو عرقلت في حالات أخرى بعض الدول من الحصول على القدرة أو على القوة النووية، لكن رغم تلك القيود فإن عدة دول قد تمكنت من الوصول إلى "العتبة النووية" أو تجاوزها فقد كانت دوافعها أشد وكانت القيود المفروضة عليها أقل.

٤- لكن القضية بالنسبة للقدرات النووية ظلت أيضاً – إضافة إلى طرح الاحتمالات النووية العسكرية – هي الاستخدامات السلمية المدنية لها، حيث يتم الاعتماد على الطاقة النووية في إنتاج ١٦% من الطاقة الكهربية، كأحد استخداماتها في العالم، وتعتمد العديد من الدول عليها بشكل كبير مثل فرنسا التي تحصل على أكثر من ٧٦% من احتياجاتها من الكهرباء من مفاعلات القوى النووية، وتبلغ هذه النسبة ٤٦% في كل من بلجيكا والسويد، وقد وصل عدد مفاعلات القوى النووية العاملة في العالم إلى ٤٣٨، بالإضافة إلى ٣١ مفاعل قوى نووية تحت الإنشاء، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من هذا العدد ١٠٤ مفاعل قوى نووية بنسبة ٢٥% من إجمالي المفاعلات في العالم.

التداعيات المحتملة للبرنامج النووى العسكرى الإيرانى:-

إن امتلاك إيران لقدرات نووية ذات أبعاد عسكرية سوف يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي وقد يطلق موجة من الانتشار النووي في الشرق الأوسط وفق نظرية الدومينو الشهيرة في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، فمثل هذا السلاح سوف يمكن طهران من تهديد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة لاسيما في ظل استمرار تطور برنامجها الصاروخي، كما سيؤدي إلى توجيه ضربة جديدة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وهناك احتمالات لقيام إيران – وفق سيناريو أسوأ حالة يتردد في الولايات المتحدة – بإمداد عناصر إرهابية بأسلحة نووية، وهو ما يجعل الصورة أكثر حدة مما هي عليه في الواقع.

الفصل الأول

الصعوبات التي تواجه تطوير الطاقة الذرية في إيران

في الوقت الذي تتبنى فيه إيران برنامجا نووياً طموحا يهدف إلى سد احتياجاتها من الطاقة لتهيئة حياة أفضل لمواطنيها، تزداد مخاوف العديد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومختلف الدول الغربية من استغلال طهران هذا البرنامج لأغراض عسكرية.

وأثناء انعقاد المؤتمر الدولي الخاص باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في مايو ١٩٩٥ بمدينة فيينا ازدادت حدة المعارضة الدولية للنشاط النووي الإيراني، وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل على رأس الدول القائمة بشن حملة شعواء ضد إيران - الدولة المسلمة - خصوصاً بعد درس العراق عندما اقتربت من الخيار النووي (قبل حرب الخليج الثانية) في ظل وجود القيود الدولية المكثفة لمنع الانتشار النووي في العالم.

وغني عن البيان، أن تل أبيب في إطار حملتها الشرسة ضد طهران بخصوص النشاط النووي الإيراني إنما تهدف إلى التغطية على برنامجها النووي وقدرتها النووية المتنامية وترد على حملة الدول العربية التي بلغت ذروتها، سواء في إطار مفاوضات ضبط التسليح بين الجانبين، أو في إطار مؤتمر مراجعة وتجديد اتفاقية حظر الانتشار النووي.

ويرتبط تصعيد الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد إيران متمثلاً في برنامجها النووي السلمي، أيضاً بتنامي هذا البرنامج بقيام إيران بالتعاون مع روسيا والصين على بناء محطات نووية في إيران، في إطار بناء

محطات نووية جديدة في البلاد رغم التأكيدات الإيرانية بعدم نيتها لبناء قدرة نووية عسكرية، على ضوء خضوع منشآتها وأنشطها النووية الكامل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية.

(أولاً) الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني

رغم وجود حالة من عدم الإجماع بين حكومات الدول الكبرى وفي الأوساط الأكاديمية والصحفية، بشأن تقييم الأنشطة النووية التي تقوم بها إيران، إلا أن البرنامج النووي الإيراني أثار قلقاً شديداً من جانب الإدارات الأمريكية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. فقد أعرب المسئولون والخبراء الأمريكيون والإسرائيليون والبريطانيون والألمان والفرنسيون عن اقتناعهم بوجود برنامج إيراني مكثف في مجال العمل على امتلاك الأسلحة النووية، إلا أن دولا مثل الصين وروسيا ترفض هذه الادعاءات بشدة.

وبشكل عام، فإن المخاوف الأمريكية والغربية من البرنامج النووي الإيراني تستند إلى عدد من المبررات، أبرزها أن مجرد حصول إيران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولوجية نووية وهو ما يمكن أن يسمح لإيران ببناء منشآت سرية للمفاعلات والقوة الطاردة المركزية (Central Centrifuge) ومنشآت الفصل الكيميائي (Chemical Separation)، حتى لو رضخت لقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشغيل مفاعلاتها. علاوة على أن بعض التقارير الغربية يتخوف من إمكانية أن تتجه إيران نحو رفض الخضوع لقواعد الرقابة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالما يتم إكمال المفاعلات التي تبنيها حالياً، وتستطيع وقتذاك استخدام مفاعلاتها لتخصيب (Enrichement) اليورانيوم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الاتهامات الغربية والأمريكية لإيران في المجال النووي تستند في الأساس إلى أن المسعى يأتي في إطار توجه إيراني عام مضاد للغرب، وذلك من خلال عدد من المؤشرات أبرزها الاتهام الغربي في استمرار الدعم الإيراني للإرهاب، واستمرار المساندة الإيرانية للمعارضين الإسلاميين في المنطقة

لإضعاف موقف الدول الحليفة للغرب، والرفض الإيراني لعملية التسوية العربية - الإسرائيلية، والعدوان الإيراني على الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والبرنامج الإيراني لإعادة التسلح، وفي هذا الإطار ترى التقارير الغربية أنه ليس هناك ما يفسر رغبة إيران في بناء محطات للطاقة الذرية في دولة تعاني نقصاً في رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المحطات، كما أنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي الذي يمكنه تشغيل محطات الطاقة بتكلفة رخيصة.

وعلى الصعيد الرسمي، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق تجاه سعي إيران إلى امتلاك الأسلحة النووية، وأشار وزير الخارجية السابق وارين كريستوفر في خطاب له في أوائل عام ١٩٩٥ إلى أن إيران تتبع، فيما يتعلق بالتنظيم والبرنامج والمشتريات والأنشطة السرية، الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية الذي سارت عليه جميع الدول التي سعت للحصول على السلاح النووي، كما أشار إلى أن جهود إيران لامتلاك الأسلحة النووية تنطوي على أخطار هائلة، وفي هذا الإطار نفسه، رفضت الإدارة الأمريكية الأخذ بنتائج الجولات التفتيشية التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورغم أن الوكالة قامت بصورة منتظمة بتفتيش المواقع النووية الإيرانية، ولم تجد آثارا لنشاط متعلق بالأسلحة النووية في المواقع التي زارتها، إلا أن الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى شككت في نتيجة هذه الجولات التفتيشية حتى عندما قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجولات تفتيشية أكثر دقة بعد التزود بالمعلومات التفصيلية من الولايات المتحدة، حيث زعم مسئولون أمريكيون أن الوكالة ليست لديها الإمكانات أو التنظيم الكافي لاكتشاف الأنشطة النووية السرية التي تدور في المنشآت البحثية التي سمح للوكالة بزيارتها. وعلى العكس من ذلك يؤكد المسئولون الأمريكيون أن البرنامج النووي الإيراني يمثل خطرا شديدا على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، كما يؤكدون على أن هذا البرنامج قد قطع شوطا طويلاً. وعلى سبيل المثال، رجح الجنرال بينفورد قائد قوات القيادة المركزية الأمريكية في منتصف عام ١٩٩٧، أن تتمكن إيران من حيازة السلاح النووي قبل عام ٢٠٠٠، أو بعد ذلك بقليل وقد استندت تقديراته إلى أمرين رئيسيين، هما:

- حصول إيران على المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج القنابل النووية.
- وتطور القدرة الهندسية الإيرانية لتوظيف المواد الانشطارية في الاستخدامات العسكرية.

المساعي الأمريكية لوقف البرنامج النووي الإيراني:

وعلى هذا الأساس، اتجهت السياسة الأمريكية نحو تنفيذ طائفة واسعة من الجهود لتقييد ووقف البرنامج النووي الإيراني، حيث بدأت منذ عام ١٩٩٢، تنفذ سياسة الاحتواء المزدوج ضد كل من العراق وإيران، كما احتل الموضوع النووي الإيراني أولوية متقدمة في جدول الأعمال الخاصة بلقاءات القمة الروسية - الأمريكية، والصينية - الأمريكية، بهدف وقف التعاون النووي بين إيران وكل من روسيا والصين.

ورغم أن الجانبين الروسي والصيني أصرا عموماً على مواصلة هذا التعاون، إلا أنهما أبديا بعض التجاوب مع الضغوط الأمريكية، ولاسيما أن مجلس الشيوخ الأمريكي اتجه في شهر يوليو ١٩٩٧ نحو الربط بين وقف التعاون النووي الروسي - الإيراني وبين صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة إلى روسيا عام ١٩٩٨، وهي في حدود ١٩٥ مليون دولار. أضف إلى ذلك أن المسئولين الأمريكيين والإسرائيليين لم يستبعدوا إمكانية اللجوء إلى توجيه ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، علاوة على أن بعض المسئولين الإسرائيليين أشاروا إلى إمكانية أن تلجأ إسرائيل إلى تنفيذ حملة اغتيالات لتصفية علماء الذرة الإيرانيين.

وقد أثارت الضغوط الأمريكية ردود فعل حادة من جانب الأوساط السياسية والأكاديمية في إيران، فقد أكد بعض المسئولين والأكاديميين الإيرانيين أن المزاعم الرسمية والصحفية الأمريكية والغربية تهدف إلى ممارسة أقصى درجة من الضغط على إيران، علاوة على أنها ترمي إلى الضغط على كل من روسيا والصين ودول الاتحاد السوفيتي السابق لإثبات مصداقيتها في هذا الصدد، ولاسيما التأكد من أن

روسيا لن تساهم في الخفاء في الانتشار النووي عموماً، وبالنسبة لإيران خصوصا، وأنها تمارس رقابة فعالة على جمهورية كازاخستان في هذا الإطار.

العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران

أما بالنسبة للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد إيران، فإن المسئولين الإيرانيين ينظرون إليها باعتبارها محاولة أمريكية لمنع إيران من مواصلة عمليات البناء الداخلي، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذه العقوبات ترمي إلى خدمة أهداف المصالح الإستراتيجية التوسعية الأمريكية في منطقة الخليج من خلال منع القوى المنافسة الأخرى، وبالذات فرنسا وروسيا، من الدخول إلى مجال الصناعة النفطية الإيرانية، وعدم السماح بسهولة للقوى الدولية المنافسة بأن تصبح بديلاً للدور الأمريكي في إيران، وتحاول الإدارة الأمريكية لهذا السبب منع القوى الدولية الأخرى من التعاون مع إيران في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي، ولاسيما في المجال النفطي حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة قدرات إيران في مجال استخراج وإنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، خوفاً من حدوث زيادة كبيرة في إجمالي الدخل القومي الإيراني.

أما البعض الآخر من التقديرات الإيرانية، فقد نظر إلى الحملة الأمريكية والغربية ضد إيران بوصفها جزءا من موقف أمريكي مستمر يقوم على النظر إلى إيران بوصفها دولة تحكمها نخبة دينية معادية للمصالح الأمريكية. وفي هذا الإطار ترى بعض الدوائر في إيران أن الموقف الأمريكي يمثل في جوهره امتدادا للسياسة الأمريكية العدائية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران ولاسيما من حيث أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى إيران بوصفها تهديداً لمصالحها الحيوية، التي تتمثل من وجهة النظر الإيرانية في الوصول الآمن والمستمر إلى مصادر النفط في المنطقة، والسيطرة على أسعار النفط، وعلى عائدات النفط.

ومن ناحية ثالثة، أثارت الضغوط السياسية والاقتصادية الأمريكية ضد إيران انتقادات حادة من جانب بعض الأوساط الأكاديمية الغربية أيضاً، حيث نظر بعض الأكاديميين الأمريكيين إلى المزاعم الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني جنبا إلى

جنب، مع الادعاءات بشأن دعم الإرهاب والقمع الداخلي باعتبارهما مجرد حجة واهية للضغط على إيران، وذلك في إطار السياسة الأمريكية المعادية ليس فقط لإيران بل – أيضاً – ضد كل من تسميهم بـ (الدول الحمراء) في الشرق الأوسط.

ويرى أحد هؤلاء الدارسين أن من غير المحتمل أن يؤدي البرنامج النووي الإيراني إلى تمكين إيران من إنتاج القنبلة النووية، وذلك لأن المفاعلات النووية التي تبنيها روسيا والصين لإيران لا تتيح سوى مواد نووية منخفضة النقاء، علاوة على وجود نقص شديد لدى إيران في البنية الأساسية اللازمة لإنتاج سلاح نووي، كما يشير إلى أن التناقض في السياسة الأمريكية يبدو واضحا في عدم إبداء أدنى درجة من الاهتمام تجاه قيام إسرائيل بتطوير وإنتاج السلاح النووي.

ومن ناحية رابعة،فقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيرى أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء تحول إيران إلى إحدى الدول العظمى في المجال النووي، وأشار إلى أن إيران تحشد قوات كبيرة في الجزر المطلة على مضيق هرمز الذي يمر به أكثر من ثلث صادرات النفط في العالم، وأن هذه الحشود تملك أسلحة كيميائية وبيولوجية تهدد الملاحة في الخليج، وأشار إلى أن التهديد الإيراني يجعل الوجود الأمريكي في المنطقة ضروريا لمواجهة هذا الخطر.

وتهدف السياسة الأمريكية تجاه إيران إلى تحجيم إيران ومنعها من تهديد المصالح الأمريكية والغربية، كذلك تعزيز ارتباطها بدول مجلس التعاون الخليجي عسكرياً واقتصادياً من خلال التهويل بحجم التهديد الإيراني، وبما يمثل مكسباً للولايات المتحدة لضمان استمرار سيطرتها على منطقة الخليج بصفة دائمة.

إن السياسة الأمريكية المذكورة يمكن أن تحقق بعض النجاحات ولكنها لن تستطيع أن تعزل إيران اقتصادياً أو تنفذ سياسة الحظر الاقتصادي ضدها، بل ولن تستطيع أن تمنع كلا من روسيا والصين وكوريا الشمالية من التعاون معها في مجال التسليح التقليدي والنووي باعتبار أن إيران تعتبر مكسبا اقتصاديا لهم، ولن يكون ممكنا وقف برنامج التعاون العسكري مع إيران – ومن ثم ستستمر إيران في تطوير قدراتها العسكرية وفي تعزيز برنامجها النووي رغم كل المعوقات التي تلجأ إليها الولايات المتحدة.

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع السياسة حيال طهران:

١- تقوم الولايات المتحدة بإحكام حلقة الحصار حول إيران، وذلك بالضغط على الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، ومنعها من تقديم أية مساعدات لإيران. وقد تعرضت روسيا والصين لهذه الضغوط على أعلى المستويات ووعدت الولايات المتحدة بعدم الاستمرار في المعاونة، أو تنفيذ العقود، مع إيجاد وسائل المراجعة والتفتيش بهدف منع البرنامج النووي الإيراني من الوصول لمرحلة متقدمة. كذلك تقوم الولايات المتحدة بالضغط على كوريا الشمالية من أجل الهدف نفسه.

٢- فيما يخص التعاون الأوروبي / الإيراني، فقد سبق إجراء اتفاق أمريكي / أوروبي بهدف إيقاف أية مساعدات أوروبية لإيران، ومراقبة الصادرات من الشركات المختلفة إلى إيران.

٣- أما من الناحية العسكرية، فإن وجود القوات الأمريكية بكثافة في الخليج يحقق للولايات المتحدة سهولة توجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية فيما لو شعرت بأن البرنامج قد وصل إلى درجة متقدمة، يحتمل بعدها امتلاك سلاح نووي. غير أن هذه الضربة لو تم توجيهها بدون تمهيد إعلامي مسبق، وباقتناع دولي من أن امتلاك إيران مثل هذه الأسلحة سيؤدي إلى أخطار تتعرض لها مصالح العالم وخصوصاً في المناطق الإسلامية ودول الخليج، فسيكون ذلك إيذاناً بخلق موقف معاد للولايات المتحدة قد يؤثر على مصالحها في المنطقة بالكامل، وربما يكون وقوف معظم دول العالم وكل دول المنطقة، ضد توجيه الولايات المتحدة لضربة للعراق في فبراير عام ١٩٩٨ وكذلك معارضة القصف له في ديسمبر ١٩٩٨، على أساس أنه لا ينفذ قرارات مجلس الأمن، كفيلان بإشعار الولايات المتحدة أن العالم لم يتقبل العربدة العسكرية.

ومن هذه النقطة، فإن كلتا الاستراتيجية الأمريكية، والإيرانية ستكون حريصة على عدم توصيل الأمور لدرجة المواجهة، وبالتالي فإن توجيه ضربة أمريكية لإيران، سيكون احتمالا ضعيفاً جدا في الحالات العادية إلا إذا ارتكبت إيران خطأ سياسياً يقنع العالم بتقبل نتائج توجيه ضربة لها.

هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إيقاف البرنامج النووي الإيراني ؟

تقف الولايات المتحدة وإسرائيل بشدة في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، وتهدف الولايات المتحدة من إيقاف البرنامج إلى ضمان استمرار مصالحها في منطقة الخليج بصفة خاصة، والشرق الأوسط بصفة عامة، وضمان أمن إسرائيل. أما إسرائيل، فتهدف إلى أن تظل هي الدولة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تمتلك بمفردها سلاح ردع نووى، دون أن يوجه إليها أي تهديد (مباشر أو غير مباشر) من أية دولة أخرى. وعموماً فإن الولايات المتحدة تقدر أن أمام إتمام البرنامج النووي الإيراني مالا يقل عن ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات.

(ثانياً) إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني

بدأت إسرائيل عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، تضع إيران في المرتبة الأولى كقوة رئيسية تهدد إسرائيل في المنطقة بعد أن تلاشى الخطر العراقي، وقد أعطت السياسة الإسرائيلية في هذا السياق تركيزا بارزا لما وصفته بـ "رغبة إيران في أن تصبح ليس فقط قوة إقليمية رئيسية، ولكن أن تصبح القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة"، كما تم إعطاء عناية واضحة لما وصفه المحللون الإسرائيليون بالمسعى الإيراني لقيادة العالم الإسلامي المضاد لإسرائيل.

وفي إطار هذه الرؤية، ركزت إسرائيل على التطورات التسليحية الإيرانية خاصة ما يتعلق بالتسليح النووي، وترى أن إيران اتجهت نحو تحقيق قدرة نووية ما سواء من خلال التصنيع الوطني أو من خلال الاستيراد من جمهوريات آسيا الوسطى، مما يزيد من مخاطر الهجوم النووي الإيراني في المستقبل ضد إسرائيل. وفي ضوء هذه التصورات، تبنت القيادة الإسرائيلية على ما يبدو استراتيجية متكاملة في مواجهة إيران ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية:

تمثل أولها: في الضغط المكثف على الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية لتقليص الخطر الإيراني في المجال النووي. وانطلقت السياسة الإسرائيلية في هذا

الصدد من أن إيران يمكنها الحصول على قنبلة نووية مع بداية القرن الحادى والعشرين، ودفعت الولايات المتحدة لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه إيران.

أما المحور الثاني: فيتمثل في التحذير الإسرائيلي - طبقا لوجهة النظر الإسرائيلية - من الإرهاب الذي تمارسه وتدعمه إيران على امتداد الشرق الأوسط والعالم العربي.

أما المحور الثالث: فهو ينطلق من التهديد الإسرائيلي بأنها قد تضطر إلى التصرف بصورة منفردة لمنع إيران من أن تصبح قوة نووية، ما لم يتدخل الغرب في هذا الأمر، واستند الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن إلى أن عدم التدخل لوقف النشاط النووي الإيراني، قد يتيح للقيادة الإيرانية فرصة امتلاك أسلحة نووية قادرة على الوصول إلى إسرائيل، مما يشكل تهديداً لـ "وجود إسرائيل" ذاته، وتعول إسرائيل على ضرورة وجود موقف أمريكي ودولي مؤيد ومشارك لها في جهودها لتحجيم إيران.

وعلى أية حال، فقد أشارت العديد من التقديرات إلى إمكانية تعرض إيران لضربة جوية - صاروخية إسرائيلية مكثفة ضد بعض الأهداف الإيرانية، حيث يمكن أن تطلق صواريخ أرض - أرض من طراز (أريحا) ضد الأهداف الإيرانية من قاعدة (ناعوت) (NAUT) الواقعة على طريق (العفولة - طبريا). كما ازدادت خلال الفترة القصيرة الماضية كثافة الهجوم السياسي والإعلامي الإسرائيلي على البرنامج النووي الإيراني، ووصل الأمر إلى درجة بدء القيادة العسكرية الإسرائيلية في تدريب عناصر السلاح الجوي الإسرائيلي على القيام بالتدريبات اللازمة لتوجيه ضربة جوية إسرائيلية ضد الأهداف النووية الإيرانية تردد مرة تنفيذها قرب أسبانيا ومرة أخرى قرب اليونان.

ورغم التهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد إيران، إلا أن هناك العديد من المحاذير التي تحيط بمثل هذه الاحتمالات، لعل أبرزها أن البرنامج الإيراني نفسه، ما زال في مراحله الأولى، علاوة على أن المجتمع الدولي ليس مهيئاً لعمل عسكري إسرائيلي ضد إيران. أضف إلى ذلك أن إسرائيل لابد أن تتحسب لاحتمالات التعرض لردود أفعال انتقامية واسعة النطاق من جانب إيران حال إقدامها على توجيه ضربة جوية

ضد الأهداف الحيوية الإيرانية، إذ أن اتجاه إسرائيل نحو تنفيذ أية عمليات هجومية ضد إيران قد يؤدي إلى نشوب مواجهة مفتوحة بين الجانبين، خاصة وأن الجانب الإيراني لديه من الأوراق التي يمكن أن ينفذ بها أعمالا انتقامية واسعة النطاق ضد إسرائيل على المستويين العسكري والسياسي. وبالتالي، فهناك محاذير من إقدام إسرائيل على هذه الخطوة منفردة.

احتمالات قيام إسرائيل بضرب الأهداف النووية الإيرانية:

والواقع أن إسرائيل تلوح باستمرار بتوجيه ضربة ضد المنشآت الإيرانية النووية، ولكن خطوط الطيران الإسرائيلي حتى الوصول إلي الهدف تعتبر بعيدة، وستمر في أجواء دول أخرى (تركية – عربية) مما يستحيل معه حدوث اتفاق مسبق تتورط فيه تركيا أو السعودية، وبالتالي فهناك طريقان آخران، إما استخدام قواعد تسيطر عليها الولايات المتحدة في الخليج وذلك سيشكل إحراجا للولايات المتحدة، والطريق الآخر هو استخدام إسرائيل طائراتها من طراز (اف –١٥) ايجيل ذات المدى الطويل جداً للطيران فوق البحر الأحمر، والالتفاف حول خليج عمان لتوجيه الضربة، ثم التزود بالوقود أثناء عودة الطائرات، ومن المحتمل أن تتعرض هذه الطائرات لأخطار كبيرة، كما أن توجيه الضربة في حد ذاته ستكون ردود فعله ضد مصالح الولايات المتحدة من جانب، وإسرائيل من جانب آخر، وسوف تكون ردود الفعل أعلي كثيراً من نتائج توجيه الضربة.

ويمكن أيضاً لإسرائيل توجيه ضربات صاروخية إلي أهداف محددة في إيران، ولكن رد الفعل سيكون أكثر تأثيراً علي إسرائيل، حين تقوم إيران بتوجيه صواريخها ضد أهداف إسرائيلية، ومنها المفاعلات النووية وقواعد إطلاق الصواريخ والمطارات.

المتابعة الإسرائيلية للأهداف النووية الإيرانية:

أن العلاقة العسكرية الإسرائيلية الوطيدة بتركيا، تمكن إسرائيل من شن هجمات ضد منشآت نووية إيرانية من داخل تركيا قبل أن تتمكن إيران من اكتساب القدرة علي صنع قنبلة نووية.

نشرت كريستيان ساينس مونيتر تقريراً في الثالث عشر من يوليو ١٩٩٨ عن أن تركيا تبني قاعدة عسكرية جوية سرية شرق تركيا ستخصص للطيارين الإسرائيليين الذين أصبح بإمكانهم استخدام المجال الجوي التركي بموجب اتفاق فبراير ١٩٩٦.

وذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن مسئولين إسرائيليين أكدوا تقرير النشرة البريطانية وقالت أن خبراء المخابرات الإسرائيلية يعتقدون أن إيران لديها إمكانات الصواريخ الباليستية التي تمكنها من ضرب إسرائيل، وأنها ستكون قادرة علي بناء أول قنبلة نووية إيرانية. ومن جانبها دعت إيران المجتمع الدولي إلي ممارسة المزيد من الضغوط الدبلوماسية علي إسرائيل حتي تتخلى عن برامجها النووية وفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي.

(ثالثاً) التعاون الأمريكي الإسرائيلي لمواجهة الخطر النووي الإيراني:

ثمة مشاعر جديدة تنتاب الإسرائيليين من الخطر الإيراني، فالأخبار تجيء من جميع الاتجاهات بشأن اقتراب الخطر الإيراني عبر جميع المنافذ، وحقيقة الأمر أنه مع بداية عام ١٩٩٥، صرح المسئولون الأمريكيون والإسرائيليون، إن المشروع الإيراني لإنتاج أسلحة نووية يسير بخطوات سريعة وأن ذلك قد يدفع إسرائيل إلي توجيه ضربة وقائية إلي المفاعلات النووية الإيرانية، ففي تصريح لمسئول عسكري إسرائيلي لصحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشر في يناير ١٩٩٥، قال فيه: "أنه عندما ينظر المسئولون الإسرائيليون للمستقبل ويسألون أنفسهم عن أكبر مشكله ستواجه إسرائيل في العقد القادم سيجدون القنبلة النووية الإيرانية علي رأس قائمة المشاكل" ورداً علي ذلك، أصدرت البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة في ٨ يناير ١٩٩٥ بياناً أوضحت فيه أن إيران سترد علي أي هجوم إسرائيلي يستهدف منشآتها النووية وقالت في بيانها الذي أذاعته وكالة الأنباء الرسمية أن منشآتها النووية مقامه للأغراض السلمية. وفي ضوء ذلك حذرت مجلة جينز العسكرية الأسبوعية المتخصصة في نهاية مايو ١٩٩٥، من احتمالات حدوث مواجهة بين إيران وإسرائيل بسبب البرنامج النووي الإيراني الطموح، وأضاف أن خشية إسرائيل من أن تصبح

هدفاً محتملاً لأي سلاح نووي إيراني مرتقب، قد تدفعها لشن ضربات جوية لإجهاض البرنامج والمشروع الإيراني، الأمر الذي ستواجهه إيران – أيضاً – برد عنيف.

ومن الواضح أن الأفكار الإسرائيلية الأمريكية المشتركة، فيما يتعلق بالقيام بنشاط ضد إيران تمثل أمراً بالغ الضرورة، وقد ازدادت المؤشرات علي إمكانية إقدام إسرائيل علي توجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية بالتعاون مع الولايات المتحدة.

وقد اتخذت المؤشرات المتاحة في هذا الصدد العديد من الأشكال، لعل أبرزها اتجاه القيادة الإسرائيلية نحو تكثيف المشاورات مع المسئولين الأمريكيين بشأن إمكانية التنفيذ المشترك لمثل هذه العمليات، وبشكل عام، فإن نشأة هذا الاتجاه جاءت في ضوء الاعتبارات التاليه:

١- أن الجانب الإيراني قام خلال الفترة الماضية بإجراء العديد من الخطوات المهمة في مجال تطوير برنامجه النووي، وأن هناك العديد من التطورات الجارية في مجال استكمال منشآت البنية الأساسية في مفاعل بوشهر الإيراني.

٢- أن إيران قد أبرمت في منتصف عام ١٩٩٤ مع الصين اتفاقا لبناء أربع مفاعلات نووية في غضون عشر سنوات، كما اتفقت في مطلع عام ١٩٩٥ مع روسيا على استكمال العمل في محطة بوشهر النووية، وتشير التقريرات الأولية أن إيران بموجب هذه التعاقدات يمكن أن تمتلك السلاح النووي مع بداية هذا القرن.

٣- أن قيام الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية بتنفيذ عملية مضادة للبرنامج النووي الإيراني يمكن أن يؤدي إلى زيادة وزنهم السياسي، وتشير العديد من المؤشرات في هذا الصدد إلى أن التحضيرات الأمريكية والإسرائيلية الخارجية تبدو مخططة للتنفيذ على المدى المتوسط، بحيث يجرى تنفيذ أية عمليات من هذا النوع مع بداية استكمال بناء هذه المفاعلات.

ومن أجل ذلك قامت كل من إسرائيل والولايات المتحدة بتنفيذ الإجراءات التالية:

١- إجراء التدريبات الجوية المشتركة لتنفيذ مثل هذه النوعية من الضربات الجوية، وذلك من خلال قصف أهداف مماثلة وتضمن ذلك التدريب على قطع مسافات

طويلة وتنفيذ عمليات الإعاقة الإلكترونية ضد وسائل الدفاع الجوي الإيراني وتنفيذ عمليات القصف الجوي.

٢- تكثيف أعمال التشاور والتنسيق مع القوات الأمريكية والمسئولين الأمريكيين المعنيين بقضايا التسلح النووي الإيراني وجرى الاتفاق بين الجانبين على تنفيذ عمليات تدريبية مشتركة، كما جرى اتفاق - أيضاً - على بدء تحضيرات أولية لتنفيذ هذا المخطط حالة حدوث أية تطورات في الموقف السياسي العسكري الإيراني، أو في حالة ازدياد المؤشرات الدالة على قرب امتلاك إيران للسلاح النووي.

٣- المضي قدماً نحو تنفيذ مبادرة الدفاع الإستراتيجية الإسرائيلية بمساعدة الولايات المتحدة والتي ستحقق لإسرائيل خلال بضع سنوات القدرة على الدفاع السلبي والإيجابي ضد أخطار أسلحة الدمار الشامل، التي ستقنع الطرف الآخر بأن استخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل لم يعد أمراً مجدياً.

وتتجه إسرائيل في الوقت الحالي نحو:

١- بذل جهود سريعة لتطوير أجهزة الإنذار المبكر وبناء النظم المضادة للصواريخ، مثل النظام "أرو" أو "حيتس"، التي تستطيع أن تعترض الصواريخ التي تحمل رءوسا متفجرة غير تقليدية قد توجه ضد إسرائيل.

٢- تطوير قيادة إستراتيجية عسكرية للعمليات البعيدة المدى ذات قدرة متنوعة، يمكنها أن تدمر - خلال فترة قصيرة - عدداً كبيراً من الصواريخ وأجهزة إطلاق الصواريخ والطائرات ومنشآت إنتاج الأسلحة غير التقليدية والمخازن الموجودة لدى إيران.

٣- سرعة تطوير النظام الصاروخي المضاد للصواريخ الذي يعتمد على الصاروخ حيتس (بمساعدة مالية وفنية من الولايات المتحدة) وصواريخ باتريوت للدفاع الثابت والمتحرك، مع الاعتماد على أقمار الإنذار "أفق - ٣" وغيرها حتى "أفق - ٥" بالتعاون مع أقمار الإنذار الأمريكية.

(رابعاً) البرنامج النووي الإيراني بين أمريكا وروسيا

عقدت في موسكو في أواخر عام ١٩٩٥ اجتماعات اللجنة الروسية – الأمريكية والتي تم خلالها بصفة خاصة بحث موضوع العقد المبرم بين روسيا وإيران حول بناء المفاعل النووي الإيراني، وترى واشنطن أن بناء هذا المفاعل ليس إلا ستارا من الدخان يحجب الهدف الأساسي من بنائه، ألا وهي رغبة روسيا بممارسة ضغوط غير مسبوقة على واشنطن.

وتؤكد روسيا على أن العقد المبرم له سند قانوني بصفته موقعاً مع الهيئة الروسية لبناء مفاعلات الطاقة في الخارج. وأن وجهات النظر بشأن المفاعل النووي الإيراني والذي يدور حوله الجدل حالياً، يتوقف على من ينظر إلى المشكلة: أهي روسيا أم الولايات المتحدة أم إيران نفسها؟

وترى موسكو أن العقد الخاص بالمفاعل الإيراني يتضمن العمليات الإنشائية فقط، أما الباقي فليس إلا مجرد بروتوكول نوايا في إطار الاتفاقية العامة الموقعة مع إيران بخصوص التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومثل هذا التعاون تنظمه الاتفاقيات الدولية.

كما ترى روسيا أن الأمر قد وصل إلى حد يجب أن تثبت فيه امتلاكها لزمام أمورها، فعلى هذا سيتوقف استمرار المعاملات بين روسيا وإيران، خاصة وأن البلدين تربطهما علاقات وروابط تجارية متنوعة وهناك الكثير من المشروعات الصناعية المشتركة، والآن تقوم روسيا بتوسيع محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية الحرارية في إيران، بالإضافة إلى بناء مجموعة من المشروعات الضخمة.

بل إن السفير الروسي لدى إيران أكد في حديث له: "أن التعاون مع طهران مهم بالنسبة لنا جداً، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، فإيران تمتلك موارد طبيعية ضخمة، كما أنها تعد إحدى زعيمات العالم الإسلامي الذي يستوجب أن نقيم معه علاقات حسن جوار قوية"، على أن حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين وصل إلى "نحو مليار ونصف المليار من الدولارات".

وترى موسكو أن الولايات المتحدة تريد أن تضع (لغماً) على طريق هذا التعاون، بدعوى الشائعات حول قيام إيران بصنع قنبلة ذرية، وليس هناك متخصص واحد يثق في أن المفاعلات التي ستكمل روسيا بناءها لإيران يمكن أن تخرج مواد يستفاد منها في تحقيق ذلك، حيث يتطلب الأمر تكنولوجيا عالية جداً وأموالاً باهظة للغاية وعشرات السنين.

كما يؤكد المسئولون الروس احتمال أن تكون هناك احتمالات في حصول إيران على الأسلحة النووية بطرق غير مشروعة، وأن هذا الاحتمال لا يجب إسقاطه من الحسبان خاصة وأن هناك دولا مثل إسرائيل وباكستان والهند تمتلك بالفعل أسلحة نووية.

أما فيما يتعلق بالموقف الأمريكي، فقد اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون سلسلة من الخطوات التي من شأنها زيادة العزلة التي تعيشها إيران وتقوية العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، والتي قد تؤدي إلى خنق الاقتصاد الإيراني، فهذه الخطوات قد تكون ذات أثر كبير على الأحداث في دولة إيران. وفي الوقت نفسه، فإن إصرار الولايات المتحدة على استمرار سياسة الاحتواء التي تفرضها على إيران، قد يتسبب في استمرار سعيها من أجل تطوير برنامجها النووي.

ومن ناحية أخرى، فقد هددت الولايات المتحدة بقطع المساعدات التي تقدمها لروسيا إذا ثبت قيام موسكو ببيع تكنولوجيا نووية إلى إيران بصورة متعمدة. وقال مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى في شهادته أمام مجلس النواب، أن واشنطن ستلجأ إلى تطبيق قانون دعم الحريات بمجرد بيع التكنولوجيا النووية إلى طهران. وبموجب هذا القانون، فإن الإدارة الأمريكية ملزمة بقطع مساعدتها عن أية دولة تبيع تكنولوجيا من شأنها مساعدة دولة أخرى في إنتاج أسلحة نووية، وفي الوقت نفسه، وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي على إجراء تعديل مشروع قانون المساعدات الخارجية الذي يقضي بحظر تقديم مساعدات للدول التي تبيع تكنولوجيا وعتادا حربيا إلى إيران. وعموماً، فكل الضغوط الأمريكية بل

والتهديدات بوقف المساعدات، فشلت في لي ذراع روسيا واقتناص ما أرادته أمريكا من تنازلات حول مشكلة تزويد إيران بمفاعلات نووية.

تطورات روسية جديدة:

في الحادي والعشرين من مايو ١٩٩٨، أعلن الناطق باسم الكرملين "سيرجى باستر جيمبسكى" أن شركات إيرانية وليبية وباكستانية وكورية أدرجت في "قائمة سوداء" بسبب تورطها في محاولات الحصول على مكونات لأسلحة الدمار الشامل، وجاء كلامه في وقت تبذل إدارة الرئيس "بيل كلينتون" جهودا مع زعماء بارزين في الكونجرس لمنع التصويت على مشروع قانون يفرض عقوبات على روسيا بسبب مساعدتها إيران في تطوير أسلحة الدمار الشامل.

وقال "باستر جيمبسكى" في حديث إلى وكالة "تاس" الرسمية، أن روسيا لا ترغب في ظهور أعضاء جدد في "النادي النووي" قرب حدودها، وأضاف أنه لن تكون هناك استثناءات من القاعدة، سواء بالنسبة إلي إيران أو إسرائيل أو أي بلد آخر.

إلا أن الناطق باسم الرئيس الروسي انتقد محاولات قال إن هدفها "تحويل هذه المشكلة إلى أداة للضغط السياسي"، واتهم الولايات المتحدة بأنها كانت البادئة في تجهز إيران بمفاعل نووي باليورانيوم المخصب. وأضاف أن لدى روسيا معلومات عن ان إيران قد حصلت من الغرب على أجهزة كمبيوتر، وأجهزة تستخدم في صناعات إنتاج الصواريخ والبرامج الأخرى التي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة.

وشدد على أن روسيا لم تثر "فضائح في هذا الشأن لرغبتها في التعامل دون ضجيج سياسي "مع مثل هذه القضايا، وتابع باستر جيمبسكى أن موسكو من جانبها بدأت تشدد الرقابة على تصدير التكنولوجيا. وقال أن هيئة وزارة الأمن الفيدرالية قد وضعت قائمة بالمنظمات والشركات الأجنبية التي لها صلة بصنع أسلحة الدمار الشامل والمعدات الصاروخية وطلبت من المؤسسات الروسية الامتناع عن التعامل معها. وقال أن هذه القائمة تضمنت (مجموعات كثيرة) إيران وليبيا وباكستان

وكوريا الشمالية، وكشف أن أجهزة الأمن أحبطت قبل أيام محاولة قام بها "بلد أجنبي" في مقاطعة أومسك للحصول على نتائج دراسات علمية يمكن توظيفها في تكنولوجيا مدنية أو عسكرية.

وفي واشنطن، أبلغ مسئول رفيع في إدارة الرئيس الأسبق كلينتون لجنة الشئون الخارجية في الكونجرس أن الإدارة الأمريكية ستمارس على الأرجح حق النقض ضد قرار بفرض عقوبات على روسيا بسبب تسريبها المزعوم لتكنولوجيا صواريخ إلى إيران وصوت مجلس النواب بالفعل على هذه العقوبات، ووعد زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ "ترنت لوت" تجمعا لأنصار إسرائيل بأن يصوت المجلس على العقوبات المشار إليها.

واستدعى الرئيس كلينتون أواخر شهر مايو ١٩٩٨ سناتورا إلى البيت الأبيض لمحادثات، قال الناطق باسم الرئاسة الأمريكية أنها ستتناول قضايا التسلح التي تتعلق بروسيا وإيران وأوضح مسئول بوزارة الداخلية أن اللقاء والمتوقع أن تكون الوزيرة مادلين أولبرايت شاركت فيه، سيركز على تطمينات أبلغها الرئيس بوريس يلتسن إلى كلينتون في لقائهما في قمة الدول الصناعية في بريطانيا.

وأبلغ المستشار الخاص لإدارة كلينتون في شئون جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ستيفن سيستانوفيتش لجنة تابعة للكونجرس، أنه يعتقد أن فرض عقوبات على روسيا بسبب قضية التسلح الإيراني ستعطي نتائج عكسية لهدفها الأساسي وهو وقف نقل تكنولوجيا الصواريخ إلى إيران، وقال أمام اللجنة الفرعية للشئون الأوربية في الكونجرس أن هدفنا هو الوصول إلى إقامة نظام إشراف على الصادرات الروسية يكون صارماً، ويتوافق مع المقاييس الغربية. إن الخطوات التي أقدمت عليها روسيا تضعها على الطريق الصحيح.

ومن المقرر أن يصوت الكونجرس على مشروع قانون يفرض عقوبات على شركات أجنبية أو مؤسسات أبحاث تساعد إيران في تطوير أو امتلاك تكنولوجيا الصواريخ البعيدة المدى، كذلك يفرض مشروع القانون عقوبات اقتصادية على روسيا.

(خامساً) المعوقات الداخلية:

يجابه البرنامج النووي الإيراني عددا من القيود والمعوقات التي تحد كثيراً من تطوره سواء بسبب الصعوبات الفنية أو البشرية، وتبدو الصعوبات المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني واضحة في التضارب فى مواعيد افتتاح محطة بوشهر النووية، حيث ظل المسئولون الإيرانيون يرددون منذ عام ١٩٩٥ أن العمل في مفاعل بوشهر النووي قارب على الانتهاء. وكانت آخر التصريحات في هذا الصدد في أوائل عام ١٩٩٧، حيث أشار أحد المسئولين الإيرانيين أن مفاعل بوشهر النووي سوف يتم ربطه قريباً بالشبكة الكهربائية الإيرانية، وأن المفاعل سوف يبدأ العمل خلال زيارة يقوم بها الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رافسنجاني وقتذاك، إلا أن ذلك لم يحدث مما اضطر مجلس الشورى الإيراني في منتصف ١٩٩٦ إلى التحقيق في الصعوبات التي تعترض مشروع بناء محطة بوشهر النووية. حيث استمع أعضاء اللجنة البرلمانية للطاقة إلى رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية ومعاونيه حول مشروع المحطة المذكورة، وزاروا الموقع لمعاينة الصعوبات ميدانياً.

علاوة على ذلك يواجه البرنامج النووي الإيراني عدة صعوبات داخلية، نذكر منها:

١- المستوى الضعيف للصناعات النووية الروسية والصينية :

وتتمثل الصعوبات الأكثر أهمية أمام البرنامج النووي الإيراني في المستوى الضعيف نسبياً للصناعة النووية في كل من روسيا والصين، فالصناعة النووية الصينية ما تزال في مرحلة التطور، وواجهت الصين مشاكل خطيرة في تجهيز بعض مفاعلاتها ومواصلة تشغيلها. وعلى سبيل المثال، فإن مفاعل كينشان النووي الصيني الذي أعربت إيران عن اهتمامها بالحصول على مفاعل مشابه له، يستخدم وعاء للمفاعل مصنوع في اليابان، بالإضافة إلى مضخات تبريد أساسية ألمانية، وليس من الواضح ما إذا كانت المعدات قابلة للتصدير إلى إيران.

٢- مدى الالتزام الروسي بالتوقيت المحدد :

أما بالنسبة للتعاون الروسي – الإيراني، فإن المصادر المختلفة أعلنت أن روسيا لن تستطيع الانتهاء من العمل في مفاعل بوشهر قبل عام ٢٠٠٥، حيث قامت روسيا بتعديل تصميم مفاعل طراز (VUIR - I000) ليلائم تلك المنشآت ولم يتحقق الوعد المذكور فى الموعد المحدد. وربما تقتصر خطط روسيا فى بناء وتركيب هذا المفاعل في الموقع المذكور على مجرد استخدام الأبنية والمنشآت المتبقية في المحطة دون محاولة تعديلها لتتلاءم مع المفاعل الروسي، وذلك لأن المحاولات السابقة لتصدير تصميمات مفاعلات نووية وتركيبها في منشآت مصممة لمفاعل آخر كانت قد أدت إلى إحداث تأخير كبير وزيادة في التكلفة

٣-المشكلات البشرية:

إن التغيير المتكرر للمسئولين عن البرنامج النووي الإيراني يعتبر أحد أكبر المعوقات المهمة له، وتشير بعض الدراسات الإيرانية إلى أن البنية الأساسية النووية في إيران تعتبر بنية هزيلة، ولا تتيح لإيران امتلاك قاعدة أساسية صناعية – فنية كافية لبناء الأسلحة النووية، كما أن إيران لا تمتلك القوى البشرية الماهرة أو القدرات التنظيمية اللازمة لهذه المهمة. وفي الوقت نفسه، فإن المشكلات الاقتصادية – التي تفاقمت بسبب الحرب مع العراق – تفرض قيوداً كبرى على إيران فى السير نحو امتلاك السلاح النووي.

(سادساً) مشكلة الحصول على المواد النووية الخام وتصنيعها و "نادي لندن":

ليس من الغريب أن الدول المهمة من بين موردي المواد النووية حاولت إضافة بنوداً أكثر تشدداً بشأن منع انتشار التكنولوجيا النووية بعد أن قامت الهند بإجراء تفجيرها النووي التجريبي في عام ١٩٧٤. وقد أدت هذه الجهود على المستوى الدولي إلى تأسيس ما أصبح يسمى "نادي لندن" والذي تكون من بين الدول الموردة للمواد النووية في أوائل عام ١٩٧٥، وقد زادت عضويته من الدول السبع الأصلية " كندا – ألمانيا الغربية – فرنسا – بريطانيا – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد

السوفيتي السابق" إلى ستة عشر عضوا بانضمام "تشيكوسلوفاكيا – بلجيكا – ألمانيا الديمقراطية – هولندا – إيطاليا – السويد – سويسرا – اليونان – أيرلندا". وخرج منتدى لندن في يناير ١٩٧٨ بعد مفاوضات صعبة بمجموعة من الخطوط العريضة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتنظيم سياسات التصدير النووية التي تتبناها الدول الأعضاء، وقد تمت صياغة جوهر هذه الخطوط العريضة في شروط ثلاثة:

١- تتسم سياسة الأعضاء "بالتشدد" في مجال تصدير التكنولوجيا الحساسة، وترجم ذلك من الناحية العملية بفرض قيود على تصدير تسهيلات التغذية أو المعالجة (ولا ينطبق ذلك على وحدات إنتاج الماء الثقيل).

٢- يتم الربط بين الموافقة على التصدير، وبين توفير الحماية المادية للمنشآت المصدرة ضد هجوم الجماعات غير القومية.

٣- كما تقرر للمرة الأولى أن يكون نقل التكنولوجيا الحساسة (ليس فقط المعدات الحساسة) مرتبطاً بالتعهد بالضمانات. ولم يكن جميع الأعضاء على استعداد لقبول هذه الشروط دون تحفظات، كما أن البند الذي يتعلق بنقل التكنولوجيا لا يزال يتضمن بعض الثغرات (بصرف النظر عن مسألة ما إذا كان يمكن الالتزام به أساساً). وبالإضافة إلى ذلك فإن مشكلة (الضمانات الكاملة) لم تتم معالجتها بواسطة هذه الخطوط العريضة، ويعني ذلك أنه يظل من الممكن تصدير المواد والمعدات النووية إلى بلدان لا ترغب في التسليم بإجراء التفتيش على جميع أنشطتها النووية السلمية.

ولقد حاولت كل من استراليا وكندا والولايات المتحدة أن تسد هذه الثغرات عن طريق تشريعات قومية متشددة، وكان أهم هذه التشريعات وأكثرها إثارة التشريع الأمريكي بشأن منع انتشار الأسلحة النووية والذي وقعه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمى كارتر في مارس ١٩٧٨.

ومنذ عام ١٩٧٧، وهذه الدول تحاول أن تفرض تشريعاتها القومية على أطراف ثالثة، وقد تم لهم ذلك في بعض الأحيان، وكذلك فإنهم طالبوا بإعادة التفاوض حول

اتفاقيات التعاون النووي الثنائية والتي كانت سارية عندئذ، وهددوا بوقف توريد المواد النووية إذا لم يتم ذلك وقد ظهر بعد ذلك أن سياسة "لوي الذراع" هذه كانت غير مجدية، حيث ترتب عليها مظاهر توتر بين هذه الدول وعملائها الأوربيين كما أنها زادت من الصعوبات التي تواجه الصناعات النووية في أوروبا الغربية، ربما أكثر صعوبة من الظروف التي ترتب عليها الإبطاء في تقديم مفاعلات الطاقة الجديدة.

ويشعر موردو المواد النووية أن اتفاقية منع انتشار التكنولوجيا النووية تعاني من أربعة عيوب أساسية:

١- أنها تسمح لبلد معين بأن يطور تكنولوجيته النووية إلى ما قبل قيامه بصنع القنبلة النووية دون أن يعد ذلك مخالفة لضمانات الاتفاقية، ولكن الاختيار النووي له الخطورة نفسها التي توجد في حالة الإعلان عن برنامج لإنتاج القنبلة النووية.

٢- أن كثيراً من الدول التي على وشك إنتاج القنبلة النووية لا تؤيد الاتفاق. وعلى أي الأحوال، فليس هناك ما يشير إلى نية هذه الدول حول تأييد الاتفاقية، لأن ذلك يتعارض مع رغبتها في المحافظة على "خياراتها النووية" مفتوحة.

٣- لا تفرض الاتفاقية قيوداً على نقل التكنولوجيا النووية من الدول المتقدمة في هذا المجال إلى دول أخرى.

٤- لا تفرض الاتفاقية ضمانات مادية لحماية التسهيلات النووية ضد الجماعات الإرهابية أو المجرمين ومن الواضح أن هناك درجة من الرياء في سياسات الدول الموردة، وينعكس ذلك في التناقضات الذاتية بشأن الحاجة إلى بيع التكنولوجيا من أجل دعم صناعتهم النووية الوطنية المتدهورة والحاجة من ناحية أخرى إلى منع دول العالم الثالث من الحصول على القنبلة النووية، ففي مطلع السبعينيات لم تتردد كل من كندا وألمانيا الغربية أو فرنسا فى بيع التكنولوجيا الحساسة إلى دول مثل الأرجنتين أو البرازيل أو الهند أو باكستان، وهي دول لم تكن قد وقعت على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

ولم تضع الدول حدا لذلك إلا بضغط من الحكومة الأمريكية في عهد كارتر، والآن يتحول اهتمام الدول الموردة إلى أن تلك الدول تكاد لا تقوم فقط بإنتاج القنبلة النووية، ولكنها سوف تقوم بمنافستهم في المستقبل القريب، وقد ظهر هذا الإزعاج في تكوين "منتدى لندن" وفي إلغاء طلبات التوريد لكل من باكستان والهند، وكذلك الامتناع عن توريد الوقود للتسهيلات القائمة، وظهرت عن هذا الاتجاه نتيجتان في المدى الطويل:

١- أن نقل التكنولوجيا يمكن استعماله كسلاح سياسي، وكأسلوب للضغط الاقتصادي إذا لم تتصرف هذه الدول بشكل "يرضي" الدول الموردة.

٢- أنها دفعت دول العالم الثالث إلى تنمية تكنولوجيتها بمعدلات أسرع، ومن ذلك مثلاً أن الهند اضطرت إلى إقامة تسهيلات لإنتاج الماء الثقيل اعتمادا على قدرتها من أجل تزويد المفاعل النووي الكندي التصميم والذي يعمل باليورانيوم الطبيعي بالوقود، وتكاد الهند حالياً أن تصل إلى نقطة بناء المفاعل الخاص بها إلى جانب التسهيلات الأخرى، وكذلك فإن باكستان قد بدأت هي الأخرى تبني وحدة التغذية الخاصة باستعمال أجزاء تم شراؤها عن طريق شبكة من شركات مختلف أنحاء العالم كما أنها تبني وحدة معالجة أيضاً.

وعندما تعرضت إسرائيل لحظر واردات اليورانيوم إليها في أعقاب حرب ١٩٦٧، اتجهت إلى أساليب "سوقية" بمفهوم العرف الدولي للحصول على احتياجاتها. حيث اختطفت شحنة يورانيوم كاملة من أوربا، كما بدأ عملاؤها يشحنون كميات صغيرة من المواد الانشطارية من المفاعلات الأمريكية حيث كانوا يعملون، أما الدول الصديقة مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا فكان يسمح لها بالقيام بمثل هذه العمليات بينما يغمض الموردون أعينهم، وظهرت مشاركة الولايات المتحدة العلاقة النووية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، حيث تضمن ذلك القيام بإجراء تفجير في المحيط الأطلنطي عام ١٩٧٩ والذى سبقت الإشارة إليه.

كما تلقت جنوب أفريقيا مساعدة بشأن برنامجها النووي مـــن ألمانيـــا الغربيـــة، وبريطانيا حيث شاركت إسرائيل بدورها في هذه المعلومات، ومع ذلك فـــإن الغـــارة الإسرائيلية على التجهيزات النووية العراقية كانت سبباً في إبراز عيوب سياسة منـــع تداول الموارد النووية، فقد قامت دولة ليست طرفا في اتفاقية منع انتـــشار الأســـلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية بتنفيذ إجراءات المنع ولم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن.

وقد ترتب على هذه الواقعة أن عددا من الاعتراضات ظهـــرت علـــى الـــسطح، وتتضمن هذه الاعتراضات، أن نظام الاتفاقية والوكالة معا ليس لهما تأثير واقعي يمنع صناعة القنابل النووية، وزعمت إسرائيل أن العراق كان يصنع قنبلته النووية تحـــت سمع وبصر الوكالة الدولية، أو أنه قام ببناء تسهيلات أخرى زعمت أن العراق سوف يقوم بسحب التزاماته قبل اتفاقية منع تداول المواد النووية، بمجـــرد قيامـــه بتطـــوير برنامجه النووي إلى درجة معقولة وتخزين كمية كافية من اليورانيوم.

تعتبر مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك فى أبريل عام ١٩٩٠ وكـــذا مبـــادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش للحد من أسلحة الدمار الشامل فـــي منطقـــة الـــشرق الأوسط، خطوة مهمة لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، ووقف سباق التسلح خاصة في مجال الأسلحة غير التقليدية، ولذلك يجب التعامل مع المبادرتين بجدية، في الوقت الذي يلزم فيه استمرار الجهود الفعالة للتوصل إلى تسوية شـــاملة، للنـــزاع العربـــي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية تنهي التوتر في المنطقة وتزيل أي مبررات لأســـباب التسلح فيها، والخطر الأكبر أن تحاول الولايات المتحدة الاستعاضة عن البحث عـــن السلام بفرض قيود على التسلح وترك المشكلة الحقيقية كما هي.

(سابعاً) احتمالات الخطأ والصواب:

كذلك نجد أن احتمالات الخطأ في التصنيع والتشغيل والصيانة تمثل تهديدا آخـــر للبرنامج النووي الإيراني.

هكذا يواجه البرنامج النووي الإيراني، في الوقت الحالي، قيوداً ضخمة تكاد تمتد إلى كافة مكوناته، وتلعب الولايات المتحدة دوراً محورياً في تنظيم ومتابعة القيود المفروضة على إيران بهدف إغلاق كافة السبل التي يمكن أن تساعدها على بناء السلاح النووي:

١- ففيما يتعلق بالرؤوس النووية، عملت الولايات المتحدة على مساعدة رابطة الكومنولث مادياً في أعمال تفكيك الترسانة النووية والحيلولة دون تسربها إلى أية دولة أخرى. بل إن الكونجرس الأمريكي رصد حوالي ٤٠٠ مليون دولار تحقيقاً لهذا الغرض، كما مارست ضغوطاً عنيفة على الصين لتقليص تعاونها مع إيران في المجال النووي والتأكد من اقتصار هذا التعاون على المجالات السلمية.

٢- سعت الولايات المتحدة إلى إغلاق طرق الحصول على الصواريخ أرض – أرض أمام إيران سواء بجهودها الذاتية أو من خلال الاستيراد الخارجي وذلك عن طريق نظام الحد من انتشار الصواريخ البالستية التي اتفقت عليها الدول الرئيسية المالكة للتكنولوجيا والصواريخ، والتي تمثل منطقياً المصدر الرئيسي، بل الوحيد لهذه التكنولوجيا بالنسبة للدول الراغبة في تطوير قدرتها الصاروخية، الأمر الذي ساعد في بناء قدر كبير من الإجماع بين تلك الدول لمنع تسرب تكنولوجيا الصواريخ من كافة المنابع والمصادر المحتملة إلى دول العالم الثالث بصفة عامة، ومنها إيران.

٣- ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة بذلت جهوداً موازية لوقف نزف العقول النووية من الكومنولث إلى العالم الثالث، حيث عينت ما أسمته منسقا خاصاً لمشكلة "نزف العقول" من الكومنولث يعمل مع الأمم المتحدة بهدف منع هجرة العلماء النوويين من الكومنولث، إلا إذا كانت تلك الهجرة إلى الولايات المتحدة أو أوروبا، مع منع إعادة الهجرة لمناطق أخرى من العالم أو العودة مرة أخرى إلى الكومنولث، والبحث عن فرص عمل مناسبة لهؤلاء العلماء في المجال المدني واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع إعادة استخدام هؤلاء العلماء لإحياء قدرات روسيا، أو أية جمهورية أخرى في المجال النووي العسكري.

٤- كما أن الولايات المتحدة لعبت دوراً في الضغط على كل من ألمانيا والأرجنتين لمنع مشاركتهما في مشروع استكمال مفاعل بوشهر الإيراني، وذلك لضمان رفض الشركات الألمانية مواصلة تنفيذ المشروع، وقد أدت هذه الضغوط إلى قيام الأرجنتين بوقف تسليم شحنة من المواد النووية إلى إيران، كان مفروضاً أن تصدر إلى إيران توطئة لمراجعة بنود العقد المبرم بين الدولتين في هذا الشأن، وقامت فرنسا – أيضاً – بتأجيل المحادثات التي كان يفترض إجراؤها مع إيران حول خطط المشاركة الفرنسية في البرنامج النووي الإيراني.

وهذا بخلاف حاجة البرنامج النووي الإيراني لمبالغ طائلة وهو ما يصعب تدبيره حالياً نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، هذا علاوة على الحاجة لخبرات فنية عالمية ومؤهلة وهو ما يحتاج لفترة طويلة لتدبيره، هذا وقد سعت إيران عدة مرات في محاولة لجلب علمائها للعودة للعمل في إيران لمساعدتها في برنامجها النووي الطموح.

وهكذا فإن الصعوبات والقيود، سالفة الذكر، تمتد إلى جميع المكونات الداخلة في البرنامج النووي الإيراني وتدفع هذه الصعوبات إلى الاعتقاد بأن إيران لن تتمكن من تطوير قدرتها النووية قبل فترة طويلة، ومع ذلك فإن الجهود الإيرانية المبذولة في المجال النووي تبدو مرشحة للاستمرار بقوة باعتبارها مكونا رئيسياً من مكونات المشروع السياسي الذي تتبناه النخبة الدينية الحاكمة في إيران، والتي ترمي من ورائها إلى تعظيم مقومات القوة الشاملة المملوكة لديها بما يعزز مركزها الإقليمي، ويتيح لها قدراً أكبر من الفاعلية والتأثير في مواجهة الولايات المتحدة، وبما يوفر لها – في الوقت نفسه – قدراً أكبر من الجاذبية السياسية والمعنوية في المحيط الإقليمي.

وعلى هذا الأساس، فإن من المتصور أن القيادة الإيرانية سوف تظل محتفظة بقوة الدفع اللازمة للسير فى طريق تطوير قدراتها النووية في الخفاء مع العمل على توفير التكنولوجيا والخبرة الفنية بالاعتماد على الدول الصديقة، وربما تحاول في هذا الإطار الاستفادة من تجربة العراق الذي كان قد أوشك على صنع القنبلة النووية فعلاً في غضون سنوات قليلة رغم الحظر الدولي المفروض عليه. إلا أن المعضلة الرئيسية

التي تواجه إيران هنا تتمثل في تجربة العراق التي كانت في حـد ذاتهـا تحـذيرات للولايات المتحدة والغرب للحيلولة مستقبلاً دون تكرارها، بالإضافة إلـى أن العـراق استفاد إلى حد كبير في برنامجه النووي من حالة السيولة الشديدة التي شهدتها السوق الدولية للسلاح خلال فترة منتصف الثمانينيات وما بعدها، الأمر الذي أتاح له فرصـة الحصول على العديد من المعدات التكنولوجية الحيوية لهذا البرنامج. بينما تجد إيران نفسها أمام سوق دولية تتميز بدرجة متعاظمة من الضبط والسيطرة من جانب الـدول الصناعية المتقدمة – لاسيما بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها.

جهود الدول الكبرى لتدمير الأسلحة النووية:

اتفقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على تدمير نسبة مـن أسـلحة التدمير الشامل في كل من الدولتين وكذلك تعمل في دول نووية أخـرى. هـذا وقـد نشرت صحيفة الجارديان البريطانية في الثامن عشر من يونيو ١٩٩٨، أن بريطانيـا ستعمل من جانب واحد في شهر يوليو ١٩٩٨ على التخلص مـن نـصف الـرؤوس النووية الموجودة بترسانتها العسكرية. وتستهدف بريطانيا تشجيع خطط نزع الـسلاح النووي في العالم.

وكان جورج روبرتسون وزير الدفاع البريطاني الأسبق في ذلك الوقت، قد أعلن ذلك في تقرير له عن مراجعة إستراتيجية الدفاع البريطانية، غيـر أن وزارة الـدفاع البريطانية نفت ذلك. وفي الوقت الذي نرى فيه أن الدول الكبرى تسعى إلى الـتخلص من أسلحتها النووية، تتجه دول العالم الثالث نحو تصنيع الأسلحة النووية مثـل الهنـد وباكستان كآخر دولتين تنضمان إلى النادي النووي العالمي في شهر مايو ١٩٩٨.

آثار الحوادث والإشعاعات والمخلفات النووية على البيئة:

التلوث النووي أحد الأخطار الجديدة التي تعرض لها الإنسان في النصف الثـاني من هذا القرن، وأصبحت تهدد جميع عناصر البيئة وتهدد حياة الإنسان. ولا شـك أن

صانع القرار الإيراني لم يغب عن ذهنه – عندما خطط لبرنامج إيران النووي – آثار تلك الأخطار على الشعب الإيراني.

لقد عرف الإنسان الآثار المدمرة للإشعاعات النووية في أعقاب القنبلة الذرية على هيروشيما في ٦ أغسطس ١٩٤٥، ثم قنبلة ذرية أخرى على نجازاكي في ٩ أغسطس من العام نفسه، حيث أدت هذه التفجيرات النووية إلى وفاة وإصابة عدد كبير جداً من الأفراد يزيد على ٣٠٠٠٠٠ فرد، كما أصيب عدد كبير من سكان هاتين المدينتين بالحروق وغيرها من الإصابات، وتوفى منهم عدد كبير بعد ذلك بعدة سنوات جراء إصابتهم بالإشعاعات.

وتختلف آثار الإشعاع باختلاف المصدر المشع الذي قد يتعرض له الإنسان، وباختلاف شدة هذا الإشعاع، وطول المدة التي يتعرض فيها الإنسان لهذا الإشعاع. والحد الأقصى للإشعاع النووي الموجود في الهواء الذي يجب ألا يتعرض الإنسان لحد أعلى منه هو "٥ ريم في اليوم" والريم (Rem) وحدة تستعمل لقياس الإشعاع الممتص وهى تكافئ رونتجن" واحدا من الأشعة السينية ويتكون لفظ "ريم" (Rem) من الحروف الأولى للكلمات الأجنبية Roentgen Eguivalent Man.

ويجب عدم الاستهانة بالإشعاعات النووية الضعيفة مهما قلت شدة هذه الإشعاعات. فاستمرار التعرض لمثل هذه الإشعاعات التي تقل قيمتها أو شدتها عن الحد الأقصى قد يؤدي على المدى الطويل إلى الإضرار بصحة الإنسان.

وقد جاء في إحصائية قامت بها اللجنة الدولية للحماية من الإشعاع (Commision International De Protection Radiologique) (C I P R) أن احتمال الإصابة بالسرطان نتيجة التعرض المستمر لجرعات الإشعاع يظل قائماً حتى عندما تكون جرعة الإشعاع الممتصة لا تزيد على "ريم" واحد.

ولو أن لدينا ثمانين ألفاً من الأشخاص الذين تعرضوا لإشعاع ضعيف لا تزيد قوته على "ريم" واحد، فإن احتمالات الإصابة بالسرطان بينهم ستكون بنسبة ١,٢٥ × ١٠ – ٤، أي أن هناك احتمال إصابة عشرة أفراد منهم بالسرطان. ومن الطبيعي أن

صحة الإنسان تتأثر بشكل أكبر عند تعرضه لإشعاعات نووية أكبر من ذلك، فلو تعرض إنسان لإشعاع نووي تبلغ شدته ١٠٠ "ريم" فسوف يعاني من كثير الاضطرابات في دورته الدموية، ويبدأ شعره في السقوط، وإذا تعرض لإشعاع شدته من ٨٠٠ - ١٠٠٠ ريم فسوف يتعرض للإصابة بالسرطان، وينتهي به الأمر إلى الوفاة.

ويتعرض الإنسان إلى كثير من مصادر الإشعاع في حياته اليومية، فقد يتعرض لبعض الإشعاع في عيادات طب الأسنان، أو في عيادات الطب الباطني عندما يتطلب الأمر استعمال الأشعة السينية في التشخيص أو في العلاج.

كذلك يتعرض الإنسان ليلاً ونهاراً للأشعة الكونية الآتية من أغوار الفضاء، كما يتعرض للإشعاع بعض العاملين في المفاعلات النووية، وفي صناعة النظائر المشعة أو في صناعة الساعات المضيئة وبعض الأجهزة المماثلة لها، وكذلك العاملون في بعض المناجم التي تستخرج منها خامات بعض العناصر المشعة لتلوث البيئة بالإشعاعات النووية.

التجارب النووية:

استمرت بعض الدول الكبرى في إجراء التجارب النووية بهدف تطوير أسلحتها الذرية، وزيادة قدراتها التدميرية إلى أقصى الحدود، وقد أدى ذلك إلى انتشار كميات من الغبار المشع المحمل بنواتج الانشطار في أجواء المناطق التي تجرى بها هذه التجارب، كما حملت الرياح بعض هذا الغبار المشع ليتساقط فوق كثير من الأماكن المحيطة بمنطقة التجارب.

ويزداد خطر التلوث بالإشعاعات النووية عند إجراء هذه التجارب أو التفجيرات فوق سطح الأرض لأن ذلك يتسبب في حمل كميات كبيرة من الغبار المشع إلى طبقات الجو العليا، وتصل بذلك النظائر المشعة إلى منطقة الستراتوسفير في الغلاف الجوي، ومنها تنتشر إلى مناطق بعيد جداً عن موقع الانفجار.

وتتصف أغلب النظائر المشعة بأن نشاطها الإشعاعي يستمر طويلاً، وتقاس مدة هذا النشاط بما يسمى "عمر النصف" (Half Life) وكلما زادت مدة عمر النصف زاد الزمن الذي يستمر فيه النشاط الإشعاعي للنظير. وفترة عمر النصف هي المدة اللازمة لانحلال نصف كمية العنصر المشع مهما كانت هذه الكمية. فإذا كان لدينا جرام مثلا من عنصر مشع وكان "عمر النصف" لهذا العنصر ١٠٠٠ سنة فإن الجرام من هذا العنصر يحتاج إلى ١٠٠٠ سنة لكي يتحول إلى نصف جرام، وإلى ١٠٠٠ سنة أخرى كي يتحول إلى ربع جرام، وهكذا.

وكثير من النظائر المشعة تتصف بطول فترة "عمر النصف" إلى حدود كبيرة، فيبلغ عمر النصف للكربون – ١٤ نحو ٥٧٣٠ عاما ويبلغ نحو ١,٣ بليون سنة للبوتاسيوم – ٤٠، ويصل إلى نحو ٥٠ بليون سنة بالنسبة لعنصر الروبيديوم – ٨٧ المشع.

ويتسبب الانفجار النووي الذي تصل قوته إلى "ميجا طن" في إنتاج قدر كبير من الغبار النووي الذي يحمل بين طياته بعض النظائر المشعة مثل "السيزيوم – ١٣٧"، و"الاسترونشيوم – ٩٠"، و"الكربون – ١٤" وغيرها، وهي نظائر مشعة يستمر نشاطها الإشعاعي فترة طويلة، وتتساقط هذه النظائر على سطح الأرض في كثير من المناطق، وتلوث الهواء والماء والغذاء وكل شيء تقريباً، كما أنها تدخل في دورة الغذاء فتنتقل من النبات إلى الحشرات والديدان، منها إلى الطيور، ثم إلى الإنسان.

وقد بينت التجارب والدراسات التي أجريت على سكان جزر مارشال، بعد تفجير القنبلة الهيدروجينية في بكيتي عام ١٩٤٥، أن كثيراً من سكان هذه الجزر قد أصيبوا بأورام في الغدة الدرقية نتيجة تعرضهم للنظير المشع اليود – ١٣١، بعد أن امتصته أجسامهم وتركز في غددهم الدرقية، ولم تظهر آثاره المدمرة إلا بعد عدة سنوات.

وقد حدث شيء مماثل لسكان غرب الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قاسى بعض هؤلاء السكان من الغبار المشع المتساقط بعد إجراء تجارب التفجيرات النووية الأولى فوق صحراء نيفادا. ولا تعتبر التفجيرات النووية التي تجرى تحت سطح الأرض شيئاً آمناً، فهناك دائماً احتمال تسرب بعض الإشعاعات النووية إلى المياه الجوفية، وقد تحملها معها هذه المياه إلى الأنهار والبحيرات وتسبب تلوثها بالإشعاع.

وقد كانت نسبة الغبار النووي في الغلاف الجوي مرتفعة بشكل ملحوظ في الفترة التي سبقت عام ١٩٦٠، بسبب قيام كثير من دول النادي الذري بإجراء تجارب لتطوير أسلحتها النووية، ولكن هذه النسبة انخفضت كثيراً فيما بعد نتيجة عمل بعض لجان هيئة الأمم مثل "اللجنة العلمية لهيئة الأمم المتحدة لبحث آثار الإشعاع الذري"

(United Nations Seientific Committee on The Effects of Atomic Radiation)

والتي يرمز لها بالرمز (Unscear) والتي بدأت عملها في عام ١٩٥٦، واستطاعت أن تفرض نوعا من الحظر على إجراء التجارب النووية منذ عام ١٩٦٢.

ورغم هذا الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، استمرت بعض الدول فى إجراء بعض التجارب النووية من حين لآخر دون أن تلقي بالاً إلى الأضرار التي تنشأ عن هذه التجارب.

محطات القوى النووية:

يزداد استهلاك الطاقة هذه الأيام على مستوى العالم وتبدو هذه الزيادة بشكل أكثر وضوحاً في قطاع الكهرباء، ولذلك فلقد اشتدت الحاجة في كثير من الدول سواء منها الدول الصناعية أو الدول النامية إلى إقامة محطات كبيرة لتوليد الكهرباء حتى تستطيع مواجهة احتياجاتها من الطاقة الكهربائية. وقد استقر الرأي في كثير من الدول على إقامة محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالطاقة النووية بدلا من المحطات الحرارية التي تعمل بالوقود المعتاد، مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي.

وقد انقسم الناس بين مؤيدين ومعارضين فيما يتعلق بهذه المحطات، فيرى المتحمسون لها أنها أكثر كفاءة أو أكثر وفرا من المحطات الحرارية، فالعمر الافتراضي للمحطة النووية يزيد بنحو ٥ سنوات على العمر الافتراضي للمحطة الحرارية، كما أن سعر إنتاج الكيلووات في المحطة الحرارية يزيد بمقدار ٣٥% على تكلفة الكيلووات / ساعة الناتج من المحطات النووية.

يضاف إلى ذلك أن المحطات الحرارية تؤدي إلى تلوث الهواء عند إحراقها للوقود، وتطلق في الهواء كميات ضخمة من غاز ثاني أكسيد الكبريت، وتشترك بذلك

في تكوين الأمطار الحمضية، كما أن هناك توقعات بنضوب أغلب أنواع الوقود التقليدية خلال عشرات السنين القادمة.

ويرى المعارضون لإقامة هذه المحطات أن هناك خطرا كبيراً على البيئة من إقامة مثل هذه المحطات النووية، وهم يركزون بصفة خاصة على ثلاثة أمور:

أولها: بعض الحوادث التي قد تقع للمفاعلات النووية، والتي قد تؤدي إلى تسرب الإشعاعات النووية إلى المناطق المحيطة بهذه المحطات محدثة آثارا خطيرة.

وثانيها: الخطر الناتج من النفايات النووية التي تنتج من هذه المحطات وصعوبة التخلص منها.

أما ثالث هذه الأمور: فالتلوث الحراري الذي تحدثه بعض هذه المحطات في البيئة المجاورة لها.

(أ) حوادث المفاعلات:

تعتبر الحوادث التي قد تقع للمفاعلات النووية من أهم عناصر التلوث النووي في النصف الثاني من القرن الماضى. وتعتمد شدة التلوث الناتجة على نوع الحادث، وعلى الطريقة التي تنتشر بها السحابة المشعة، وعلى ازدحام المناطق المحيطة بالمفاعل من السكان.

ولا يتم الإعلان عن حوادث المفاعلات في بعض الحالات، وذلك حرصا على عدم إزعاج الجماهير، وتجنب إثارة الرأي العام ضد محطات القوى النووية ومن أمثلة ذلك، الحادث الذي وقع لأحد المفاعلات النووية في ويستفاليا بألمانيا الغربية في نهاية عام ١٩٨٥، وأدى إلى تسرب بعض الإشعاعات إلى المناطق المحيطة به، ولم يعرف عنه إلا القليل بسبب التكتم الشديد الذي أحاط بهذا الحادث.

وينطبق ذلك – أيضاً – على الحادث الذي وقع للمفاعل النووي البريطاني المعروف باسم "وندسكيل" (Windscale) والذي تغير اسمه إلى "سيلافيلد" (Sellafield)، ويقع على بعد نحو ٦٠ ميلا شمال شرقي مدينة لندن.

مفاعل تشيرنوبل:

فى يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٦م، توقف تدفق محلول التبريد فى قلب مفاعل تشيرنوبل السوفيتى دون سبب معروف.

واستمر الإنشطار النووى داخل القضبان النووية بدون مياه لتبريدها واشتدت الحرارة بسرعة، ومع ارتفاع درجة الحرارة تحولت المياه الباقية فى الجهاز إلى بخار فى أنابيب الضغط التى تحمل المياه، وتفاعل البخار مع كتل الجرافيت التى تحيط بأنابيب الضغط فنتج عن ذلك غازات عالية الانفجار.

وتحرك المسئولون السوفيت باسرع ما يمكن لإحتواء تلك الكارثة، حيث قاموا بتطويق كل الطرق المؤدية إلى المؤدية إلى مفاعل تشيرنوبيل، بدائرة قطرها حوالى ١٨ ميلا، وقام المتخصصون بمعاينة موقع الحادث من طائرات هليكوبتر والطائرات الأخرى، وهرع افراد الخدمة الطبية إلى المكان لإسعاف المصابين، وتم على الفور إخلاء السكان عن منطقة المفاعل وكان عددهم يقرب من ٥٠ ألف نسمة.

وقد تم اكتشاف وجود البنتونيوم – ٢٣٩، في أجواء السويد، والبلوتونيوم – ٢٣٩ في أجواء كل من ألمانيا، وإيطاليا وفنلندا، كما تم التعرف في السحابة المشعة على كثير من النظائر المشعة، مثل: اليود – ١٣١، واليود – ١٣٢، والتليريوم – ١٣٢، والروثنيوم – ١٠٣، والروثنيوم – ١٠٦، والسيزيوم – ١٣٤، والسيزيوم – ١٣٧، والباريوم – ١٤٠، واللانثانوم – ١٤٠، كما تم اكتشاف الاسترونشيوم – ٩٠، وهو نظير ذو أثر خطير في كل من فنلندا، وإيطاليا.

وقد أثار هذا الحادث إزعاجا شديدا في كل أنحاء العالم، فقد تسببت السحابة المشعة الناتجة منه، والتي انتشرت فوق أوروبا، في تلويث المزارع ومختلف المحاصيل، وامتنع الناس في أوروبا عن تناول كثير من الأطعمة والخضر ومنتجات الألبان لفترات طويلة بعد وقوع الحادث.

ومما يؤسف له، أن بعض الدول الأوربية قامت بالتخلص من بعض الأطعمة الملوثة بالإشعاع بإرسالها إلى بعض دول آسيا وأفريقيا، وهو عمل لا يتسم بالأمانة ولا بالإنسانية ولذلك قامت أغلب هذه الدول الآسيوية والأفريقية بإقامة مراكز خاصة للكشف عن الإشعاع في كل ما تستورده من أطعمة ومأكولات، وقامت برفض كل منتج يزيد فيه الإشعاع عن الحد المسموح به، وهو ٣٧٠ بكريل (Becquerel) لكل كيلوجرام في حالة الألبان ومنتجاتها، ونحو ٦٠٠ بكريل لكل كيلوجرام بالنسبة لأنواع الأطعمة الأخرى (البكريل يساوي تفكك إشعاعي واحد في الثانية الواحدة).

وقد كان لهذا الحدث وقع كبير في كل أنحاء العالم، وجعل كثيراً من الناس يترددون في قبول فكرة إقامة المزيد من محطات القوى التي تدار بالطاقة النووية، وبجانب من قتلوا مباشرة في الحادث هناك أعداد كبيرة من الأفراد الذين تعرضوا لجرعات مختلفة من الإشعاع في كل أنحاء الاتحاد السوفيتي السابق والدول المجاورة له، لا يمكن حصرهم أو معرفة عددهم الآن، وينتظر أن يصاب بعض هؤلاء الأفراد بالأورام الخبيثة، وبسرطان الدم في خلال الأعوام القليلة القادمة.

كذلك فإن التربة الزراعية قد تأثرت بهذا الحادث إلى حد كبير، على الأقل في المناطق المجاورة لمكان الحادث، وفي إبريل ١٩٨٨، أي بعد عامين من انفجار المفاعل، صرح البروفيسور "جرودزنسكي" (Grodzinski) رئيس قسم الإشعاع البيولوجي بمعهد النباتات بأكاديمية العلوم الأوكرانية، إلى بعض الصحفيين الفرنسيين الذين زاروا المنطقة أن نحو مليوني هكتار من الأرض الزراعية في "أوكرانيا" و"بيلاروسيا" قد أصبحت ملوثة بالإشعاع نتيجة تساقط السحب المشعة مع الأمطار فوق هذه الأراضي.

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة في الاتحاد السوفيتي السابق، فقد كشف أحد علماء البيولوجيا السوفييت الذين هاجروا إلى الغرب ويدعى "مدفنينيف" (Medvenev) عام ١٩٧٦ أن انفجار مماثل قد حدث في كيشتيم (Kyehtym) في جبال الأورال على بعد نحو ١٥٠٠ كيلومتر من موسكو عام ١٩٥٧، وأن السبب في الانفجار هو بعض

النفايات النووية الناتجة من المشروعات الحربية والمدفونة في باطن الأرض، وقال أن الانفجار كان أعنف من انفجار تشرنوبيل، ولكن لم يعلن عنه، وظن من شعر به أنه إحدى التجارب النووية التي تجري في باطن الأرض.

ولا شك أن التقدم العلمي سيزيد من قدرة الإنسان على التحكم في هذه المفاعلات والسيطرة عليها، ورفع حد الأمان بها، إلا أن زيادة أعداد مثل هذه المفاعلات ومحطات القوى النووية سترفع من احتمالات وقوع الحوادث بها، ويزيد من أخطار التلوث النووي، ولهذا ترى كثير من الدول أن موضوع إقامة المحطات النووية لتوليد الكهرباء يجب أن يؤخذ بحرص شديد وبعناية كافية.

(ب) النفايات النووية:

يتكون الوقود النووي المستخدم في المفاعلات النووية من اليورانيوم - ٢٣٨ المحتوى على قدر من اليورانيوم - ٢٣٥ يتراوح ما بين ٠,٠٧% و ٤%، كما يمكن استعمال أنواع أخرى من الوقود مثل اليورانيوم - ٢٣٣، والبلوتونيوم - ٢٣٩.

ويستعمل عادة أكسيد اليورانيوم (Uo_2) في المفاعلات النووية، فيضغط على هيئة قضبان صغيرة يصل طولها إلى ١٣ سنتيمترا، ويبلغ قطرها نحو ثمانية ملليمترات، وتصف هذه القضبان في أنابيب طويلة توضع في قلب المفاعل. وتقل كفاءة الوقود النووي في المفاعل بشكل ملحوظ عندما تصل نسبة انشطار الذرات إلى نحو ٤% من مجموع ذرات المادة المستعملة كوقود، وتتحول عندئذ هذه الذرات إلى عناصر أخرى تبدأ بامتصاص كثير من النيوترونات السريعة الناتجة من الوقود الأصلي.

ويحتوي الوقود النووي المستهلك على بعض نواتج الانشطار التي تشع "جسيمات بيتا - جاما" وهي ذات إشعاع ضعيف نسبياً، كما يحتوي على كثير من النظائر الثقيلة التي تشع "جسيمات ألفا" مثل النبتونيوم، والبلوتونيوم، والأمريكيوم، والكوريوم، وهي مواد على درجة عالية من النشاط الإشعاعي، وتتصف بأن عمر النصف بالنسبة لها بالغ الطول، ولذلك فإن نشاطها الإشعاعي يستمر مدة طويلة، ومثال ذلك النبتونيوم - ٢٣٧ الذي يستمر نشاطه الإشعاعي مدة مليون سنة.

وقد بدأت مشكلة النفايات النووية منذ عام ١٩٤٤، مع أول إنتاج للبلوتونيوم في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. ولا يعرف على وجه التحديد كمية المخلفات النووية الناتجة من مختلف الأنشطة العسكرية فهذه الأنشطة سرية بطبيعتها، ولا شك أن الدول الكبرى التي تصنع مئات القنابل النووية التكتيكية والاستراتيجية لديها فائض كبير من المخلفات المشعة يكفي لإحداث تلوث في مياه كل البحار والمحيطات.

وتقع خطورة هذه المخلفات المشعة، سواء منها الناتج من الأغراض العسكرية أو من محطات القوى النووية في أثرها المباشر في جميع عناصر البيئة المحيطة بها، فلا يمكن تركها مكشوفة في العراء، كما أن دفنها في باطن الأرض قد يؤدي بعد فترة إلى تلوث المياه الجوفية وغير ذلك من الأضرار.

وقد حاولت بعض الدول الغربية استخدام الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا لدفن مخلفاتها المشعة، ولكن الدول المحيطة بهذه الصحراء - ومنها جمهورية مصر العربية - اعترضت بشدة على ذلك خوفا من تلوث المنطقة بالإشعاعات، وخوفاً من وصول بعض هذه المواد المشعة إلى المياه الجوفية التي تقع تحت أراضي كل من مصر وليبيا، وتم القضاء على هذه الفكرة في مهدها.

ويمثل التخلص من هذه النفايات المشعة مشكلة كبرى لكثير من الدول، خصوصا الدول التي تكثر فيها المحطات النووية المستخدمة في توليد الكهرباء وسيأتي ذكر بعض طرائق التخلص من هذه المخلفات عند استعراض طرائق التخلص من كل أنواع المخلفات فيما بعد.

(ج) التلوث الحراري:

تنشأ ظاهرة التلوث الحراري عند وجود فرق ملحوظ في درجة حرارة المياه بين منطقة وأخرى، أو بين عمق وآخر في أحد المجاري المائية. وتنتشر ظاهرة التلوث الحراري بجوار محطات القوى، وبصفة خاصة بجوار المحطات النووية المستخدمة

في توليد الكهرباء. وذلك لأن هذه المحطات تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء لتبريـــد مفاعلاتها، ولهذا السبب تقام أغلب هذه المحطات بجوار الأنهار، أو علـــى شـــواطئ البحيرات أو البحار.

وعند استخدام المياه في التبريد ترتفع درجة حرارة هذه الميـــاه نتيجـــة التبـــادل الحراري بينها وبين الأجزاء الساخنة في قلب المفاعل النووي، وتصبح درجة حرارة هذه المياه أعلي من درجة حرارة مياه المجري.

وعندما تتكرر هذه العملية يوماً بعد يوم فإن جزءاً كبيرا مـــن المجـــري المـــائي ترتفع درجة حرارته عن الحد الطبيعي، وقد ترتفع درجة حـــرارة المجـــري المـــائي بأكمله إذا كان علي هيئة بحيرة مقفلة.

ونظراً لأن كثيراً من الأحياء المائية لا تستطيع التكيف بسهولة مـــع مثـــل هـــذه التغيرات الحرارية، والتي تمثل فروقاً طفيفة في درجات الحرارة قـــد لا تزيـــد عـــن درجتين أو ثلاث درجات مئوية، قد تتسبب في الإخلال بالنظام البيئي المتوازن، وقـــد تؤدي إلي هجرة الأسماك من المجرى المائي، وقتل بعض الأحياء المائية الأخرى التي تعيش في هذه المياه.

وحتى البحار المفتوحة قد تعاني من هذا النوع من التلوث الحراري، فقد تبين أن مياه الصرف الساخنة الناتجة من المحطات النووية المقامة علي شواطئ البحار، والتي تلقي في مياه البحر بجوار الشواطئ، تؤدي إلي قتل أغلب الكائنات الحية التي كانـــت تعيش في هذه المياه الساحلية.

وقد تصل درجة حرارة مياه الصرف الساخنة التي تخرج من المحطة النووية إلي نحو ٥٠°م. ومن المعتقد أن المحطة النووية التي تبلغ قدرتها نحو "٥٠٠ ميجـــا وات" تستطيع مياه صرفها الساخنة أن ترفع درجة حرارة نهر لا يزيد معدل سريانه علـــى ثلاثين متر مكعب في الثانية بمقدار عشر درجات مئوية.

ونظراً لأن نسبة الأكسجين الذائب في المياه الساخنة تقل كثيراً عن نسبته في المياه الباردة، فإن صرف هذه المياه الساخنة في المجري المائي يقلل من نسبة غاز الأكسجين الذائب في مياه هذا المجري مما يؤثر تأثيراً سيئاً في حياة كافة الكائنات التي تعيش في هذه المياه.

وقد فطنت كثير من الدول إلي خطورة هذا التلوث الحراري علي حياة مختلف الكائنات الحية البحرية، فاستنت بعض التشريعات التي تحدد درجة حرارة مياه الصرف الساخنة قبل إلقائها في المجاري المائية، وألزمت بها المصانع ومحطات القوي، ولهذا نجد أن أغلب الوحدات الصناعية بها أبراج تبريد ضخمة تستخدمها في خفض درجة حرارة المياه، كما أن بعض محطات القوي النووية أنشأت بحيرات صناعية خاصة بها تستعملها في مياه التبريد.

وقد قدمت حلول أخري لحل مشكلة التلوث الحراري فمن الممكن استخدام مياه البحر العميقة في عمليات التبريد، وعادة ما تكون درجة حرارة هذه المياه أقل كثيراً من درجة حرارة المياه السطحية، وعند استخدامها في عمليات التبريد فإن درجة حرارتها لن ترتفع كثيراً، وبذلك لن يكون هناك فرق واضح بين درجة حرارتها ودرجة حرارة المياه السطحية التي تلقي فيها.

وهناك فائدة أخري لاستخدام مياه الأعماق فهذه المياه تحتوي علي كثير من الكائنات الحية الدقيقة، وعند إلقاء هذه المياه بعد استخدامها في التبريد فإنها ستساعد علي زيادة نسبة المواد الغذائية في المياه السطحية للبحر، وتؤدي بذلك إلي الحفاظ علي حياة الكائنات الحية الأخرى.

ويمكن كذلك إلقاء المياه العميقة بعد استخدامها فى أحواض خاصة تحتوي علي "الزريعه السمكية"، فتوفر بذلك لهذه "الزريعه" ما يناسبها من غذاء.

وهناك مضار أخري للتلوث الحراري، فعندما يكون التلوث شديداً – أي عندما ترتفع درجة حرارة المياه بشكل كبير – يؤدي ذلك إلي إحداث تغير في الشكل العام للبحيرة، أو لمصب النهر الذي تلقي فيه هذه المياه.

وتتأثر النباتات التي تعيش في المياه بالتغيرات التي تحدث في درجة حرارة المياه المحيطة بها، وقد يؤدي ارتفاع درجة حرارة المياه إلي انقراض بعض أنواع النباتات، وقد يترتب علي ذلك حدوث خلل في التوازن الطبيعي القائم بين مختلف عناصر البيئة، خصوصاً عندما لا يوجد عامل آخر يستطيع أن يعوض النقص الناشئ عن اختفاء أحد الأنواع، وعندئذ قد ينحل النظام البيئي بأكمله، ويصبح المجرى المائي خالياً تماماً من أشكال الحياة.

الفصل الثانى

القدرات الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني

صدر مؤخرا تقرير أمريكي عن لجنة تابعة للكونجرس الأمريكي يحذر من أن إيران فعلاً أصبحت تملك السلاح النووي، وأن إيران أصبحت دولة نووية، وأنها تملك أسلحة نووية وصواريخ تحمل رؤوس نووية. ويكشف هذا التقرير أن إيران حصلت على أربعة رؤوس حربية نووية من إحدى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى منها اثنان جاهزان للإطلاق وزن كل منهم ٤٠ كيلو طن يمكن أن يحملها صاروخ أرض - أرض من طراز "سكود" وقنبلة هوائية يمكن إطلاقها من طائرة ميج - ٢٧ بقوة انفجار تتراوح ما بين ٥٠- ٥٠٠ كيلو طن، إضافة إلى قذيفة مدفعية نووية وزنها كيلو طن واحد.

ويوضح التقرير أن الإيرانيون حصلوا على هذه الرؤوس الحربية النووية من جمهورية كازاخستان وأنهم بدءوا يبنون مصنعاً لإنتاج الأسلحة النووية سيخضع لإشراف خبراء من روسيا وكوريا الشمالية والصين، وأن هذا المصنع مقره أصفهان، ويعزو التقرير الفضل إلى الروس في حل المشكلة الأولية التي نجمت عن وصول الرؤوس النووية دون "الشفرة" اللازمة لتنشيطها إلا أنه لا يشرح سبب وصولها من دون الرموز، مع أن المراقبين المطلعين يشيرون إلى أن إجراءات التنشيط تحفظ عادة في موسكو وليس في كازاخستان.

أما الصواريخ من طراز سكود، فهي من صنع كوريا الشمالية والصين. وتحتاج عملية إلقاء القنبلة الهوائية النووية إلى تدريب خاص للطيارين ولاسيما على استخدام الإجراءات والمناورات اللازمة لتفادي المنطقة فور إلقاء القنبلة لكي لا تقع الطائرة التي تحمل القنبلة ضحية للعملية.

وفي هذا الصدد يقول التقرير أن قوة جوية إيرانية من طائرات الميج - ٢٧ شوهدت (والافتراض هنا أن هذا حدث من خلال الصور التي إلتقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية)، وهي تقوم بتدريبات على هذه العملية في قاعدة شيراز الجوية. كما يقول، أن الطيارين الإيرانيين تلقوا تدريبات على الهجمات الجوية في قاعدة (وان سان) في كوريا الشمالية.

ويضيف التقرير أن الرؤوس الحربية وصلت إلى إيران عن طريق تركمانستان، ولاسيما أن منطقة الحدود مفتوحة بشكل عام وأن مد الطرق في منطقة الحدود بين إيران وتركمانستان شهد طفرة كبيرة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي من أجل تسهيل نقل الشحن الثقيل، كما يذكر التقرير أن إيران لديها حالياً ما يكفي من رؤوس حربية نووية لصد أي هجوم مفاجئ، وأنها حصلت على منظومات متقدمة متوسطة المدى من صواريخ أرض - أرض، القادرة على حمل رؤوس حربية نووية أو جرثومية أو كيميائية، بالإضافة إلى حصولها على عدة أسراب من طيارات "الميج - ٢٣"، و"الميج - ٢٩".

ويشير التقرير إلى دور الدكتور / مهدي شمران في هذا الجهد من خلال زيارته للعديد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتفاوض معها، ويصف التقرير شمران بأنه ضابط مخابرات وإرهابي. كما يرد اسم شخص آخر هو "قمبيز" ويصفه بأنه خبير في أسلحة الدمار الشامل، ويتحدث التقرير - أيضا- عن زيارته إلى إيران التي قام بها الابن الشرعي للرئيس الكوبي (فيديل كاسترو) لبحث المساعدات التي يمكن أن تقدمها كوبا إلى إيران في برنامجها النووي، كذلك أشار التقرير إلى أن الهند تبني مفاعل أبحاث نووية في قزوين.

ويذهب التقرير الأمريكي إلى مدى أبعد، حيث يذكر أن طهران تدعم قدراتها من الصواريخ متوسطة المدى لتكون قادرة على ضرب الأهداف الإسرائيلية من قواعد داخل إيران. كما ذكر أحد المسئولين بوزارة الدفاع الأمريكية، وهو خبير في قضايا انتشار الأسلحة النووية "أن كل ما ورد في التقرير الأمريكي معظمه صحيح، إذ ليس

هناك شك في أن إيران تريد امتلاك قدرة نووية ضاربة لكي تسترد مكانتها التي حظيت بها في عهد الشاه، وهي تسعى إلى تحقيق ذلك". ولكنه يذكر أن عدم ذكر مصادر هذا التقرير قد تعطي احتمالات كبيرة أن مصادره هي المخابرات الإسرائيلية، ومع ذلك فإن المسألة تستحق المراقبة والتدقيق. خاصة وأن إيران من مصلحتها أن تجعل الجميع يعتقدون أنها تمتلك قدرة نووية، لأن هذا يثير الخوف والحذر عند أعدائها كما لو كانت تمتلكها فعلاً.

ويحذر التقرير من أنه إذا ما تمكنت إيران من الحصول علي الأسلحة النووية، فإنها ستعزز مركزها القيادي إلي حد كبير في هذه المنطقة.

أما روبرت جيتس (المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) فيقول في الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي في عام ١٩٩٢، أن إيران تنفق المليارات علي مشروعات التسليح، وأن المشتريات الإيرانية تتضمن شراء صواريخ أرض – أرض قادرة علي حمل رؤوس نووية، وذلك من الصين وكوريا الشمالية، وأن إيران تسعي بالفعل إلي امتلاك الأسلحة النووية.

كما يتفق عدد من المسئولين والخبراء الأمريكيين، أن إيران تتوق إلي الحصول علي قدرات نووية وأن ذلك أمر محتمل مع بداية القرن الحالي، وقد يكون قبل ذلك حين تتمكن من إنتاج أول سلاح نووي، وفي تصريح لـ "لغازي ملهولين" الذي يعمل في مشروع ويسكونسين لأبحاث منع انتشار الأسلحة النووية قال: "من الواضح أن إيران ترغب في الحصول علي الأسلحة النووية، وهي تتلقي مساعدة في هذا الصدد من الصين وكوريا الشمالية وربما – أيضاً – من باكستان، وأن إيران كانت تهتم في بداية الأمر بإنتاج وقود نووي من النوع الذي يصلح لإنتاج الأسلحة باستخدام أسلوب القوة الطاردة المركزية، ولكنها حولت اهتمامها الآن إلي أسلوب استخدام الكالترونات "أجهزة تحليل الطيف لكتلة المادة "التي يسهل إخفاؤها عند التصوير الجوي والتفتيش الأرضي في مرحلة البحث والإنتاج"

ويذكر "ديفيد أو برايت" من مؤسسة أصدقاء الأرض في تقرير قدمه إلي مركز معلومات وزارة الدفاع الأمريكية أن جهاز تحليل الطيف الذى اشترته إيران من الصين، مخصص للعمل في مفاعل صغير بأصفهان وتبلغ قوته (٢٧ كيلووات)، وأن هذا الجهاز يستخدم في إنتاج وقود نووي بسيط، وأنه يمكن أيضاً أن يستخدم لتصميم جهاز أكبر يتم صنعه محلياً، لكن ذلك يتطلب قاعدة صناعية أكثر تقدماً من القاعدة الصناعية التي تمتلكها إيران، وأن هناك جهوداً إيرانية مكثفة من أجل شراء هذه المعدات من الخارج.

ويذهب أحد العاملين في مختبر "لوس آلاموس النووي" وهو المركز الرئيسي للبحوث النووية في الولايات المتحدة أبعد من ذلك إذ يقول، أن الأمر سيستغرق العديد من السنوات في العمل الدؤوب -قد يصل الأمر حتى بداية القرن الحادي والعشرين- من جانب إيران حتى تتمكن من إنتاج سلاحها النووي الأول.

ويقول "مالهولين" الذي يعمل في مشروع "وسكونسين"، أن الولايات المتحدة نفسها باعت إلي إيران، صادرات حساسة تبلغ قيمتها ٦٠ مليون دولار، وتشتمل علي ٩٢ ترخيصاً بالتصدير، ويشير مالهولين إلي أن هذه الصادرات موجهة إلي أغراض مدنية، ولكن بعضها يحتوي علي تقنية "مزدوجة الاستخدام" يمكن تطبيقها في الأغراض العسكرية مثل الأسلحة النووية أو الصواريخ التقليدية البعيدة المدى.

وقد تضمنت هذه الصادرات (٣٠) جهاز كمبيوتر، و (٨) صفقات لمعدات الملاحة وتعيين الاتجاه وأجهزة الرادار التي يمكن استخدامها في توجيه الصواريخ وتحديد الأهداف، وجهازين لقياس الذبذبات (يمكن استخدامها في تحليل الإشارات الصادرة عن تجارب الأسلحة النووية)، ومجموعتان من الوصلات اللاسلكية، وأجهزة حفظ التوازن وتحديد الاتجاه، وأجهزة قياس الزيادة في السرعة (يمكن استخدامها في نظم توجيه الصواريخ) ومع ذلك كانت هذه الأجهزة متواضعة بمقاييس الصناعات النووية.

وتفيد المصادر الأمريكية المسئولة أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تلقت تقريراً من أجهزة المخابرات الإسرائيلية (الموساد) يسلط الأضواء علي قوة إيران النووية.

وجاء في هذا التقرير: أن المعدات التي اشترتها إيران من الإتحاد السوفييتي السابق، جعلها تحصل علي "كل ما تحتاج إليه" لإنتاج القنابل النووية والرؤوس النووية اللازمة للصواريخ أرض – أرض. وقال التقرير، أن إيران وعدت بتزويد سورية "بمظلة نووية" تحميها من التهديد النووي الإسرائيلي. وادعي التقرير الإسرائيلي أن مدير البرنامج النووي الإيراني لإنتاج الأسلحة النووية هو الدكتور/ مهدي شمران، الحاصل علي درجة الدكتوراه في الفيزياء النووية من جامعة كاليفورنيا في (بيركلي). وأضاف التقرير أن إيران عملت علي تجنيد (٥٠) عالماً و(٢٠٠) فنياً من معهد كورتشانوف في موسكووأن من بين هولاء عالمين مشهورين هما فلاديمير كوبوف وفيليب جورخانيان، اللذان سيتوليان مسئولية الإدارة الفنية وتسهيل شراء الوقود والمعدات المختلفة من روسيا، وكذلك هناك أسماء أخرى وردت بالتقرير مثل العالم "أرسين حميديادة" الذي كان يعمل في المركز الثقافي السوفييتي السابق في كازاخستان، "والكسندر أحمد يادة": من جمهورية تركمنستان المجاورة لإيران.

وذكر التقرير – أيضاً – أن ثلاثة آلاف صيني، وفريقا من كوريا الشمالية، وأيضاً فريقاً من كوبا يعملون في البرامج الإيرانية لإنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وأن إيران ستنتج صاروخ أرض – أرض متوسط المدى من طراز ام – ١١، والقادر علي حمل رؤوس نووية.

ويقول المحللون العاملون فى أجهزة المخابرات الأمريكية أن هذا التقرير يتضمن "عناصر حقيقية تهدف إلي منح المصداقية"، ولكن هناك مجال كبير للشك في أعداد العلماء والفنيين الأجانب الذين يعملون في إيران، والواردة بهذا التقرير. ويذكر التقرير أن إيران تحرز تقدماً سريعاً في برنامجها الخاص بالتزود بالأسلحة النووية، وأن الرئيس رافسنجاني، في وقت رئاسته شكل فريقاً من العلماء يقوم بالإشراف علي البرنامج النووي وكان يقوم هو شخصياً بمتابعة جميع الخطوات، وهذا يوضح مدي

إصراره في الحصول علي هذا السلاح النووي. وتعليقاً علي مضمون هـذا التقريـر الإسرائيلي، قال مسئول في وكالة المخابرات المركزية الأمريكيـة، أن الإسـرائيليين يحاولون عن طريق معلومات كهذه تبرير امتلاكهم أسلحة نووية وامتناعهم عن توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنهم يحاولون إقناع الإدارة الأمريكية بعـدم ممارسة ضغوط عليهم في المستقبل لإخضاع منشآتهم النووية للرقابة الدولية أو لوضع حد لإنتاج الأسلحة النووية في بلدهم ونحن نتلقى أمثال هذه التقارير ونطلع عليها، لكن لدينا مصادر أخري أكثر دقة لمعرفة حقيقة ما يجرى في إيران علي هذا الصعيد.

مقومات البرنامج النووى الايرانى

(أولاً) قدرة إيران علي تصنيع الأسلحة النووية

في ختام استعراضنا للجهود الإيرانية للحصول علي التكنولوجيا النووية، وشـبكة العلاقات الواسعة التي أقامتها مع دول عديـدة لاكتـساب اسـتيراد هـذه الخبـرات والتكنولوجيا النووية يلزم علينا الإجابة عن سؤال مهم وحيوي يحـدد الهـدف مـن الدراسة وهو: ما قدرة إيران علي تصنيع أسلحة ذرية، خاصة مـع تـوافر وسـائل التوصيل لهذه الأسلحة، إلي الأهداف المعادية لإيران ؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يلزم لنا استعراض عناصر خمسة مهمة هي الأسـاس في تحقيق المقدرة النووية لأية دول، هي:

١- توافر الإدارة السياسية للدولة.

وهنا نجيب بأن الخيار النووي قرار رئاسي إيراني جاء علي لسان رئيس الدولـة السابق والقيادة الإيرانية السياسية والعسكرية وكان نائب الـرئيس الأول "آيـة الله مهجراني" قد صرح في أكتوبر ١٩٩١ بأنه علي ضوء أن إسرائيل مازالت تحتفظ بأسلحة نووية فأننا نحن – المسلمون – يجب أن نتعاون معا من أجل إنتاج أسلحة

نووية بدون النظر إلي محاولات الأمم المتحدة لمنع انتشار هذه الأسلحة، ونظـــراً لأن للعدو قدرة نووية فيجب علي الدول الإسلامية أن تملك مثـــل هـــذه القـــدرة، وبعبارة أخرى يجب أن يكون هناك مساواة بين القدرة النووية لإسرائيل والمسلمين وليس من حق الأمم المتحدة أو مجلس الأمن اتخاذ قرار في هذا الشأن.

كما قال أن باكستان أصبحت قوة نووية بفضل عملها في هذا الموضـــوع ســـنين طويلة ويجب علي المسلمين العمل من أجل الحصول علي القدرة النوويـــة لكـــي يصبحوا أقوياء، وهو ما يعني رغبة أكيدة للحصول علي السلاح النووي.

٢- توفير الأموال اللازمة.

وإيران رصدت الأموال اللازمة للحصول علي السلاح والتكنولوجيا اللازمة لهـــا ولم تبخل عن توفير أية مبالغ مطلوبة للحصول علي الأسلحة الإيرانية، خاصة مع توفر الأموال البترولية باعتبارها عضواً رئيسياً في المنظمة العالميـــة لتـــصدير البترول "أوبك " وذلك تحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية ولتحقيق أمنها القومي.

٣- توافر الخبرات الفنية.

وهنا نجد أن إيران أول من سعى بشتى الطرق لإعداد الكـــوادر الفنيـــة اللازمـــة لمشروعها النووي، وقد تحقق لها ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

أولهـــا : الاستفادة من علماء الذرة من دول الكومنولث السوفييتي الـــسابق، وقـــد أغرت العديد منهم للهجرة والعمل في إيران ووصلت أعداد كبيرة مـــنهم واشتركوا في العمل في مراكز الأبحاث النووية الإيرانية.

ثانيها : محاولتها دعوة واجتذاب علمائها العاملين في مراكز الأبحـــاث النوويـــة بالخارج، ولا شك أن هؤلاء العلماء سيقومون بنقل خبراتهم إلي أخـــوانهم العاملين في مراكز الأبحاث النووية في وطنهم.

ثالثها: البعثات التدريبية للخارج، وقد أرسلت العديدين للتدريب في مراكز البحوث النووية في الخارج مثل الصين وروسيا وباكستان وكوريا الشمالية وكوبـــا وغيرها من مراكز الأبحاث النووية المنتشرة في العالم.

٤- توفير التكنولوجيا النووية.

هذا وتشمل الخطة النووية خطة تخصيب اليورانيوم بأساليب مختلفة وإنشاء مفاعلات أبحاث بعضها ذو أهمية عسكرية، علاوة علي زيادة القدرة علي فصل البلوتنيوم في داخل المعامل وبناء مفاعلات الطاقة.

وفي فترة حكم الشاه، أجرى الإيرانيون أبحاثاً في مجال تخصيب اليورانيوم بطريقة فصل النظائر بأشعة الليزر، وبطريقة سرية حصل الإيرانيون من الولايات المتحدة الأمريكية علي ٤ أجهزة ليزر ذات قدرة فنية تصلح لهذا الغرض.

ويتردد – أيضاً – أن الإيرانيين طلبوا أحد خبراء الليزر الباكستانيين من لجنة الطاقة الباكستانية النووية للإستعانه بخدماته.

وفي السنوات الأخيرة، أعلن عن منشأة تخصيب اليورانيوم في معامل "كيلاله" بمساعدة الصين وباكستان، ومن المحتمل أن يقوم الإيرانيون بتخصيب اليورانيوم بواسطة القوة المركزية الطاردة، وهي طريقة تستخدمها باكستان والصين، كما يتردد أن الصين قدمت لإيران معدات لفصل اليورانيوم بالطريقة الإلكترومغناطيسية المعروفة باسم كليورترون، وأن إرسال الصينيين الكليورترون يساعد إيران علي الحصول بسهولة علي التكنولوجيا اللازمة لنقل المعدات وتطوير نماذج مناسبة لتطوير اليورانيوم.

هذا بخلاف مساعدات الأرجنتينيين في هذا المجال – أيضاً – كما سعت إيران لشراء مفاعلات أبحاث وخاصة المفاعلات التي تعمل باليورانيوم الطبيعي والماء الثقيل والتى لها أهمية عسكرية، ومعروف أن اليورانيوم يباع في الأسواق العالمية ويمكن لأية دولة تتوافر فيها الأموال الحصول عليه سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة، وما أكثرها حالياً!

كما حاولت إيران مع الهند أيضاً إنشاء مفاعل طاقة نووية طراز "كاند" وبقوة "٢٣٥ ميجاوات" وله طاقة عسكرية خطيرة ويستطيع إنتاج بلوتنيوم بكميات كبيرة. هذه محاولات عديدة لا شك أنها ستصيب في النهاية وستنجح إيران بلا شك فيها، ولكن ربما تطول الفترة نتيجة للضغوط والمحاولات الغربية لعرقلة هذا المشروع.

ويؤكد النوايا الإيرانية ما أوضحته بعض المصادر الأمريكية نقلاً عن كبير مسئولي وكالة الطاقة الذرية في روسيا بأن روسيا وعدت في أول يناير عام ١٩٩٥ ببيع معدات يمكن أن تستخدمها في إعادة المادة اللازمة لصناعة القنبلة الذرية، منها معدات متطورة لتخصيب اليورانيوم.

وهناك ضغوط أمريكية لمحاولة إقناع روسيا بالتخلي عن عقد نووي آخر مع إيران ينص علي بناء موسكو (٤) مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، والتي جاءت في اتفاق جانبي في العقد الذي وقع بين روسيا وإيران لبناء مفاعلات في ميناء بوشهر الإيراني.

٥- توافر مفاعلات ومراكز الأبحاث النووية:

وهو ما أشرنا إليه سابقاً، وقد لوحظ تعددها وتوافرها في أكثر من مكان داخل إيران، ونضيف هنا طبقاً للتصريحات الإيرانية الأخيرة أن إيران تخطط لبناء ١٠ مفاعلات نووية خلال العشرين سنة القادمة إذا توافر لها التمويل اللازم، أي حتى عام ٢٠٢٠، كما وافقت روسيا علي تقديم اليورانيوم المخصب المطلوب لتشغيل هذه المحطات.

مساعي إيران للحصول علي المفاعلات النووية :

١- يتمثل المكون الأكثر أهمية في هذه المنشآت في محطة بوشهر الواقعة في جنوب إيران، والتي تقترب من إتمام التشييد وينتظر أن يؤدي اكتمال بنائها إلي إحداث طفرة كبرى في البرنامج النووي الإيراني، حيث تتراوح الطاقة القصوى للمحطة عند التشغيل بين "١٠٠٠- ١٣٠٠ ميجاوات"، وهي حسب التقديرات المتاحة تمثل "١٠ -٢٠%" من استهلاك البلاد للكهرباء. وكان العمل في هذه المحطة قد بدأ عام ١٩٧٤ في عهد الشاه رضا بهلوي، وتولت عملية الإنشاء شركتان ألمانيتان، وكان المستهدف أن تضم المحطة مفاعلين نوويين، وأدي قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ إلي إيقاف العمل فيها ثم جري تدمير الجزء الأكبر من المنشآت المنتهية أثناء الحرب العراقية - الإيرانية تحت تأثير الغارات الجوية والصاروخية العراقية.

٢- وفي الوقت الحالي، نجحت إيران في الاتفاق مع الحكومة الروسية علي استكمال بناء المفاعل النووي واتفقت إيران مع الصين علي إنشاء مفاعلين نوويين صغيرين بالقرب من مفاعل بوشهر بقيمة تبلغ "١,٢ مليار دولار"، علي أن ينتهي العمل فيهما في فترة لا تتجاوز عام ٢٠٠٥ إلا أن التنفيذ تأخر عن ذلك ولم تتم حتى الآن.

٣- وقد بذلت الحكومة الإيرانية جهوداً مكثفة للحصول علي مساعدات في أعمال دفع وتطوير برنامجها النووي، لاسيما مع الصين والذى يتركز علي ما يبدو في مجال الطاقة السلمية وفقاً للتشريعات واللوائح التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تقوم الصين بمساعدة إيران في بناء محطة للطاقة النووية وزودت إيران في هذا الإطار بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، علاوة علي مفاعل نووي صغير. وأبرمت الدولتان تعاقدات لتصدير أجهزة خاصة بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب، كما ذكرت أن التعاون يتم بالكامل في إطار التشريعات الدولية.

٤- وفي محاولة لنفي التكهنات الغربية استقبلت إيران في منتصف شهر فبراير ١٩٩٣، لجنة موفدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتباحث في إمكانية التعاون الفني وتقديم المساعدة إلي إيران. وقامت اللجنة بزيارة عدد من المواقع والمنشآت النووية الإيرانية، كان منها مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان ومركز الأبحاث النووية في طهران، وقد أعدت اللجنة بناء علي هذه الزيارة تقريراً انتهت فيه إلي أنه لا توجد أية دلائل علي أن إيران تعمل علي تطوير الأسلحة النووية. بل أكدت أن الأنشطة التي اتبعتها إيران تتفق مع التطبيقات السلمية للطاقة النووية، إلا أن اللجنة أكدت مع ذلك أن هذه النتيجة تقتصر علي الأماكن والمنشآت التي زارتها وعلي الأوضاع القائمة وقت الزيارة. وفي الوقت الراهن تسعى إيران إلي استكمال العمل في محطة بوشهر إلا أن هناك ضغوطاً دولية لعرقلة تشغيلها.

(ثانياً) مواقف الدول المختلفة من البرنامج النووى الإيراني

الموقف الخليجي من إيران:

ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل محددة هي:

١- المسائل المتعلقة بالبحر ومياه الخليج.

٢- المسائل المتعلقة بالممرات الدولية وحرية الملاحة.

٣- أنه يجب التفرقة بين أمن دول مجلس التعاون وبين أمن الملاحة في الخليج علي اعتبار أن إيران دولة تطل علي الطرف الآخر للخليج، حيث أن أمن دول مجلس التعاون ذو بعد عربي يتعلق بوحدة المصير المشترك، فالواقع أن أمن الخليج هو جزء من الأمن العربي وأن أمن واستقرار منطقة الخليج مرهون بأمن المنطقة العربية بصفة عامة.

٤- أنه يمكن استقطاب إيران للوقوف بجانب دول مجلس التعاون بما يحقق الصالح العام وحل القضايا المشتركة، شريطة عدم تدخل إيران في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون والبعد عن إستراتيجية نشر مبادئ الثورة، وزيادة حجم قواتها المسلحة والاتجاه نحو بناء قدرات ردع نووية، إضافة إلي إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى – طنب الكبرى- طنب الصغرى) من أجل تحقيق حسن جوار مع دول المجلس.

وترى دول مجلس التعاون الخليجي أن خلل التوازن العسكري في المنطقة واتجاه إيران نحو بناء قدرة عسكرية نووية – يعدا من أهم الأسباب التي تساعد في احتمالات تفجر الصراعات العسكرية بالمنطقة، وأن نمط الصراع المسلح المحتمل ضد دول مجلس التعاون الخليجي قد يتخذ أشكالاً متعددة طبقاً لظروف وتعقيدات الموقف الذي من أجله قد يتفجر الصراع وتتصاعد حجم دوائره.

وتضع دول المجلس في اعتبارها، أن ظاهرة التوسع في النشاط الإرهابي، لا بد أن توضع في الاعتبار حيث من المحتمل أن تزداد الأفكار المترتبة عليها خلال السنوات القادمة، مما يتطلب استعداد دول المجلس لمواجهتها حيث يمكن أن يؤدي استمرارها إلي ازدياد احتمالات العمل العسكري المحدود بالمنطقة.

ومن ثم قامت دول مجلس التعاون بوضع إستراتيجية دفاعية لدول المجلس من أجل مواجهة المخاطر الإيرانية وغيرها والتي يمكن أن تعتمد بالأساس علي:

١- دعم القوة العسكرية لدول المجلس، وبناء قوة خليجية موحدة في إطار نظام دفاعي مشترك، وأن تبني هذه القوة علي أساس أن التعرض لأمن دول الخليج العربية مكلف جداً لأية قوة عسكرية تبدأ بالعدوان.

٢- دعم العلاقات الأمنية مع بعض القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومع بعض القوى العربية، خاصة مصر وسوريا.

٣- أنه لمواجهة الخطر النووي الإيراني في المستقبل فإن ذلك سيزيد من سباق التسلح النووي بالمنطقة، وستزداد مخاطر انتشار التسلح النووي، لأن ذلك سيفتح المجال أمام الدول للتحرك من أجل تحقيق التوازن النووي، ويمكن أن تقبل دول مجلس التعاون بصفة مؤقتة مظلة نووية دولية إذا دعت الضرورة لذلك، وكل ذلك مرهون بمدى المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي لدول الخليج العربية من ازدياد التهديد النووي الإيراني، وألا تكون هذه الترتيبات على حساب القرار السياسي لدول الخليج العربية.

٤- زيادة التعاون العسكري العربي الخليجي في العديد من المجالات، مع السعي نحو بناء قوة ردع عربي وخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية وبما يحقق التوازن العسكري في المجالين التقليدي وغير التقليدي مع التخطيط العسكري الاستراتيجي المشترك في مجال العمليات مع تغيير هذه الخطط بما يتفق والمتغيرات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية وحجم وطبيعة وتطور قوى التهديد في المنطقة، إضافة إلى أهمية التنسيق المشترك من أجل وضع نظام دقيق ومستمر

للاستخبارات الإستراتيجية والإنذار، بما يضمن عدم تحقيق المفاجأة الإستراتيجية من جانب التهديد الإيراني المتصاعد، مع المراقبة المستمرة لكل التطورات العسكرية داخل إيران.

٥- أن للقوة العسكرية دورها المحوري والمركزي في تحقيق الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، لذلك فإن الإستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة تنامي القوى العسكرية الإيرانية التقليدية والنووية لابد أن تبنى على تنسيق وتخطيط مدروس بين دول المجلس من جهة، والدول الشقيقة والصديقة من جهة أخرى لضمان المحافظة على الأمن والاستقرار لشعوبها والتصدي للتهديدات الموجهة إليها.

٦- العمل على امتلاك قدرات ردع متنوعة قادرة على مواجهة التصاعد في قدرات الردع الإيراني، مع اعتناق مبدأ إمكانية الاستخدام عند التصعيد للحدود القصوى.

الموقف العربي من إيران :

تضع الدول العربية في اعتبارها أن استقرار وأمن منطقة الخليج ضرورة دولية عربية، وترى ضرورة وضع الضمانات الأمنية الواجبة لفاعلية الأمن القومي لدول المنطقة، في إطار من التعاون مع القوى الإقليمية والدولية التي لها مصالح بالمنطقة.

هذا وتحظى أعمال تطوير القدرات النووية الإيرانية بأهمية بارزة في خريطة الاهتمامات العسكرية والسياسة لمعظم الدول العربية، خاصة الدول التي ساندت دول مجلس التعاون في حرب الكويت وهناك أصوات كثيرة تتردد في دول العالم العربي نحو ضرورة وضع إستراتيجية عربية موحدة تحقق للدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية العربية بصفة خاصة، حالة من التوازن العسكري في مواجهة التهديدات الموجهة إليها.

وهناك بعض الدول العربية التي ترى أن حصول إيران على التكنولوجيا النووية أمر ضروري من أجل تحقيق التوازن مع إسرائيل، وبالتالي حدوث توازن نووي في المنطقة وهو أمر له إيجابياته وسلبياته، كما يرى هذا الطرف أن الولايات المتحدة

الأمريكية تكيل الأمور في المنطقة بمكيالين، فهي تسمح لإسرائيل بالانفراد بالتسلح النووي وتهدد العالم العربي، ولا تريد أن تمتلك إيران هذه القدرات التي يمكن أن تحقق التوازن في مواجهة المخاطر الإسرائيلية، كما يرى هذا الطرف - أيضاً - أن أية محاولة من جانب إسرائيل لضرب المنشآت النووية الإيرانية يمكن أن تؤدي إلى تعاطف شعبي عربي في مواجهة إسرائيل، ويمكن أن تؤدي إلى تأزم الموقف بالمنطقة، بل وقد تؤدي إلى النيل من استقرار منطقة الخليج.

وتتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من نشوب حرب مفاجئة تحدث بالخطأ تكون الحرب الثالثة بالمنطقة، ومن ثم فهي ترى أهمية حل الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون حول جزر الخليج في إطار التحكيم الدولي، وحتى لا تستغل هذه المواجهة في جر قوى إقليمية ودولية في هذه الحرب يمكن أن يتسع بما يؤدي إلى خلق أزمة طاقة عالمية.

الموقف التركي من إيران :

هناك شكل ظاهر للتعاون الإيراني التركي مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ولكن هذا الشكل الهادئ يخفي وراءه تنافساً شديداً، حيث فاجأت إيران تركيا بالإعلان عن إقامة تجمع آخر للدول المطلة على بحر قزوين اشتركت فيه كازاخستان التي لم تشترك في مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا بصفة مراقب رغم ترحيبها بنتائجه،

كذلك اشتركت في التجمع الجديد كل من روسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمانستان واختيرت طهران مقرا لهذا التجمع، وقد سعت تركيا إلى دعم علاقاتها بشكل ملحوظ مع تركمانستان المشتركة في رابطة دول بحر قزوين حتى تتمكن من متابعة التحركات الإيرانية على هذه الساحة، وإزاء هذا التقارب التركي التركماني بادرت إيران بالإعلان عن رابطة للدول المهتمة بالثقافة الفارسية، على أن علاقات التنافس بين إيران وتركيا قد جعلت إيران تفتح عينيها على الوضع الداخلي في تركيا، وعندما سأل مراسل صحيفة الأخبار اليومية التركية الرئيس هاشمي رافسنجاني عن موقف إيران من نجاح حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات التركية قال: أننا لا نميل إلى التدخل في شئونكم الداخلية ولكننا سوف نسعد لنجاح الإسلاميين.

ولا شك أن أسلوب التنافس الإيراني بين البلدين يرجع إلى الأسلوب العلماني الذي تنتهجه تركيا من ناحية، وعلاقاتها الحميمة بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وترى إيران أن تركيا تعمل في منطقة الشرق الأوسط ليس لصالحها فقط وإنما لخدمة مصالح الغرب، مما يمثل عائقاً أمام التعاون أو التقارب الإيراني - التركي.

وترى تركيا أن البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يهدد دول المنطقة سواء الدول العربية أو إسرائيل والتي ترتبط معها بعلاقات طيبة، ومن شأن استمرار إيران في سياستها الرامية نحو امتلاك سلاح ذري أن يخل بالتوازن العسكري ويصعد الصراع، وبالتالي فهي توافق السياسة الأمريكية على ضرورة الحد من القدرات الإيرانية ومنع حصولها على تكنولوجيا في هذا المجال.

وفي الوقت نفسه، فإن تركيا تسعى بخطوات حثيثة نحو امتلاك قدرات ردع نووية حتى تكون قوة إقليمية ذات شأن، وتؤثر في القرارات السياسية واستراتيجيات المنطقة، خاصة وأن إسرائيل إحدى دول المنطقة التي أصبحت بالفعل دولة نووية، وأن إيران نهجت برنامجا نوويا هي الأخرى تعلن أنه لتوليد الطاقة، وبالتالي فهي ترى في نفسها الدولة القوية التي يجب ألا تتخلف عن هذا التسابق من أجل دعم مركزها الاستراتيجي بمنطقة الشرق الأوسط.

(ثالثاً) النتائج المترتبة على التسلح الإيراني ومستقبل الصراع في المنطقة

منذ انتهاء حرب الخليج الأولى سعت إيران إلى إعادة بناء قواتها المسلحة، ووصلت إلى مستوى القوة العسكرية إقليمياً مما يعرض منطقة الخليج العربي للخطر، وربما الشرق الأوسط كله. والحقيقة أن العداء بين إيران والعرب لم ينته بعد بسبب الخلافات الإقليمية، وإن كانت هذه العلاقات قد بدأت تتحسن مع بداية عام ١٩٩٨.

كما أن إيران تتسلح بصورة كبيرة وتنفق مبالغ ضخمة للحصول على أسلحة حديثة من أي مصدر يتاح لها. لقد أعيد تنظيم الجيش الإيراني بعد الحرب حتى بلغ تعداده في الوقت الحاضر نحو مليوني جندي (بعد التعبئة) منهم مليون جندي من

الحرس الثوري ومن ثم تستطيع أن تحقق تفوقاً عسكرياً في المجال التقليدي على الجوار الجغرافي.

وكان من المتوقع أن تصبح إيران مع أوائل القرن الحادي والعشرين عنصراً حاسماً بالمنطقة وعاملا لتهديد محتمل يؤثر على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كما يؤثر على الأمن الخليجي والأمن القومي العربي، إذ أنه كان ولا يزال مصدراً من المصادر الرئيسية لهذا التهديد، فصراع العرب وإيران صراع له مقوماته الحضارية مما يجعله صراعا مفتوحاً ومتجدداً - ناهيك عن أن الحرب الإيرانية العراقية كانت قد نقلته من طور الاحتمال إلى حيز الواقع بكل معطياته وأحكامه.

إن الخليج العربي أصبح بالنسبة لإيران واحدا من أهم ثوابت سياستها الأمنية والإستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجي للخليج وإنما بالنظر - أيضا - إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي، وتمثل المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم وتطلعات إيران لتكون مركز مرور البترول والغاز الطبيعي من دول الكومنولث المستقلة إلى الخليج ومنها إلى أوروبا عبر تركيا.

مستقبل الصراع في المنطقة والآثار المترتبة على امتلاك إيران لأسلحة نووية :

في منتصف إبريل ١٩٩٥، عقد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني اجتماعاً طارئاً برئاسة الرئيس "هاشمي رافسنجاني" حضره كبار قادة الحرس الثوري والجيش وقوات الأمن الداخلي في ضوء التهديدات الأمريكية لإيران نحو برنامجها النووي والمقاطعة الاقتصادية عليها، وقال رافسنجاني "أن إيران لن تتخلى عن إتمام بناء مفاعل (بوشهر) النووي، وأنها ستستمر قدما في بناء قدراتها العسكرية لمواجهة التهديد الأمريكي"

كما أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني "حسين شيخ الإسلام" بأن بلاده تستعد لمواجهة ضربة عسكرية محتملة قد تشنها الولايات المتحدة أو إسرائيل ضدها، مؤكداً أن إيران سوف ترد الضربة إذا هوجمت وأن تلك الضربة لن تكون أقل قوة من الضربة الأمريكية أو الإسرائيلية.

وفي ضوء ذلك – أيضاً – هددت إيران بأنه لا مفر من المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودعت القوات المسلحة إلى الاستعداد للحرب، ففي تصريح لـ "محسن رفائي" قائد قوات الحرس الثوري أن الولايات المتحدة تستعد لشن حرب على إيران، وعلى كل القوى العسكرية والمليشيات الثورية أن تستعد لهذه المعركة المصيرية، وأننا لم نقل كلمتنا الأخيرة".

تأثير امتلاك إيران للأسلحة النووية على دول المنطقة :

رغم أن إيران تعد من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في بداية السبعينيات، إلا أنها لجأت لتنفيذ برنامجها النووي الحالي، بما يحمله من أخطار مستقبلية إقليمية ودولية، وقد يهدف هذا البرنامج في مراحله الأولى إلى توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية، ولكنه، بطبيعة الحال، لابد وأن يتطور في المستقبل ليشمل الأغراض العسكرية مما يدعم إستراتيجية إيران الدفاعية لتصعيد توجهات الهيمنة والتوسع الإقليمي لدى النخبة السياسية الحاكمة في إيران، وذلك كمحاولة للاستفادة من ظروف الخلل والفراغ الاستراتيجي الذي نشأ في منطقة الخليج العربي، وشمال غرب آسيا عقب حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي، وبالتالي ينطوي هذا البرنامج على أخطار حقيقية في المنطقة العربية من منظور الأطماع الإيرانية الرامية إلى تحقيق السيادة والتفوق للقومية الفارسية على القومية العربية.

والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية حين تهدد إيران لمحاولتها امتلاك السلاح النووي وتجيز وتصرح وتوافق لإسرائيل بحيازته، فإنها تتبع سياسات الازدواجية (الكيل بمكيالين) نحو قضية واحدة، حيث توافق وتسمح لطرف (إسرائيل)، وتمنع طرفاً آخر (إيران). وهذا ما يخلق عدم المصداقية لدى العديد من أطراف المنطقة إزاء السياسات الأمريكية في هذا الموضوع.

عموماً، فإن إيران لها مطامع لا حدود لها في منطقة الخليج، ولا شك أن امتلاكها لهذا السلاح النووي سيؤدي إلى اختلال التوازن في المنطقة العربية، وهو ما يؤرق

الولايات المتحدة الأمريكية ويجعلها تضع إيران تحت مراقبتها باستمرار لأن المصالح الأمريكية والغربية في الخليج ستصبح مهددة باختلال توازن القوى في المنطقة، والتي حتما سيتهدد أمنه القومي نتيجة هذا الاختلال.

ومع ازدياد النشاط التسليحى الإيراني وقربه من خط النهاية لإنتاج أسلحة نووية فإن هذا الوضع سيؤدي إلى تفجر صراعات مستقبلية بالمنطقة، وهو ما سيعد كارثة على الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة، باعتبار أن هذه الحرب ستكون حرباً مدمرة ستؤدي إلى تدمير مصادر الطاقة النفطية ونشأتها وتدمير الأهداف الإستراتيجية لدول المنطقة وبنيتها الأساسية، بل وستؤثر على التنمية الاقتصادية في المنطقة، بل ويمكن أن تحدث خللا في إمكانات الطاقة العالمية، وحدوث خلل في الموازنات الاقتصادية العالمية، وأسعار العملات، وحدوث تضخم عالمي، بل ويمكن أن تستغل بعض القوى العالمية والإقليمية هذا الصراع من أجل تنفيذ أهدافها الكامنة، وعلى سبيل المثال، قد تستغل إسرائيل هذه الأوضاع من أجل فرض إستراتيجيتها في بناء نظام شرق أوسطي تكون لها السيادة المطلقة فيه. بل إن هذا الصراع قد يؤدي من خلال نتائجه الشمولية إلى تغيير في الخريطة السياسية العالمية وظهور قوى عالمية جديدة على المسرح العالمي.

ومن الواضح في ضوء الإستراتيجية الإيرانية لتملك أسلحة نووية أن الخليج العربي يمثل لها واحدا من أهم ثوابت سياستها الأمنية والإستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيواستراتيجي للخليج وإنما بالنظر - أيضاً - إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي، وتمثل المرتكز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم، خاصة وأن النزعة ذات الطابع الإمبراطوري والتوسعي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية، لاعتبارات يراها بعض المراقبين أنها تمس التماسك الداخلي لمجتمع التعددية العرقية والقومية، وخاصة إذا ما توفرت الظروف والإمكانات للعب هذا الدور بالتأثير والهيمنة والسلوك الفعلي، وقد برز هذا الدور من خلال الشعار الديني للثورة الإيرانية.

الأثر العسكري لحصول إيران على امكانات عسكرية نووية

إن تصاعد القدرات العسكرية الإيرانية وحصول إيران علـى قـدرات نوويـة، سيؤدي إلى حدوث خلل في التوازن العسكري بمنطقة الخليج لصالح إيران، ومن ثـم ستصبح إيران دولة لها ثقلها في المنطقة وقادرة على الردع لأية دولة عربيـة، دون قوة رد فعل قتال عربية مضادة لها، ومن هنا يمكن أن تحدث الكارثة في هذا النظـام الإقليمي، حيث بإمكان إيران تحقيق أطماعها التوسعية بالمنطقة وترقي إسـتراتيجيتها لتصدير الثورة.

ومن ثم ستسعى الدول العربية – بصفة عامة – والدول الخليجية – بصفة خاصة – نحو الحصول على قدرات ردع نووية وفوق تقليدية من أجـل تحقيـق التـوازن، وبالتالي، ستشهد المنطقة سباقاً ليس على مستوى التسليح التقليـدي وحـسب، ولكـن ستتجه – أيضا – نحو سباق التسليح النووي، ومن هنا يبرز مكمن الخطورة فـي أي صراع قادم والذي من شأنه أن يدمر هذه المنطقة تماماً ويعيدها إلى المرحلة المظلمة من العصور الوسطى.

بل وسيؤدي استمرار هذا السباق في التسليح إلى:

١- استنزاف القدرات الاقتصادية لدول الخليج – بصفة عامة – ودول مجلس التعاون – بصفة خاصة –، وإلى استنزاف قدر هائل مـن الـدخل القـومي، والمـوارد البترولية بدول المنطقة، وما قد يسببه من حدوث أزمات اقتصادية في العديد مـن دول المنطقة، وسيستمر هذا الأثر في المستقبل وتزداد حدتـه لـيس علـى دول المنطقة وحسب، بل – وأيضاً – على بعض القوى العالمية (الولايات المتحـدة – الدول الغربية) التي ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع دول الخليج.

٢- استمرار حدة التوتر في المنطقة نتيجة التسابق على التسليح، خاصة في مجالاتـه غير التقليدية، سيؤدي بطبيعة الحال لإندلاع صراع قد يتسع نطاقـه ليـشمل دولا إقليمية وعالمية.

٣- تعميق الارتباط السياسي والأمني بين دول الخليج العربيـة والولايـات المتحـدة والدول الغربية، حيث ستظل الدول العربية في احتياج دائم إلى التسليح الغربي من أجل مواجهة التهديد الإيراني، بل ومن المنتظر أن يتوسع حجم الاتفاقيات الأمنية

بين دول الخليج العربية مع الولايات المتحدة والدول الغربية وهو ما يزيد من حجم الوجود الغربي بالعديد من القواعد العسكرية، بل قد يؤدي - أيضا - إلى نصب قواعد نووية غربية وأمريكية في بعض دول الخليج العربية من أجل توفير المظلة النووية وهو ما يشكل تهديدا فعليا على المستويات السياسية والعسكرية والأمنية.

- **فمن الناحية السياسية:** سيصبح القرار السياسي وفرض الإرادة السياسية حقاً للولايات المتحدة والقوى الغربية، وستعود المنطقة من ثم إلى دائرة الاستعمار القديم ولكن بشكل حديث.
- **ومن الناحية الأمنية:** سيصبح للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية اليد الطولى نحو فرض ترتيبات أمنية على منطقة الشرق الأوسط - بصفة عامة - ومنطقة الخليج - بصفة خاصة -، ومن ثم تقويض أي تعاون عربي خليجي أو روابط أمنية عربية مع دول المنطقة (مثل إعلان دمشق). بل وتقويض كل نظريات الأمن القومي العربي، ليحل محلها نظرية الأمن القومي الأمريكي والغربي التي تضع في اعتبارها مصالحها الاستراتيجية في المرتبة الأولى، ومن هنا يمكن أن يتهمش الدور العربي وتصبح الدول العربية مسلوبة الإرادة تملي عليها السياسات من الخارج.

الاقتصاديات العالمية وقيام حرب نووية في منطقة الخليج :

من المعروف أن منطقة الخليج العربي تحتوي على أكبر احتياطي للنفط المؤكد، فمن بين ٩٩١ مليار برميل (هي جملة الاحتياطي العالمي) تملك الأقطار الخليجية بما فيها إيران والعراق ٦٥% منه، ومن ثم تعتبر منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وتزداد أهميتها مع ازدياد أهمية النفط كسلعة إستراتيجية وأن اندلاع حرب في هذه المنطقة في ضوء التهديدات الإيرانية وسباق التسلح التقليدي وغير التقليدي (خاصة من جانب إيران) هو أمر محتمل طالما لم يتحقق التوازن العسكري بين دول المنطقة والقوى المتصارعة فيها، وقد تتصاعد هذه الحرب إلى حرب نووية خاصة في ضوء المتطلبات الإستراتيجية الإيرانية من أجل تحقيق أهداف الثورة الإيرانية وفرض سيطرتها على المنطقة ومصادر البترول.

إن تصاعد هذه الحرب سيؤثر بطبيعة الحال على الاقتصاد العالمي باعتبار أن القوى الغربية والولايات المتحدة واليابان تعتمد بصفة أساسية على بترول هذه المنطقة، وبالتالي فإن اندلاع هذه الحرب له نتائجه على تلك الاقتصاديات والتي تتمثل في الآتي:

١- حدوث أزمة بترولية عالمية مع الزيادة الضخمة في أسعار البترول العالمية وتعرض الاقتصاد الأمريكي لحال من الركود.

٢- أن احتمال غلق مضيق هرمز فى مدخل الخليج العربي، وتدمير المنشآت البترولية لدول المنطقة، سيكون له الأثر الفعال في انخفاض معدل إنتاج البترول ووروده إلى السوق العالمية.

٣- تحول اقتصاديات الدول المنتجة إلى اقتصاديات حرب، وبالتالي ستوقف كل مشروعات التنمية الاقتصادية وهو ما سيؤثر سلبا على قدراتها الاقتصادية وتحملها لنفقات هذه الحرب المدمرة.

٤- إضعاف قدرة أوبك، بل قد يترتب على هذه الحرب انهيار هذه المنظمة.

٥- تهديد المصالح الغربية وخاصة البترولية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يهدد التكتلات الاقتصادية العالمية.

٦- التقلب الحاد المنتظر أن يحدث في أسعار صرف العملات الرئيسية نتيجة لانهيار نظام أسعار الصرف الثابتة، وهذه التقلبات ستؤثر على الأسواق التجارية العالمية وستؤدي إلى كساد حركة التجارة العالمية وزيادة حجم البطالة، بل وإلى غلق العديد من المؤسسات الصناعية الضخمة.

٧- زيادة حجم الإنفاق لمواجهة متطلبات الدفاع مما يزيد من حجم الديون الخارجية، ويؤدي إلى توقف الجهود التنموية.

ردود أفعال الهند وباكستان:

لقد سبقت الهند وباكستان إيران عندما أعلنت الهند عن إجرائها خمس تجارب نووية في ١٣ مايو ١٩٩٨، وإعلان باكستان بعدها بعدة أيام إجراء تجاربها الست في ٢٩ مايو، مما سيدفع إلى التنافس الشديد بين الهند وباكستان وإيران وإسرائيل.

إن ما أنتجته التفجيرات النووية (الهند وباكستان) تعني توازنا استراتيجيا بينهما لكن أبرزها أن البلدين تحولا من سياسة الردع بالشك إلى الرد باليقين، وأن هناك توازنا استراتيجيا جديدا بات يحكم علاقات الهند وباكستان بالدرجة الأولى، وله ظلاله وانعكاساته على التوازن الاستراتيجي الأكبر خصوصا إذا نظرنا إلى المنطقة الممتدة من الصين شرقاً إلى إيران غرباً، وإذا كانت الصين من ذوات القدرات النووية المعترف بها منذ منتصف الستينيات فإن إيران تصبح الدولة الأكثر وقوعاً تحت الضغط وهو ضغط ذو اتجاهين متعارضين:

أولهما: ضغط إيراني ذاتي يدفع إلى الإسراع بامتلاك قدرات نووية عسكرية حتى يستقيم الوضع في مواجهة الجارة (باكستان).

ثانيهما: يقابله ضغط خارجي هائل تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمنع إيران من امتلاك هذه القدرات منعا باتا.

ولذا، فإن الترجيح الأكبر هو أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استثمار الهواجس الغربية لكي تقوم الدول الغربية وروسيا بتنفيذ استراتيجية حصار شبه كامل ضد إيران، وربما تلجأ إسرائيل تحديدا بتعاون كامل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بمغامرة ضد المنشآت النووية الإيرانية أو تنفيذ عملية تخريبية بعيدة المدى.

والحديث عن إيران يقابله حتماً الحديث عن إسرائيل، خصوصاً أن هناك تقارير تحدثت عن أن تفجيرين من التفجيرات الهندية الخمسة كانت لمصلحة إسرائيل في وقت لم تكلف الحكومة الهندية نفسها عناء نفي هذه التقارير. مما يثير حتماً هواجس وظنونا عربية عدة، لكن الثابت هو أن قلق إسرائيل زاد بعد تحول باكستان إلى قوة نووية معلنة وأن احتمالات مغامرة عسكرية إسرائيلية هندية مشتركة بات احتمالا صعبا ما لم يكن القرار الهندي الإسرائيلي في هذا الصدد أقرب إلى ما يسمى بخيار شمشون.

الفصل الثالث
تطورات البرنامج النووي الإيراني

فى إطار محاولات القضاء على البرنامج النووى الإيرانى

فى يوم ١٢ يناير ٢٠١٠ إغتال مجهولون عالما نوويا إيرانيا كبيراً فى انفجار قنبلة قرب منزله فى طهران واتهمت وزارة الخارجية الإيرانية ووسائل الإعلام الرسمية فى إيران الغرب بالتورط فى اغتيال مسعود على محمدى، وأعلن مدعى عام طهران عباس جعفرى دولت أبادى أن محمدى وهو أستاذ جامعى بجامعة طهران قتل فى انفجار وقع أمام منزله بطهران، وأشار أبادى بأصبع الاتهام إلى إسرائيل والولايات المتحدة بالتورط فى اغتياله، ونقلت هيئة الإذاعة والتليفزيون الإيرانية ترجيح المدعى العام تورط المخابرات الإسرائيلية "الموساد" ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية الـ "سى أى إيه" فى تدبير اغتياله لاسيما أنه أحد أبرز علماء الأبحاث النووية وذكرت قناة "العربية" أن محمد متخصص فى الفيزياء النووية، وقال دولت أبادى إن محمد يعمل محاضراً فى الطاقة النووية ولم يتم اعتقال أى مشتبه به فى الوقت الحاضر.

ولكن هيئة الإذاعة والتليفزيون الإيرانية الرسمية ذكرت أن عناصر وصفتها بـ "مناهضة الثورة" تقف وراء مقتله كما وصفت الحادث بأنه عمل إرهابى.

ونقلت الهيئة عن وزارة الخارجية الإيرانية قولها إن هناك مؤشرات على تورط إسرائيلى وأمريكى فى مقتل عالم نووى جامعى فى طهران يوم الثلاثاء الموافق ١٢ من يناير ٢٠١٠.

ونقلت عن المتحدث باسم وزارة الخارجية قوله إن التحقيقات الأولية تشير إلى تورط ما وصفه بمثلث الشر الذى يتألف من (إسرائيل وأمريكا وعملائهما المأجورين فى العمل الارهابى).

وفى لهجة تتسم بالتحدى من جانب النظام الايرانى اعتبرت وزارة الخارجية أن مثل تلك الأعمال الإرهابية وتصفية علمائها النوويين لن تثنى طهران أو تعرقل مسيرتها العلمية والتكنولوجية.

وألقت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية باللوم على الغرب، فى اغتيال العالم النووى، وأنه يقف فى مواجهات حادة مع طهران بسبب طموحاتها النووية، واتهم أحد القيادات الإيرانية البارزة الولايات المتحدة وإسرائيل تحديدا بالتورط فى اغتياله، معتبراً أن الاغتيال عمل نفذته على الأرجح إحدى الجماعات الإيرانية المعارضة المسلحة بتدبير وتوجيه من جانب عملاء إسرائيليين.

فى الوقت الذى أكد فيه المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر أن الاتهامات الإيرانية لواشنطن بالضلوع فى التفجير الذى أودى بحياة عالم نووى ايرانى بارز "ليس لها معنى".

ووقع الانفجار صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٢ من يناير ٢٠١٠ عندما كان محمدى يهم بركوب سيارته أمام منزله بحى قيطارية شمال طهران حيث انفجرت قنبلة موضوعة بدراجة نارية كانت مركونة إلى جانبه وقد أدى الانفجار إلى تهشيم نوافذ منزله وترك الرصيف مخضباً بالدماء وتناثرت أجزاء من الحطام الناجم عن قوة التفجير.

وتم نقل جثة محمدى لتشريحها وفتح تحقيق للتعرف على المسئولين عن الانفجار ودوافعه.

ومن جانبها، وفى تناقض بشأن الانتماء السياسى لمحمدى ذكرت وكالة "أسوشيتدبرس" أنه كان من المؤيدين علانية لمرشح المعارضة للانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل التى جرت فى يونيو ٢٠٠٩ الماضى مير حسين موسوى وهو الأمر الذى قد يضع علامات استفهام كبرى حول قضية الاغتيال ودوافعها حال ثبوت صحة

ذلك، وقالت وكالة "يورنا نيوز" الإيرانية – نقلا عن مصادر لم تحدد هويتها – إن محمدى كان من كبار العلماء النوويين فى البلاد.

وفى يونيو ٢٠١٠ أقر مجلس الأمن خدمة رابعة للقرار ١٩٢٩ بغرض مجموعة أخرى من العقوبات شملت مجالات البنوك والطاقة – هذا بخلاف عقوبات أخرى إضافية فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبى واليابان وكندا مما شدد الخناق على ايران فى محاولة منها لإجبارها على التخلى عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

إيران تتمسك بحقها فى إنتاج يورانيوم عالى التخصيب.. وأمريكا تهدد باستخدام القوة العسكرية:

يرى المراقبون والمختصون فى الشأن الإيرانى، أن طهران قد نجحت إلى الآن فى كسب الجولة الأولى والثانية من الحرب على ملفها النووى الهادف إلى إنتاج أسلحة نووية حسب الرواية الغربية، فهو يتطور يوما بعد يوم ليصبح الأزمة الأهم والأخطر التى تشغل العالم.

فرغم ما تملكه أمريكا والدول الغربية من قوة ونفوذ، إلا أنهم لم يستطيعوا السيطرة على دفة الحوار، فلا لغة الترغيب نفعت ولا لغة التهديد أرعبت.

فى حين أن طهران ماضية فى طريقها لا تلتفت وراءها محاولة كسب المزيد من الوقت دون أن تتوقف عن تنفيذ خطتها النووية، صارخة فى وجه المجتمع الدولى "لماذا أنتم ونحن لا" مؤكدة أنها لن تتراجع عن برنامجها النووى رغم الضغوط الدولية المتزايدة عليها بهدف إقناعها بوقفه ؟، لأن ذلك ببساطة وعلى حد وصفها حق من حقوقها فى أن تستخدم التكنولوجيا الحديثة فى أغراضها المدنية.

وبالفعل أعلن الرئيس الايرانى محمود احمدى نجاد يوم ٧ فبراير ٢٠١٠ أنه طلب من المسئولين فى بلاده البدء بإنتاج يورانيوم عالى التخصيب مشيراً إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول تبادل الوقود النووى بعد اختبار قوة استمرار أكثر من ثلاثة أشهر.

وكانت حكومة طهران قد وعدت الإيرانيين بنبأ سار يتعلق بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠% وذلك خلال الاحتفال بذكرى الثورة، ووصفت هذا الخبر بالتقدم العلمي الكبير لإيران.

ويأتي موقف الرئيس الايراني مناقضاً لما أعلنه منذ عدة أيام بأن إيران مستعدة لتبادل الوقود النووي، واقترح خطة بديلة تقضي بتبادل الوقود النووي المنخفض التخصيب مع الدول الأخرى مقابل الوقود النووي العالي التخصيب في وقت متزامن على أراضيها.

ولكن نجاد الذي اعتاد العالم على تصرفاته غير المتوقعة صرح في افتتاح معرض لتكنولوجيا الليزر في طهران بما يعني أنه كان ينوي إعطاء الدول الكبرى مهلة شهر أو شهرين للتوصل إلى اتفاق ولكنها بدأت تتلاعب ثم وجه نجاد حديثه لعلي أكبر صالحي رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية الذي كان بجانبه في المعرض قائلا: "الآن دكتور صالحي ابدأ بإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% بواسطة أجهزتنا للطرد المركزي".

وقوبل إعلان نجاد الأخير ببدء إنتاج يورانيوم عالي التخصيب باستياء شديد في الغرب ومن المعروف أن الدول الغربية تخشى أن تستخدم إيران برنامجها النووي المدني في أغراض عسكرية وعلى الأخص برنامج تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية. حيث أبدت لندن قلقها مما اعتبرته انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة.

بينما طالب وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس المجتمع الدولي بتشكيل جبهة موحدة للضغط على إيران، كذلك استقبل المشاركون في مؤتمر الأمن في ميونخ يوم ٧ فبراير ٢٠١٠ إعلان نجاد بردود فعل غاضبة وهدد السيناتور جوليبرمان الذي يرأس لحنة الاستخبارات في الكونجرس الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران إذا واصلت العمل على إنتاج قنبلة نووية.

ويرى بعض المحللين أن جيتس كان يقصد توجيه رسالة للصين التى دعت الدول الكبرى إلى مواصلة المحادثات بدلا من فرض عقوبات جديدة على طهران، وبما أن أحدا فى واشنطن أو غيرها لم يستبعد الخيار العسكرى فى التعامل مع الجمهورية الإسلامية يبقى أيضاً احتمال الحرب كحل عسكرى لا يزال قائما.

وربما يسعى الأمريكيون – كما يقول محللون كثيرون – لتهدئة الإسرائيليين كى لا يقوموا بعمل عسكرى منفرد ضد إيران يجر من ورائه كارثة فى المنطقة، وبالطبع لا يمكن التكهن بشئ فرسميا يسعى الجميع إلى حل سلمى لوقف طموحات إيران النووية.

ويعتمد الغرب الطرق الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق لضمان ألا تصل قدرات إيران فى تخصيب اليورانيوم إلى حد إنتاج قنبلة نووية وتحتاج الدبلوماسية أحيانا لقوة عسكرية تدعمها إذ يكفى التلويح بهذا للردع والضغط.

لكن سلوك إيران حتى الآن وعدم تنازلها بما يكفى من وجهة نظر الأسرة الدولية – وحتى من يعارضون التوجه الأمريكى – البريطانى مثل الصين وروسيا – ليس مشجعا.

ولا تستطيع إدارة الرئيس أوباما أن تبقى هكذا فى وضع يراه الكثيرون ضعفا أكثر منه حكمة وروية ويبقى وجه الخلاف وهو أن العالم الآن يمر بأزمة اقتصادية لم يتعاف منها تماما وأن الحرب مكلفة.

والسعى لفرض عقوبات جديدة ربما يكون انسب فى الوقت الحالى حيث شملت هذه العقوبات توسيع نطاق الحظر المفروض على تنقلات الأشخاص الذين يشرفون على البرنامج النووى الايرانى والأسلحة الإستراتيجية وتجميد أصولهم المالية المودعة فى الخارج، إضافة إلى فرض قيود مالية على مصرفها المركزى.

ويعتقد الخبراء الأمريكيون بأن الصين ستواصل العمل مع الأسرة الدولية فى مواجهة التحدى النووى الايرانى فى الوقت الذى نفت واشنطن تقارير عن توتر متزايد مع الصين.

والواضح للعيان أن طهران أمام جبهتي حرب: داخلية وخارجية أى ما بين المطرقة والسندان.

نجاد يفاجئ العالم بنجاح بلاده فى إنتاج أول شحنة من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠%:

احتفلت إيران يوم ١٢ فبراير ٢٠١٠ بالذكرى الـ ١٣ لقيام الثورة الإسلامية، حيث حذر الرئيس الايرانى محمود أحمدى نجاد من أن الرئيس الأمريكى باراك أوباما يضيع الفرص ولا يتصرف بشكل صحيح.

وعلى الصعيد النووى أعلن الرئيس الايرانى أن بلاده قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة أكثر من ٨٠% لكنها لن تفعل، مؤكداً أن بلاده ستزيد قريبا بمقدار ثلاثة أضعاف من إنتاجها من اليورانيوم بنسبة ٣,٥% كما فاجأ العالم بتأكيده أن إيران أنتجت بالفعل أول شحنة من اليورانيوم المخصب ٢٠%.

ومن جانبه أعلن على أكبر صالحى رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران تسعى لبناء موقع أو موقعين لتخصيب اليورانيوم بحلول مارس ٢٠١١.

ومن ناحيته حذر جوبايدن نائب الرئيس الأمريكى من أن سعى إيران لامتلاك أسلحة نووية يحفز دول الجوار لكى تحذو حذوها وهو ما سيؤدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن فى المنطقة.

طهران تبنى ١٠ منشآت جديدة للتخصيب :

فى الوقت التى تتصاعد فيه المواجهة بين طهران والغرب حول البرنامج النووى الايرانى كشفت إيران يوم ٨ فبراير ٢٠١٠ عن خططها المكثفة لتطوير قدرتها الدفاعية والهجومية لتنافس القوى الكبرى فى العالم، فقد أعلن وزير الدفاع الايرانى أحمدى وحيدى أن بلاده دشنت خطى إنتاج لطائرات بدون طيار قادرة على القيام بعمليات المراقبة والهجوم بدقة عالية وأطلق عليهما اسم "رعد" و "نظير" وقال وحيدى

- إن هذه الطائرات قادرة على تنفيذ مهام الاستكشاف والمراقبة والهجوم بمدى ودقة كبيرين للغاية. وأضاف أن الإنتاج الوفير من هذه الطائرة وإدخالها الخدمة فى القوات المسلحة لإيران سيزيد بالتأكيد من قدرة الاستكشاف والمراقبة والدفاع لديها.

كما تم تزويد الترسانة الجوية الإيرانية بطائرة من طراز "فجر٣" التى تتسع لأربعة أشخاص، وتبلغ سرعتها ٣٢٠ كيلومترا فى الساعة، حيث يتم تصنيعها داخل البلاد ووفقا لمواصفات "جاو" الدولية، وفى الوقت نفسه، نقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن حشمت الله كثيرى القائد بالقوات الجوية الإيرانية قوله أن إيران ستكشف النقاب عن نظام دفاع جوى مصنع محلياً له على الأقل نفس قدرة نظام "إس٣٠٠" الروسى المضاد للصواريخ وربما أفضل كما أعلن قائد بارز فى سلاح الجو الايرانى أنهم اختبروا بنجاح طائرة مراقبة "شبح" قادرة على مراوغة الرادارات، مشيراً إلى أنه سيتم الشروع فى تصنيعها وقد أطلق عليها اسم "شيطان البحر" بتوسع بمجرد الانتهاء من كافة الاختبارات.

من ناحيته أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران تعتزم بناء عشر منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم بدءاً من العام الفارسى القادم، ومن المرجح أن تزيد هذه التصريحات من التوتر القائم بين طهران والغرب وجاء إعلان على أكبر صالحى فى الوقت الذى يتوقع فيه المجتمع الدولى أن تبلغ فيه إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخططها المستقبلية بشأن عملية تخصيب اليورانيوم، وذلك بعد أن أصدر الرئيس محمود أحمدى نجاد توجيهاته للمنظمة بالبدء فى إنتاج وقود نووى عالى التخصيب لمفاعل أبحاث، من جانبه توعد المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية على خامنئى من سماها بقوى الاستكبار العالمية بتلقى صفعة كبيرة قريباً.

وفى إطار المساعى الإسرائيلية لمواجهة التهديد الإيرانى، أعلن مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلى بنيامين نتنياهو عن زيارته موسكو يوم ١٣ فبراير ٢٠١٠ فى زيارة لمدة ثلاثة أيام، حيث تركزت المحادثات على الحصول على دعم روسيا لتصعيد العقوبات ضد إيران، وذكرت صحيفة " جيروزاليم بوست" الإسرائيلية أن الزيارة تأتى

فى الوقت الذى يظهر فيه الغرب مؤشرات من نفاذ الصبر فى الولايات المتحدة وأوروبا إزاء أساليب المماطلة الإيرانية، ومن جانبه قال وزير الخارجية الفرنسى برنار كوشنير إن إيران لا تملك القدرة على إنتاج الوقود النووى المخصب بنسبة ٢٠% الضرورى لمفاعل الأبحاث، متهما الجمهورية الإسلامية بـ "الابتزاز".

وفى موسكو نقلت وكالة انترفاكس عن وزارة الخارجية الروسية قولها أن روسيا تعتقد أنه على إيران إرسال اليورانيوم الذى تملكه إلى الخارج ليتم تخصيبيه بدرجة أعلى تماشيا مع الاتفاق الدولى الذى جرى توقيعه العام الماضى.

وفى ذكرى الثورة أعلن أحمدى نجاد أن إيران أصبحت أمة نووية ولا تريد القنبلة الذرية.

فى إطار سياسة الشد والجذب المتواصلة بين طهران والغرب، وبعد يوم واحد من إعلان الجمهورية الإسلامية تسريع أنشطة تخصيب اليورانيوم فى تحد لكل التحذيرات الدولية من عواقب مثل هذه الخطوة، رفضت إيران العرض الأمريكى بشأن تزويدها بنظائر طبية لمفاعلها للأبحاث النووية، مقابل امتناعها عن زيادة تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠%، واصفة العرض بأنه غير منطقى.

وكان فليب كراولى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية قد قال "لقد عبرنا عن نيتنا للتعاون مع الإيرانيين لاستيراد بدائل طبية، إذا كان هذا الأمر يقلقهم فعلا" وأضاف أنه سيتم توفير بدائل واضحة لإيران إذا ما كانت قلقة فعلا حيال القدرة على مواصلة استخدام مفاعل الأبحاث فى طهران، بهدف إنتاج بدائل طبية ثمينة للشعب الايرانى، والتى تستخدم فى رصد الأمراض السرطانية.

وفى الوقت نفسه أكد على أكبر صالحى رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أن اتفاق تبادل اليورانيوم بين إيران والغرب ما زال مطروحا على مائدة المفاوضات، إلا أنه شدد مجددا على ضرورة إتمام عملية التبادل داخل الأراضى الإيرانية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأكد صالحى أن بلاده ستوقف إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% فى حالة التوصل لاتفاق مرض مع الغرب، وأكد المسئول

الايرانى تمسك بلاده بتشغيل مفاعلها النووى فى طهران والذى يضمن تشغيل أجهـزة طبية ضرورية لإنعاش أكثر من ٥٨ ألف مريض إيرانى.

وفى رد فعل فورى على النشاط النووى الايرانى، دعا رئيس الوزراء الاسرائيلى إلى فرض عقوبات قاسية تصيب إيران بالشلل التام وبشكل فورى، وأكد فى لقاء مع سفراء الاتحاد الأوروبى فى القدس، ضرورة تحرك المجتمع الدولى بشكل سريع وحاسم للتصدى لطموحات طهران النووية، وأوضح أن هذا لا يعنى عقوبات معتدلة أو مخففة وإنما فى غاية القسوة بحيث تصيب إيران بالشلل التام، كما دعا وزير التعاون الدولى الاسرائيلى سلفان شالوم إلى فرض عقوبات مؤلمة على إيران حتى بدون موافقة الصين وروسيا، يأتى ذلك فى الوقت الذى حذر فيه وزير الخارجية الايرانى منوشهر متكى الجانب الاسرائيلى من مغبة إرتكاب أى خطأ لا يمكن توقع تبعاته تجاه إيران.

يأتى ذلك بعد يوم واحد من تأكيد الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن المجتمع الدولى يتحرك بخطى سريعة لفرض عقوبات جديدة على إيران مع توسيع الجمهورية الإسلامية لبرنامجها النووى، وقال أوباما أن رفض إيران قبول اتفاق لتوريد الوقود النووى توسطت فيه الأمم المتحدة يشير إلى أنها عازمة على محاولة إنتاج أسلحة نووية رغم تأكيدها أن برنامجها سلمى ويهدف إلى توليد الكهرباء.

وفى الوقت نفسه، أعلنت الولايات المتحدة تشديد العقوبات على إيران مستهدفة بشكل خاص المؤسسات المرتبطة بالحرس الثورى الايرانى، وقالت وزارة الخزانة الأمريكية إن العقوبات تستهدف شخصا و ٤ شركات مرتبطة بالحرس الثورى، وسيتم تجميد أموالهم.

ومن جانبه أعلن نائب وزير الخارجية الروسية أن فرض عقوبات جديدة على إيران أصبح أمرا أكثر واقعية، بعد أن قررت زيادة تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠%.

وعلى الصعيد المحلى كشفت مواقع الكترونية إيرانية عن أن حكومة الرئيس محمود أحمدى نجاد نجحت فى تمرير مشروع قانون يمنح الحرس الثورى الايرانى

صوتا سياسيا، وهو ما اعتبرته المعارضة خطوة من قبل الحكومة لمكافأة الجناح العسكرى الذى استخدم قوته فى الحفاظ على سلطاتها.

وعلى صعيد آخر عزلت ماليزيا سفيرها لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأقالته من منصبه كرئيس للوكالة المحلية بسبب تصويته ضد قرار يوبخ إيران فى اجتماع سابق للوكالة أواخر عام ٢٠٠٩ وقال محمد أرشد منذور حسين – وهو دبلوماسى مخضرم خدم لمدة ٥٣ عاما فى السلك الدبلوماسى – إن حكومته عزلته بعد أن استدعته إلى كوالالمبور عقب التصويت الذى جرى فى ٢٧ من نوفمبر٢٠٠٩ الماضى وبعد مشاورات استمرت لعدة أسابيع.

وفى يوم ١٩ فبراير ٢٠١٠ وعقب صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامج إيران النووى، والذى أعربت فيه عن قلقها من احتمال أن تكون طهران تسعى لصنع سلاح نووى، أعلن خامنئى أن إيران لا تسعى لامتلاك سلاح نووى، ونقل التليفزيون الايرانى عنه قوله إن اتهامات بهذا الصدد لا أساس لها من الصحة لأن الإسلام يحظر استخدام مثل هذه الأسلحة على حد قوله.

ومن جانبه أعلن على أصغر سلطانية المندوب الايرانى لدى الوكالة الذرية أن تقرير المنظمة الدولية لا أساس له، ونقلت وكالة "فارس" الإيرانية للأنباء عن سلطانية قوله أن المعلومات الواردة فى تقرير الوكالة الذرية مصطنعة من كل جانب، ولا صحة لها على الإطلاق.

وكان مدير الوكالة الذرية يوكيا امانو قال فى أول تقرير يعده لمجلس محافظى الوكالة منذ توليه مهامه، أن إيران بدأت بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠% قبل وصول مفتشى الوكالة الذرية، وقال أمانو وأن إيران سلمت الوكالة تقارير تشير إلى أنها أنتجت شحنات مخصبة حتى مستويات تصل إلى ١٩,٨% فى مفاعل نتانزبين ١١،٩ فبراير ٢٠١٠، وأكد أمانو أن المعلومات التى لدى الوكالة الذرية بشأن نشاطات إيران النووية تدعوا إلى القلق من احتمال أن تكون طهران تعمل حاليا على صنع سلاح نووى.

وفى واشنطن اعتبر المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبب سان تقرير الوكالة الذرية يظهر أن إيران لا تحترم تعهداتها الدولية بشأن برنامجها النووى، وهو ما سيكون له عواقب على طهران، وعليها أن تتحملها، وفى موسكو طالبت وزارة الخارجية الروسية إيران بالتعاون بشكل أكبر مع الوكالة الذرية بشأن برنامجها النووى، حتى تقنع المجتمع الدولى بأن برنامجها سلمى، ونقلت وكالة "انترفاكس" الروسية للأنباء عن اندريه نستيرينكو المتحدث بإسم الوزارة قوله أنه يتعين على طهران أن تكون أكثر نشاطا فى تعاونها مع الوكالة الذرية.

وفى برلين أعلن متحدث بإسم المستشارة الألمانية انجيلا ميركل أن تقرير الوكالة الذرية "يؤكد المخاوف الجدية " حيال البرنامج النووى الايرانى، وقال أن عدم التزام إيران بالمطالب الدولية يجبر المجتمع الدولى على السعى لفرض مزيد من العقوبات على طهران.

وفى باريس دعت الخارجية الفرنسية المجتمع الدولى إلى "تحرك حازم وعاجل" بعد تقرير الوكالة الذرية بشأن إيران.

وفى أنقرة أعلنت وزارة الخارجية التركية أن أنقرة تجرى اتصالات مع المسئولين الإيرانيين والأمريكيين بهدف حل البرنامج النووى الايرانى بشكل سلمى.

وأضافت الوزارة أن وزير الخارجية التركية داود أوغلو أجرى مباحثات مع نظيرته الأمريكية هيلارى كلينتون ونظيره الايرانى منوشهر متقى.

وعلى صعيد متصل أعلن بايدن نائب الرئيس الأمريكى أن بلاده ستسعى للحصول من حلفائها على اتفاقات ملزمة بشأن تأمين المواد النووية خلال أربع سنوات، وذلك خلال القمة التى ستعقد فى واشنطن فى أبريل ٢٠١٠.

وحث بايدن فى كلمة له أمام جماعة الدفاع القومى بالكونجرس، على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتى تعثرت فى التسعينات خلال رئاسة الرئيس بيل كلينتون، وصرح بأن قمة أبريل ستسعى إلى تحقيق هدف تأمين المواد

النووية غير المؤمنة فى غضون ٤ سنوات، وقال أن بلاده لن تستطيع الانتظار حتى يحدث عمل ارهابى نووى لكى تتعاون الدول.

وأوضح أن الولايات المتحدة لا تعتزم التخلى عن ترسانتها النووية قريباً، وأعلن بايدن أن إدارة أوباما خصصت فى العام الحالى ميزانية من سبعة مليارات دولار من أجل الإبقاء على مختبرات نووية مقابل ٦٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩ الماضى.

وفى تأكيد جديد على إصرار إيران على المضى قدما فى أنشطتها النووية أعلن على أكبر صالحى أنهم حددوا قرابة ٢٠ موقعاً لبناء منشآت نووية جديدة، مشيرا إلى أنهم قدموا تقريرا بكافة التفاصيل للرئيس الايرانى.

وأوضح أنه من المقرر الشروع فى بناء أول منشأتين نوويتين مع بداية العام الإيرانى الجديد والذى يوافق ٢١ مارس ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تعمل المنشأتين المرتقبتان بنفس طاقة مفاعل ناتنز لتخصيب اليورانيوم، ويأتى هذا الإعلان كخطوة أولى لتنفيذ التعهد الايرانى السابق بإنشاء ١٠ منشآت نووية جديدة وهو الأمر الذى أشعل غضب الغرب.

ومن ناحيته حذر رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى مقابلة نشرتها صحيفة "البايس" الإسبانية، من أن شن إسرائيل هجوماً وقائيا على منشآت نووية فى إيران بشكل كارثة على المنطقة.

وأكد ضرورة عدم مغادرة طاولة المفاوضات والالتزام بالسبل الدبلوماسية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية حتى النهاية، مشيرا إلى أن هجوما إسرائيليا سيسفر عن عواقب غير متوقعة لا يريد حتى أن يتصورها.

يأتى ذلك فى الوقت الذى حذر فيه محللون إسرائيليون من أن روسيا تبعث برسائل مختلفة بشأن تعهدها تسليم النظام الدفاعى المضاد للصواريخ "اس – ٣٠٠" المتقدم إلى إيران فى إطار سعيها لتعزيز نفوذها فى الشرق الأوسط وأكدت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية – على موقعها الالكتروني – أنه إذا حصلت طهران

على هذا النظام فإن أى ضربة عسكرية محتملة على المواقع النووية الإيرانية قد تصبح أكثر صعوبة، لكن ما زال غير واضح بشكل كبير موعد تسليمه وما إذا كانت موسكو تعتزم بالفعل تسليم هذا النظام لإيران أم لا ؟

وفى الوقت نفسه جدد رئيس الوزراء الإسرائيلى نيتانياهو مطالبته المجتمع الدولى بفرض عقوبات فورية على إيران بغض النظر عن موقف الأمم المتحدة من مثل هذه العقوبات، قائلا أن الحاجة الملحة لوقف سباق التسلح الذى تخوضه إيران تستدعى فرض هذه العقوبات ولو خارج إطار مجلس الأمن.

ونقل راديو إسرائيل عن نيتانياهو قوله فى كلمة له أمام مجلس أمناء الوكالة اليهودية إن الاقتصاد الإيرانى يعتمد كليا على قطاع الطاقة ولذا يجب فرض حظر فورى على تصدير مشتقات البترول لإيران.

وأضاف رئيس الوزراء الإسرائيلى: "أن هذه العقوبات التى تهدف إلى شل القدرات الإيرانية يمكن فرضها إما من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن أو خارج إطار المجلس"، مشددا على ضرورة فرضها دون تأخير.

وفى فيينا أكد على أصغر سلطانية مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بلاده مستعدة لمواصلة المفاوضات حول تبادل اليورانيوم، وأنها فى إنتظار رد من القوى الكبرى حول الاقتراحات التى قدمتها طهران بهذا الصدد.

ومن ناحية أخرى أكد الجنرال ديفيد بتريوس قائد القيادة المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة بدأت بالفعل فى ممارسة ضغوط على إيران، بعد فشل محاولات الحوار معها، وأشار إلى أن إدارة الرئيس باراك أوباما حاولت مد جسور مع إيران لمعالجة أزمة ملف طهران النووى، إلا أن طهران لم تبد أى تجاوب بهذا الشأن، وأشار إلى أن واشنطن ستضع خططا بديلة فى حالة فشل سياسة الضغط الجديدة.

إيران تعرض الجيل الثالث من أجهزة الطرد المركزى:

فى يوم ٩ أبريل ٢٠١٠ عرضت إيران نموذجا من الجيل الثالث من أجهزة الطرد المركزى خلال مراسم الاحتفالات باليوم الوطنى للتقنية النووية، وذكرت وكالة

"مهر" الإيرانية للأنباء أن مراسم الاحتفال أقيمت بحضور الرئيس الايرانى محمود أحمدى نجاد، والمئات من الضيوف فى صالة المؤتمرات فى برج ميلاد بالعاصمة طهران، وتتميز أجهزة الطرد المركزى من هذا الجيل بقطرها البالغ ٣٠٠ ميللى متر، وذات قدرة تفكيك تبلغ ستة أضعاف قدرة أجهزة الجيل الأول الموجود بمفاعل ناتانز وتم إجراء التجارب الميكانيكية عليها بنجاح.

ذكر أمير موسوى أحد مستشارى وزارة الدفاع الإيرانية والخبير الاستراتيجى المعروف وبحكم موقعه قريباً من دوائر صنع القرار إن الحرب يمكن أن تنشب بين ليلة وضحاها، مشددا على أن إيران على أتم الاستعداد لها، وأن من حق إيران امتلاك القدرات النووية واعتبره أمرا محسوما وغير قابل للتفاوض، مشيرا إلى أن طهران تأخذ التهديدات بجدية لأن الموقف الصلب الايرانى يجعلها دائما معرضة لضربات مباشرة أو غير مباشرة.

وقال موسوى أتوقع أن يبدأ سيناريو الحرب بتحرش إسرائيلى مباشر بإيران مدعوم عالميا، بذريعة البرنامج النووى و"الإرهاب" أو دعم المقاومة ووقتها وعلى الفور ومنذ اللحظة الأولى ستكون إسرائيل أول ضحية فى أى مواجهة فى المنطقة، وسيطلق ١٢ ألف صاروخ نحو أهداف إسرائيلية فى داخل إسرائيل وستكون الحرب عالمية وليست إقليمية.. فلن ندع عدوا يهنأ.. والردع الصاروخى والعسكرى هو الأبسط وستكون حرب المفاجآت، وأضاف موسوى "وقبل أن تسأل عن هذه المفاجآت فلن أقول لك شيئا عنها!! ولذلك فإننا نحذر أى دولة من دول الجوار التى تقام على أراضيها قواعد عسكرية من أن يتم استغلالها لأننا سنعتبرها دولة معادية وستكون هدفا لقواتنا المسلحة وسنضرب مصدر النيران وإسرائيل أيضا وعليهم أن يعملوا لإيران ألف حساب"، ويضيف موسوى، إيران رغم مشكلات الداخل جهزت نفسها للمواجهة، فلسنا أفغانستان ولا العراق، لأن صدام حسين كل إمكاناته كانت مستوردة من الغرب، أما طهران فتملك قدرات وتقنيات محلية الصنع وأى اعتداء على إيران سنعتبره اعتداء على المصالح الإيرانية فى العالم، والمواجهة لن تنحصر فى المنطقة فقط، ففى جعبة إيران الكثير، ولذلك فالدوائر الإستراتيجية أخرت قرار الحرب فى

عهد الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ٣ مرات أحداها فى السنة الأخيرة لبوش، حيث زارت إيران شخصية خليجية مرموقة وأخبرت القيادة الإيرانية بـالحرب ولـم تحدث، وأضاف مستشار وزارة الدفاع الإيرانية، إن كان قرار الحرب بيد الغرب فإن النهاية بقرار من إيران ستكون – بحسب تعبير موسوى – بالنفس الباردة : كان صدام حسين يريد إنهاء الحرب بعد عامين واستمرت ٨ سـنوات وبقيـت إيـران، وكنـا محاصرين وأنشأنا مصنعا للسلاح، وأضاف موسوى ستكون الحرب مؤلمـة وبنظـام حياكة السجادة على مهل فلسنا متعجلين.

اتفاق تاريخى لتبادل اليورانيوم بين إيران وتركيا فى حضور برازيلى:

فى بادرة انفراج لأزمة الملف النووى الايرانى، وقع وزراء خارجية كـل مـن إيران وتركيا والبرازيل يوم ١٧ مايو ٢٠١٠ اتفاقا تاريخيا ينص علـى نقـل ١٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم الايرانى منخفض التخصيب "٣,٥%" إلى تركيا خلال شـهر تقريبا، حيث ستتم مبادلته بوقود نووى عالى التخصيب بنسبة ٢٠% وتم التوقيع فـى حضور الرئيسين الايرانى محمود أحمدى نجاد والبرازيلى لويس ايناسيو لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، بعـد ١٨ سـاعة مـن المفاوضـات المتواصلة الصعبة ودفعت هذه الخطوة الرئيس الايرانى إلى الدعوة لإجراء محادثات جديدة مع القوى الكبرى بشأن برنامج طهران النووى المثير للقلق، والـذى يخـشى الغرب أن يكون غطاء لتصنيع قنابل نووية، وأوضح نجاد أنه فى أعقاب التوقيع على اتفاق تبادل الوقود النووى حان الوقت لدول مجموعة ٥ + ١ بدء محادثات مع إيران تعتمد على الصدق والعدالة والاحترام المتبادل، وفى الوقت ذاته، شرح المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست تفاصيل الاتفاق الذى يـنص علـى أن تكون تركيا مكان تخزين اليورانيوم الإيرانى تحت إشراف طهران والوكالة الدوليـة للطاقة الذرية وأضاف أنه فى حال وافقت مجموعة فيينا (الولايات المتحـدة وروسـيا وفرنسا) فستتم مبادلة ١٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم الايرانـى المخـصب بنـسبة ٣,٥% بـ ١٢٠ كيلو جرام من الوقود المخصب بنسبة ٢٠% وأشار إلى أنـه سـيتم

إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الاتفاق خلال الأيام المقبلة، على أن تبلغ الوكالة الدولية مجموعة فيينا بهذا الاقتراح وشدد المتحدث الايرانى على أن بلاده ستواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠%، وذلك على الرغم من توقيع الاتفاق بين إيران وتركيا والبرازيل حول اقتراح تبادل الوقود فى تركيا.

وكانت مجموعة فيينا قد تفاوضت فى نوفمبر ٢٠٠٩ مع إيران حول مشروع اتفاق لتبادل الوقود النووى، ونص مشروع الاتفاق حينذاك على أن ترسل طهران لروسيا ١٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب، مقابل حصولها على الوقود النووى عالى التخصيب الذى تحتاج إلية لتشغيل مفاعلها للأبحاث فى طهران من فرنسا فى وقت لاحق، إلا أن طهران رفضت ذلك المشروع وطالبت بأن تتم عملية التبادل على أراضيها سواء فى نفس الوقت، أو تدريجيا بكميات صغيرة، ومن ناحيته أكد وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متكى أن تركيا ستكون ملزمة بإعادة اليورانيوم الإيرانى منخفض التخصيب "على الفور ودون شروط" إذا لم ينفذ الاتفاق الموقع بين إيران والبرازيل وتركيا، وذلك وفقا للاتفاق الموقع صباح يوم ١٧ مايو ٢٠١٠ ومن جانبها حرصت إسرائيل على التشكيك فى مصداقية الاتفاق، حيث أتهم مسئول اسرائيلى كبير إيران"بالتلاعب" بتركيا والبرازيل عبر التظاهر بموافقتها على اتفاق ينص على تبادل قسم من اليورانيوم منخفض التخصيب الذى تمتلكه بوقود نووى من تركيا.

وعلى صعيد متصل أكد وزير الخارجية التركى أن فرض حزمة جديدة من العقوبات على إيران لم يعد ضروريا بعد توقيع كل من إيران وتركيا والبرازيل اتفاق تبادل الوقود النووى فى طهران، وقال داود أوغلو بعد توقيع الدول الثلاث النص "أن هذا الاتفاق يجب أن يعتبر إيجابيا، واليوم لم يعد هناك حاجة لعقوبات ضد إيران".

وتوالت ردود الفعل العالمية على هذا التطور المهم، فاعتبر الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى أن هذا الاتفاق خطوة إيجابية وقال : نرجوا أن تؤدى هذه الخطوة إلى حل الأزمة القائمة بين إيران والغرب.

وفى الوقت الذى أعلن فيه البيت الأبيض أن بواعث قلــق واشــنطن والمجتمــع الدولى بشأن طموحات إيران ما زالت قائمة، وقالت بريطانيا أنه يتعين استمرار العمل بشأن فرض مزيد من عقوبات الأمم المتحدة على إيران حتى تؤكد طهران للعــالم أن برنامجها النووى سلمى.

ورحب الرئيس الروسى ديمترى مدفيديف بالاتفاق ولكنه اعتبر فى الوقت نفــسه أنه من الضرورى إجراء مشاورات جديدة للرد على كل الأسئلة العالقة.

بنود الاتفاق الإيرانى – التركى – البرازيلى:

المادة الأولى : تقضى بأن الدول الثلاث تؤكد التزامها بعدم انتشار الأسلحة النوويــة، وتحترم حقوق جميع الأعضاء ومن بينها الجمهورية الإسلامية الإيرانيــة فــى الأبحاث والتنمية وكذلك امتلاك دورة وقود.

المادة الثانية : تنص على تأكيد الدول الثلاث تنفيذ هذا الاتفاق فــى أجــواء إيجابيــة وبناءة بعيدا عن المواجهة، لبدء مرحلة جديدة من التعاون والتعامل.

المادة الثالثة : تنص على أن تبادل الوقود النووى يعتبر خطوة انطلاق للتعاون فــى مختلف مجالات التكنولوجيا النووية السلمية.

المادة الرابعة : تعتبر أن تبادل الوقود خطوة بناءة لتفادى أى مواجهة أو تهديدات قــد تلحق الضرر بحقوق إيران.

المادة الخامسة : – وهى أهم فقرة بالاتفاق – فتنص على الاحتفاظ بـــ ١٢٠٠ كيلــو جرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب فى تركيا كأمانة والتى ســتكون فــى ملكية إيران.

المادة السادسة : تشير هذه المادة إلى أن الجمهوريـــة الإســـلامية الإيرانيــة ســتبلغ موافقتها على البنود السالفة الذكر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى غــضون سبعة أيام، وستقدم مزيد من التفاصيل حول تبادل الوقود بما يتناسب مع تسلمها ردا ايجابيا من مجموعة فيينا (روسيا وفرنسا والولايــات المتحــدة والوكالــة

الدولية للطاقة الذرية) عن طريق رسالة خطية، فيما تتعهد مجموعة فيينا بتسليم ١٢٠ كيلو جرام من الوقود النووى.

المادة السابعة : تؤكد التزام الطرفين بتنفيذ المادة السادسة.

المادة الثامنة : نصت على أنه فى حالة عدم تنفيذ هذا الاتفاق فإن تركيا ستعيد الوقود إلى إيران بدون قيد أو شرط.

المادة التاسعة : تركيا والبرازيل ترحبان ببدء الحوار بين إيران ومجموعة ٥ + ١ فى أى مكان.

المادة العاشرة : أشارت إلى أن تركيا والبرازيل تعربان عن تقديرهما لتوجه إيران البناء بمتابعة حقوقها، والالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووى.

إيران تتحدى الغرب وتبدأ تزويد مفاعل "بوشهر" بالوقود النووى:

أكدت وكالات الأنباء يوم ٢٢ أغسطس ٢٠١٠ أن إيران إنضمت الى نادى الدول المستخدمة للطاقة النووية، بعد أن أعلنت بدء تشغيل مفاعل "بوشهر" النووى، وذلك فى تحد عملى لعقوبات الغرب، حيث يأتى حصول طهران على الطاقة النووية رسمياً فى وقت تخضع فيه لستة قرارات تبناها مجلس الأمن الدولى بينها أربعة تتضمن عقوبات ضد برنامجها النووى. فقد أعلنت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية يوم ٢١ أغسطس ٢٠١٠ رسميا عن بدء عمليات شحن محطة "بوشهر" بالوقود النووى فى إطار عملية قد تستغرق عدة أيام تمهيداً لوضع المفاعل المخصص لإنتاج الطاقة الكهربائية قيد الخدمة الفعلية بعد شهرين.

وأوضح بيان الهيئة أن عملية نقل الوقود النووى انطلقت بمشاركة مهندسين روس وإيرانيين بحضور على أكبر صالحى رئيس الهيئة الإيرانية وسيرجى كيريينكو رئيس الوكالة النووية الروسية "روساتوم" التى تولت ادارة بناء المحطة، ومراقبين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وصرح صالحى بأن هذه الخطوة تمثل رمزا للمقاومة الإيرانية والصبر على الضغوط والعقوبات، كما ندد المسئول الإيرانى بدعوة البيت الأبيض

لطهران لوقف تخصيب اليورانيوم، مؤكدا أن أنشطة إيران النووية من بين الحقوق الطبيعية للبلاد.

وأوضح صالحى أن العملية ستشمل نقل ١٣٦ قضيبا من الوقود الى قلب المفاعل – بعد أن استكملت عمليات التفتيش والفحص اللازمة – من مستودع التخزين، فى خطوة عملية لوضع المفاعل قيد التشغيل بعد عقدين من وضع اللمسات الأولى لبنائه تخللتها فترات من التأجيل والتوقف والتوتر السياسى بين موسكو وطهران. ويحتاج المفاعل الى أسبوعين بعد ذلك ليبلغ ٥٠% من طاقته وليتم ربط المحطة التى تبلغ قدرتها ألف ميجاواط بشبكة الكهرباء فى نهاية أكتوبر أو مطلع نوفمبر ٢٠١٠ ويذكر أن بناء مفاعل "بوشهر" استغرق ٣٥ عاما تخللتها سلسلة من العراقيل تسببت فى تأخر عمليات البناء، حيث بدأ فعليا العمل فى المفاعل خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوى فى سبعينيات القرن الماضى وتحديدا عام ١٩٧٤، لكن المشروع توقف كليا بعد خلع الشاه ونجاح الثورة الإسلامية فى الاستيلاء على الحكم. ففى موسكو نقلت وسائل اعلام محلية عن كيريينكو قوله أن عملية تزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووى بدأت ضمن المهلة التى حددها الفنيون الروس والإيرانيون. وبحسب المعلومات الواردة من موسكو، زودت روسيا إيران بـ ٨٢ طنا من الوقود النووى لصالح مفاعل بوشهر على أن تتم استعادة قضبان الوقود المستنفد منعا لاستخدامها فى أغراض أخرى.

وفى هذا الاطار أكد نائب وزير الخارجية الروسية سيرجى ريبياكوف أن "بوشهر" لا يشكل أى تهديد نووى على الاطلاق، مكررا بذلك ما قاله وزير الخارجية سيرجى لافروف الأربعاء ١٨أغسطس ٢٠١٠ عندما أشار الى أن مفاعل بوشهر سيبقى إيران مرتبطة بالاستخدام السلمى للطاقة النووية وضمن إطار معاهدة منع الانتشار النووى. ومن جانبه قال الرئيس محمود أحمدى نجاد إن بلاده بحاجة لعشرين محطة نووية لتأمين احتياجاتها من الطاقة، مؤكدا أن التجربة علمت طهران أنه من غير الممكن الاعتماد على مصادر خارجية لتأمين الوقود النووى لتشغيل المفاعلات.

وصف مندوب ايران الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أصغر سلطانية تدشين محطة بوشهر النووية بأنه نصر سياسى وتقنى لإيران بعد أن إمتنعت روسيا لإعتبارات سياسية طوال الفترة الماضية عن بدء التعاون بشكل مباشر.

ومن جانبها إعتبرت الولايات المتحدة أن مفاعل بوشهر لا يمثل خطراً على نظام منع الانتشار النووى. وقال متحدث بإسم الخارجية الأمريكية "داربى هو لاداى" لوكالة الأنباء الفرنسية أن مشاركة روسيا فى بناء المفاعل وتشغيله تؤكد أن إيران لا تحتاج الى قدرات لتخصيب اليورانيوم إذا كانت النيات سليمة تماماً، وأضاف أن واشنطن تعترف بأن مفاعل بوشهر مخصص لإنتاج الطاقة النووية السلمية.

وأوضحت الوزارة أن المسئولين أكدوا فى محادثاتهم أن البنوك الأجنبية قد تفقد إمكانية الدخول الى النظام المالى الأمريكى إذا واصلت تعاملاتها مع المصارف المدرجة على اللائحة السوداء المتعلقة بالمسألة الإيرانية.

المراجع الرئيسية

أولاً المراجع العربية

١- كمال مظهر - دراسة في تاريخ إيران الحديث والمعاصر - الأمانة العامة للثقافة والشباب - بغداد - العراق - عام ١٩٨٥.

٢- د. علي إبراهيم - النزاع العراقي الإيراني وعلاقته بصراع الشرق الأوسط من البداية حتى مفاوضات السلام - المؤسسة العربية الحديثة للنشر - القاهرة - مصر - عام ١٩٨٨.

٣- د. سعدون حمادي - ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران - دار الحرية للطباعة - بغداد - العراق - عام ١٩٨٣.

٤- محمد جواد مغنية - مع علماء النجف الأشرف - دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان - عام ١٩٩٢.

٥- د. وليد محمود عبد الناصر - إيران - صعود وهبوط التيار التقدمي الإسلامي (١٩٦٥ - ١٩٨١) دار المستقبل العربي - بيروت - لبنان - عام ١٩٩٣.

٦- العقيد الركن / زايد بن محمد بن حسن العمرى - المشروع النووى الايرانى وتأثيره على الأمن الإقليمى - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - ٢٠٠٧م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Eisenstadt M. Iranian Military Power Capabilities and Intentions Washington D.C. The Washington Institute for Near East Policy USA. 1996.
2. Anthony Cordesman. Iran and Iraq. The Threat from the Northern Gulf Westview Press Boulder Golo. USA. 1994.
3. Chubin Shahram. Does Iran Want Nuelear Weapons ? Survival. Vol. 37. No 1 Spring. USA. 1995.

الباب السادس

القوة الصاروخية لإيران

تركزت جهود ومحاولات إيران نحو تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية في مساعيها نحو تطوير وسائل إيصال الأسلحة النووية جنباً إلى جنب مع تطوير قدراتها العسكرية، حيث سعت بداية نحو تطوير قوتها الجوية وهو ما تحقق لها من صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي السابق في بداية التسعينيات ونفذتها روسيا عقب تفككه، وحصلت بموجبها إيران على طائرات حديثة يمكنها نقل أسلحة نووية مثل الميج ٢٣ والميج ٢٩ الروسية الصنع وغيرها من الطائرات القادرة على ذلك.

ومن الناحية الأخرى، سعت إيران إلى الحصول على صواريخ أرض - أرض سواء عن طريق استيرادها من الخارج أو المشاركة في تصنيعها. فقد سعت القيادة الإيرانية خلال الحرب الإيرانية العراقية للحصول على الصواريخ أرض - أرض نظراً لما تتمتع به هذه الصواريخ من قوة تدميرية، خاصة وأنها تطلق من أراضي الدولة ذاتها وأقل خطورة من استخدام الطائرات المقاتلة التي كان يلزم لها في الماضي الدخول إلى أراضي الخصم.

وقد كان هدف الحصول على هذه الصواريخ ذو أهمية قصوى نظراً لضعف القوات الجوية الإيرانية خاصة في الفترة الأخيرة من الحرب الإيرانية العراقية، وقد استطاعت إيران الحصول على هذه الصواريخ من كل من روسيا، والصين، وكوريا الشمالية بخلاف ما يتردد عن حصولها على أنواع منها من دول صديقة أخرى.

الفصل الأول
الجهود الإيرانية للحصول على الصواريخ

سعت إيران للتوصل إلى الحصول على بناء ذاتي لقوة من الصواريخ الباليستية أرض - أرض المتوسطة المدى (٥٠٠ - ١٠٠٠ كم)، وذلك بهدف الاستخدام الاستراتيجي لهذه الصواريخ علاوة على استخدامها لنقل ذخائر أسلحة الدمار الشامل والتي تشمل الأسلحة النووية والذخائر الكيماوية والبيولوجية.

(أولاً) جهود إيران في الحصول على الصواريخ البرية

تؤكد المصادر الغربية أن استمرار الجهود الإيرانية الحالية على وتيرتها الراهنة من شأنه أن يتيح لطهران التوصل إلى هدفها الاستراتيجي هذا في غضون ٣ - ٥ سنوات، مما يحقق لها - في إطار استكمال خطتها الشاملة لتطوير عناصر القوات المسلحة المختلفة من أسلحة تقليدية وغير تقليدية - التحول فعلا إلى القوة الإقليمية الإستراتيجية الرئيسية التي طمعت دائماً في الوصول إليها بحلول القرن الحالي.

وتشير دراسات التوازن الاستراتيجي العسكري للمنطقة عام ١٩٩٨ أن إيران تمتلك الطرازات التالية من الصواريخ أرض - أرض :

- سكود (س ٠ س - ١) - دى ذو المدى ٣٠٠ كيلومتر.
- سكود (س ٠ س - ١) - سي ذو المدى ٥٠٠ كيلومتر.
- سكود - معدل محليا ذو مدى ٨٠٠ كيلومتر.

حصلت عليها منذ منتصف الثمانينيات من الصين وكوريا الشمالية.

وكان قد تردد في نهاية عام ١٩٩٢ عن شمول صفقة الأسلحة الضخمة التي وقعتها إيران مع الاتحاد السوفيتي السابق على صواريخ إستراتيجية بعيدة المدى، والتي لها قدرة محدودة على اعتراض الصواريخ الباليستية ولا يملك هذه الصواريخ في منطقة الشرق الأوسط إلا كل من سوريا وليبيا فقط.

وفيما يتعلق بعدد منصات الإطلاق، فقد خرجت إيران من حربها مع العراق بعدد ٣٠ منصة إطلاق وصلت إلى ٥٠ منصة عام ١٩٩٢، ويقدر أنها تعدت حالياً ٣٠٠ منصة إطلاق.

(ثانياً) في مجال الصواريخ البحرية

تمتلك إيران صواريخ سطح – سطح مضادة للسفن من طراز سيلك وورم والتي يصل مداها إلى ٨٠ كم، وصواريخ سي ٦٠١ ذات مدى ١٠٠ كم، وهناك مشروع يطلق عليه مشروع بندر عباس توجد فيه وحدة حرس ثوري تعمل على زيادة مدى صواريخ سيلك وورم الصينية. لقد أصبح هذا المشروع ممكناً بعد تزويد إيران ببعض المعدات الالكترونية من شركة "مسر شميت" (M.B.B) في ميونخ. ويقول المعارضون للنظام أن هذه المعلومات تم الحصول عليها من مصادر مطلعة وموثوق بها في الحكومة الإيرانية وفي الحرس الثوري الإيراني.

(ثالثاً) علاقات إيران والدول المصدرة الأخرى

إيران وأوكرانيا:

صرحت مصادر إسرائيلية أن أوكرانيا باعت لإيران ثمانية صواريخ بعيدة المدى مضادة للسفن من طراز اس اس – ان – ٢٢ عام ١٩٩٥ وهي صواريخ متطورة ومجهزة بقدرة فتاكة هائلة، كما يطلق على الصاروخ – أيضاً – "صان بورست" وتبلغ سرعته ضعفي ونصف ضعف سرعة الصوت، ويطير على ارتفاع منخفض مما يحول دون أن تكشفه أجهزة الرادار، وبيع هذا الصاروخ لإيران بسعر ٤٥٠ ألف دولار

للصاروخ الواحد بعد أن فشل أحد تجار الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية في بيعها في واشنطن.

إيران وسفن الصواريخ الكورية الشمالية:

تعرضت كوريا الشمالية خلال شهر مارس ١٩٩٢ لحملة تهديدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إثر المعلومات التي ترددت عن رصد سفينتين كوريتين شماليتين مبحرتين في اتجاه ميناء بندر عباس الإيراني وعلى متنهما شحنة صواريخ سكود سى المتطورة، تردد أنهما مرسلتان إلى سوريا وإيران.

وهددت واشنطن باعتراض السفينتين بهدف إتاحة الفرصة لكوريا لسحبهما، وهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك للتعبير عن تصميمها وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، (تعتبر واشنطن أن حدود انتشار هذه الصواريخ ألا تزيد حمولة الصاروخ على ٥٠٠ كيلوجرام من المتفجرات ولا يتعدى مداه ٣٠٠ كيلومتر).

وقد أعلن عن وصول إحدى هذه السفن (داوهانج هو) ميناء بندر عباس في العاشر من شهر مارس ١٩٩٢، ويتردد أن السفينة الثانية هي سفينة إيرانية اسمها (إيران سلام) ويعتقد أنها كانت تحمل معدات ذات علاقة بالصواريخ.

وعلى أثر وصول السفينتين إلى إيران اعتبرت العراق سماح الولايات المتحدة الأمريكية لهاتين السفينتين ووصولهما إلى الأراضي الإيرانية يشكل تهديداً للعراق، واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمكافأتها إيران على مساندتها دول التحالف في غزوها العراق لتحرير الكويت، ودعمها للقدرات العسكرية الإيرانية.

كما ذكرت مصادر إسرائيلية أن هناك تعاوناً مشتركاً خلال عام ١٩٩٣ بين إيران وكوريا الشمالية - أيضا - في مجالات تطوير صواريخ أرض - أرض ذات مدى مختلف يتراوح بين ٦٠٠ كيلومتر وحتى ٩٥٠ كيلومترا مما يجعلها قادرة على الوصول إلى إسرائيل، علاوة على تخطيطها إنتاج صواريخ ذات مدى أكبر في المستقبل.

وكانت مصادر أمريكية قد صرحت - أيضاً - في شهر أغسطس عام ١٩٩٤ أن إيران وكوريا الشمالية اتفقتا على صفقة صواريخ من طراز هوندن التي يصل مـــداها إلى ١٠٠٠ كيلومتر، يحتمل أنها وصلت إلى إيران.

الفصل الثانى
المحاولات الإيرانية لتصنيع الصواريخ

(أولاً) جهود إيران في تصنيع الصواريخ

نشطت إيران في مجال تطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، حيث كان "هاشمي رافسنجاني" قد أعلن في عام ١٩٨٨ – حينما كان رئيساً للبرلمان الإيراني – أن الأولوية القومية الأولى تتمثل في امتلاك قوة صاروخية باليستية مهمة لا تتفوق عليها سوى صواريخ القوتين العظميين، وقد كثفت إيران منذ ذلك الحين جهودها في هذا المجال بالتعاون مع كوريا الشمالية والصين. وهناك شقان رئيسيان في البرنامج الصاروخي الإيراني:

أولهما: يعتمد على مساعدة كوريا الشمالية ويتولى تصنيع الصاروخ (سكود – ي) الذي تنتجه كوريا الشمالية، كما يعمل على إنتاج هذا الصاروخ محلياً وتطويره.

وثانيهما: يعتمد على مساعدة الصين ويركز على تصنيع صواريخ يتراوح مداها ما بين ٨٠٠ – ١٠٠٠ كيلومتر.

وقد استطاعت إيران بموجب هذا البرنامج – إنتاج عدة أنواع من الصواريخ واستخدامها على نطاق واسع خلال المراحل الأخيرة من الحرب مع العراق في إطار ما أطلق عليه (حرب المدن) بين البلدين، والتي استمرت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧. إلا أن النظام الصاروخي الذي توليه إيران اهتماما مكثفا وتسعى إلى إنتاجه على نطاق واسع يتمثل في الصاروخ (عقاب)، وهو عبارة عن صاروخ

تكتيكي صيني التصميم. أضف إلى ذلك أن الصين وكوريا الشمالية استمرتا تساعدان إيران في تطوير صواريخها وأنتجت الصاروخ "إيران"، وكذلك الصاروخ "شاهين – ١" و "شاهين – ٢" و "شاهين – ٣".

وقد نجحت إيران خلال الأعوام القليلة الماضية في إنتاج مجموعة من الصواريخ أرض – أرض، ومن الواضح أن الاهتمام الإيراني المكثف بإنتاج وتطوير الصواريخ أرض – أرض ينبع في الأساس من الخبرات المكتسبة من الحرب العراقية الإيرانية التي شهدت خلال مراحلها الأخيرة تبادلا عشوائياً واسع النطاق لأعمال القصف الصاروخي بين الدولتين.

أضف إلى ذلك أنه إذا صحت الأنباء المتوافرة عن وجود برنامج إيراني لإنتاج الأسلحة النووية، فإن أعمال تطوير الصواريخ أرض – أرض تعتبر جزءا مكملاً من هذا البرنامج، بوصفها وسيلة مهمة لتوصيل الصواريخ النووية التي يمكن إنتاجها بما يكسب القوة الإيرانية مستقبلاً درجة من المصداقية سواء في الردع أو عند الاستخدام الفعلي، وتذكر المصادر الإيرانية أن هناك ما يزيد على ١٠٠ منشأة تعمل في مجال أبحاث وإنتاج الصواريخ وتضم عدة آلاف من الأفراد.

وضمن الجهود الإيرانية الجارية لإبراز قدراتها الصناعية العسكرية، شاركت إيران في عدة معارض عسكرية في الجابون وفي أنقرة. ومن الأنظمة الرئيسية التي تم عرضها:

١- صواريخ أرض – أرض من طراز "عقاب" التي كشف النقاب عن أنها صواريخ غير موجهة يصل مداها إلى ١٣٠ كيلومترا، وتحمل رأسا وزنه ٧٠ كيلوجراما – ويبدو أنها قريبة من صواريخ تايب – ٨٣ الصينية – وفروج ٧ الصينية الصنع، وإن كانت غير متطابقة معها.

٢- وكذلك تم عرض صاروخ غير موجه يدعى "نازعات" يبلغ مداه حوالي ١٥٠ كيلومترا، ويحمل رأسا متفجرا وزنه ١٥٠ كيلو جراماً.

٣- وعرض صاروخ ثالث يدعى "شاهين – ٢" من هذه (العائلة) نفسها يبلغ مداه حوالي ٢٠٠ كيلومتر، كما أنه يحمل رأسا متفجراً وزنه ١٨٠ كيلوجراما.

٤- وفي الجابون عرض صاروخ رابع دون الكشف عن تفاصيله العملياتية. وتؤكد التقارير العسكرية أن إيران استخدمت كافة هذه الأنظمة على نطاق واسع في الحرب مع العراق.

(ثانياً) إيران والتعاون الأجنبي في صناعة الصواريخ

بعد عدة سنوات من السرية المطلقة أزاحت إيران الستار أخيراً عن صناعة الأسلحة فيها، من خلال مشاركتها في معرض الدفاع الدولي الذي نظمته دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٣، وقامت إيران بعرض أنواع متعددة من أسلحتها التقليدية.

وجاء حضور وزير الدفاع الإيراني أكبر توركان إلى المعرض ليؤكد على استعداد إيران لتوسيع صناعة الأسلحة فيها، من خلال قيام الوزير بالاجتماع مع عدد من رجال الأعمال الغربيين. وجدير بالذكر أن توركان كان يتولى رئاسة مؤسسة الصناعات الدفاعية الإيرانية، قبل أن يصبح وزيراً عام ١٩٨٩.

انتقلت إيران في ظل رئاسة توركان للمؤسسة في أواسط الثمانينيات وآخرها من دولة مصنعة للأسلحة التقليدية فقط إلى دولة منتجة لأنواع متعددة من الصواريخ، المدفعية، والصواريخ الباليستية متوسطة المدى، وقد قامت إيران في هذا السياق بتوقيع اتفاقيات مع كل من كوريا الشمالية والصين، وجددت الاتفاقيات القديمة مع الشركات الدفاعية في كل من بريطانيا وألمانيا، والتي كانت قد انتهت فاعليتها في خلال السنوات الأولى من الثورة الإيرانية.

ومن الصين حصلت إيران على مساعدة تكنولوجية وتصميمية لمجموعة واسعة من الصواريخ والمدفعية والتي يعتبر الصاروخ (النازعات - ١٠) من أقواها، حيث أن بمقدوره ضرب أهداف على بعد ١٥٠ كيلومترا. وقد وافق الصينيون - أيضاً - على إنشاء مصنع تجميع في إيران لأحدث منتجاتهم من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، وهما الصاروخان (M - 11)، (M - 9). وقد احتجت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام لدى بكين لقيامها بتصدير مثل هذه الأسلحة لسوريا وباكستان وإيران ووعد الصينيون بأنهم لن يلجأوا إلى بيع الصواريخ في السوق الدولية، فيكونوا بذلك خرقوا نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ.

ورغم هذا التعهد، استمرت مبيعات الصواريخ الصينية إلى إيران، وأكد الإيرانيون ذلك بأنفسهم، ولكن في شكل غير رسمي، ولا ريب في أن الصينيين سيُجيبون إذا ما سئلوا بأنهم في الواقع لم يبيعوا الصواريخ إلى إيران وإنما باعوها التجهيزات والمعدات التي تمكن الفنيين الإيرانيين من تجميع الصواريخ بأنفسهم.

ولقد كانت الصين منذ زمن بعيد المورد الرئيسي للأسلحة التقليدية إلى إيران، فمنذ عام ١٩٨٢ قام الصينيون بتزويد إيران بنسبة (٤٠%) من حاجاتها من واردات الأسلحة، طبقاً لما تقوله وكالة السيطرة على التسلح ونزع الأسلحة في واشنطن. وقد جاء ذلك في جزء منه بسبب الحظر الذي فرضه الغرب على إمدادات الأسلحة إلى إيران، غير أنه مع نمو صناعة الأسلحة الإيرانية نفسها يجد الصينيون أن من الصعب عليهم بيع أي شيء للإيرانيين سوى المعدات المتقدمة، مثل الصواريخ وتكنولوجيا الأسلحة النووية.

وفي خلال سنوات الحرب الثماني مع العراق، لجأت إيران في البداية إلى كوريا الشمالية بحثاً عن صواريخ باليستية ذات مدى أطول، وفي عام ١٩٨٥ وافقت إيران على تمويل برنامج تطوير في كوريا الشمالية لمضاهاة الصاروخ (سكود – ب) والذي بدأ الكوريون يرسلون الشحنات الأولى منه عام ١٩٨٧، ومنذ ذلك الحين استمرت إيران في تمويل برامج تطوير الصواريخ في كوريا الشمالية، مقابل الحصول على تكنولوجيا إنتاج هذه الصواريخ. وتستطيع إيران الآن تجميع الصاروخ (سكود – ب) والنسخة ذات المدى المعدل (سكود – سي) في مجمع الصواريخ الضخم في أصفهان.

(ثالثاً) صناعة الصواريخ أرض – أرض خلال التسعينيات

لا زالت إيران تسعى إلى الاستقلالية عن موردي الأسلحة، من خلال تصنيع قدر زائد من المعدات اللازمة لصنع الأسلحة داخل إيران. كما أنها لا زالت تسعى للحصول على التكنولوجيا المعقدة وأنظمة الأسلحة غير التقليدية، لذا تلجأ إلى الصين

وألمانيا واليابان، ومرة أخرى تتصدر كبرى الشركات الصناعية الألمانية القائمة في بيع آلات التصنيع وأجهزة الكمبيوتر والمصانع المتكاملة لإيران، ففي عام ١٩٩٣ وحده، حازت الشركات الألمانية على عقود بقيمة خمسة مليارات مارك في إيران، كان معظمها مع مؤسسة الصناعات الدفاعية، وقد كانت ألمانيا أكبر شركاء إيران التجاريين منذ عشر سنوات. ورغم المشروعية الظاهرة لهذه المبيعات، إلا أن الحكومة الألمانية زاد قلقها ومخاوفها تجاه استخدام آلات صانعة وأجهزة كمبيوتر ألمانية لتوسيع صناعة الأسلحة الإيرانية.

في عام ١٩٩٢، جهزت الحكومة الألمانية قائمة تضم مؤسسات لصنع الأسلحة في إيران ما بين شركات تصنيع وشركات واجهة لشراء الأسلحة ومنظمات بحوث، وذكرت الحكومة الألمانية أن إيران متورطة في نشاطات تتعلق بانتشار الأسلحة مثل البحث والتصميم، وكذلك صناعة أسلحة الدمار الشامل، وقد تم إرسال القائمة إلى الشركات الألمانية المعروفة بأنها باعت معدات إنتاج متقدمة لإيران بهدف الحيطة في معاملاتها القادمة معها.

إن أوجه الشبه بين ما يحدث الآن في إيران وما حدث في أوساط الثمانينيات وأواخرها كثيرة ومتعددة، وكلها تنذر بالخطر. وتسعى إيران حالياً إلى توسيع إنتاجها المحلي من الأسلحة، كما تقوم ببناء عدد كبير من المنشآت الرئيسية التي تستطيع صنع معدات مدنية أيضا، واستهدفت إيران – أيضا – في مساعيها هذه، الوصول إلى أفضل المؤسسات في الغرب لشراء التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، الضرورية لصناعة الصواريخ الباليستية، والأسلحة الكيميائية، والمواد المشعة اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية.

وفي الثالث والعشرين من يناير ١٩٩٨، أعلن في موسكو أن الحكومة الروسية أوقفت محاولات لتصدير مواد تكنولوجيا صواريخ صالحة للاستخدام المزدوج المدني والعسكري.

وفي أبريل ١٩٩٨، صرحت مصادر إسرائيلية أن إيران تخطت مرحلة حاسمة في تطوير محرك لصواريخ متوسطة المدى (شهاب – ٣)، مكن إيران من إكمال الصاروخ للوصول إلى مدى ١٣٠٠ كيلومتر، ووزن شحنته ٧٠٠ كيلوجرام وهو قادر على حمل رؤوس تقليدية وغير تقليدية.

وقد أكدت مصادر أمريكية أن قمر تجسس صناعي أمريكي رصد في صباح الثاني والعشرين من يوليو ١٩٩٨ إجراء تجربة إطلاق صاروخ من هذا النوع وسقوطه داخل الأراضي الإيرانية، مما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تهديدا أمنيا خطيراً في المنطقة.

وفي الثالث والعشرين من أبريل ١٩٩٨، أكدت السلطات في أذربيجان أنها أحبطت محاولة تهريب شحنة من المواد الصالحة لصنع صواريخ باليستية أثناء تهريبها إلى إيران مصدرة من روسيا عبر أذربيجان وقدر وزن المواد بحوالي ٢١,٧ طناً.

وكشفت وزارة الخارجية البريطانية في الرابع والعشرين من الشهر نفسه أن جهاز مكافحة التجسس البريطاني إم – آي – ٦ (mi - 6) حال دون حصول إيران على تكنولوجيا نووية بريطانية. كما كشفت وزارة الخارجية البريطانية في الرابع والعشرين من شهر مايو ١٩٩٨ عن مسئول في الاستخبارات المركزية الأمريكية سي. آي. إيه، أن الصين سلمت إيران خلال شهري أبريل ومايو ألف طن من الفولاذ الخاص الذي يمكن استخدامه في برنامج الصواريخ الإيراني.

هكذا تتضح لنا محاولات إيران الحصول على الصواريخ الباليستسة أرض – أرض وصناعتها لتستكمل المنظومة الثلاثية لأسلحة الدمار الشامل.(الأسلحة غير التقليدية)، وهي: الأسلحة النووية، والأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والصواريخ أرض – أرض، وهذا بلا شك سيؤدي إلى حتمية المواجهة سواء الحالية أو المستقبلية من خلال:

١- أطماعها وتهديداتها للدول المجاورة.

٢- صراع إسرائيلي أو غربي حتمي.

وهو ما ينذر باستمرار التوتر والقلاقل في منطقة الخليج العربي واستنزاف مستمر لقدرات الدول العربية في مشروعات غير منتجة وتبديد لمواردها.

صواريخ أرض - أرض المتوسطة المدى في الشرق الأوسط

النوع	المنتج	المدى	الرأس	الدول المستخدمة
سكود - ب	روسيا - الصين - كوريا الشمالية	٣٠٠ كم	١٠٠٠ كجم	سوريا وإيران ومصر والعراق وليبيا
سكود سي	روسيا - الصين - كوريا الشمالية	٥٠٠ كم ٦٠٠ كم	٨٠٠ كجم	سوريا وإيران
أريحا - ١	إسرائيل	٦٥٠ كم	٥٠٠ كجم	إسرائيل
أريحا - ٢	إسرائيل	١٥٠٠ كم	٥٠٠ كجم	إسرائيل
دونج فنج- ٢ رياح الشرق	الصين	٢٥٠٠ كم	١٠٠٠ كجم	المملكة العربية السعودية

أبعاد تقدم صناعة الصواريخ في إيران:

أثارت تجربة إطلاق الصاروخ الإيراني متوسط المدى (شهاب - ٣) الذي يصل مداه إلى ١٣٠٠ كيلومتر في أواخر شهر يوليو ١٩٩٨ ردود أفعال إقليمية ودولية واسعة، وجاءت ردود الأفعال الأكثر حدة وعنفاً بطبيعة الحال من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر المسئولون الإسرائيليون أن هذه التجربة تمثل تهديدا خطيراً لإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط.

ووصل رد الفعل الإسرائيلي إلى درجة التهديد الضمني بالتحرك عسكريا ضد إيران انطلاقا من أن إسرائيل لن تقف مكتوفة لأيدي إزاء هذه التجربة الإيرانية.

وقد انطلقت المخاوف الإسرائيلية الأمريكية من أن جهود تطوير الصواريخ الباليستية متوسطة المدى التي تقوم بها إيران تأتي كنشاط مكمل للجهود الإيرانية

لامتلاك السلاح النووي. وبالتالي فإن امتلاك إيران صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية ويمكنها الوصول إلى إسرائيل أمر يمكن – من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية – أن يهدد الأمن الإسرائيلي، أو – على الأقل – يضعف من قدرة الردع العسكري الإسرائيلي مستقبلاً.

أما على الجانب الإيراني، فقد اكتفى المسئولون الإيرانيون بتأكيد أن هذه التجربة تأتي في إطار الأغراض الدفاعية. وبينما ينطوي الموقفان الأمريكي والإسرائيلي على قدر كبير من التهويل والمبالغة بشأن تقويم القدرات الصاروخية الإيرانية، فإن الموقف الإيراني ذاته يبدو غير مقنع بدرجة كافية إذ كيف يكون الهدف من تطوير سلاح هجومي استراتيجي وإنتاجه – كالصواريخ الباليستية – مقصوراً على الأغراض الدفاعية فقط؟

والحقيقة أن الجهود الإيرانية في مجال الصواريخ الباليستية تبدو محكومة باعتبارات الردع الاستراتيجي وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية لإيران بوصفها أداة مؤثرة لردع ووقف التحرشات الأمريكية والإسرائيلية، بالإضافة إلى أنها تمثل محاولة لتعزيز الوضع الاستراتيجي الإيراني وبالذات في ظل السباق النووي والصاروخي في جنوب آسيا.

والواقع أن جهود تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية وإنتاجها تمثل جزءا محوريا من عملية إعادة بناء القوة العسكرية الإيرانية خلال فترة ما بعد الحرب العراقية الإيرانية، فقد تعرض العمق الاستراتيجي الإيراني لضربات صاروخية عراقية عنيفة في إطار ما عرف بـ (حرب المدن) وقتذاك. ورغم أنه لم تكن لهذه الحرب الصاروخية آثار عسكرية استراتيجية مهمة، فإن إيران تكبدت خلالها خسائر مادية وبشرية ضخمة بالمقارنة مع العراق، هذا ويمكن حصر الدوافع لتطوير النظام الصاروخي الإيراني في:

١- باتت إيران تواجه منذ بداية التسعينيات العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

٢- ومن ناحية أخرى، فإن القدرات الصاروخية الإيرانية تعتبر وسيلة توصيل مهمة لإضفاء قدر أكبر من المصداقية على الرادع النووي الإيراني في حالة نجاح إيران في إنتاج السلاح النووي.

٣- الأرجح أن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي لأغراض الردع والمكانة، وبالذات من حيث أن سباق التسلح النووي الذي اشتعل في جنوب آسيا عقب إجراء التجارب النووية الهندية والباكستانية ربما قد قدم دافعا إضافياً لإيران لتكثيف جهودها في المجال النووي. وبالتالي، فإن برنامج الصواريخ الباليستية يعتبر عنصرا حيوياً من أجل استكمال مصداقية الردع النووي الإيراني مستقبلاً.

والواضح أن البرنامج الإيراني لتطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية اعتمد على مبدأ (التدرج) في بناء القدرات الصاروخية عبر تنفيذ خطوات متتابعة لامتلاك منظومة متكاملة من الصواريخ الباليستية القصيرة المدى والمتوسطة والبعيدة. وجرى في هذا الإطار البدء بالعمل على امتلاك قدرات صاروخية قصيرة المدى يصل مداها إلى حوالي ١٠٠٠ كيلومتر، مع تطوير كافة التكنولوجيات الصاروخية اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك تكنولوجيا الدفع الصاروخي والوقود الصلب والرؤوس الحربية والأجهزة الملاحية. ثم الاهتمام أخيرا ببناء قدرات صاروخية بعيدة المدى يزيد مداها على ٢٠٠٠ كيلومتر لا تقتصر فقط على تغطية المستوى الإقليمي، وإنما تمتد إلى الإطار الدولي الأوسع وصولاً إلى وسط أوروبا ذاتها.

وبالتالي، فإن جهود تطوير القدرات الصاروخية الباليستية ظلت تحتل حيزا محورياً في جهود إعادة البناء العسكري الإيراني منذ فترة مبكرة، بل وكانت ملامح التفكير الإيراني في هذا المجال واضحة منذ أواخر الثمانينيات وانعكس ذلك على الخطاب السياسي الإيراني، حيث أعلن هاشمي رافسنجاني عام ١٩٨٨ بوضوح، حينما كان رئيساً للبرلمان الإيراني، أن الأولوية القومية لإيران تتمثل في إنتاج وامتلاك قدرة صاروخية باليستية لا تتفوق عليه سوى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي "سابقاً".

مستقبل صناعة الصواريخ في إيران:

تشير بعض التقارير الإيرانية إلى أن هناك ما لا يقل عن ١٠٠ منشأة إيرانية على الأقل من مختلف الأحجام تعمل في مجال الإنتاج الصاروخي وتضم هذه المنشآت عدة آلاف من الفنيين والعمال، وهناك في واقع الأمر شقان رئيسيان في مجال تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانية.

يتمثل أولهما، في إنتاج منظومات صاروخية بالتعاون مع الصين لتطوير طراز من الصواريخ وإنتاجها يتراوح مداها بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ كيلومتر، وتمكنت إيران من خلال هذا البرنامج من إنتاج عدة طرز من الصواريخ أبرزها (سكود - ب) و(عقاب).

وأما النوع الثاني، فيتمثل في إنتاج منظومات صاروخية بالتعاون مع كوريا الشمالية، وجرى في هذا الإطار التركيز بصفة خاصة على عمليات تطوير وإنتاج الصاروخ (سكود - ب) الذي تنتجه كوريا الشمالية بكميات ضخمة، كما ساعدت كوريا الشمالية - أيضا - في عمليات تطوير الصواريخ الإيرانية الأخرى وإنتاجها، مثل (شاهين - ١) و(شاهين - ٢) ومع ذلك، فإن عمليات التعاون بين إيران وكوريا الشمالية في هذا المجال كانت أقل حجماً وأضيق نطاقاً من عمليات التعاون بين إيران وكل من روسيا والصين، استنادا إلى أن كافة المنظومات التسليحية التي تنتجها كوريا الشمالية تعتبر في جوهرها نسخا أولية من المنظومات التسليحية السوفيتية القديمة المنتمية إلى عقود الخمسينيات والستينيات، وهو ما لم يكن يتجاوب تماما مع الاحتياجات الإيرانية، لكن إيران حرصت مع ذلك على مواصلة التعاون مع كوريا الشمالية في المجال الصاروخي على اعتبار أن ذلك يوفر بديلا معينا لتغطية بعض الاحتياجات التسليحية الإيرانية.

ولذلك اعتمد برنامج تصنيع الصاروخ (شهاب - ٣) على تكنولوجيا روسية وصينية وألمانية وكورية شمالية، حيث حصلت إيران من روسيا على خبرة التصميم

الأساسي وتصنيع عناصر الصاروخ (شهاب - ٣)، كما حصلت من الصين على تكنولوجيا الوقود الصلب وأجهزة الجيروسكوب وتكنولوجيا بناء واختبار نظام التوجيه.

وتشير بعض التقارير الغربية أن الصاروخ (شهاب - ٣) لا يمثل أقصى الطموحات الإيرانية في مجال تطوير الصواريخ الباليستية وإنتاجها، بل إن إيران تسعى - أيضا - إلى إنتاج طراز جديد من الصواريخ باسم (شهاب - ٤) يكون جاهز للعمل في الخدمة الفعلية في أوائل القرن الحالي، وسوف يكون سلاحاً رادعا استراتيجيا شديد الخطورة، حيث يمكن أن يزيد مداه على ٢٤٠٠ كيلومتر عند تزويده برأس حربي تقليدي ثقيل، بينما يمكن أن يزيد المدى على ذلك كثيراً في حالة تحميله رؤوس تقليدية أو غير تقليدية أخف وزناً.

وسوف يكون هذا الصاروخ بمثابة تطوير للصاروخ الروسي الاستراتيجي (سي - ٤) الذي كان أول طراز من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تدخل في صفوف القوات السوفيتية في الخمسينيات، وثمة مؤشرات عديدة على أن إيران حصلت بالفعل على العديد من مكونات هذا الصاروخ من روسيا رغم النفي الروسي لذلك.

وفي ظل احتمالات تعرض إيران لعدوان أمريكي أو إسرائيلي تتحسب إيران كثيراً من احتمالات تعرض مواقع إطلاق الصواريخ أرض - أرض للضرب، ولذلك سعت القوات المسلحة الإيرانية منذ عام ١٩٩٤ إلى زيادة مواقع الصواريخ أرض - أرض للإطلاق إلى أربعة مواقع بدلا من موقع واحد، تتمركز في الساحل الجنوبي الغربي لإيران وتستخدم في تخزين الصواريخ.

كما أقامت إيران أنفاقا سرية على ساحل الخليج لنصب صواريخها الباليستية بعيدة المدى، ولاسيما الصواريخ (سكود) من طرازي (بي) و(سي) كما يمكن أن توضع فيها - أيضاً - صواريخ (نودونج) و(شهاب - ١، ٢، ٣).

ومن المعتقد أن إيران استفادت من تجربة العراق في حرب الخليج في مجال إطلاق الصواريخ أرض - أرض، حيث كان العراق قد بنى عددا كبيراً جدا من

المخابئ الصاروخية المحمية بعضها فارغاً في حين تم في الـبعض الآخـر إخفـاء الشاحنات التي تحمل الصواريخ، وفي ظروف القتال الفعلي كانت الشاحنات تخرج من مخابئها وتقوم بإطلاق الصواريخ وتعود بسرعة وفي ظلمة الليل تتحرك الشاحنات إلى ملاجئ أخرى.

وبالتالي، فإن برنامج تطوير الصواريخ الباليستية يحتل مكانة محورية في جهود البناء العسكري الإيراني، ولا تقتصر أغراض هذا البرنامج على مجرد الدفاع والردع ولكنها تمتد إلى محاولة إيران تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية مـن خـلال امـتلاك قدرات فعالة للردع الاستراتيجي.

إيران تستعد لإطلاق صاروخ بالستى طويل المدى يحمل قمراً صناعياً إلى الفضاء:

(بعد شهرين من اطلاق "سفير – ٢")

فى تصريحات جديدة قد تضاعف مخاوف الغرب من النيات الإيرانيـة، أعلـن الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد أن إيران تعتزم إطلاق قمر صناعى أكبر حجماً إلى الفضاء يحمله صاروخ يصل مداه إلى ١٥٠٠ كيلومتر، وأطلقت طهـران قمـراً صناعيا محلى الصنع فى مدار حول الأرض للمرة الأولى فى فبراير ٢٠٠٩.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن نجاد قوله فى خطاب أمـام الطلبة إن صاروخا يتراوح مداه بين ٧٠٠ و ١٥٠٠ كيلومتر من المقـرر أن يحمـل قمرا صناعيا أكبر من أميد "أمل" إلى الفضاء وأشار إلى أن القوى العالمية تعتقـد أن "سفير – ٢" صاروخنا الأخير لكننا نعمل على صواريخ أخرى، وذكرت وسائل إعلام حكومية فى مارس ٢٠٠٩ أن أوميد أكمل مهامه فى الفضاء بعد سبعة أسـابيع مـن إطلاقه إلى مداره.

واستبعد نجاد مجددا أن توقف إيران نشاطها النووى، مشيرا إلـى أن البرنـامج النووى السلمى يتقدم ولا يستطيع أحد إيقاف الأمـة الإيرانيـة، وأضـاف أن بـلاده

ستواصل تصنيع الوقود الحيوى، ومن جانبه أعلـــن وزيـــر الاتـــصالات أن العلمـــاء الإيرانيين يقومون بتصنيع سبعة أقمار أخرى.

جاء ذلك فى الوقت الذى نفى فيه البيت الأبيض تقرير عـــن تخفيـــف واشـــنطن شروطها لاستئناف المفاوضات مع طهران. ووصف روبرت جيبس المتحـــدث باســـم البيت الأبيض التقرير الذى نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن أن الولايات المتحدة قد تتخلى عن شرطها الخاص بتعليق طهران أنشطتها لتخـــصيب اليورانيـــوم خلال المرحلة الأولى من المحادثات بين واشنطن وطهران بأنه "غير دقيق".

وكانت الصحيفة قد نقلت عن مصادر دبلوماسية – أمريكية وأوروبية تأكيدهم أنه تمت دراسة هذا الاقتراح بالفعل، وهو ما سيسمح لإيران بمواصلة أنـــشطتها النوويـــة المثيرة للجدل فى الوقت نفسه، الذى سيتم فيه إستئناف المفاوضات، وحذر المراقبـــون من أن الموافقة على هذا التغيير فى السياسة حيال إيران، من شـــأنه أن يـــؤدى إلـــى احتجاجات من الجانب الإسرائيلى الذى يتهم إيران بالمراوغة فى حين تواصل العمـــل الجاد لإنتاج سلاح نووى، ويعتبر إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود نووى، هو جوهر الجدل المحيط بالبرنامج النووى الإيرانى.

وفى لندن أكدت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية أن مرشح الرئاسة الإيرانـــى ميرحسين موسوى استبعد إمكان تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وإن كان ســـيعمل على تأكيد أن إيران لن تحول برنامجها النووى نحو إنتـــاج أســـلحة نوويـــة، وشـــدد موسوى على أن أحدا فى إيران لن يقبل وقف تخصيب اليورانيوم، كما أن حل النزاع النووى لا يعتمد على طهران وحدها، مشيراً إلى أنه يعتمد أيضاً على شكل الحـــوار الذى سيلجأ إليه الأمريكيون والقضايا التى سيثيرونها.

وكان موسوى – ٦٧ عاما – قد شغل منصب رئاسة الـــوزراء خـــلال الحـــرب العراقية – الإيرانية، بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٨، ويعتبره كثيرون من المعتدلين بـــل ويعتبره بعض المحافظين مرشحهم الرئيسى للرئاسة ومنافسا قويا للـــرئيس محمـــود أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة يونيو ٢٠٠٩.

رحبت طهران على لسان مندوبها الدائم لدى وكالة الطاقة الذرية علـــى أصـــغر سلطانية بالمحادثات مع مجموعة الدول الست الكبار التى دعتها إلى حوار مباشر حول برنامجها النووى.

وذلك بعد يوم من تأكيدها أن على هذه القوى أن تقبل أن إيران قوة نووية سلمية، وعلى جانب آخر صرح مصدر دبلوماسى إسرائيلى، بالأمم المتحدة بفيينا بأن العـــالم سيدرك عاجلا أم آجلا أن إيران تسعى لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

المراجع الرئيسية

أولاً المراجع العربية

١- السيد زهرة – الثورة الإيرانية – الأبعاد الاجتماعية والسياسية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – القاهرة – مصر – عام ١٩٨٥.

٢- معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي – دستور الجمهورية الإسلامية في إيران – طهران – إيران – عام ١٩٩٠.

٣- وزارة الإرشاد الإسلامي – نداء الثورة الإسلامية – عرض لطائفة من نداءات الإمام الخميني إلى أبناء العالم الإسلامي – طهران – إيران – عام ١٩٩٢.

٤- مركز الدراسات الإيرانية العربية – الأعداد الصادرة في الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٨ – لندن.

٥- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Eric Arnett - Iran's Missile Ambitions Scaled Down Says SIPRI . Janes Defence Weekly Vol . 27 No .15 . 16 April 1997 .
2. Thierry Coville Louvin - The economy of Islamic Iran Between State and Market Belgium Peeters .10 .
3. Al j . Venter Iran's Nuclear Ambition Innocus Illusion or Ominous Truth ? The Covert Progression toward a Nuclear Capability Jane's International Defense Review Sept . 1997 pp . 29-31 .

الباب السابع
البرنامج النووى الإيراني
ومستقبل الأمن الإقليمي الخليجي

مقدمة:

يتضح لنا من الأزمة النووية الإيرانية الحالية المدى الذي تحاول أن تصل إليه قوة إقليمية لها ثقل استراتيجي كبير من أجل تحدي توازن القوى الاستراتيجي في منطقة الخليج، ويتم هذا بنهج مستمر واسع الأبعاد تجاوز مرحلة الاحتلال المباشر لأراضي دولة خليجية (دولة الإمارات العربية)، والتدخل السياسي والعسكري والاستخباراتي في دول عربية أخرى (العراق، ولبنان، وفلسطين، والبحرين)، ومرحلة اللجوء للخداع الاستراتيجي والحرب النفسية والدعاية، واستخدام وسائل الحرب بالوكالة (في العراق ولبنان)، والعنف والإرهاب (في العراق، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والبحرين)، وإحباط كل محاولة لحل مشاكل النظام الإقليمي بوسائل سلمية إلى مرحلة تطوير برنامج نووي سري منذ عام ١٩٨٥ والنزوع لتوجيه هذا البرنامج ليحقق لها تفوقًا نوعيًا ذا دلالات بعيدة المدى على مستويات النفوذ الدولي وقدرات الانتشار العسكري يضيف بصورة لا رجعة فيها تفوقًا نوعيًا يضاف إلى تفوقها العددي والمادي القائم أصلاً.

يشكل هذا البرنامج تهديدًا مباشرًا للدول العربية في الخليج لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار احتمال اندلاع مواجهة عسكرية نتيجة للفشل في حل الأزمة النووية الراهنة بوسائل أخرى، وطالت آثار هذه المواجهة إقليم دول مجلس التعاون الخليجي بالخطر؛ إذ عندها تكون الأزمة قد وصلت إلى السيناريو الأسوأ في معالجة هذه الأزمة[١].

ويقدم هذا الباب تصوراً نحو السعي لوضع قواعد للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني بصورة تتحكم بمخرجات الأزمة من أجل المحافظة على التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وصيانة الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم البناء على أسس هذه القواعد إستراتيجية بعيدة المدى لمجلس التعاون الخليجي لمواصلة الحفاظ على هذه الأهداف بعيدة المدى في إقليم الخليج (ونقصد به الإقليم الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق، واليمن)، والمنطق الاستراتيجي الذي يحكم هذا المقترب هو أن سعي إيران لتغيير ميزان القوى الاستراتيجي في الخليج والشرق الأوسط ككل ولد توجهًا مضادًا من جيرانها الإقليميين ومن القوى الدولية ككل، ونتيجة لهذين التوجهين المتضادين: توجه إيران لتغيير الوضع القائم، وتوجه الأطراف الأخرى للحفاظ على الوضع القائم – تولدت الأزمة الحالية، ثم إنه لكون المصالح العليا التي تدافع عنها إيران، والمصالح العليا التي تدافع عنها الأطراف الأخرى المضادة للتوجه الإيراني ستظل هي نفس المصالح لكل هذه الأطراف على المدى القصير (أي مدى الأزمة الحالية حتى انتهائها سلمًا أو بوسائل أخرى)، وعلى المدى البعيد (أي بقاء حالة التوازن الاستراتيجي الإقليمي واستمراره)، فإن أية إستراتيجية يضعها مجلس التعاون الخليجي لمجابهة انتشار الأسلحة النووية في المنطقة يجب أن تحقق دومًا هذه المصالح العليا، وباختصار فإن صراع الإرادات الذي يعبر عنه سلوك أطراف الأزمة حاليًا والمقصود بها إيران ودول الخليج هو أفضل مختبر تخرج من رحمه إستراتيجية بعيدة المدى بهدف تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج ومع الوضع فى الاعتبار مصالح الدول الكبرى والتى تطالب بتأمين الملاحة الدولية فى الخليج.

وتأتى مصالح القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة فى الأساس بالنفط وحماية آباره وطرق تجارته الدولية وضمان وصول مصادر الطاقة إلى الدول الصناعية المتقدمة والكبرى شريان الحياة لها وكذلك ضمان الاحتفاظ بالمنطقة كسوق للمنتجات المصنعة فى هذه الدول وفى الحقيقة فإن التنافس هنا بين إيران وهذه الدول على أسواق دول الخليج والتى تقترب من ٣٠ مليون نسمة وهى سوق استهلاكية بالدرجة الكبيرة وتستورد كل شئ.

هذا وترى الإدارة الأمريكية أن الاستقرار فى منطقة الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة يتفق ويحقق هذه المصلحة الأمريكية بل أن تحقيق ذلك يسهم بالتالى من وجهة النظر الأمريكية فى تحقيق المصلحة الأمريكية فى ضمان أمن إسرائيل والمحافظة عليه كأحد الأهداف الأساسية للإدارة الأمريكية.

ويعنى ذلك بالنسبة للإدارة الأمريكية أن تنامى القدرة سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية فى إيران يشكل تهديداً للأهداف والمصالح الأمريكية لأن تنامى القدرة الشاملة لإيران يعيق تحقيق هذه الأهداف خاصة مع تخوف دول الخليج فى الأساس من تنامى القدرة الشاملة لإيران تخوفاً من أن تستخدم فى تهديد وترويع دول الخليج خاصة وأن الظاهر ينبأ بذلك وهناك حالة احتلال جزر دولة الإمارات الثلاث والتهديدات للبحرين وتهديدات استخدام الشيعة فى دول الخليج كل ذلك لا ينبئ بإمكانية تحقيق الاستقرار فى الخليج شريان الحياة فى أنحاء العالم.

هذا وكان للظروف الدولية والتى تعنى مصالح الدول الكبرى فى منطقة الخليج والتى تشهدها منطقة الخليج فقد كان للظروف الإقليمية التى مرت بها المنطقة عاملاً أساسياً فى دفع والإسراع فى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن المعتقد أن ذلك يرجع بالأساس إلى :

أولاً : التحولات السياسية والاقتصادية التى طرأت على دول مجلس التعاون والمقصود هنا تحديداً ما أتاحته لها الثروة النفطية من التأثيرات على مجريات السياسة العربية ومن ثم برزت تلك الدول باعتبارها مراكز قوى سياسية واقتصادية مؤثرة على المنطقة وعلى الدول العربية كافة.

ثانياً : والعامل الثانى الذى ساعد على بناء هذا التجمع هو أن دول مجلس التعاون فى الغالب هى دول صغيرة الحجم عدا المملكة العربية السعودية ومن هنا فقد شعرت هذه الدول بالخطر من تنامى قدرات ودور كل من إيران والعراق خلال السبعينيات وكان على هذه الدول ضرورة التوحد، ونتيجة ما أدركته من حتمية انضوائها فى تنظيم إقليمى واحد بهدف مواجهة الهيمنة الإيرانية والوقوف ضد

تزايد الدور العراقى فى الخليج ويكفى أنه عندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ كان الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مايو ١٩٨١ وذلك نتيجة اتجاه إيران إلى تصدير ثورتها التى تمت عام ١٩٧٩ وادعاءاتها بالنسبة للبحرين واستمرار سياستها التوسعية الإقليمية.

وقد كان نشوب الحرب العراقية الإيرانية إن تزايدت المخاوف من احتمالات تعرض دول الخليج العربية الأخرى لمخاطر أمنية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية وما يعنيه من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها أو تهديد مصالحها وهو ما حدث بالفعل من تعرض الكويت لاعتداءات من جانب إيران وما أدت إليه الحرب من تداعيات من تهديد الملاحة فى الخليج بالإضافة إلى الدوافع الدولية والإقليمية التى كان لها أثر فى دفع مسيرة التجمع الخليجى، شكلت الدوافع المحلية بدورها عوامل رئيسية فى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربى وقد ارتبطت تلك الدوافع بالإدراك الزائد لدى الدول العربية فى الخليج بما يتعرض له العمل المنفرد لكل منها فى مواجهة العديد من التحديات والصعوبات.

ويتضح لنا ذلك الإدراك للخطر من تعميق فكرة التعاون بين دول المجلس قبل وبعد الإعلان عن تشكيل المجلس بهدف التعاون معا لمواجهة خطر التهديد من الدول الكبرى فى الخليج الممثلة فى إيران والعراق وهذا ما يتضح من استمرارية مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام ١٩٨١ حتى الوقت الحالى واستمرارية عملية التعاون والتكامل والاتجاه لتشكيل بنك خليجى مركزى وعملة موحدة وغيرها من خطوات وأعمال التكامل بين دول الخليج.

الفصل الأول
مخاطر البرنامج النووي الإيراني

يتصور البعض أن التهديد من البرنامج النووي الإيراني نابعًا من احتمال تحول البرنامج النووي من برنامج سلمي إلى برنامج عسكري ولكن الملاحظ إن مخاوف دول الخليج من تطوير إيران لقدرات نووية في إقليم الخليج – حتى لو كانت للأغراض السلمية ما دامت تقع في الساحل الشرقي والشمالي للخليج مباشرة – هي مخاوف مضاعفة. وهي تطور يمس الأمن الوطني في مجلس التعاون بصورة خطيرة لم يسبق لها مثيل. وأن هذا الخطر ماثل حتمًا سواء تصاعدت الأزمة بين إيران والمجموعة الدولية، أو لم تتصاعد بانتهاج أسلوب سلمي وبعبارة أخرى فإنه يكفي لتهديد الأمن الوطني لمجلس التعاون تطوير إيران لقدراتها النووية في المراكز الجغرافية التي اختارتها لها في إقليمها، وهو التطور الذي خلق بحد ذاته أزمة مع جيران إيران الخليجيين كلهم (أي دول المجلس، والعراق، واليمن).

أولاً – تأثيرات مواقع البرنامج النووي الإيراني:

عندما يفكر المراقب في مغزى وأهمية الأزمة الحالية بين إيران ودول المجموعة الدولية – حول سعي الأولى لتطوير قدرات نووية بالاتجاه العسكري، بالمخالفة لالتزاماتها بموجب معاهدة "الحد من انتشار الأسلحة النووية" – فإنه يفوته المغزى المضاعف لذلك في نظر دول الخليج، يفوته أنه في مثل هذه الأزمة – بالإضافة إلى الحقائق السياسية التي طرحت أعلاه – فإن مجموعة الدول التي تشترك مع الجانب الغربي لإيران في مجال بيئي وجيولوجي مشترك، وبالنتيجة فإنها ستكون الأشد تأثرًا

بأية تداعيات لمثل هذه الأزمة، بيئية، سياسية، و/أو عسكرية. بل إن احتمال الخطـر البيئي – الإشعاعي، الناتج عن خطأ بشري، و/أو كارثة جيولوجية قائم ومستمر حتى قبل أن تبدأ الأزمة الحالية، بل إنه سيظل مستمرًا بعدها، إن لم يعالج كخطر مستقل قائم بذاته.

ولتوضيح ذلك، فإننا يجب أن نشير إلى أن هنالك ثلاث حقائق مهمة فيما يتعلق بتأثير هذه الأزمة على الأمن الوطني لدول المنطقة:

١ – أن مدن العراق والكويت تعتبر أقرب مدن خليجية، أو بعبارة أخرى أقرب تجمع سكاني خليجي إلى المراكز النووية الإيرانية الأخطر في دارخوين (في الأهـواز)، بوشهر، وفزا، وأصفهان، وناتانز، ويزد، وساجاند، تلـيهم مـن حيـث القـرب الجغرافي في دول المجلس كل مدن مملكة البحرين، ثم مدن الخفجـي والـسفانية والجبيل والقطيف والدمام والظهران والخبر ورأس تنورة (أهـم مـوانئ العـالم النفطية) في المملكة العربية السعودية، ثم الدوحة وباقي المدن القطرية، ودبي وأبو ظبي وباقي مدن الإمارات العربية المتحدة، ثم الريـاض وبـاقي مـدن المنطقـة الوسطى السعودية، ثم المدن العمانية من الشمال إلى الجنوب، وفي الـشمال فـي العراق الأقرب إلى ناتانز، وبوناب، وتبريز، ويضم المناخ الإقليمي الخليجي كـل المدن أعلاه.

وتقع في الشريط الساحلي لشمال وغرب الخليج حقول النفط الإستراتيجية وتـضم هذه المنطقة محطات تكرير المياه الإستراتيجية، ومصائد الأسماك الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي، وهي تمثل لبنة أساسية في الأمن الغذائي لدول المجلس، خاصة في ظل انعدام الأنهار، وقلة مصادر الشرب البديلة الأخرى مما يشكل خطرًا داهمًا لدول الخليج جميعها.

٢ – أن دول مجلس التعاون كلها معرضة – وبدرجات متفاوتة – لأي حـادث مـن مفاعلي بوشهر والأهواز نتيجة لكارثة طبيعية كزلزال مثلاً، وهو ليس بأمر مستبعد في منطقة معروفة بوقوع الزلازل، كما حدث في كل من تركيا وجمهورية سلوفينيا

وأثر على المراكز النووية في منطقة الزلزال، بل كما حدث مؤخرًا عندما دمر زلزال مدينة بام في وسط إيران،علاوة على إمكانية حدوث خطأ بشرى أو فنى فى المفاعل يؤدى لتدميره كما حدث فى مفاعل تشيرنوبل.

٣ - أن مفاعل بوشهر يقع على ضفاف الخليج، وما علينا سوى تصور الدمار البيئي لكل الساحل الغربي للخليج في حالة وقوع حادث بسبب خطأ بشري، أو بفعل قوى الطبيعة، ومثل هذا الدمار البيئي تعززه صفة خاصة بمنطقة الخليج كمسطح مائي وهي أنه بالمخالفة لكل المسطحات المائية التي تتحرك فيها الأمواج حسب عقارب الساعة، فإن أمواج الخليج تتحرك عكس عقارب الساعة. أي بعبارة أخرى أن سيناريو الحادث كما وصفناه ربما سيكون تأثيره على مدن الخليج أكثر من تأثيره على إيران.

ثانيًا – الخلل الاستراتيجي في ميزان القوى:

تمثل الأزمة النووية الإيرانية الحالية أكبر تهديد لميزان القوى في منطقة الخليج في التاريخ الحديث لدول مجلس التعاون، من حيث إرهاصات أي حلول محتملة للأزمة، سلمية أو غير ذلك، وعلى دول المنطقة ككل، سياسيًا، عسكريًا، بيئيًا، اقتصاديًا، واجتماعيًا، وتكنولوجيًا، وبالنتيجة فإنه يجب أن يكون الفهم للمدلولات العميقة للأزمة حافزًا للقيام بإدارتها بشكل يتسق مع أهميتها الإستراتيجية، **ويتضح ذلك كالتالي:**

١ - التأثير السلبي لتصاعد الأزمة بين إيران ودول التحالف الغربي بالنسبة للبرنامج النووي.

٢ - النفوذ الإيراني في جنوب العراق وتأثيراته السياسية والأمنية والاقتصادية على باقي دول الخليج خاصة في ظل جهود إيران في توسيع نفوذها الإقليمي على حساب دور دول الخليج.

٣ - مخاطر تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية على مكانة وسيادة دول الخليج.

٤ – الحاجة لإحداث تغيير جذري في السياسة تجاه إيران بهدف الوصول معها لحلول وسط تضمن المصالح المشتركة لكلا الجانبين وذلك باستغلال القدرات الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها من القوى المؤثرة لتجنيب المنطقة مخاطر البرنامج النووي الإيراني.

ثالثًا – أهمية تفعيل المصالح المشتركة بين إيران ودول الخليج:

منذ اكتشاف البرنامج النووي الإيراني وإيران تدعو للتفاوض مع الأطراف الدولية وتسوق الرأي بأن الهدف الأساسي لها هو الحصول على التكنولوجيا النووية بغرض الاستخدام السلمي فقط بحسب ما تمنحه إياها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتسوق إيران العديد من الحجج حول هذا الرأي إلا أن السلوك الإيراني يتسم بخلاف ذلك حيث لم تقدم حتى الآن أي ضمانات لكي يطمئن المجتمع الدولي ألا يتحول إلى برنامج نووي عسكري يخل بالتوازن الإقليمي ويهدد دول المنطقة والأمن والسلم الدوليين.

أن إيران بلجوئها إلى الخيار النووي تكون قد مارست تحديًا للوضع القائم في المنطقة وهو ما أدى إلى خلق حالة من الشك المتبادل بين إيران وجيرانها الخليجيين وبعبارة أكثر وضوحًا أن كل طرف يرى في الإستراتيجية الإقليمية للآخر تهديدًا لأمنه الوطني، وهذه هي الحقيقة الأساسية التي لم تستطع لغة الدبلوماسية والحوار والتعامل الاقتصادي والتبادل الثقافي أن تزيلها من أذهان دوائر القرار الاستراتيجي الإقليمية منذ عام الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ حتى اليوم. وهي أيضًا المشكلة الأساسية التي يجب لأية إستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة خطر الانتشار النووي العسكري الإقليمي – بدءًا بالحالة الإيرانية – أن تتصدى لها، وذلك بالخوض في أسبابها، وسبل علاجها أو علاج ما يمكن منها تدريجيًا.

هذا إضافة إلى اختلاف النظرة إلى الأمور بين إيران وجيرانها وهو ما يستلزم التحرك لوضع ترتيبات للأمن الإقليمي كحجر الأساس للإستراتيجية المقترحة لدول

الخليج لمواجهة خطر الانتشار النووي العسكري في المنطقة بجوانبها الدبلوماسي والسياسي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي بعيد المدى. ولكن يجب أن ندرك أننا من أجل الوصول إلى تلك المرحلة يجب أولاً أن نحكم السيطرة على إدارة الأزمة الحالية، بحيث تؤدي مخارجها إلى بناء مثل هذا النظام الإقليمي، لا أن تهدم فرصته في النشوء والتطور، أي أننا، وباختصار، يجب أن نفكر بالعاجل قبل الآجل، وبهذا الترتيب المنطقي دومًا ولكن بهذا الترابط أيضًا، أي أن تتطور في فعلها السياسي دول الخليج والإيرانيون من مرحلة إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي، وهذا ليس بالأمر الهين.

كذلك يستلزم منا النظر إلى قصور كل طرف للأمن فى الخليج .

فمن جانب إيران:

فقد اهتزت الأوضاع الأمنية بالنسبة للدول العربية فى الخليج عقب إعلان الجمهورية الإيرانية فى ١١ فبراير ١٩٧٩ وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تعتبر الأوضاع فى إيران من قاعدة للاستعمار الأمريكى إلى قاعدة معادية لها تحتضن قوى الثورة فى المنطقة وتنظر إلى الدول الخليجية على أنها أدوات فى أيدى الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تحولت إيران بعد الثورة فى نظر الغرب إلى مركز للإرهاب، هذا إضافة إلى:-

- دخول الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً لحماية مضيق هرمز وتأمين حرية الملاحة فى الخليج وازداد هذا الوجود بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وحرب الناقلات ورغم ذلك فإن إيران لم تتخل عن دورها فى مضيق هرمز وأهمية وجود دور لها فى أمن الخليج.
- الاصطدام الإيراني العربى نتيجة الرغبة الإيرانية فى نشر مبادئ الثورة الإيرانية واعتبر الإمام الخومينى أن مهمته إرشاد كافة المسلمين وتوجيههم إلى التحرر من أنظمتهم.

وقدمت الثورة الإيرانية كل وسائل الدعم والمساندة للقوى الإسلامية والوطنية فى دول الخليج من أجل إسقاط أنظمتها والسعى نحو إقامة جمهوريات إسلامية، وعقب إحداث العدوان العراقى على الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ بلورت إيران مشروعاً شاملاً قدمته للدول الخليجية بديلاً لإعلان دمشق ورفضها وجود أى أجنبى أو عربى فى أمن الخليج ينص على:

- إنشاء مجلس خليجى لشئون الأمن يضم جميع الدول الخليجية ويتولى مناقشة القضايا الأمنية والشئون الإستراتيجية وفقاً لمصالح الدول الأعضاء.
- إن أمن الخليج هو مسئولية الدول المطلة على الخليج على أن يتم التنسيق المباشر والمستمر بين الدول المطلة على الخليج.
- إنشاء مراكز للإستطلاع والمراقبة فى نقاط محددة فى الخليج لرصد تحركات ونشاطات القوى غير الخليجية وأى تدخل أجنبى فى الخليج .

كما تقدمت إيران بعرض لتوقيع اتفاقيات عدم إعتداء ثنائية أو جماعية مع دول المجلس بهدف تحقيق مصالح دول الخليج المطلة عليه دون أى تدخل أجنبى.

دول مجلس التعاون الخليجى:

كان للخلل فى التوازن العسكرى فى منطقة الخليج نتيجة لازدياد القدرات العسكرية الإيرانية سواء من الأسلحة التقليدية أو الأسلحة الغير تقليدية لذا سعت دول المجلس إلى اتخاذ الآتى:

١- تطوير النظام الدفاعى لدول مجلس التعاون الخليجى، وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجى تحقيق ذلك من خلال:

- بناء القدرات الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجى منفردة من خلال عقد العديد من الصفقات التسليحية لأحدث الأسلحة لدى الدول الغربية والبعض القليل من روسيا بما يحقق تفوق خليجى فى المعدات والأسلحة عما هو موجود لدى إيران.

كما تعاونت دول المجلس معا فى تشكيل قوة مجمعة لدول الخليج أطلقت عليها قوة درع الجزيرة فى بلادها وتطويرها داخل دول المجلس مع التدريب المجمع بين الحين والآخر على أراضى أى من دول المجلس سواء بمشاركة القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو جميعها

٢- عقد العديد من الاتفاقات الأمنية مع الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن، عقب حرب تحرير الكويت سعت دول مجلس التعاون منفردة إلى عقد العديد من الاتفاقات الأمنية مع غالبية الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن بما فيها روسيا والصين واعتمدت دول المجلس فى ذلك على تحقيق أمنها القومى فى مواجهة التحديات والتهديدات المحدقة خاصة التهديدات الإيرانية وقد كان لهذه الاتفاقات أن ساعدت دول المجلس فى تحقيق أمنها ولكن شكلت تهديدا لدول المجلس من جانب آخر فى ظل التهديدات من الملف النووى الإيرانى وكون القواعد الأجنبية أصبحت مستهدفة من القوات الإيرانية فى دول المجلس مما جعلها تشكل تهديداً حالياً لأمنها القومى خاصة فى حال تصعيد أزمة الملف النووى إلى السيناريو الأسوأ وهو الصراع المسلح.

رابعًا – المسارات المحتملة للأزمة النووية الإيرانية(٢):

يمكن النظر إلى السيناريوهات المقترحة التالية لأزمة البرنامج النووي:

١ – خروج الأزمة عن نطاق السيطرة نتيجة لفعل أو خطأ في التصور أو التقدير لطرف أو أكثر من أطرافها.

٢ – فرض إجراءات قسرية على إيران (حصار اقتصادي أو غيره)، تزيد من فرص الاحتكاك العسكري بين القوات الإيرانية وقوات مجلس التعاون الخليجي المكلفة بحراسة منطقة الحظر الاقتصادي بموجب إلزامية قرارات مجلس الأمن.

٣ – تصاعد الأزمة إلى درجة اللجوء لاستخدام القوة ضد إيران، وقيام الأخيرة إما بشن ضربات استباقية أو انتقامية ضد إقليم دول مجلس التعاون الخليجي.

٤ – استخدام ذخائر نووية تكتيكية ضد إيران لوأد ردة الفعل الدفاعية الإيرانية في مهدها، واحتمال حدوث تلوث إشعاعي بفعل هذه الذخائر، أو إنتشار مواد إشعاعية موجودة في الأهداف النووية الإيرانية ذاتها.

٥ – تزامن تصاعد الأزمة مع نشوء أزمة إرهابية أو أكثر في دول المجلس بصورة لها علاقة، أو ليس لها علاقة بالأزمة وهو ما قد تفعله إيران تجاه دول المجلس.

٦ – تزامن تصاعد الأزمة مع حدوث اختراق إلكتروني يشل شبكات الاتصالات والقيادة والسيطرة في دولة خليجية أو أكثر إما بفعل إيراني أو بفعل أطراف أخرى في الأزمة.

هذا بخلاف احتمالات حدوث كارثة بيئية أو إشعاعية نتيجة لخلل غير متعمد في منشأة من المنشات النووية الإيرانية يسبب تلوثًا بيئيًا أو إشعاعيًا ينتقل بفعل حركة الأمواج أو الرياح إلى مدن ضفة الخليج الغربية.

هذا ويعتمد التصعيد لأزمة البرنامج النووي الإيراني على الآتي:

أولاً: هناك تصور لدى القيادة الإيرانية – المبني على نجاحها النسبي في تأخير المشروع الأمريكي في العراق – بأن الوقت مناسب لتحدي الوضع الراهن في الخليج، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تزايد الاحتمال بالاتجاه المتعمد من هذه القيادة نحو التصعيد في الأزمة الحالية. ويأتي تحريض حزب الله اللبناني للسعي لمواجهة إسرائيل عسكريًا بصورة تهدد الأمن الوطني اللبناني كدليل على جدية هذا التصور لدى القيادة السياسية الإيرانية.

ثانيًا: هنالك احتمال متزايد آخر بخروج الأزمة عن نطاق السيطرة بسبب إما تدخل عوامل خارجة عن التقدير (مثلاً العامل الإسرائيلي)، أو لخطأ في تقدير القيادة الإيرانية لدور دول مجلس التعاون الخليجي في أي حشد عسكري في المنطقة، أو لقيام قائد عسكري محلي (مهما كانت جنسيته) – لسوء فهمه لقواعد الاشتباك أو لفقدان الاتصال بقيادته أو لدافع ذاتي – بتصرف متهور يورط أطراف الأزمة في مواجهة عسكرية مباشرة، أو لغير ذلك من الأسباب.

ثالثًا: هنالك احتمال متزايد بتعرض دولة خليجية لنوع أو آخر من الإرهاب التقليدي (تفجيرات، اختطاف، اغتيال ... إلخ)، كنتيجة لأوامر من القيادة الإيرانية ذاتها لأحد أجهزتها، أو لتدخل أطراف أخرى (منظمة إرهابية مثلاً) لحساب هذه الأجهزة، أو لمبادرة أطراف أخرى لا يمكن التعويل على حسن تقديرها لسلبية أو إيجابية دورها في الوقت الراهن.

وبرغم سيناريو الحوار الذى إنتهجه الرئيس الأمريكى أوباما منذ توليه الإدارة الأمريكية بداية العام ٢٠٠٩ إلا أنه ما زالت إسرائيل تعلن يوماً بعد الآخر عن إستعدادها لتدمير البرنامج النووى الإيرانى والإعلان يوماً بعد الآخر عن تدريبات جوية فى مناطق بعيدة تشابه المسافة بينها وبين إيران مرة فى جنوب اليونان ومرة أخرى خلال شهر مايو ٢٠٠٩ فى جبل طارق على بعد حوالى ٣٥٠٠ كيلو متر من أراضى إسرائيل سواء كونها استعداداً لعمليات منتظرة أو فى إطار الحرب النفسية ضد إيران.

الفصل الثانى
الإستراتيجية المقترحة لدول الخليج

أن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ومعهم اليمن تعتبر خط المواجهة المباشر تجاه البرنامج النووي الإيراني السلمي والعسكري في حال وجوده مما يعني أهمية التحرك في كافة الاتجاهات والاستعداد للسيناريوهات المحتملة تجاه هذا البرنامج وهو ما يعني أهمية وضع إستراتيجية شاملة لهذا التحرك تتضمن إستراتيجية سياسية ودبلوماسية وإستراتيجية عسكرية وأمنية وهو ما نحاول استيضاحه في فصلنا هذا[٣].

أولاً – في المجال السياسي والدبلوماسي:

الاعتبارات التي يقوم عليها التحرك الدبلوماسي لمجلس التعاون الخليجي:

إن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي تؤكد أن الشركاء في إقليم الخليج: دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق، واليمن، تربطهم مصالح مشتركة، كما توجد مصالح بينهم ككل من جهة، والدول المحيطة بهم في النطاق العربي والإسلامي والدولي من جهة أخرى. **هذه المصالح من الممكن تلخيصها في التالي:**

- الحفاظ على توازن القوى في العالم وفي منطقة الخليج والشرق الأوسط.
- الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وصالح استقرار ورخاء شعوبها.
- الحفاظ على الجوار التاريخي مع شعوب مسلمة وغير مسلمة، تجمعهم معًا روابط تاريخية تصب في صالحهم واستقرار المنطقة المشترك.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية الدولية كدول خليجية منتجة للنفط ومصدرة له للدول المحيطة.

- الحفاظ على المصالح المشتركة الأخرى التي نمت عبر عقود طويلة والتي وطدها التعامل في مجالات التجارة ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة.
- تقليص فرص اللجوء لاستخدام القوة لحل المشكلات التي تطرأ بين الدول.
- أنه بقدر ما تخلق هذه الأزمة من ضغط متزايد للتوصل إلى حلول سلمية وواقعية مع إيران، بقدر ما تمنحه لدول الخليج من فرص لخلق توازن استراتيجي مستمر في منطقة الخليج يقوم على المصالح المشتركة بعيدة الأمد بين دول المجلس وبين إيران وباقي دول العالم.

وفيما يتعلق بأسس الخطاب الدبلوماسي الموجه إلى أعضاء المجموعة الدولية ككل فإنه يجب أن يكون واضحًا أولاً فيما نتوقعه منهم، وهو أن يتعاملوا مع الأزمة القائمة بالأهمية النابعة من خطورتها غير المسبوقة، وبروح المسؤولية الجماعية.

- فبالنسبة للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي فإن عليها تبعًا لذلك مسؤولية أساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين. ويرتبط بهذا كونها أيضًا قوى نووية بحسب تعريف معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ولذا فهي ملتزمة أيضًا تجاه دول الخليج بضمان أمن الدول كدول غير نووية ضد الابتزاز النووي من قبل دول نووية غير موقعة على المعاهدة.
- أما بالنسبة للدول الأخرى خاصة تلك المتقدمة في التكنولوجيا العسكرية والنووية (مثل ألمانيا)، فإنها ملتزمة بموجب اتفاقيات وقواعد دولية بالتحكم فيما تبيعه من سلع إستراتيجية تتعلق إما بتطوير القدرات النووية في الاتجاه العسكري، أو بتكنولوجيا الصواريخ، أو ما شابه ذلك في الأهمية الإستراتيجية، مما له تأثير على أمن الدول الأخرى.
- ونظرًا للخطورة النوعية للأزمة الحالية في منطقة الخليج، فإن دول الخليج لن تقبل بأن تقوم بعض الدول بتقديم مصالحها التجارية والمالية قصيرة الأجل على المصالح الإستراتيجية، وذلك بالإخلال بميزان القوى بإدخال تفوق عسكري لإيران يضاف إلى تفوقها العددي والجغرافي، ويجب أن تكون رسالة دول الخليج في هذا الشأن واضحة للجميع.

- أن رفضنا حيازة إيران لقدرات نووية في المجال الحيوي والبيئي ينبع من مخاطر هذا البرنامج حتى السلمي على دول الخليج العربية.
- إن إدخال العامل النووي في ميزان القوى الإقليمي ليس من شأنه سوى أن يخلق سباق تسلح جديد بين دول المنطقة لن يكون للقوى غير المنخرطة في حل الأزمة حاليًا، وبحسب ميزان القوى الدولي الحالي أن تستفيد منه كثيرًا.
- إن التغير في ميزان القوى من شأنه كذلك أن يزيد من تدخل القوى الخارجية في منطقة الخليج، ويعطي نفوذًا إقليميًا لدول شرق أوسطية (إسرائيل)، أو آسيوية (باكستان) لا تتفق مصالحها بعيدة المدى مع مصالح كل من يريد الإخلال بميزان القوى الخليجي بالضرورة.
- إن الأزمة الحالية خلقت وضعًا يتيح لدول الخليج العربية ولدول العالم أن تضاعف فيه ليس فقط من زيادة القواسم المشتركة التي تجمع بينها والتي أشرنا إليها أعلاه، وإنما أيضًا من نفوذها الدبلوماسي بالعمل معًا لوضع نهاية سلمية للأزمة، وأن ترسى دعائم نظام أمن إقليمي تلعب المجموعة الدولية دورًا أساسيًا فيه، وفي دعم استقراره واستمراره.

وبناء على كل هذه الاعتبارات فإنه يمكن أن تنطلق دول الخليج بمبادرة دبلوماسية لوضع وتقديم إستراتيجية – لتوضيح كيفية تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع ظاهرة النزوع للتسلح النووي في المنطقة، إستراتيجية شاملة تقوم على الحفاظ على المصالح العليا دومًا، والبناء على نقاط القوة التي لديها (النفوذ السياسي والدبلوماسي والروحي القائم على التوظيف الجيد للقدرات الاقتصادية والمالية)، وسد الثغرات وتعويضها في النواحي التي تعاني فيها ضعفًا نسبيًا مقارنة بجيرانها (في الحجم والمساحة والقوة البشرية والعسكرية)، وبحيث تكون إستراتيجية مرنة، ومتدرجة التنفيذ، تقوم على إجراءات مبدئية لبناء الثقة بينها وبين إيران من جهة، ودول الخليج جميعًا وباقي جيرانها الإقليميين، في كل المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية من جهة أخرى.

ثانيًا – في الجانب العسكري والأمني:

في هذا المجال فإنه بأخذ الاحتمال الأسوأ، وافتراض أن الأزمة الراهنة سوف تتصاعد إلى درجة استخدام القوة ضد إيران، فإن دول مجلس التعاون الخليجي معرضة لأخطار مباشرة وغير مباشرة عند حدوث مثل هذا الاحتمال. كما أن هذه الدول لا يزال لديها قدرة لتقوم بها في مجالات الحشد والتنسيق لقواتها المسلحة، وقوى الأمن الداخلي، والقوات والأجهزة المساندة، وأجهزة الدفاع المدني والطوارئ والخدمات المدنية المرتبطة بها، **من أجل التصدي للسيناريوهات المحتملة التالية:**

- التعامل مع تهديد بيئي أو إشعاعي غير معروف.
- التعامل مع عمليات إرهابية وقلاقل تهدد الأمن الداخلي.
- التعامل مع ضربة غير تقليدية (قنبلة إشعاعية قذرة).
- إنهاك خدمات الطوارئ بسبب وتيرة العمليات.
- تهديد الموارد الاقتصادية الإستراتيجية.
- تهديد الخدمات المالية والتجارية وطرق الاتصالات.
- عدم القدرة على السيطرة على الوضع الداخلي.
- التأثير السلبي لتوتر العلاقات الدبلوماسية على الجاليات الأجنبية.
- الوصول إلى درجة الاستنزاف للقدرات الوطنية للدولة.

والغرض من الاستعداد لمثل هذه السيناريوهات ألا نجعل منها وسائل ضغط مضاد من قبل إيران للتأثير على سلوك دول المجلس أثناء إدارة الأزمة، وأثناء قيام دول المجلس بأي نشاط دبلوماسي.

فبالإضافة إلى ذلك فإنه من المهم أن تظهر دول مجلس التعاون الخليجي تنسيقًا سياسيًا على مستوى القرارات الإستراتيجية العليا. وأن يتم إيصال رسالة واضحة للقيادة الإيرانية، أنه بتدهور الأوضاع إلى مستوى المجابهة العسكرية التي تعرض

إقليم الخليج لأخطار غير مسبوقة، فإن القيادة الإيرانية تخاطر بخسارة كل ما تبقى لها من رصيد سياسي ومصداقية لدى الأطراف الإقليمية، كما أنها تخاطر على المستويين المتوسط والبعيد بالدخول في سباق تسلح مع دول مجلس التعاون الخليجي لن تستطيع أن تكسبه أبدًا. وهذه حقيقة تدركها القيادة الإيرانية وذلك بسبب التفاوت الكبيـــر فـــي القدرات المالية بينها وبين دول المجلس، وكذلك لعلاقة التحالف القوية لهذه الدول مع مصادر السلاح والتكنولوجيا المتفوقة.

ومن الطبيعي أن مثل هذا التصعيد على المستوى الاستراتيجي يتناقض مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ينـــتج عنه إضعاف مؤكد للقدرات المالية لدول المجلس أيضًا، ومن ثم يبطئ من تنفيذ هـــذه الأهداف، ولكنه في ضوء السلوك الإيراني غير الواقعي في الأزمة الراهنـــة، ربمـــا سوف يصبح خيارًا لابد من وضعه على طاولة المفاوضات إن عاجلاً أو آجلاً.

الفصل الثالث

مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي

شهدت منطقة الخليج خلال العقود الثلاث الماضية أن لم يكن على امتداد أكثر من ذلك ثلاث حروب طاحنة هددت كيانات دول وقدراتها ودمرت منهـا العديـد حيـث اتسمت منطقة الخليج بتعدد الصراعات والحروب الإقليمية ولم تنعم فيه دولة بـالأمن والاستقرار والذي تعددت البحوث والدراسات بشأنه وقـد لخـص أحـد المسئولين الخليجيين الغاية الإستراتيجية لأمن الخليج من وجهـة نظـر دول مجلـس التعـاون الخليجي في: "حماية كيان دول المنطقة، وحقها في البقاء، وسـيادتها وهيبتهـا فـي المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي"[٤].

وبرغم الفاصل بين الحروب في المنطقة مـن عـام ١٩٨٠/١٩٨١ إلـى عـام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣ وهي فترات هذه الحروب لم يتم اتفـاق دولـة علـى تحقيق الأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم والتي يعتبر التحرك الـواقعي لكافـة الدول المطلة على الخليج لإحداث تغيير جوهري ملموس فـي المحـددات الرئيـسية لسياسات الدول المطلة على ضفتي الخليج يعتبر شرطًا جوهريًـا لا غنـي عنـه[٥] للتوصل إلى صيغة مشتركة ومتفق عليها للأمن الإقليمي المنطلق مـن رؤى وطنيـة لدول هذه المنطقة.

فلقد شهدت هذه المنطقة ثلاث حروب إقليمية تم التعامل في نهاية كل حرب منها مع تداعياتها بشكل جزئي أو وقتي، وجرت محاولات متكررة ومحدودة للمواءمة بين الثوابت والمتغيرات الإقليمية وعلاقات القوى الناجمة عن محـصلتها، دون أن تبـذل جهودًا جادة ونابعة من دول المنطقة لوضع أسس ومقومات نظام أمن إقليمـي يلبـي احتياجاتها الذاتية، ويسهم في إخراج هذا النظام الإقليمي المأزوم من دوامـة الحالـة

الإقليمية غير المستقرة، وهذا الوضع يعود إلى الافتقار لصيغة أمنية تتجاوز صيغة "توازن القوى" الحالية. كما أن هناك مناطق أخرى في العالم في آسيا وأوروبا وغيرها، نجحت في الانتقال من حالة التوتر والمواجهات الساخنة، إلى مرحلة الاستيعاب السياسي الهادئ لمشاكلها الأمنية الإقليمية، بالتوصل إلى صيغ وآليات إقليمية مشتركة مكنتها من حشد مواردها من أجل السلام والتنمية المشتركة.

ومن هنا تجئ الخشية من أن استمرار التركيز البالغ على أزمة الملف النووي الإيراني، على أهميتها، وضعف الاهتمام بمعالجة الأسباب الإقليمية الكامنة وراءها، قد يسهم في المزيد من تعميق الشكوك بين الأطراف الإقليمية، وقد يؤدي إلى الانزلاق إلى تكرار مسلسل الحروب الإقليمية وآثارها المميتة على امتداد المنطقة، والتي ستكون هذه المرة ضربًا من الجنون والانتحار السياسي الشامل، لأنها ستحرق الأخضر واليابس.

والوضع الإقليمي الخليجي الحرج الراهن أصبح يستوجب، أكثر من أي وقت مضى، بذل جهود مكثفة للبحث عن صيغة جديدة للتعايش والوفاق الإقليمي، يتم التعامل من خلالها مع أزمة الملف النووي الإيراني، **لعدة أسباب لعل في مقدمتها**[٦]:

١ – أن استمرار طغيان البعد الدولي وتأثير أطرافه الفاعلة على تفاعلات العلاقات الإقليمية في منطقة الخليج، دون تحرك سياسي إقليمي مقابل، سيؤدي إلى استمرار حالة إنشغال الأطراف الإقليمية بأعراض المرض دون التركيز على أسباب ظهوره واستمراره، وهو الجانب الاستراتيجي الأهم.

٢ – تجاهل بحث أسباب عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج وتحديد الصيغ المناسبة لاستيعابها بشكل مؤسسي ومتدرج، من شأنه تراكم الأزمات وبروز مشاكل إقليمية جديدة تزيد الركام السابق وتعقد جهود بناء الثقة المتبادلة، واستمرار مثل هذا الوضع هو بلا شك لصالح أطراف خارجية، وفي غير صالح دول المنطقة وشعوبها، حيث يعد خصمًا من فرص أفضل لمستقبلها.

٣ – إن اعتماد الأمن الإقليمي على موازين القوى العسكرية وحدها يخلق عادة دائرة مفرغة تستغلها أطراف خارجية، وثغرات جاذبة قد تغري بعض الأطراف الإقليمية بممارسة نوع من الهيمنة الإقليمية أو القيام بمغامرات لزعزعة استقرار المنطقة، في ظل غيبة آليات إقليمية مشتركة تحول دون ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ عام ١٩٨٨، والمتعلق بإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية، والذي تضمن في فقرته الثامنة الدعوة لبحث إمكانية إقامة بنية إقليمية جديدة للأمن الإقليمي في منطقة الخليج، فإن هذا القرار لم يجد أي متابعة جادة من قبل دول المنطقة المعنية أساسًا به، ولم يعقد أي إجتماع إقليمي لإجراء مباحثات بين كافة هذه الدول لمناقشة الأبعاد المتعددة لهذا الموضوع الحيوي، وبالتالي استمرت ظاهرة الفرص الضائعة في هذه المنطقة.

وبطبيعة الحال لا يمكن الادعاء بأن التوصل إلى إطار أمني وقابل للتطبيق يعد أمرًا سهلاً، فنحن نتحدث عن الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وآليات تحقيق الوفاق بين جميع دولها، عبر صيغة مؤسسية تستند إلى الابتعاد التدريجي عن مفهوم ميزان القوى التقليدي إلى مفهوم إقليمي ذاتي يأخذ في اعتباره المخاوف والتهديدات الحقيقية لمختلف الأطراف وسبل التعامل الإقليمي معها، وتعزيز مقومات بناء الثقة بين دول هذا الإقليم، وبناء جسور من الاعتماد المتبادل بينها، يتنامى عائدها مع الزمن بشكل يجعل من الصعب فك الارتباط بها.

أولاً – الأمن الإقليمي وتوجهات دول المنطقة:

رغم تعدد المؤتمرات واللقاءات الدولية حول أمن منطقة الخليج، على مدى العقود السابقة فإنها لم تمكن دول الخليج كاملة حتى الآن من التوصل إلى رؤية سياسية مشتركة، قادرة على اعتناق نظام أمني خليجي مقبول من مختلف الأطراف المعنية.

وللوقوف على مجمل تهديدات أمن الخليج نعود إلى ما جاء على لسان "خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود" في خمسة مصادر تهدد أمن الإقليم الخليجي.

أولها: مشكلات الحدود البرية والبحرية، فقد تحولت المعطيات الجغرافية في منطقة الخليج، إلى مصدر مهم من مصادر عدم استقراره نتيجة عدم رضا بعض دولها بحدودها وتحينها الفرص لتغيير خريطتها وتحريك حدودها.

وثاني هذه التهديدات – في تقديره – تطلعات وأطماع بعض دول الإقليم للهيمنة الإقليمية، والسعي للإطاحة بالأنظمة الخليجية.

وثالثها: هو سباق التسلح، فهذا السباق مازال مستمرًا في النظام الإقليمي الخليجي، رغم أنه أخذ في الانحسار عالميًا.

الرابع: هو الإرهاب والعنف الذى انتشر فى الآونة الأخيرة.

أما الخامس: فيتمثل في التهديدات الإسرائيلية والتأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل(٧).

وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة العوامل المؤثرة في:

١ – الإدراك الأمني لدول مجلس التعاون وتداعياته:

لقد كان للحروب الخليجية والمتغيرات الإقليمية المتلاحقة التأثير الجوهري في مفهوم الأمن الخليجي لدول مجلس التعاون والذي تأثر بالأحداث التي شهدتها المنطقة.

فقد أشار إعلان الدوحة الصادر عن هذه القمة الخليجية فى ديسمبر ١٩٩٠، إلى عدم كفاية الترتيبات الأمنية والدفاعية القائمة في إطار مجلس التعاون، ومن ثم دعا الإعلان إلى استكمال وضع الترتيبات الأمنية والدفاعية لدول المجلس، والتي تكفل حماية الأمن القومي لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست.

وبعد إعادة قراءة النتائج العسكرية المباشرة وغير المباشرة لعملية تحرير الكويت، ظهر النزوع الخليجي قويًا نحو اعتبار السياسات الأمنية الإقليمية أقل أهمية وحصانة من الضمانات الأمريكية تحديدًا والغربية عامة، وبالتالي صار التفضيل الخليجي هو ضمانات الأمن الدولية.

وقادت هذه التطورات، التي فرضت نفسها، إلى ارتكاز السياسات الدفاعية لـدول مجلس التعاون، لفترة ما بعد حرب الخليج الثانية، على معادلة ثلاثية ومتكاملة الأبعاد لحماية أمنها الوطني، **تجمع ما بين:**

- تحديث قدراتها العسكرية الذاتية الوطنية قدر إمكاناتها.
- والسعي لزيادة فاعلية ترتيبات الأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي.
- وإبرام عدد من اتفاقيات الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة وعدد مـن الـدول الأخرى، بهدف تحقيق مفهوم توازني تعويضي لأمنها وفق رؤية جديـدة تـضمن استقرار المنطقة[٨].

بعد أن أصبح إمكان التوصل إلى أمن إقليمي حقيقي بعيد المنـال فـي المـدى المنظور، مع الأمل مستقبلاً في إضافة بعد عربي رابع لهذه المنظومة عندما تتـوافر مقوماته بشكل كاف، وهو بعد يصعب إهماله لأنه يمثـل عمقًـا سياسـيًا وجغرافيًـا وديموغرافيًا لأي ترتيبات أمنية خليجية.

وفي الواقع فقد أدركت دول مجلس التعاون بعد الغزو العراقي للكويـت، فـشل العقيدة الدفاعية الوقائية السابقة ذات الطبيعة السياسية في الجوهر، وأنـه لابـد مـن التحول إلى عقيدة دفاعية جديدة تستند إلى منطق "الردع العسكري"، لصعوبة أن تبقي هذه الدول دون مظلة أمنية فعالة لمواجهة الأخطار التي تأتي من جيرانها.

ومما زاد من صعوبة المشكلات الأمنية في منطقة الخليج العربي، تعدد الفاعلين المؤثرين والمهتمين بالمنطقة، فلكل مصالحه ورؤيته لتأمينها، والمصالح لا تتطابق في معظم الحالات. ونتيجة لذلك تباينت أطروحات الأطراف المختلفة لترتيبات الأمن فـي الخليج، تبعًا لمصالح وأهداف كل فاعل مؤثر، وتداخل الترتيبات السياسية والعسكرية والإستراتيجية والاقتصادية، وتعدد النماذج والصيغ الأمنية والإقليمية المطروحة، ولكن الغلبة كانت لأكثر الفاعلين المؤثرين في المنطقة، وهم أساسًا دول الخلـيج، ورؤيتهـا للنموذج الأمني المطلوب، وقد أدى ذلك إلى تغير أسبقيات وأولويات الدوائر الأمنيـة المطروحة وفقًا لمدى أهميتها النسبية، وأعطيت الأولوية للترتيبات الأمنية مع القـوى الدولية الكبرى.

٢ – التوجهات الإيرانية إزاء أمن الخليج:

تتلخص الخطوط العامة للتصور الإيراني لأمن منطقة الخليج فيما يلي:

- إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة يتضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها.
- وأن تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثماني المطلة على الخليج.
- ورفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال.
- وإخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.
- وأن يكون السماح باستمرار وجود القوى الغربية والأمريكية في المنطقة مشروطًا بأقل عدد ممكن من القوات المسلحة.
- عدم تقبل أي دور عربي في أمن الخليج.

وتريد إيران خليجًا مغلقًا تقود فيه صيغة الأمن الإقليمي، بينما ترى دول مجلس التعاون الخليجي تأكيد الصفة الدولية للممرات المائية في المنطقة[٩].

وبالمقابل ارتكزت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران طوال قرابة السبع وعشرين عامًا السابقة على احتواء الدور الإقليمي لإيران، وظلت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة معها طوال هذه الفترة وحتى الآن، وجانبًا من هذه النظرة الأمريكية للنظام النووي الإيراني يعود إلى اعتبارها ضمن الدول التي يمكنها تهديد المصالح النفطية الأمريكية في الخليج، كما أنها عنصر تهديد أمني لإسرائيل. فالتخوف الأمريكي من إيران نفطي وأيديولوجي وسياسي بالدرجة الأولى، وهو ما يفسر الكثير من عناصر الموقف الأمريكي تجاه ملف إيران النووي.

ولعل مما عزز توجه إيران للطموح النووي وجود إدراك واضح لديها للمخاطر التي تواجه أمنها القومي، في ظل نظام دولي تقوده دولة واحدة، وتمارس سياسة انتقائية فيما يتعلق بحظر انتشار الأسلحة النووية. وهي سياسة يصفها البعض

"بالانتشار المميز" أو "الانتشار المختار"، ومن أمثلتها تغاضي الولايات المتحـدة عـن امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، وسعي واشنطن المتواصل لعزل هذه المسألة باستمرار عن جدول أعمال الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط(١٠).

ولقد استقطب الملف النووي الإيراني المشهد العربي والإقليمي والـدولي بحيـث أصبح يمثل "الأزمة الكبرى" التي تنضوي تحت لوائها كافة مشاكل المنطقة، وهو ملف يعتبر إقليميًا بامتياز رغم غياب الدول العربية عنه، وضعف تأثيرها على تطوراتـه، واستبعاد الولايات المتحدة لها رغم انعكاساته وتداعياته على أمنها القومي(١١).

لا أحد ينكر أن إيران دولة إسلامية وجارة هامة، ويقدر دورها الإقليمي الإيجابي، ودورها التاريخي والثقافي، وتقدر حضارتها الفارسية، وهي تعتبـر عـضوًا فـاعلاً وأساسيًا في الاستقرار والأمن في المنطقة. وتتفهم دول مجلس التعـاون أن تمـارس إيران نفوذًا طبيعيًا أو حميدًا ينبثق من ثقلها الإقليمي – ولكن ليس لفـرض الهيمنـة، فالمطلوب هو تعزيز فرص الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، إلا إن إيران – في تقدير البعض – مازالت تشكل تحديًا إقليميًا كامنًا ومحتملاً. ورغم سعي دول مجلـس التعاون لجعلها شريكًا نشطًا وفاعلاً بعيدًا عن تطلعات الماضي ومشاكله، إلا إن هـذا السعي لم يحقق نتائج ملموسة على صعيد الواقع(١٢).

٣ – المستقبل الغامض للعراق:

كان العراق، قبل الإحاطة بـ "صدام حسين" يمثل إحدى القوى الإقليميـة التـي تحافظ على توازن القوى لمواجهة التأثير الإيراني على المعادلات السياسية والأمنيـة في منطقة الخليج، ولقد تم تحطيم النظام العراقي السابق والمقومات الأساسية للدولـة العراقية، وتم تفكيك جيشه وعناصر الشرطة عام ٢٠٠٣، ومازال العراق يعيش فـي حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني، نتيجة عمليات الفك وإعادة التركيب التـي اتبعتها واشنطن فيه، وأحدث ذلك فراغًا إقليميًا لصالح إيـران ولا ينتظـر أن يعـود العراق إلى سابق مكانته قبل مرور أكثر من عقد من الزمن(١٣).

كما أدى الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة منذ عام ١٩٩١، والذي بلغ أوجهه بعد إسقاط النظام العراقي، إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة لأنه كان سببًا في فقدان التوازن الإقليمي المطلوب لدعم الاستقرار والأمن في المنطقة، وجعل الترتيبات الأمنية الإقليمية ترتبك وتواجه حالة من الغموض، وعرقل الإجماع الأمني في المنطقة، نتيجة سعي واشنطن لفرض سيناريو الأمن الأحادي القطبية في منطقة الخليج، الذي يصب في اتجاه تدعيم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى فيه، وفي مقدمتها، إحكام السيطرة على ثروات المنطقة النفطية التي تمكنها من ممارسة هيمنتها كقطب أوحد في العالم وهو ما سيؤدي إلى عدم الاستقرار طالما بقي الوضع هكذا لعقود قادمة.

ثانيًا – البعد الأمريكي والدولي في أمن الخليج[١٤]:

تزايدت أهمية منطقة الخليج الإستراتيجية مع بدء الألفية الثالثة، وستظل كذلك لعدة عقود قادمة، فالمنطقة هي موطن نحو ٦٥% من احتياطي النفط المؤكد في العالم، و٣٠% من النفط المنتج عالميًا، إضافة إلى احتياطياتها من الغاز الطبيعي، كما تزايد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج[١٥]. "لقد أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على النفط الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم"، تصدرت هذه العبارة الخطاب السنوي للرئيس الأمريكي عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في مطلع عام ٢٠٠٦.

وتدرك الولايات المتحدة بعمق مدى الانكشاف التي أصبحت عليه الآن وفي المستقبل المنظور، وربما لمدى أبعد من ذلك في مسألة المعادلة النفطية، وتشير دراسة أعدتها وزارة الطاقة الأمريكية في ٢٠٠٣ أن استهلاك الولايات المتحدة من النفط قد يصل إلى حوالي ٢٩,٢ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٥، صعودًا من ١٩,٧ مليون برميل يوميًا عام ٢٠٠٠[١٦].

وتزايد معدل الواردات النفطية الأمريكية الخارجية، وضع منطقة الخليج في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية ومركزية الضغط فيها منذ منتصف القرن الماضي،

وهو ما عبر عنه الجنرال "انتوني زيني" عندما كان قائدًا للقيادة المركزية الأمريكية عام ١٩٩٩ حيث ذكر أن: "منطقة الخليج بما تحتويه من كميات هائلة من احتياطيات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل في الإقليم والاستفادة من الثروة النفطية الهائلة فيها"(١٧).

ويؤكد المحللون أن الحرب الأمريكية على العراق كانت دوافعها نفطية بالأساس، فالعراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ويوجب تعزيز الوجود الأمريكي في العراق. وتتطلع الولايات المتحدة إلى تعزيز حصة شراكتها في النفط العراقي، إضافة لضبط الإيقاع في منطقة الخليج برمتها، وحراسة منطقة أوراسيا من باطنها، في مواجهة تطلعات روسيا والصين، والتي تكتمل مع منطقة القرن الأفريقي حتى نيجيريا لتصنعان معًا دائرة واحدة من المصالح الأمريكية النفطية والأمنية – تعزز قدرتها في مواجهة منافسات دولية حادة على الموارد النفطية مستقبلاً.

ولهذا قامت الولايات المتحدة بإعادة ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز"، وذلك باستخدام آلتها العسكرية، ومن الملفت للنظر أن خريطة الإرهاب والدول المارقة التي حددتها واشنطن هي ذات الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية للنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الأفريقي، فالمخطط الأمريكي يتداخل فيه الإرهاب مع النفط ومعادلة الأمن والطاقة، والهدف النهائي هو تحقيق الهيمنة على النفط وتدفقه ومعابره.

ومن هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة، لفرض مفاهيمها للأمن الإقليمي الخليجي والذي يمكنها بالدرجة الأولى من حماية مصالحها الحيوية في هذه المنطقة. وبذلك لم تعد قضية أمن الخليج مسألة إقليمية فحسب، بل أصبحت جزءًا من حسابات الأمن القومي لكثير من دول العالم من خارج المنطقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والتي تعتمد عليه لإمدادها بالنفط ومصالح أخرى.

وبطبيعة الحال، فإن مدى تدويل الأمن في منطقة الخليج يحكمه مستوى كثافة المصالح الدولية فيها، والذي أدى إلى بروز مفاهيم دولية متعددة لأمن الخليج، ناجمة

عن صراع أدوار الفاعلين الدوليين حول كيفية الحفاظ على مصالحها وعلى السلم والأمن في هذه المنطقة، آخرها دخول الناتو على خط التفاعلات في المنطقة، وتوسيع نطاق المنافسة أو التداخل مع المفاهيم الإقليمية المطروحة لهذا الأمن، الأمر الذي شكل تأثيرًا بالغًا وضاغطًا على التوجهات الأمنية الإقليمية[١٨].

وتتجلي أهم أوجه معضلة الأمن الإقليمي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة التي تتصرف على الدوام وفق مقتضيات مصلحتها القومية، ومع ذلك يرى البعض أن الشراكة الخليجية – الأمريكية قد حققت بعض الإنجازات الإقليمية، منها، تغيير النظام العراقي، الحفاظ على النظام الأمني الإقليمي، وحماية الجغرافيا السياسية للمنطقة، وتلاشي الجاذبية للتطرف والأيديولوجيات، وتسويق الفكر المعتدل والنهج الديمقراطي، وإقرار مبدأ الدولة الفلسطينية وضرورتها كحل نهائي للمشكلة[١٩].

وإزاء هذا الوضع المعقد والمتشابك، وجدت أغلب دول مجلس التعاون نفسها، في تعاملها مع قضية الأمن الإقليمي الخليجي، أنها أمام بعض جوانب خيار قائم، يصعب في المدى القصير المنظور إيجاد بديل له للتعامل مع الاختلال المتأصل في ميزان القوى الإقليمي واتصالاً بذلك يخلص أصحاب هذا الرأي، إلى أنه ينبغي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية جزءًا في أي ترتيبات أمنية، فهي لاعب رئيسي، وأن موافقتها على أية بنية أمنية إقليمية جديدة هي أمر أساسي في المنطقة.

ثالثًا – مقترح صيغة جديدة للأمن الإقليمي الخليجي:

نتيجة للتباين في رؤى الأطراف الإقليمية في تحديد مصادر المخاطر الأمنية، لتضارب المصالح الأمنية بين ضفتي الخليج، باستثناء المصادر التي تمثل تهديدات مباشرة واضحة. ولا توجد تقييمات متفق عليها، سواء من حيث كونها تهديدات مباشرة أم لا، أو احتمالات تحولها إلى مصادر لتهديد الأمن الإقليمي، أو المتغيرات الوسيطة التي يمكن أن تدفع في هذا الاتجاه، أو المدى الزمني المتصور لحدوث التحول باتجاه التهديد، بل يبدو أحيانًا أنه لا يوجد تقييم ذاتي محدد لحجم ظاهرة عدم

الاستقرار الأمني في المنطقة. كما أن هناك اختلافًا في الآراء حول تحديد معنـــي أو مصطلح لتوازن القوى يمكن الاتفاق عليه(٢٠).

يضاف إلى ذلك أن المناخ الأمني في المنطقة يصاغ من قبل أطـــراف متعـــددة إقليمية وعالمية ذات مصالح متداخلة ومتناقضة، وفي إطار صراع متعـــدد الأبعـــاد، سياسي واقتصادي وأيديولوجي وعرقي... الأمر الذي زاد من تعقيد تركيبـــة معادلـــة الأمن والاستقرار والمحافظة على السلام في هذه المنطقة.

ولقد ساد في منطقة الخليج خلال العقود الأربعة الماضية على الأقل مفهوم معين "لتوازن القوى" مفتعل ومصطنع، فهو خليط من مفهوم ونظام مبني على هيمنة دولـــة واحدة (الولايات المتحدة)، ويتسم بحالة من عدم الاستقرار والحرب.

وفي الواقع لم تكن الولايات المتحدة مهتمة بنظام "توازن القوى" فـــي المنطقـــة، وإنما سعت، وفي إطار مخطط، إلى القضاء على التوازن الطبيعي في القوى بالمنطقة عن طريق إضعاف كل القوى الإقليمية، لتبقي هي القوة المسيطرة دومًا، وكان مـــآل هذا المفهوم دائمًا إلى طريق مسدود، وقد كان ذلك مقصودًا، لاستمرار وضع الهيمنـــة الأمريكية على صنع القرار في دول هذه المنطقة، وهي صيغة تعطي وزنًا مرجحًـــا، إن لم يكن مطلقًا، للمكون العسكري للأمن، وتصبح معه كل دول المنطقة في حاجـــة متواصلة للمظلة الأمنية الأمريكية.

والمحصلة النسبية لمفهوم الأمن الخليجي الإقليمي القائم على مبدأ "توازن القوى"، على هذا النحو، يثير التساؤل حول جدوى الاستمرار في إتباعه وضرورة البحث عن صيغة جديدة أو صيغ جديدة بديلة تبدأ بتحديد أهدافها ثم مبادئها العامة وآلياتها.

ولاشك أن استمرار هذا الوضع المعقد والهش لن يؤدى إلى الأمـــن والاســـتقرار لدول المنطقة كافة وهو ما يستلزم التحرك من الجانبين للوصول إلى أمن إقليمي يتفق عليه بين كافة الأطراف، وإذا نجحت دول الضفتين في تحييد الآثار السلبية للمخاوف السياسية والأمنية، وتم التوصل إلى صيغة جماعية تسهم تـــدريجيًا فـــي بنـــاء الثقـــة المتبادلة، وإيجاد الحلول السياسية للمشاكل العالقة، فإن ذلك سيفتح الباب واسعًا للتعاون

الإقليمي المشترك في المجال الاقتصادي والمجال الزراعي وتنمية المـوارد المائيـة ومجال الصيد والإنقاذ البحري والبيئة وفي المجال النفطي والغاز وغيرهـا، ويخلـق بذلك نوعًا من تشابك "وتوازن المصالح"، يقلل من وزن مقاربة "توازن القوى" السائدة الآن تدريجيًا، وما تردد عن قيام الكويت وإيران بإبرام صفقة بقيمـة مليـار دولار، لإنشاء خط أنابيب لنقل المياه الإيرانية إلى الكويت، يعتبر مثالاً جيدًا لنوع من الاعتماد المتبادل، الذي يدعم جهود بناء الثقة ضمن إطار مفهوم توازن المصالح.

وقد سبقت دول ومناطق عديدة في تحقيق أمن إقليمي دائم ومـستقر، منهـا دول أوروبا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE وما أطلق عليـه نمـوذج هلسنكي وكذلك نموذج الآسيان ASEAN[٢١].

وهناك اقتراح بإنشاء "رابطة الجزيرة العربية والخليج للأمن والتعاون"، وتـشمل في عضويتها دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى العراق واليمن وإيران، ويرى أصحاب هذا الاقتراح أن إقامة مثل هذا التجمع سيولد شعورًا بالانتماء الإقليمي المشترك، وإحساسًا أكثر بالذات، لدى الدول الثلاث الأخيرة، وتقديرًا متناهيًا لاعتراف الآخرين بحجمها ودورها في المنطقة، مما يدفعها إلى التصرف بوعي وحكمة، وتقديم تنازلات وإسهامات من جانبها لإنجاح هذا الإنجاز الإقليمي، وبطبيعة الحال فإن قيـام هذه الرابطة لن يكون سهلاً وسيستوجب جهدًا كبيرًا للتمهيـد لـه بإزالـة تراكمـات الماضي، وعقد اتفاقيات إقليمية بعدم الاعتداء وإعادة الحقوق التي سـبق انتزاعهـا، وبعث الثقة المتبادلة قبل الانطلاق نحو تكوين تكامل اقتـصادي وثقـافي واجتمـاعي وإعلامي، وتأسيس آليات حديثة للمراقبة والإنذار، وفض النزاعات وإدارة الأزمـات والتحكيم[٢٢].

ويرى هذا الاقتراح أن فكرة "رابطة الجزيرة العربية والخليج للأمن والتعاون" لن تكون بديلاً لمجلس التعاون الخليجي، باعتباره منظمة ناجحة ظلت تعمل منـذ فتـرة طويلة من أجل أمن وسلامة واستقرار دول المجلس وتوفر لها مظلـة وخـصوصية يصعب تجسيدها في إطار أي تجمع آخر، ولذلك لابد أن يستمر المجلس كما هو وأن

تطرح أفكار وتوجهات ورؤى وتطلعات لتحقيق تقارب آخر بين دول الجزيرة والخليج، ثم تنظر في تطوير حجم هذا التقارب على ضوء المساعي الأولية، وبالاستعانة بتجارب مجلس التعاون الإيجابية خلال مسيرته الطويلة على مدى ربع قرن[٢٣]. ويقترح هذا المشروع عددًا من الإجراءات لبناء الثقة يجب على الدول إتباعها كضرورة لإنجاح النموذج الأمني.

وبطبيعة الحال فإن منطقة الخليج بحاجة إلى تبني نموذجًا لبناء أطر الثقة والأمن بين أعضائها، ومثل هذا الإطار لا يمكن أن يبني بين ليلة وضحاها، ولكن بالإمكان الاستفادة في هذا المجال من تجارب الآخرين.

وعلى دول المنطقة أن تفكر من الآن فيما بعد سيناريو الانسحاب الأمريكي من العراق، وتقوم بوضع تصور لمنظومة أمنية إقليمية خليجية تعتمد على توازن المصالح وبناء الثقة، ونظام لمراقبة التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل، يدعم باتفاقية عدم اعتداء يتم تعزيزها بضمانات من الأمم المتحدة، وأخرى من بعض القوى الدولية.

نخلص من ذلك إلى أن المطلوب بإلحاح هو العمل على فتح صفحة جديدة في العلاقات الإقليمية عنوانها "توازن المصالح" ومبادئ حسن الجوار، مع مراعاة مصالح مختلف الأطراف، وعبر انتهاج مفهوم واقعي للتعامل مع الوضع الإقليمي ومكوناته، وتوفير آليات ومحفزات الإقناع الكافي للأطراف الإقليمية بأهمية التغيير، فبعد الدروس القاسية للحروب الإقليمية المتتالية، وضح بجلاء أن العامل العسكري لم يعد العامل الحاسم في دعم فرص الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، بل على العكس فإن استمرار سيادة هذا العامل سيسهم في إطالة الوضع الإقليمي الحرج القائم ويسمح للأطراف الخارجية بالتدخل لتعقيده واستغلاله.

إن الأمر أصبح يتطلب وبشكل ملح توافر رؤية واحدة أو رؤى متقاربة بشأن تحديد المخاطر والتهديدات المواجهة لدول المنطقة، وتبني سياسات منسقة لمواجهتها تسهل من إقامة نموذج أمني إقليمي فعال، يسهم بدوره في إزالة أسباب حالة الشك التي تتسم بها حاليًا العلاقات بين دول المنطقة، بالبدء في اتخاذ إجراءات بناء الثقة المتبادلة ضمن آليات مؤسسية.

المراجع:

(١) د/ سامي محمد خالد الفرج – إستراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري الإقليمي – ورقة مقدمة في مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج – الذي عقد في المنامة بالبحرين يومي ١٠ – ١١ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٢) د/ سامي محمد خالد الفرج – إستراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري الإقليمي – مرجع سابق – صـ ١٥.

(٣) د/ سامي محمد خالد الفرج – مرجع سابق – صـ ٢١.

(٤) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن الخليج العربي من منظور وطني"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، سلسلة محاضرات الإمارات صـ ١٨.

(٥) د/ مصطفى عبد العزيز مرسى – مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي – إعادة التفكير في الأسس والخيارات من منظور وطني – ورقة مقدمة في مؤتمر المنامة السابق الإشارة إليه.

(٦) د. جمال سند السويدي، "مدى توافر العوامل المهيئة لوضع أسس جديدة للأمن والاستقرار في منطقة الخليج" في ندوة (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والاستقرار خلال العقد القادم: الفرص والقيود)، التي نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت، ١ – ٢/٥/٢٠٠١.

– وانظر أيضًا كلمة عبدالرحمن العطية في مؤتمر حلف شمال الأطلنطي وأمن الخليج، الدوحة، ٣٠/١١ – ٢/١٢/٢٠٠٥.

(٧) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن الخليج العربي من منظور وطني"، مرجع سبقت الإشارة إليه.

(٨) خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي والنفوذ وآليات التأثير"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.

- خليل على مراد، "الولايات المتحدة، النفط، وأمن الخليج في السبعينيات"، الخليج العربي، العدد ١، المجلد ١٤، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٢.

Richard W.Murphy, "Us Interests in the Gulf: Implications for America, Regional Policy", in Charles E. Davres, Global Interests in the Arab Gulf, New York: ST. Martin,S Press 1992.

(9) Siman Murden, Emergent Regional Power and Intemational Reaction in the Gulf, (London, Ithaca Press, 1995).

- خالد بن سلطان، مرجع سبقت الإشارة إليه ص ١٢ و ١٤ – ١٨.

(١٠) د. نادية أحمد مصطفى، "السياسة المصرية والخيار النووي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٩٧، يوليو ١٩٨٩، ص ص ٢٤ – ٥٩.

(١١) سعيد رفعت، "الغيب العربي وانعكاساته الدولية والإقليمية"، شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦، صـ ١٠.

(١٢) ويبدو أن قول "فريد زكريا محرر مجلة Foreign Affairs، في تحليله للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج، "لو لم يكن هناك صدام حسين لكان لابد من إيجاد صدام آخر"، وهذا يبين مدى العبثية في السياسة الإقليمية لأمريكا، في إهمالها الكثير من النقاط والمعادلات والقرارات الصحيحة في المنطقة، ورد ذلك في دراسة غولهان باجيك، "مستقبل العراق: محددات داخلية وخارجية"، شؤون المتوسط، بيروت، ربيع ٢٠٠١، صـ ٩٩ – ١٠٠.

(١٣) د. عبد الله فهد النفيسي، "إيران والخليج، ديالكتيك الدمج والنبذ ١٩٧٨ – ١٩٩٨"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩.

Jamal Al – Suwaidi, ed., Iran and the Gulf: A Search for Stability (Abu Dhabi: the Emirates Center for Strategic and Research, 1996).

(١٤) د. مصطفى عبد العزيز مرسى – مرجع سابق – صـ ١٢.

(١٥) انظر في هذه الناحية، محمد صفوت الزيات، "الولايات المتحدة وأمن الخليج ... طموح المصالح وحدود القوة"، مجلة آراء، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد ١٦، يناير ٢٠٠٦، صـ ٥.

- عمرو كمال حمود، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، صـ ٥٠ – ٥٥.

- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "كيف ستحدد الطاقة معالم الهيكل الأمني الجديد لمنطقة الخليج"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٦/٧/٤.

(١٦) عمرو كمال حمودة، مصدر سبقت الإشارة إليه نقلاً عن:

James A.Paul: Iraq: The Struggle for Oil, (Global Policy Forum, August 2002).

(١٧) خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي والنفوذ وآليات التأثير"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، صـ ٤٦.

(١٨) أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، صـ ١٧١.

(١٩) عبد الله بشارة، "العلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية"، في (ندوة مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية)، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٤، صـ ٨٧.

(٢٠) د. عبد المنعم سعيد، "المفهوم الحقيقي لتوازن القوى"، صحيفة الحياة، لندن ١٩٩٣/٩/١٧، صـ ١٩.

(٢١) د/ مصطفى عبد العزيز مرسى – مرجع سابق ١٩ – ٢٠.

(٢٢) د/ مصطفى عبد العزيز مرسى – المرجع السابق – صـ ٢٢.

(٢٣) وهي صيغة اقترحها العميد الركن القطري / مبارك بن سعيد عوجان الخيارين، في بحثه المقدم بعنوان: "إمكانات وآليات دعم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج على المستويين العسكري والأمني"، المقدم في الندوة التي نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت ٢٠٠٢، صـ ١٢ – ٢٧ نقلاً عن د/ مصطفى عبد العزيز مرسى – في المرجع السابق – صـ ٢٣.

ملحق رقم (أ)

أهم الخطوات التى مر بها المشروع النووى الإيرانى منذ ٢٠٠٢ وحتى الآن

١- أغسطس ٢٠٠٢:

ذكر مجلس المقاومة الوطني الإيراني "مجاهدي خلق"، وهي جماعة إيرانية معارضة تقيم خارج البلاد ، أن هناك منشأة كبيرة لتخصيب اليورانيوم في "ناتانز" ومحطة نووية تعمل بالماء الثقيل في "آراك ".

٢- ديسمبر ٢٠٠٢:

استناداً إلى صور لـ "ناتانز" و"آراك" التقطتها أقمار اصطناعية ، اتهمت الولايات المتحدة إيران بـ السعى الكامل لإمتلاك أسلحة دمار شامل".

٣- يونيو ٢٠٠٣:

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أول تقرير بعد عملية تفتيش لـ "ناتانز" و"آراك"، واعلنت إن طهران لم تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووى.

٤- أكتوبر ٢٠٠٣:

أبلغت إيران وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا الذين يتفاوضون نيابة عن الاتحاد الأوروبى بأنها ستعلق أنشطة التخصيب.

٥- ديسمبر ٢٠٠٣:

وقعت إيران على بروتوكول يسمح بعمليات تفتيش مفاجئة لمنشآتها النووية.

٦- يونيو ٢٠٠٤:

قال مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن تعاون إيران مع الوكالة لـم يكن كاملاً وفورياً وإستباقياً. ورداً على ذلك قالت طهران إنها ستستأنف إنتاج واختبار وحدات الطرد المركزى.

٧- نوفمبر ٢٠٠٤:

وعدت إيران فرنسا وبريطانيا وألمانيا بأنها ستعلق عمليات معالجة الوقود النووى وإعادة المعالجة كلها.

٨- فبراير ٢٠٠٥:

قال الرئيس الإيرانى الإيرانى وقتها "محمد خاتمى" إن أى حكومة إيرانية سواء حالية أو مقبلة لن تتخلى عن البرامج التكنولوجية، بما فى ذلك تخصيب اليورانيوم. ووقعت طهران مع روسيا معاهدة لإمدادها بالوقود عارضتها الولايات المتحدة لتشغيل أول محطة طاقة نووية فى إيران بحلول عام ٢٠٠٦.

٩- ٥ سبتمبر ٢٠٠٥:

أكد تقرير لـ "محمد البرادعي"، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران استأنفت تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان.

١٠ – فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥:

قال الرئيس الإيراني "محمود احمدي نجاد" في نيويورك إن طهران مستعدة لنقل المعرفة النووية لدول إسلامية أخرى. وأبلغ بعد يومين الأمم المتحدة بأن بلاده لن تتخلى أبداً عن تخصيب اليورانيوم، ودعا الدول لتكون شريكة في برنامج التخصيب.

١١- فى ٦ نوفمبر ٢٠٠٥:

أكدت إيران أنها سمحت للمفتشين الدوليين بزيارة منشأة "بارشين" العسكرية جنوب شرقي طهران بعد أيام من إعلان دبلوماسيين أن طهران ستعالج دفعة جديدة من اليورانيوم في منشأة أصفهان.

١٢ – فى ١ يناير ٢٠٠٦:

ذكرت إيران أنها طورت المعدات اللازمة لفصل اليورانيوم من خاماته في إطار سعيها المتواصل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا النووية.

١٣– فى ٥ يناير ٢٠٠٦:

ذكر"احمدي نجاد" إن إيران ستستأنف العمل البحثي في مجال الوقود النووي بعد توقف عامين، رغم تحذيرات غربية من أن هذا سيضر بمساعي التوصل إلى تسوية دبلوماسية لخططها النووية.

١٤– ٧ و٨ يناير ٢٠٠٦:

أجرت روسيا وإيران محادثات حول اقتراح موسكو بتخصيب اليورانيوم لحساب إيران، وانتهت من دون تقدم، على أن تستأنف في ١٦ فبراير ٢٠٠٦.

١٥– فى ٩ يناير ٢٠٠٦:

أكدت إيران أنها ستستأنف البحوث حول الوقود النووي، وستفض أختام الأمم المتحدة الموضوعة في مواقع نووية منذ عامين لتجميد الأنشطة.

١٦– فى ٤ فبراير ٢٠٠٦:

أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووي الايرانى إلى مجلس الأمن بعد التصويت على مشروع قرار بهذا الشأن في مجلس محافظي الوكالة، وقال ناطق بإسم الوكالة ان مشروع القرار – الذى مرره الاتحاد الأوروبي – حظي بموافقة ٢٧ عضواً في الوكالة ومعارضة ثلاث دول هي (كوبا وسوريا وفنزويلا) وامتناع خمس دول عن التصويت هي: (الجزائر وروسيا واندونيسيا وليبيا وجنوب أفريقيا).

١٧– فى ١١ ابريل ٢٠٠٦:

أعلن الرئيس الإيراني "محمود احمدي نجاد" رسميا انضمام بلاده إلى نادى الدول التي تمتلك تكنولوجيا نووية، وقال إن طهران نجحت في تخصيب اليورانيوم وإستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية.

١٨- فى ٣١ يوليو ٢٠٠٦:

صدر القرار ١٦٩٦ بمنح إيران مهلة لتوقيف عملية التخصيب حتى أول أغسطس ٢٠٠٦م، أو احتمال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية.

١٩- فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦:

صدر القرار ١٧٣٧ بتوقيف عملية التخصيب وإعادة المعالجة وجميع الأعمال المتصلة بالماء الثقيل مع حظر توريد أي تكنولوجيا أو معدات تخص هذه البرامج إلى إيران إضافة إلى حظر السفر على بعض الأشخاص.

٢٠- فى ٢٤ مارس ٢٠٠٧:

صدر القرار ١٧٤٧ يقر جميع القرارات السابقة وإضافة حظر تصدير واستيراد الأسلحة التقليدية إلى إيران.

٢١- فى يوم ٢٥ مارس ٢٠٠٧:

إيران تخفض تعاونها مع الهيئة الدولية للطاقة، أعلن ذلك الرئيس الإيراني رداً على العقوبات الجديدة بالقرار ١٧٣٧ التي فرضها مجلس الأمن على طهران.

٢٢- فى يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧:

أعلن الرئيس الإيراني أن بلاده تريد التوصل إلى حيازة مئة ألف جهاز طرد مركزى لتأمين تخصيب اليورانيوم.

٢٣- ٩ أبريل ٢٠٠٨:

أعلن الرئيس احمدي نجاد توصل إيران إلى الإنتاج التجاري لليورانيوم.

ملحق رقم (ب)
أهم المنشآت الإيرانية فى المجال النووى

م	المنشـــــأة	الغرض	مكانها	حالتها	المتعاقد
١	منجم يورانيوم	البحث عن اليورانيوم	ساقاند	عاملة من عام ٢٠٠٤	الصين
٢	تخصيب يورانيوم	تحويل اليورانيوم	أصفهان، كاشان	العمل جارى	الصين
٣	إنتاج الماء الثقيل	الماء الثقيل	آراك	العمل جارى	روسيا تساعد فى النواحى الفنية والتقنية
٤	إنتاج الماء الخفيف	الطاقة الكهربائية	بوشهر	عامل	روسيا
٥	معمل طهران للأبحاث	أبحاث مختلفة	طهران	عامل	الولايات المتحدة
٦	معمل إنتاج النيترونات	نيترونات	أصفهان	عامل	الصين
٧	معمل إنتاج وتخصيب	تخصيب اليورانيوم	ناتانز، رامانده	غير معروف	غير معروف
٨	إنتاج الماء الثقيل والخفيف	أبحاث	أصفهان	عامل	الصين
٩	إنتاج معدات تصنيع	أبحاث	أصفهان	متعاقد عليه	الصين

المصدر: محمد يحى الجديعى: مجلة الدفاع السعودى، العدد (١٣٧)، أغسطس ٢٠٠٥ ص ٧٥.

ملحق رقم (ج)

قائمة بالدول الأعضاء فى النادى النووى

م	المنشـــأة	قدرتها النووية
١	الولايات المتحدة	أجرت أول تجربة نووية لها عام ١٩٤٥ ولديها ما يقرب من ١٠ آلاف رأس نووية منها ٥٧٣٥ جاهزة للإستخدام.
٢	روسيا	أجرت أبان العهد السوفيتى تجربتهــا الأولـــى عــام ١٩٤٩ وتمتلك نحو ١٦ ألــف رأس نـــووى منهــا ٧٢٠٠ جــاهزة للإستخدام.
٣	بريطانيا	صارت ثالث دولة نووية عندما أجرت تجربتها تحت المسمى الرمزى "هيكاين" (الإعصار) عام ١٩٥٢والمقــدر أن لــديها نحو ٢٠٠ رأس نووى.
٤	فرنسا	دخلت النادى النووى عام ١٩٦٠ ويقال أن ترســانتها تــضم نحو ٣٥٠ رأساً نووياً
٥	الصين	انضمت الصين الشعبية إلى النادى النووى عام ١٩٦٤ عندما أجرت تفجيرها الأول ويقدر أن ترسانتها النووية تضم اليــوم نحو ٤٠٠ رأس نووى.
٦	الهند	نجحت الهند بإجراء تجربتها الأولى عــام ١٩٧٤ ويقــال أن لديها ما بين ٤٠ ، ٥٠ رأساً نووياً.
٧	باكستان	شعرت باكستان بضرورة تحصين نفــسها بمواجهــة الهنــد فأجرت تجربتها النووية الأولى عام ١٩٩٨ ولديها حالياًما بين ٢٤ ، ٤٨ رأساً نووية.
٨	إيران	أعلنت يوم ٢٠٠٦/٤/١١ رسمياً إنضمامها إلى نادى الــدول التى تمتلك تكنولوجيا نووية، وأنها نجحــت فـــى تخــصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووى لأغراض سلمية.

المصدر: رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون: أزمة البرنامج النووى الإيرانى والتداعيات المحتملة علـــى أمـــن المنطقة.

ملحق رقم (د)

تنظيم قيادات الدفاع الإيرانية

القائد الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للأمن القومي

لجنة الأمن القومى

لجنة الدفاع

وزارة الدفاع والإمدادات

الصناعات العسكرية

منظمة الصناعة الدفاعية

حرس ثوري
القائد العام
النائب العام
رئيس الأركان

رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة مسئول عن التدريب والتنسيق بين القوات النظامية والحرس الثوري

رئيس الأركان المشتركة النظامية

بحرية (حرس ثوري)

برية (حرس ثوري)

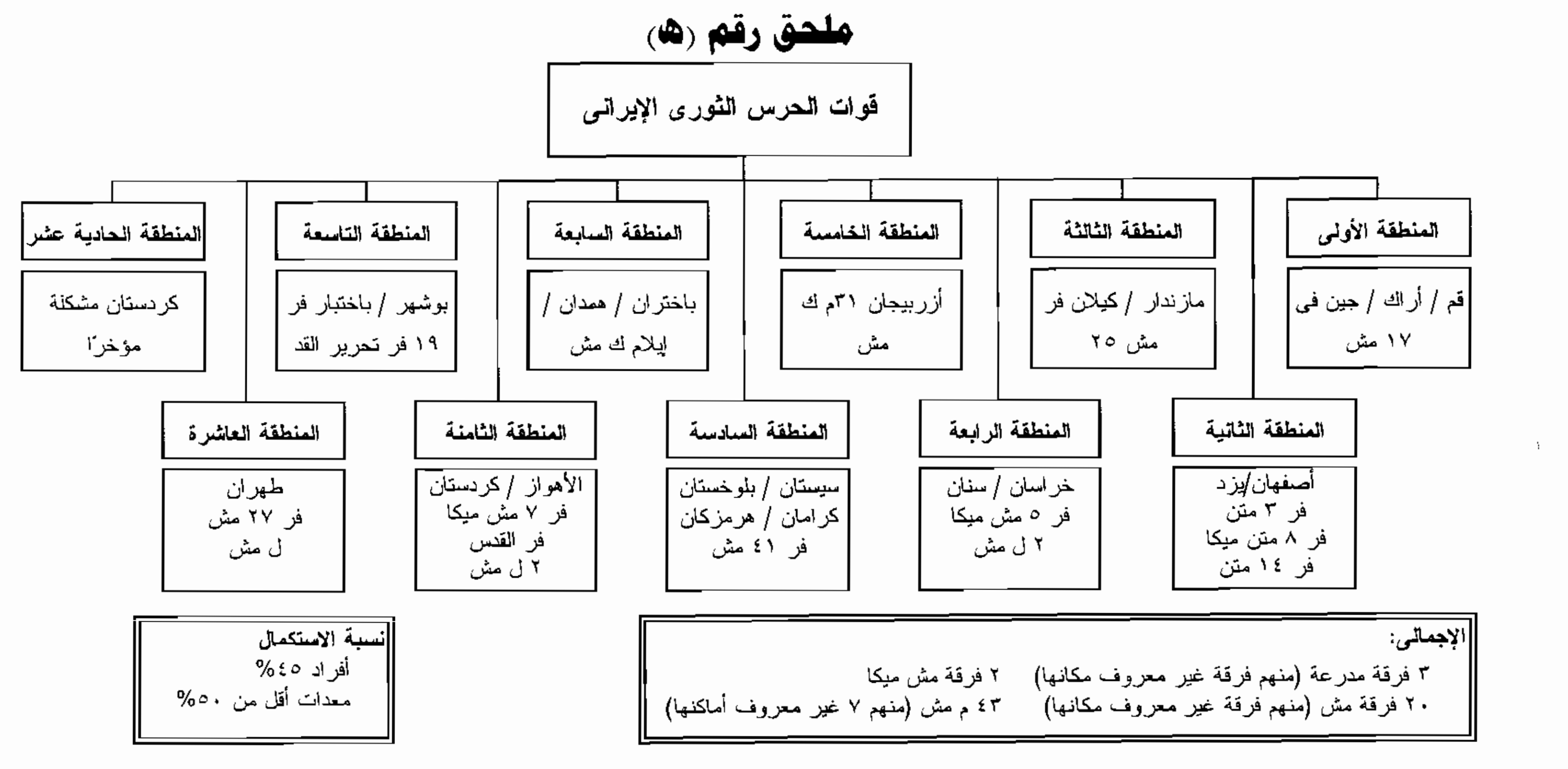
جوية (حرس ثوري)

بحرية

برية

جوية

ملحق رقم (هـ)



قوات الحرس الثورى الإيرانى
المنطقة الأولى
قم / أراك / جين فى
١٧ مش
المنطقة الثالثة
مازندار / كيلان فر
مش ٢٥
المنطقة الخامسة
أزربيجان ٣١م ك
مش
المنطقة السابعة
باختران / همدان /
إيلام ك مش
المنطقة التاسعة
بوشهر / باختبار فر
١٩ فر تحرير القد
المنطقة الحادية عشر
كردستان مشكلة
مؤخرًا
المنطقة الثانية
أصفهان/يزد
فر ٣ متن
فر ٨ متن ميكا
فر ١٤ متن
المنطقة الرابعة
خراسان / سنان
فر ٥ مش ميكا
٢ ل مش
المنطقة السادسة
سيستان / بلوخستان
كرامان / هرمزكان
فر ٤١ مش
المنطقة الثامنة
الأهواز / كردستان
فر ٧ مش ميكا
فر القدس
٢ ل مش
المنطقة العاشرة
طهران
فر ٢٧ مش
ل مش
الإجمالى:
٣ فرقة مدرعة (منهم فرقة غير معروف مكانها)
٢ فرقة مش ميكا
٢٠ فرقة مش (منهم فرقة غير معروف مكانها)
٤٣ م مش (منهم ٧ غير معروف أماكنها)
نسبة الاستكمال
أفراد ٤٥%
معدات أقل من ٥٠%

السيرة الذاتية للكاتبان

دكتور / ممدوح حامد عطيـة

١- بيانات شخصية :

أ- أســـــــم : ممدوح حامد عطيــة
ب- **رتبـــــــة** : لــواء أ ح دكتــور
ج- **العنـــــوان** : ٢٥ شارع عبد المعطى خيال - النزهة -مصر الجديدة
د- **رقـم التليفون** : ٦٣٤٥٧٧٩ - ٠١٠٥١٢٣٦٢١

٢- المؤهلات الشخصية :

أ- بكالوريوس العلوم العسكرية عام ١٩٥٥م.
ب- ماجستير العلوم العسكرية (تخصص حرب كيميائية) من أكاديميـة فيـسترل العسكرية العليا بالإتحاد السوفيتى عام ١٩٦١م.
ج- زميل كلية الحرب العليا (أكاديمية ناصر العسكرية العليا) عام ١٩٧٥م.
د- دكتوراه الفلسفة فى العلوم العسكرية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا (كلية الحرب العليا) عام ١٩٨٥م - امتياز مع مرتبة الشرف.

٣- الوظائف الرئيسية :

أ- قيادة وحدات الأسلحة المشتركة والوحدات التخصصية على مستوى المناطق العسكرية والجيوش الميدانية والقيادة العامة للقوات المسلحة.
ب- وظائف الأركان على جميع المستويات حتى مستوى القيادة العامـة للقــوات المسلحة.
ج- أعمال التعليم والتدريب على المستوى التعبوى والاستراتيجي بمعاهد القوات المسلحة وكلية القادة والأركان وأكاديمية ناصر العسكرية العليـا وأكاديميـة نميرى العسكرية بالسودان.

د- رئيس كرسى الحرب الكيميائية بكلية الحرب العليا (أكاديمية ناصر العسكرية العليا).

ه- رئيس أركان الحرب الكيميائية للقوات المسلحة.

و- مدير إدارة الحرب الكيميائية للقوات المسلحة.

ز- مستشار علمى بالعديد من مراكز الدراسات والبحـوث، وأكاديميـة البحـث العلمى واكاديمية مبارك للأمن، عضو المجالس القومية المتخصصة برئاسة الجمهورية.

ح- مستشار اكاديمية ناصر العسكرية العليا حتى الآن.

ط- عضو المجالس القومية المتخصصة (رئاسة الجمهورية).

دكتور / محمد جمال الدين مظلوم عبده

١- بيانات شخصية :

أ- أســــــــــم : محمد جمال الدين مظلوم عبده.

ب- رتبـــــــــــة : لــــواء أ ح دكتــــــور.

ج- **العنـــــــوان :** ٨ شارع الفريق محمد رشاد حسن- ميدان الحجاز- مصر الجديدة.

د- رقــم **التليفون :** ٢٦٢٠٠٥٠٠ - ٢٦٢٠٢٠٦٠ - ٠١٠١٤١٩٣١٦

٢- المؤهلات الشخصية :

أ- زميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٨١م.

ب- ماجستير فى العلوم العسكرية عام ١٩٦٨م.

ج- بكالوريوس علوم عسكرية عام ١٩٥٨م.

د- دكتوراه فى الاقتصاد السياسى عام ١٩٧٥ من أكاديميـــة العلـــوم بالإتحـــاد السوفيتى.

ه- دبلوم دراسات مصرفية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٣م.

و- دبلوم دراسات فلسطينية من معهد الدراسات العربية العالية ــ جامعة الـــدول العربية عام ١٩٧٣م.

ز- بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس عام ١٩٦٥.

ح- دورات دراسات جدوى اقتصادية من الجامعـــة الأمريكيـــة بالقـــاهرة عـــام ١٩٧٩م.

٣- الوظائف الرئيسية :

أ- مستشار مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ــ مكتـــب القـــاهرة للـــشئون العسكرية والإقتصادية..

ب- مركز القرار للإستشارات (دكتور السيد عليوه).

ج- أستاذ متفرغ لمادة الإقتصاد بالكليات والمعاهد العسكرية وأكاديميـــة ناصـــر العسكرية.

د- مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بالقوات المسلحة المـصرية حتـــى عـــام ١٩٨٩م.

ه- عمل فى مجال التخطيط الاستراتيجى فى القيادات العليا فى القوات المــسلحة المصرية.

و- قام بتدريس مادة الاقتصاد بكلية تجارة بنات الأزهر ١٩٧٧ – ١٩٨٢.